مشاريع المياه العربية على نهر الأردن(1928-1965م).

دراسة تاريخية

إعداد

نمر محمد خليل السليحات

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد المجيد زيد الشناق

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
التاريخ

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني- 2013م

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ........ التاريخ ٢٠١٣/٢/٦

**نموذج ترخيص**

أنا الطالب : نمر محمد خليل السليحات أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

مشاريع المياه العربية على نهر الأردن (١٩٥٣ - ١٩٦٥م)
دراسة تاريخية

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: نمر محمد خليل السليحات

التوقيع:

التاريخ: ١٤/١/٢٠١٣م

# قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/الأطروحة (مشاريع المياه العربية على نهر الأردن (١٩٢٨-١٩٦٥م) دراسة تاريخية) وأجيزت بتاريخ٣٠/١٢/٢٠١٢.

| أعضاء لجنة المناقشة | التوقيع |
| --- | --- |
| الدكتور عبد المجيد زيد الشناق، مشرفاً<br>أستاذ ــ تاريخ العرب الحديث والمعاصر | .............................. |
| الدكتور نوفان رجا السوارية، عضواً<br>أستاذ ـ تاريخ العرب الحديث والمعاصر | .............................. |
| الدكتور محمد رشيد شطناوي ، عضواً<br>أستاذ ــ هندسة مياه | .............................. |
| الدكتور محمد سالم الطروانه ،عضواً<br>أستاذ ــ التاريخ الإسلامي (جامعة اليرموك) | .............................. |

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ...... التاريخ ..........

# الإهداء

إلــى روح والـدي العزيز...

إلــى أمــي الغاليـــة...

إلــى أشقائي وشقيقاتي...

إلــى الشرفاء في وطـني...

# شكر وتقدير

بعد أن انعم الله عليّ ، إذ منحني القوة والعزم لإنجاز هذه الرسالة فإن الوفاء يحتم علـــي أن أتقدم بجزيل الشـــكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة فـــي هـــذه الصورة ، ويأتي في مقدمة هؤلاء أســـتاذي الفاضل الدكتور عبد المجيد زيد الـــشناق الـــذي اشرف على إعداد رسالتي هذه ، والذي أحاطني برعايته وعنايته الكريمتين ، والـــذي كـــان لإرشاداته وتوجيهاته عظيم الأثر في إخراج هذه الرسالة.

كما أشكر أساتذة قسم التاريخ في الجامعة الأردنية ، الذين على أيديهم تتلمذت ومن علمهم نهلت ، وأخص بالذكر أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة ، الأســـتاذ الـــدكتور نوفـــان رجـــا السوارية والأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة ومعالي الأستاذ الدكتور محمد رشيد شطناوي ، لتفضلهم عليّ بقبول مناقشة هذه الرسالة ، أمد الله في أعمـــارهم جميعـــاً وجـــزاهم خيـــر الجزاء.

وأخيراً شكري وامتناني لكل من قدم لي المساعدة وعلى وجه الخصوص العـــاملين فـــي مكتبة الجـــامعة الأردنية وجامعة مؤتة وجامعة اليرموك داعياً الله عز وجل أن أكون قـــادراً على رد الجميل.

والله من وراء القصد فهو نعم المولى ونعم النصير.

## فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **الموضوع** | **الصفحة** |
| قرار لجنة المناقشة........................................ | ب |
| الإهداء:....................................................... | ج |
| الشكر والتقدير:............................................... | د |
| فهرس المحتويات:............................................ | هـ – ح |
| قائمة المختصرات:.......................................... | ط |
| قائمة الجداول:............................................... | ي– ك |
| قائمة الأشكال:................................................ | ل – م |
| قائمة الملاحق:................................................ | ن |
| الملخص باللغة العربية:.................................... | س |
| المقدمة:........................................................ | 1– 6 |
| **الفصل الأول: جغرافية حوض نهر الأردن:**.................. | 7–49 |
| المبحث الأول– التسمية:...................................... | 7–11 |
| المبحث الثاني– الموقع:....................................... | 11–14 |
| المبحث الثالث– وصف عام للنهر:............................ | 14–23 |
| المبحث الرابع– روافد نهر الأردن:........................... | 24–49 |
| 1– المجرى الأعلى:.......................................... | 24–31 |
| 2–المجرى الأوسط:.......................................... | 31–38 |
| 3– المجرى الأدنى:.......................................... | 38–49 |
| **الفصل الثاني: فكرة المشاريع المائية على نهر الأردن(1850–1923م):**.................................. | 50–96 |
| المبحث الأول– المشاريع البريطانية:........................ | 50–56 |
| 1– مشروع وليم ألن(William Allen) عام1850م:................ | 50–54 |
| 2– مشروع تشارلز غوردون(Charles Gordon) عام1883م:....... | 54–56 |
| المبحث الثاني– المشاريع الصهيونية:...................... | 56–59 |

| | |
|---|---|
| 1- مشروع ثيودر هرتزل(Theodor Herzl) بين عامي(1895-1900م):..... | 59-56 |
| 2- مشروع ماكس بوركارت(Max Burcart) بين عامي(1899-1901م):..... | 65-59 |
| المبحث الثالث-الأطماع الصهيونية بمياه حوض نهر الأردن من خلال تعديل الحدود السياسية لفلسطين(1906-1923م):.............................. | 96-65 |
| 1- المحاولات الصهيونية لتخطيط الحدود بين عامي(1916-1918م):.......... | 76-65 |
| 2- المطالب الصهيونية بتعديل الحدود عام1919م:............... | 86-76 |
| 3- مباحثات الحدود بين عامي(1920-1923م).................. | 96-86 |
| **الفصل الثالث- مشاريع استغلال مياه نهر الأردن خلال فترة الانتداب البريطاني(1922-1948م):................................** | 150-97 |
| المبحث الأول- مشروع بنحاس روتنبرغ (Pinhas Rutenberg) لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه حوض نهر الأردن وروافده:................... | 124-97 |
| 1- جذور المشروع:................................................ | 113-97 |
| 2- آثار المشروع على شرقي الأردن وفلسطين:................. | 115-113 |
| 3- الاحتجاج على المشروع:........................................ | 119-115 |
| 4- تدمير المحطة وإلغاء المشروع ما بين عامي(1948-1953م):............ | 124-119 |
| المبحث الثاني- مشروع ميشيل جورج إيونيدس (Micheal.Georg.Ionides) عام1937م:...................................................... | 132-125 |
| 1- معالم المشروع الرئيسي:...................................... | 128-125 |
| 2- المساحة التي يرويها المشروع:.................................. | 128 |
| 3- تكاليف المشروع:.............................................. | 129 |
| 4- فوائد المشروع:................................................ | 129 |
| 5- عقبات في طريق المشروع:....................................... | 129 |
| 6- المشروع الثاني:................................................ | 132-129 |
| - المبحث الثالث- مشروع والتر كلاي لودر ملك(Walter.Clay.LowderMilk) ما بين عامي1938-1939م:............. | 143-133 |
| 1- هيئة وادي الأردن:............................................ | 135 |

| | |
|---|---|
| 2- مشاريع الريّ:........................................................ | 135 |
| 3- توليد الطاقة الكهربائية:............................................... | 136 |
| 4- تكاليف تنفيذ المشروع:................................................ | 138-136 |
| 5- نتائج تنفيذ المشروع:................................................. | 139-138 |
| 6- الأهداف التي يرمي إليها المشروع:...................................... | 140-139 |
| 7- ردود الفعل حول المشروع:.............................................. | 143-140 |
| المبحث الرابع- مشروع جيمس بوكانان هــايز(James Buchanan Hays) - جون لوسيان سافاج(John Lucian savage) عام1945م:........ | 150-143 |
| 1- مراحل المشروع:....................................................... | 147-144 |
| 2-الانتقادات التي وجهت للمشروع:.......................................... | 150-148 |
| **الفصل الرابع- المشاريع المائية الأجنبية والعربية علــى نهــر الأردن(1951-1953م):**........ | 173-151 |
| أولاً- المشاريع الأجنبية:.................................................. | 164-151 |
| 1- مشروع مردوخ ماكدونالد(Murdock MacDonald)عام1951م:.......... | 155-151 |
| أ- مراحل المشروع ونفقاته:.................................:.......... | 155-152 |
| 2- مشروع ميلز بنجر(Mills.E.Bunger) عام1952م:.......................... | 159-156 |
| أ- الأعمال الإنشائية للمشروع:............................................ | 158-157 |
| ب- نفقات المشروع:....................................................... | 159-158 |
| 3- مشروع غوردون كلاب(Gordon.R.Clapp) عام1953م:...................... | 164-159 |
| ثانياً- المشاريع العربية:................................................. | 173-164 |
| 1- المشروع السوري- اللبناني عام1951م:.................................... | 167-164 |
| 2-الاتفاقية الأردنية- السورية لاستثمار مياه نهر اليرموك عام1953م:.......... | 173-167 |
| **الفصل الخامس- مشروع جونــستون والمــشروع العربــي المــضاد(1953-1955م):**........ | 212-174 |
| المبحث الأول:مشروع إيرك جونستون(Eric Johnston)عام1953م:............ | 190-174 |
| أ- تفاصيل الأعمال الإنشائية لمشروع جونستون:................................ | 182-179 |

| | |
|---|---|
| ب- مراحل تنفيذ المشروع:.......................................................... | 184-182 |
| ج- توزيع حصّص المياه: ................................................ | 186-184 |
| د- تكاليف المشروع:...................................................... | 187-186 |
| هـــ- مفاوضات جونستون الأولى في المنطقة:............ ........................ | 190-187 |
| المبحث الثاني- المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده عام1954م:. | 197-190 |
| المبحث الثالث- مشروع جونستون المعدل عام1954م:: ................................ | 201-198 |
| أ- المباحثات الثانية لجونستون في القاهرة في شباط عام1955م:............... | 208-201 |
| ب- مباحثات جونستون في بيروت( شباط1955م): ............................ | 210-209 |
| ج- مباحثات جونستون الأخيرة في القاهرة( تشرين الأول عام1955م):.......... | 212-210 |
| **الفصل السادس-المشاريع المائية على نهر الأردن(1955-1965م):...........** | 247-213 |
| المبحث الأول- مشروع بيكر(Baker)- هارزا (Harza)عام1955:........... | 216-213 |
| المبحث الثاني- خطة سليم لحود لحوض نهر الأردن عام1956م: .............. | 218-216 |
| المبحث الثالث- مشروع قناة الغور الشرقية(1958م-1963م):.................. | 226-218 |
| 1- مراحل تنفيذ المشروع: .................................................. | 224-221 |
| 2- فوائد المشروع:........................................................... | 226-224 |
| المبحث الرابع- المشروع العربي المضاد للمشروع الإسرائيلي(1960-1965م): | 247-226 |
| 1- مؤتمر القمة العربي الأول(13-1964/1/16م):............................... | 241-237 |
| 2- مؤتمر القمة العربي الثاني(5-1964/9/11م): ............................ | 243-241 |
| 3- مؤتمر القمة العربي الثالث(13- 1965/9/17م):............................ | 247-244 |
| - الخاتمة:..................................................................... | 248-247 |
| - قائمة المصادر والمراجع:................................................. | 264-249 |
| - قائمة الملاحق:.............................................................. | 279-265 |
| الملخص باللغة الإنجليزية:................................................. | 281-280 |

قائمة الاختصارات

| | |
|---|---|
| أولاً- الاختصارات باللغة العربية: | |
| ص | الصفحة |
| ط | الطبعة |
| ج | جزء |
| د.ت | دون تاريخ |
| د.ن | دون ناشر |
| د.م | دون مكان نشر |
| ق | قسم |
| ع | عدد |
| ق.ع | القسم العام |
| تح | تحقيق |
| تر | ترجمة |
| م | مجلد |
| م | ميلادي |
| هـ | هجري |
| ق.م | قبل الميلاد |
| م | متر |
| م.م3 | مليون متر مكعب |
| م3/ث | متر مكعب في الثانية |
| م/كم | متر لكل كيلومتر |
| كم | كيلو متر |
| كم2 | كيلومتر مربع |
| ثانياً- الاختصارات باللغة الإنجليزية: | |
| F.O | Foreign Office |
| C.O | Colonial Office |
| Ibid., | Ibidem(In The Same source) |
| Op ,Cite., | Previous(former) source |
| Vol. | Volume |
| N.pub., | N.Publisher |
| p | part |
| p | Page |
| Edit., | Editor |
| Tr., | Translation |
| No, | Number |

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | مقارنة بين طول نهر الأردن بخط مستقيم وبالتعرج مقدّر بالكيلومتر. | 15 |
| 2 | معدل الانحدار في القسم الأوسط والأدنى من مجرى نهر الأردن مقدّر بالمتر في الكيلومتر الواحد. | 17 |
| 3 | كمية المياه السنوية التي ترفد بحيرة طبرية عن طريق نهر الأردن مقدّرة بملايين الأمتار المكعبة. | 37 |
| 4 | معدل ما يرفد بحيرة طبرية من المياه سنوياً مقدّرة بملايين الأمتار المكعبة سنوياً. | 38 |
| 5 | معدل ما يرفد نهر الأردن من المياه سنوياً عن طريق نهر اليرموك مقدرّة بملايين الأمتار المكعبة. | 43 |
| 6 | معدل التصريف المائي السنوي لنهر الأردن عند محطة جسر الملك حسين مقدّرة بملايين الأمتار المكعبة. | 49 |
| 7 | قرار مجلس الوزراء الأردني بالتصديق على إلغاء مشروع روتنبرغ بتاريخ31/5/1953م. | 124 |
| 8 | جدول يبيّن النتائج المتوخاة من مشروع إيونيدس الثاني عام1937م. | 131 |
| 9 | جدول يبّن المساحات المروية والمياه المستهلكة والتكاليف العامة والسنوية والطاقة الكهربائية المستهلكة في كل مرحلة من مراحل مشروع هايز- سافاج عام1945م. | 147 |
| 10 | جدول يبيّن نفقات مشروع ماكدونالد عام1951م. | 155 |
| 11 | جدول يبيّن نفقات مشروع بنجر عام1952م. | 158 |
| 12 | جدول يبيّن مساحة الأراضي المروية وكمية المياه اللازمة لها في كلٍّ من: سورية والأردن وإسرائيل حسب تقرير غوردون كلاب عام1953م. | 162 |
| 13 | جدول يوضح الحصص المائية المقررة لدول الحوض وفقاً لمشروع جونستون عام1953م. | 184 |
| 14 | جدول يبيّن كمية المياه المخصصة لريّ الأراضي الزراعية في منطقة | 185 |

| | | |
|---|---|---|
| | المنابع العليا لنهر الأردن وفقاً لخطة جونستون عام1953م. | |
| 15 | جدول يبيّن مساحة الأراضي التي ستروى في هضبة اليرموك والغـور الأردني حسب مشروع جونستون عام1953م. | 186 |
| 16 | جدول يوضح مراحل مشروع جونستون ونفقاته عام1953م. | 187 |
| 17 | جدول يبيّن توزيع موارد المياه بحوض نهـر الأردن علـى المـساحات المقترح ريّها بموجب المشروع العربي عام1954م. | 197 |
| 18 | جدول يبيّن توزيع المياه بين الدول العربية وإسرائيل حـسب مـشروع جونستون عام1955م. | 203 |
| 19 | جدول يبيّن تصنيفات الأراضي الزراعة وفقاً لتقسيمات شركتي بيكـر- هارزا عام1955م. | 215 |
| 20 | جدول يبيّن كلفة مشاريع الريّ التي قامت بها شركتي بيكر- هارزا عام1955م. | 215 |
| 21 | جدول يبيّن كلفة ريّ الدونم الواحد من الأراضي في الغور الأردني حسب تقديرات شركتي بيكر- هارزا عام1955م. | 216 |

## قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | خريطة تبيّن الموقع الفلكي لنهر الأردن. | 12 |
| 2 | خريطة تبيّن أخدود وادي نهر الأردن. | 13 |
| 3 | رسم يبيّن انحناءات نهر الأردن وتعرجاته عند مخرجه من بحيرة طبرية وحتى مصبه بالبحر الميت. | 16 |
| 4 | صورة تبيّن استقامة نهر الأردن أثناء مصبه بالبحر الميت. | 22 |
| 5 | صورة تبيّن موقع المغطس الواقع في وادي الخرار على الضفة الشرقية لنهر الأردن. | 23 |
| 6 | خريطة تبيّن روافد مجرى نهر الأردن الأعلى | 25-26 |
| 7 | صورة لشلال نهر بانياس في المنطقة المجردة من السلاح. | 27 |
| 8 | خريطة تبيّن الأودية التي ترفد بحيرة الحولة سابقاً. | 32 |
| 9 | خريطة تبيّن الأودية التي ترفد بحيرة طبرية. | 34 |
| 10 | خريطة تبيّن روافد نهر الأردن الشرقية والغربية. | 39 |
| 11 | خريطة تبيّن روافد نهر اليرموك. | 40 |
| 12 | خريطة تبيّن مشروع وليم آلن لقناة البحرين عام1850م. | 52 |
| 13 | خريطة تبيّن خطة بوركارت لتحويل نهر الليطاني عام1901. | 61 |
| 14 | خريطة تبيّن خطة بوركارت لريّ المنحدرات الغربية وقناة البحرين عام1901م. | 62 |
| 15 | خريطة تبيّن مطالب إيزاكس بحدود الرقعة الصغرى للدولة اليهودية. | 67 |
| 16 | خريطة تبيّن حدود فلسطين المستقبل(الدولة اليهودية)التي طالب بها هاري ساشرعام1916م. | 70 |
| 17 | خريطة تبيّن حدود فلسطين الشمالية وفقاً لاتفاقية سايكس- بيكو عام 1916م وحدود عام1918م. | 71 |
| 18 | خريطة تبيّن مطالب الصهيونية بحدود فلسطين في مؤتمر الصلح عام1919م. | 78 |

| | | |
|---|---|---|
| 19 | خريطة تبيّن خط ديوفيل فيما يتعلق بحدود فلسطين الشمالية لعام1918م. | 81 |
| 20 | خريطة تبيّن خط مينرتزهاجن فيما يتعلق بحدود فلسطين الشمالية والشرقية لعام1919م: | 84 |
| 21 | خريطة تبيّن حدود فلسطين الشمالية والشرقية وفقاً لاتفاقية دولتي الانتداب على سورية الطبيعية عام1923م. | 95 |
| 22 | صورة تبيّن شركة كهرباء فلسطين التي أسسها روتنبرغ في حيفا عام1923م. | 104 |
| 23 | صورة تبيّن محطة روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية في الباقورة عام1932م. | 111 |
| 24 | صورة تبيّن بقايا محطة روتنبرغ التي دمرتها المدفعية العراقية عام1948م. | 122 |
| 25 | خريطة تبيّن خطة إيونيدس لتحويل نهر اليرموك عام1937م. | 127 |
| 26 | خريطة تبيّن خطة لودر ملك لقناة اليرموك الشرقية والغربية عام1938م. | 137 |
| 27 | خريطة توضح تفاصيل مشروع جونستون عام1953م | 183 |
| 28 | خريطة تبيّن المشروع العربي عام1960-1964م | 230 |

**قائمة الملاحق**



| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | رسالة أبراهام بوركارت إلى القس جون ويلكنسن بتاريخ1901/2/18م. | 267-265 |
| 2 | رسالة المندوب السامي البريطاني في فلسطين ، هربرت صموئيل ، إلى وزير المستعمرات البريطاني ، ونستون تشرشل ، بتاريخ1921/10/14م. | 269-268 |
| 3 | رسالة مالكي الشاطئ الشرقي لنهر الأردن إلى مستشار حكومة شرقي الأردن ، علي رضا الركابي ، ضد مشروع روتنبرغ بتاريخ1922/6/29م | 270 |
| 4 | رسالة مستشار حكومة شرقي الأردن ، علي رضا الركابي ، حول مطالب القبائل البدوية ومالكي الشاطئ الشرقي لنهر الأردن إلى جون فلبي بتاريخ 1922/7/4م. | 271 |
| 5 | رسالة ممثل الحكومة البريطانية في شرقي الأردن ، جون فلبي ، إلى المندوب السامي البريطاني في القدس بتاريخ 1922/7/4م. | 272 |
| 6 | رسالة وزير الخارجية اللبناني ، سليم لحود ، إلى السفير الأمريكي ، هيث(Heath) عام1956م. | 274-273 |
| 7 | رسالة وزير الخارجية اللبناني ، سليم لحود ، إلى السفير الأمريكي ، هيث(Heath) عام1956م. | 279-275 |

مشاريع المياه العربية على نهر الأردن (1928-1965م).
دراسة تاريخية

إعداد
نمر محمد خليل السليحات

المشرف
الأستاذ الدكتور عبد المجيد زيد الشناق

الملخص

تبحث هذه الدراسة في المشاريع المائية العربية على نهر الأردن خلال الفترة الممتدة ما بين (1928-1965م).

وقد جاءت هذه الدراسة في ستة فصول وخاتمة ، ويتطرق الفصل الأول الحديث عن جغرافية حوض نهر الأردن من حيث التسمية والموقع ووصف عام لنهر الأردن وذكر روافده.

وتناول الفصل الثاني الحديث عن فكرة المشاريع المائية البريطانية على نهر الأردن(1850-1923م) كمشروع وليم آلن وتشارلز غوردون ، بالإضافة إلى المشاريع الصهيونية كمشروع ثيودر هرتزل ومشروع ماكس بوركارت ، كما وتطرق الفصل إلى الحديث عن الأطماع الصهيونية بمياه حوض نهر الأردن في الفترة الممتدة ما بين (1906-1923م).

ويوضح الفصل الثالث مشاريع استغلال مياه نهر الأردن في فترة الانتداب البريطاني (1922-1948م) كمشروع روتنبرغ ، إيونيدس ، لودر ملك ، هايز- سافاج.

ويبيّن الفصل الرابع المشاريع المائية الأجنبية والعربية على نهر الأردن ما بين(1951 - 1953م) كمشروع ماكدونالد وبنجر وكلاب والمشروع السوري – اللبناني والاتفاقية الأردنية – السورية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده.

ويتطرق الفصل الخامس إلى مشروع جونستون والمشروع العربي المضاد في الفترة الممتدة ما بين (1953-1955م).

وتناول الفصل السادس المشاريع المائية على نهـر الأردن (1955-1965م) كمـشروع ائتلاف شركتي بيكر - هارزا عام 1955م وخطة سليم لحود لحوض نهر الأردن عام 1956م ومشروع قناة الغور الـشرقية (1958-1963م) والمـشروع العربـي المـضاد للمـشروع الإسرائيلي (1960-1965م).

وانتهت الرسالة بخاتمة تضمنت أبرز ما توصل إليه الباحث من استنتاجات فـي دراسـته وأرفق بها مجموعة من الملاحق.

**المقدمة:**

تحتل المياه الموضوع الرئيس في الصراع العربي – الإسرائيلي طوال فترة الانتداب البريطاني على البلاد العربية ، فقد عزمت الحركة الصهيونية على تأمين المياه لفلسطين بهدف إيجاد بيئة ملائمة للسكن والمعيشة للمهاجرين الجدد من اليهود. واستمر ذلك الصراع على فلسطين وألقى بظلاله على المنطقة العربية بشكل خاص وعلى العالم بشكل عام لأكثر من نصف قرن من الزمان.

ومرّ النزاع على مصادر مياه نهر الأردن وروافده بمراحل متصاعدة ، وبلغ أشده في مطلع الخمسينات من القرن العشرين عندما اختلطت أسباب النزاع العربي – الإسرائيلي بسبب تأسيس دولة إسرائيل بأسباب النزاع على مصادر مياه حوض نهر الأردن ، الأمر الذي أدى إلى حدوث العديد من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المناطق الحدودية في الفترة الممتدة ما بين (1951– 1966م) حيث أسفرت أخيراً عن تدمير كافة منشآت المشاريع المائية العربية على أثر حرب حزيران عام1967م.

وبناءّ على ما سبق ، فأن الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على المشاريع الاستعمارية المبكرة لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده ، وبيّان دور الحركة الصهيونية في الضغط على قوى الانتداب البريطاني والفرنسي بتوسيع حدود فلسطين الشمالية والشرقية بهدف الاستيلاء أو المشاركة في استثمار مصادر مياه نهر الأردن الأعلى وروافده. وتهدف الدراسة أيضاً إلى أظهار الموقف العربي من المشاريع البريطانية والأمريكية التي طرحت خلال الفترة الممتدة ما بين (1928–1955م) وأثرها على المنطقة ، وكذلك توضيح أهمية المشاريع المائية العربية (1951–1965م) كرد فعل على المشاريع المائية الإسرائيلية التحويلية لنهر الأردن وروافده. وبناءّ على هذه الأهداف تفترض الدراسة افتراضات عدّة نصوغها على شكل تساؤلات ، منها:

1– كيف عالجت الوكالة اليهودية – ذراع المنظمة الصهيونية – مشكلة شحّ المياه في منطقة حوض نهر الأردن ؟

2– ما موقف قوى الانتداب البريطاني – الفرنسي من مشكلة المياه في منطقة حوض نهر الأردن ؟

3– هل كانت المشاريع المائية العربية عربية الفكرة ؟ وما هو الهدف المرجو منها ؟ وهل كانت هذه المشاريع تتوافق مع تطلعات العرب الحقيقية في مجابهة الكيان الصهيوني ؟ وهل

كانت رداً على مشاريع صهيونية تجاوزت مرحلة الخطط النظرية إلى الممارسات العملية ؟ وما مدى قدرت الدول العربية(الأردن ، سورية ، لبنان) على تنفيذ هذه المشاريع ؟ ولماذا فشلت المشاريع المائية العربية ؟

4- كيف ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تهدئة حدّة الصراع العربي - الإسرائيلي على المياه ؟

وقد اخترت عام 1928م ليكون بداية الدارسة ، وهي السنة التي وافقت فيها حكومة حسن خالد أبو الهدى على امتياز روتنبرغ ، وتنتهي الدراسة بانتهاء مؤتمر القمة العربي الثالث المنعقد بالدار البيضاء في المغرب العربي في عام 1965م. أما الفترة التي سبقت هذا التحديد والممتدة ما بين (1850-1923م) فقد جاءت كفصل تمهيدي لا بدّ منه لتوضيح فصول الدراسة اللاحقة له.

وتستمد الدراسة أهميتها من قلة الدراسات التاريخية المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع بشكل يتناسب مع منهج البحث التاريخي ، لذا كانت الحاجة ماسة لمثل هذه الدراسة بأسلوب تاريخي ربما يبتعد قليلاً عن الأسلوب السياسي أو العسكري الذي سبقني إليه بعض الباحثين.

قسّم الباحث رسالته إلى مقدمة وستة فصول وخاتمة ، جاءت على النحو الآتي:

**الفصل الأول**- جغرافية حوض نهر الأردن: تطرقت الدراسة فيه إلى المباحث الآتية : التسمية ، الموقع ، وصف عام للنهر وبيّان روافده.

**الفصل الثاني**- فكرة المشاريع المائية على نهر الأردن (1850-1923م): تناولت الدراسة فيه المباحث الآتية: المشاريع البريطانية ، المشاريع الصهيونية ، الأطماع الصهيونية بمياه حوض نهر الأردن من خلال تعديل الحدود السياسية لفلسطين.

**الفصل الثالث**- مشاريع استغلال مياه نهر الأردن في فترة الانتداب البريطاني (1922-1948م):أوضحت الدراسة فيه المباحث الآتية: مشروع روتنبرغ ، مشروع إيونيدس ، مشروع لودر ملك ، مشروع هايز- سافاج.

**الفصل الرابع**- المشاريع المائية الأجنبية والعربية على نهر الأردن (1951-1953م): تحدثت الدارسة فيه عن المباحث الآتية:المشاريع الأجنبية (مشروع ماكدونالد ، مشروع بنجر ، مشروع كلاب) ، والمشاريع العربية(لمشروع السوري - اللبناني ، والاتفاقية الأردنية - السورية لاستغلال مياه نهر اليرموك).

**الفصل الخامس**- مشروع جونستون والمشروع العربي المضاد (1953-1955م) بينت الدراسة فيه المباحث الآتية: مشروع جونستون عام 1953م ، المشروع العربي المضاد عام 1954م ، مشروع جونستون المعدل عام 1954م.

**الفصل السادس**- المشاريع المائية على نهر الأردن(1955-1965م) تطرقت الدراسة فيه إلى المباحث الآتية: مشروع ائتلاف شركتي بيكر- هارزا عام 1955م ، خطة سليم لحود لحوض نهر الأردن عام 1956م ، مشروع قناة الغور الشرقية (1958-1963م) ، المشروع العربي المضاد للمشروع الإسرائيلي (1960-1965م).

وانتهت الرسالة بخاتمة تضمنت أبرز ما توصل إليه الباحث من استنتاجات في دراسته وأرفق بها مجموعة من الملاحق.

وفيما يختص بالمنهج الذي اعتمدته الدراسة ، فقد اعتمدت منهج البحث التاريخي من حيث الإحاطة بالوثائق والمصادر والمراجع وتحليلها ونقدها وصياغتها وفق المنهج العلمي المتعارف عليه في الكتابة التاريخية. متبعاً أسلوب التسلسل الزمني والموضوعي لتلك المشاريع. فقد حاولت قدر الإمكان تقديم رؤية أقرب إلى الواقع ، فأدرجت الخرائط والجداول الإيضاحية والتفصيلة للمعلومات الفنية والهندسية لتلك المشاريع ، مع الزيارة الميدانية للمنطقة المتعلقة بالدراسة في الجانب الأردني. وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والمراجع الثانوية على النحو الآتي:

**1**- الوثائق العربية المنشورة ومنها: الوثائق والوقائع العربية 1964-1965م ، والكتاب السنوي الأردني لعام 1964 والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1964-1965م ، وغيرها من الوثائق المثبتة في نهاية الرسالة.

**2**- المذكرات الشخصية ، فقد شكلت جزءاً رئيساً من مصادر الدراسة وزودت الرسالة بمعلومات قيمة ، وتكمن أهميتها في معاصرة أصحابها للأحداث ووقوفهم على مجرياتها ، ومع ذلك استخدم الباحث المذكرات بحذر، لأنها تعبر عن وجهات نظر كتّابها وميولهم السياسية والشخصية ومن أهم هذه المذكرات: مذكرات عبد الله التل ، ويوميات هرتزل وأوراق حاييم وإيزمان وغيرها.

**3**- وثائق وزارتي الخارجية والمستعمرات البريطانيتين غير المنشورة وهي:

-F.O :( Foreign office): 733.

-C.O :( Colonial office): 733.

وتعّد من المصادر الأولية لهذه الدراسة ، وتشمل التقارير والبرقيات المتعلقة بمشروع روتنبرغ ، كما وإنها تبيّن الموقف الأردني الرسمي والشعبي تجاه هذا المشروع.

**4**- وثائق وزارتي الخارجية البريطانية والأمريكية المنشورة في:

- Records of the Jordan (1919-19165).
- Foreign Relations of the United State, (1952-1954), the Near and Middle East.
- Foreign Relations of the United State, (1955 -1957), Arab - Israel Dispute.

وتعدّ من المصادر الأولية التي اعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة ، وتشمل التقارير والبرقيات الأجنبية والعربية المتعلقة بشأن المشاريع الأجنبية والعربية لاستثمار مياه حوض نهر الأردن وروافده. وقد أرفقت قسماً منها مع ملاحق هذه الرسالة.

**5**- ومن مصادر الدراسة أيضاً: كتاب الجمعية العربية المتحدة (مصر) بعنوان:" مشاريع المياه في وادي الأردن وإسرائيل " والكتب الصادرة عن الهيئة العربية العليا لفلسطين: كتاب " كارثة اغتصاب المياه العربية " وكتاب "المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية ، مشروع جونستون" والكتاب الصادر عن المؤتمر الهندسي العربي المعنون بـ" المشروع العربي الموحّد لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده " وكتاب محمد علي "نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية " ، حيث رفدت هذه المصادر الدراسة بكّم هائل من المعلومات. ومن مصادر الدراسة أيضاً الصحف والدوريات ، فمن أبرزها: جريدة الشرق العربي ، والجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن ، التي سجلت بشكل دقيق مواد الامتيازات الأردنية – البريطانية(مشروع روتنبرغ) عام 1928م ، والاتفاقية الأردنية – السورية عام 1951م ، واشتملت أيضاً على المنح والقروض البريطانية والأمريكية والعربية الداعمة لمشاريع استغلال مياه نهر الأردن وروافده. ومن الصحف الأخرى أيضاً: فلسطين ، الكرمل ، الدفاع ، الجامعة العربية والجهاد والتي زودت الدراسة بكّم جيد من المعلومات ، إضافة إلى مجموعة من البحوث والدراسات المنشورة في المجلات مثل: مجلة شؤون فلسطينية ، مجلة رسالة الأردن ، مجلة العربي وفصيلة صامد الاقتصادية.

ومن المصادر الأجنبية كتاب:

Ionides , Report on the Water Resources of Trans Jordan and their Development.

وكتاب:

MacDonald , Report on the Proposed Extension of Irrigation in the Jordan Valley.

وكتاب:

Lowder Milk , Palestine , Land of Promise.

وكتاب:

Michael Baker., Jr., inc , Harza Engineering company ,Yarmouk - Jordan valley Project , Master Plan Report.

وكتاب:

Chas.T.Main.Inc., The Unified Development of the water resources of the Jordan Valley Region.

وقد رفدت هذه الكتب الدراسة بقدّر هائل من المعلومات كون مؤلفيها هم من وضعوا المشاريع الاستثمارية لنهر الأردن وروافده ، وذلك استجابة لأوامر حكوماتهم أو بتكليف من الحكومات الأردنية.

**5**- الدراسات الحديثة ؛ العربية والأجنبية ، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من الكتب العربية منها: كتاب منذر حدادين ، "الدبلوماسية على نهر الأردن" ، وقد استخدم الباحث في كتابه بعض التقارير البريطانية والأمريكية والإسرائيلية والعربية ، وقد مكنته من ذلك طبيعة عمله ، فقد عمل رئيساً لهيئة وادي الأردن عام 1973م ، ثم رئيساً لسلطة وادي الأردن عام 1981م ، ثم وزيراً للمياه عام 1998م. ويغطي هذا الكتاب جانب كبير من موضوع الدراسة. إضافة إلى هذا اعتمدت الدراسة على مجموعة من الكتب الأجنبية والعربية والرسائل الجامعية والموسوعات والمعاجم التي يجدها القارئ مثبته في قائمة المصادر والمراجع في نهاية الرسالة.

وبالرغم من تنوع المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة ، فإن هناك بعض الصعوبات التي واجهت الباحث ، أبرزها عدم توفر المادة العلمية المتعلقة ببعض فصول هذه الدراسة لاسيما المتعلقة منها بالمشاريع العربية ، وعدم الاستفادة من بعض الصحف في فترة الستينيات من هذه الدراسة وذلك لانقطاعها من فترة إلى أخرى.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في الوصول إلى الهدف الذي من أجله تم وضع هذه الدراسة ، وهو رفد المكتبة الأردنية بدراسة تاريخية تبيّن تطور مراحل الصراع العربي –

الإسرائيلي المائي في منطقة حوض نهر الأردن ، والتمس العذر إن كانت هنالك أخطاء ، فما إنا إلا طالب علم بذل ما في وسعه ، ولله وحده الكمال ، وله الحمد.

الباحث

نمر السليحات

# الفصل الأول- جغرافية حوض نهر الأردن:

## المبحث الأول- التسمية:

اجمع اللغويون والمؤرخون والجغرافيون ، على أن اسم الأرْدُنّ جاء: بضم الهمزة وسكون الراء المهملة وضم الدال المهملة أيضاً وتشديد النون(1).

ويرجح بعض المؤرخين بأن الأردن كلمة كنعانية من أصل سامي تعني النازل أو المتدهور أو الجري السريع ؛ بينما يرى آخرون بأنها كلمة يونانية تعني النهر([2]).

لذا أعتقد بعض المؤرخين بأن مجموعات من المقدونيين والحثيين تعايشت حول هذا النهر بعد أن نزحت من الجنوب الغربي من آسيا الصغرى ومن ثيساليا (Thessaly)([3]) ، وذلك قبل العصر الهيليني (332 – 64 ق.م) ، وهي التي أطلقت على هذا النهر أسمه الخالد – نهر الأردن – إذ كانت تنزل من مكان تجمعاتها المرتفعة لتشرب من مياهه ، وعليه ، فقد رفض هؤلاء المؤرخون أن تعود تسمية إلى أصل سامي([4]).

---

(1)- أنظر: الحموي ، شهاب الدين بن عبدالله بن ياقوت(ت1229م) ، **معجم البلدان** ، ج1 ، تحقيق(تح) عبدالله بن يحيى السريحي ، المجمع الثقافي : أبو ظبي ، 2002م ، ص260. وسيشار إليه فيما بعد: الحموي ، **معجم** ؛ القلقشندي ، أبو العباس أحمد بن علي(ت1418م) ، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** ، ج4 ، (تح) محمد حسين شمس الدين ، ط1 ، دار الكتب العلمية : بيروت ، 1987م ، ص84.

(2)- أنظر: الدباغ ، مصطفى مراد ، **بلادنا فلسطين** ، ق1 ، ج1 ، ط1 ، دار الطليعة : بيروت ، 1973م ، ص63. وسيشار إليه فيما بعد : الدباغ ، **بلادنا** ؛ محافظة ، محمد عبد الكريم ، **الأردن تاريخ وحضارة** ، ط 1 ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والتوزيع والنشر: إربد ، 2001م ، ص15.

(3)- ثيساليا: منطقة تقع في شمال اليونان ، وتبلغ مساحتها(13,903كم2) ، وأكبر مدنها فولوس(Volos) ولاريسا(Larissa). استولى عليها فيليب المقدوني(Philip of Macedon) عام344ق.م. وبعد أن استولى عليها الرومان ضموها إلى مقدونيا عام146م ، وخضعت لحكم الفينيسيون( سكان البندقية) ثم لحكم الدولة العثمانية إلى أن سلمتها لليونان في عام1881م بأمر من مؤتمر برلين المنعقد عام 1878م. لمزيد من المعرفة. أنظر: **الموسوعة العربية الميسرة** ، م1 ، دار نهضة لبنان للطبع والنشر : بيروت ، 1988م ، ص512 ؛ (www.marefa.org.index.php.Thessaly) , p1

(4)- مخلوف ، لويس ، **الأردن تاريخ وحضارة** ، **آثار** ، ط1 ، المطبعة الاقتصادية : عمان ، 1983م ، ص97. وسيشار إليه فيما بعد: مخلوف ، **الأردن**

وقد استعمل العبرانيون كلمة الأردن ، بمعنى الوارد المنحدر([1]) ، حيث وردت كلمة الأردن (180) مرة في العهد القديم ، حيث قيل:" تعلمون بنيكم قائلين. على اليابسة عبر إسرائيل هذا الأردن"([2]) ، أيّ هذا النهر ، وقيل مياه الأردن:" لأن الرب إلهكم قد يبّس مياه الأردن من أمامكم حتى عبرتم كما فعل الرب إلهكم ببحر سوف الذي يبّسه من أمامنا حتى عبرنا"([3]). وقيل أيضاً: أردن أريحا ، أي نهر الأردن:" السبطان ونصف السبط قد اخذوا نصيبهم في عبر أردن أريحا شرقاً نحو الشروق"([4]).

وفي الفترة الرومانية (64 ق.م–636م) أطلق الرومان على الأردن أسم وادي الأردن (Iordanus Flumen) ، وأطلقوا على الغور المحاذي للنهر اسم وادي ألون(Valea Alon) ، وفي زمن المسيح عليه السلام أطلق على هذا النهر اسم ياردن (Yardan) ، بمعنى النهر المقدس([5]) ، حيث وردت كلمة الأردن في العهد الجديد(15) مرة ، حيث قيل:" واعتمدوا منه في الأردن معترفين بخطاياهم"(6). وقيل أيضاً:" وفي تلك الأيام جاء يسوع من ناصرة الجليل واعتمد من يوحنا في الأردن"(7).

---

(1)– عبودي ، هنري ، **معجم الحضارات السامية** ، ط2 ، جروس برس : طرابلس ، 1991م ، ص66. وسيشار إليه فيما بعد: عبودي ، **معجم الحضارات**.

(2)– أنظر: **الكتاب المقدس** ، سفر التكوين ، الإصحاح(10:32). أنظر أيضاً : سفر التثنية ، الإصحاح (27:3) ، (2:31) ؛ سفر يشوع ، الإصحاح(2:1) ، الإصحاح(22:4).

(3)– **المصدر نفسه** ، سفر يشوع ، الإصحاح(23:4). أنظر أيضاً نفس السفر: الإصحاح(3: 8 ، 13 ، 15) ، الإصحاح(4:7 ، 18 ، 23 ) ، الإصحاح(5:1).

(4)– **المصدر نفسه** ، سفر العدد ، الإصحاح(15:34). أنظر أيضاً: سفر يشوع ، الإصحاح(1:16) ، (8:20) ، سفر أخبار الأيام الأولى ، الإصحاح(78:6).

(5)– **الموسوعة الفلسطينية** ، (القسم العام)( ق ع) ، م1 ، ط1 ، هيئة الموسوعة الفلسطينية : دمشق ، 1984م ، ص163 ؛ شرّاب ، محمد ، **معجم بلدان فلسطين** ، ط1 ، دار المأمون للتراث : دمشق ، 1987م ، ص108. وسيشار إليه فيما بعد: شرّاب ، **معجم** ؛ الخيرو ، عزالدين علي ، **الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني** ، معهد البحوث والدراسات العربية : بغداد ، 1977م ، ص29. وسيشار إليه فيما بعد: الخيرو ، **الأطماع الصهيونية**.

(6)– **الكتاب المقدس** ، إنجيل مرقص ، الإصحاح(9:1). أنظر أيضاً نفس الإنجيل: الإصحاح(5:1) ، الإصحاح (8:3) ، الإصحاح(1:10).

(7)– أنظر: الدباغ ، **بلادنا** ، ص63 ؛ شرّاب ، **المصدر السابق** ، ص108.

وحرف الصليبيون أسمه إلى جوردان (Jordan) ، أما كلمة جوردان فهي ربما جاءت من التقاء نهرا أيور(1) أو جور (بانياس) والدّان(2) (تل القاضي) فُحرّف الاسم إلى يوردان أو جوردان في بعض اللغات ، وأصبحت مع الزمن أوردان وأردن. ويطلق اليهود عليه الآن اسم نهر هايردن (נהר הירדן)(3).

أما العرب فقد أطلق عليه عدّة أسماء منها:

1- نهر الأردن:

أطلقت كلمة الأردن بادئ الأمر على النهر من منبعه إلى مصبه ، وهذا ما ذهب إليه أحمد بن الطيّب السرخسي (ت899م) عندما قال:" هما أردنّان أردن الكبير وأردن الصغير ، فأما الكبير فهو نهر يصب في بحيرة طبرية...وأما الأردن الصغير فهو نهر يأخذ من بحيرة طبرية ويمر نحو الجنوب في وسط الغور فيسقي ضياع الغور ثم يمر حتى يصب في البحيرة المنتنة (البحر الميت)"([4]). وكذلك قول المقدسي:" نهر الأردن ينحدر من خلف بانياس فيتبحّر بإزاء قدس (بحيرة الحولة) ثم ينحدر إلى طبرية ويشق البحيرة ، ثم ينحدر في الأغوار إلى البحيرة المقلوبة (البحر الميت)"([5]).

إلاّ أن بعض المؤرخين أقتصر تسمية الأردن على النهر بعد خروجه من بحيرة طبرية وحتى مصبه في البحر الميت ، ويوضح ذلك قول المسعودي: وقيل في بحر الأردن (نهر

---

(1)- ذكره المؤرخ الروماني جايوس بلينوس(Gaius Plinius Secundus) الملقب بـ( بليني الأكبر) (Pliny The Elder)(79-23م) باسم أيور داناس فاشتقاق اللفظ غامض ؛ في حين ذكره بعضهم بأنه مستعار من أيار دانوس أسم نهر في كريت. أنظر: الدباغ ، **بلادنا** ، ق2 ، ج6 ، ص47 ؛ Plinius , Gaius Secundus (Pliny The Elder) , **Natural History A Selection** , Translated by John , Healy , Penguin Group : England , 1991 , pI.

(2)- الدّان: بلدة كنعانية كانت تقوم على تل القاضي وتُعرف باسم لشم ، كانت من حصة سبط دان عند توزيع أرض كنعان ، وقد أطلق عليها العبرانيون اسم دّان. لمزيد من المعرفة أنظر: الدباغ ، **المصدر السابق** ، ق 2 ، ج6 ، ص43 ؛ عبودي ، **معجم** ، ص746 ؛ **الموسوعة الفلسطينية** ، ق ع ، م3 ، ص493.

(3)- أنظر: الدباغ ، **المصدر السابق** ، ص63 ؛ شرّاب ، **معجم** ، ص108 ؛ الربيعي ، صاحب ، **الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن** ، ط1 ، دار الحصاد : دمشق ، 2000م ، ص21. وسيشار إليه فيما بعد: الربيعي ، **الأمن المائي**.

(4)- الحموي ، **معجم** ، ص261-262.

(5)- المقدسي ، محمد بن أحمد المعروف بالبشاري ( ت411 هـ) ، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** ، ط3 ، مكتبة مدبولي : القاهرة ، 1991م ، ص33 ، 184.

الأردن) الذي يخرج من بحيرة طبرية ويجري إلى البحيرة المنتنة ، وفي موضع آخر قال: وإليها – يعني البحيرة المنتنة – ينتهي ماء بحيرة طبرية ، وهو الأردن(1). وكذلك قول ابن فضل الله العمري:" ولا يسمى بهذا الاسم إلا حيث خروجه من بحيرة طبرية...ويشق وادي كنعان شقاً في الطول حتى ينتهي إلى بحيرة زغر (البحر الميت)"(2).

2- نهر الشريعة:

ويسمى أحياناً بنهر الشريعة الكبير تميزاً له عن شريعة المنظور (نهر اليرموك)(3) ، وقد أطلقت تسمية الشريعة على النهر ابتداءً من التقاء منابعه وحتى مصبه في البحر الميت ، ويوضح ذلك قول الدمشقي في الحديث عنه: ثم أن نهر الأردن ، وهو نهر الشريعة ، نهر غزير الماء ينبعث من بانياس ويمتد إلى الحولة ، إلى أن يصل إلى بحيرة طبرية فيصب فيها ، ثم ينحدر إلى الغور ويلتقي بنهر اليرموك إلى الجنوب من بحيرة طبرية بالقرب من المجامع ويمتد إلى بحيرة زغر فيصب فيها ولا يخرج منها(4).

إلاّ أن بعض المؤرخين اقتصر تسمية الشريعة على النهر بعد خروجه من بحيرة طبرية ، كقول ابن سعيد المغربي : ونهر الأردن المعروف بالشريعة يخرج من بحيرة طبرية ويمر بالغور حتى يصب في البحيرة الميتة(5). وكذلك قول أبو الفداء: بحيرة زغر وهي البحيرة المنتنة ويصب فيها نهر الأردن وهو نهر الشريعة(6).

---

(1)- المسعودي ، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي(ت 346هـ) ، **مروج الذهب ومعادن الجوهر** ، ج1 ، ط5 ، (تح) محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر : بيروت ، 1973م ، ص64.

(2)- العمري ، شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله (ت749هـ) ، **مسالك الإبصار في ممالك الأمصار** ، ج1 ، (تح) أحمد زكي باشا ، مطبعة دار الكتب المصرية : القاهرة ، 1924م ، ص82.

(3)- Glueck , Nelson , **The River Jordan , being an Illustrated Account of Earth's Most Storied River** , utter worth Press: London , 1946 , p13 وسيشار إليه فيما بعد: Glueck , **The River Jordan.**

(4)- شيخ الربوة ،شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي طالب الأنصاري الدمشقي(ت1327م) ، **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر** ، ط1 ، دار أحياء التراث العربي : بيروت ، 1988م ، ص139- 140.

(5)- المغربي ، علي بن موسى بن سعيد(ت685هـ) ، **كتاب بسط الأرض في الطول والعرض(الجغرافية)** ، (تح) خوان قرنيط خينيس ، معهد مولاي الحسن : تطوان ، 1958م ، ص84.

(6)- أبو الفداء ، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر(ت1331م) ، **تقويم البلدان** ، تصحيح وطبع جوزيف توسن رينود ، وماك كوكين ديسلان ، دار الطباعة السلطانية : باريس ، 1840هـ ، ص39 ، 48.

ولا يعُرف بالتحديد الزمن الذي أطلقت فيه كلمة الأردن علماً على النهر أو البلد ، ولا شك في أن التسمية كانت للنهر والغور المحاذي له أولاً ثم عممت لتشمل الحوض كله ، أما حديثاً فقد أطلق الاسم على الدولة من قبيل التغلب والاشتهار([1]).

والاسم الشائع لهذا النهر في الوقت الحاضر هو نهر الأردن ، ويطلق هذا الاسم على النهــر من نقطة التقاء منابعه في سهل الحولة وحتى مصبه بالبحر الميت.

**المبحث الثاني- الموقع:**

يقع نهر الأردن بين دائرتي عرض (10-33°) و (46-31°) وخطــي طــول (35-35°)([2]). (أنظر: الشكل1). ويشكل نهر الأردن كجزء من وادي الأردن الذي يقــع ضــمن الانهدام الآسيوي الأفريقي(الأخدود الإفريقي العظيم) الممتد لمسافة تزيد علــى (6000كــم) ابتداءً من منطقة مرعش في تركيا شمالاً حتى نهر الزامبيزي في موزمبيق جنوباً([3]).

أمّا أخدود وادي الأردن فيبلغ طوله (1100كم) ممتداً من بداية خليج العقبة الجنوبي حتــى صدع الأناضول في جنوب تركيا. ويعنينا من أخدود وادي الأردن جزؤه الــشمالي أيّ وادي نهر الأردن حتى بدايات وادي البقاع الذي يفصل بين مرتفعات لبنان الشرقية ومرتفعات لبنان الغربية (أنظر:الشكل2). وقد سمي هذا الصدع بأسماء كثيرة منها: انهدام الأردن وانهدام وادي

---

(1)- لمزيد من المعرفة حول تسمية الأردن بهذا الاسم. أنظر: الحموي ، **معجم** ، ص 123 ؛ جبر ، يحيــى عبد الرؤوف ، **معجم البلدان الأردنية والفلسطينية حتى نهاية القرن الهجري السابع** ، دار اللــوتس للنــشر والتوزيع : منظمة التحرير الفلسطينية ، 1988م ، ص105- 108.

(2)- أنظر: خمّار ، قسطنطين ، **موسوعة فلسطين الجغرافيــة** ، مركــز الأبحــاث : بيــروت ، 1969م ، ص11. وسيشار إليه فيما بعد: خمّار ، **موسوعة فلسطين** ؛ أبو حجر ، آمنة إبــراهيم ، **موســوعة المــدن والقرى الفلسطينية** ، ج1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع : عمان ، 2003م ، ص67. وسيشار إليه فيما بعــد: أبو حجر ، **موسوعة المدن** ؛ كيلي ، جوت ، **المياه في فلسطين : بؤرة الصراع الدائم** ، (تر) محمود برهوم ، محمد خروب ، دار الكرمل للنشر : بيروت ، 1989م ، ص40. وسيشار إليه فيما بعد: جوت: **المياه**.

(3)- عابد ، عبد القادر محمد ، **جيولوجية الأردن وبيئته ومياهه** ، منشورات نقابة الجيولوجيين الأردنيين : عمان ، 2000م ، ص358- 359. وسيشار إليه فيما بعد: عابد ، **جيولوجية** ؛ Khouri , Rami George , **The Antiquities of the Jordan Rift Valley** , Al Kutba Publishers : Amman , 1988 , p4.

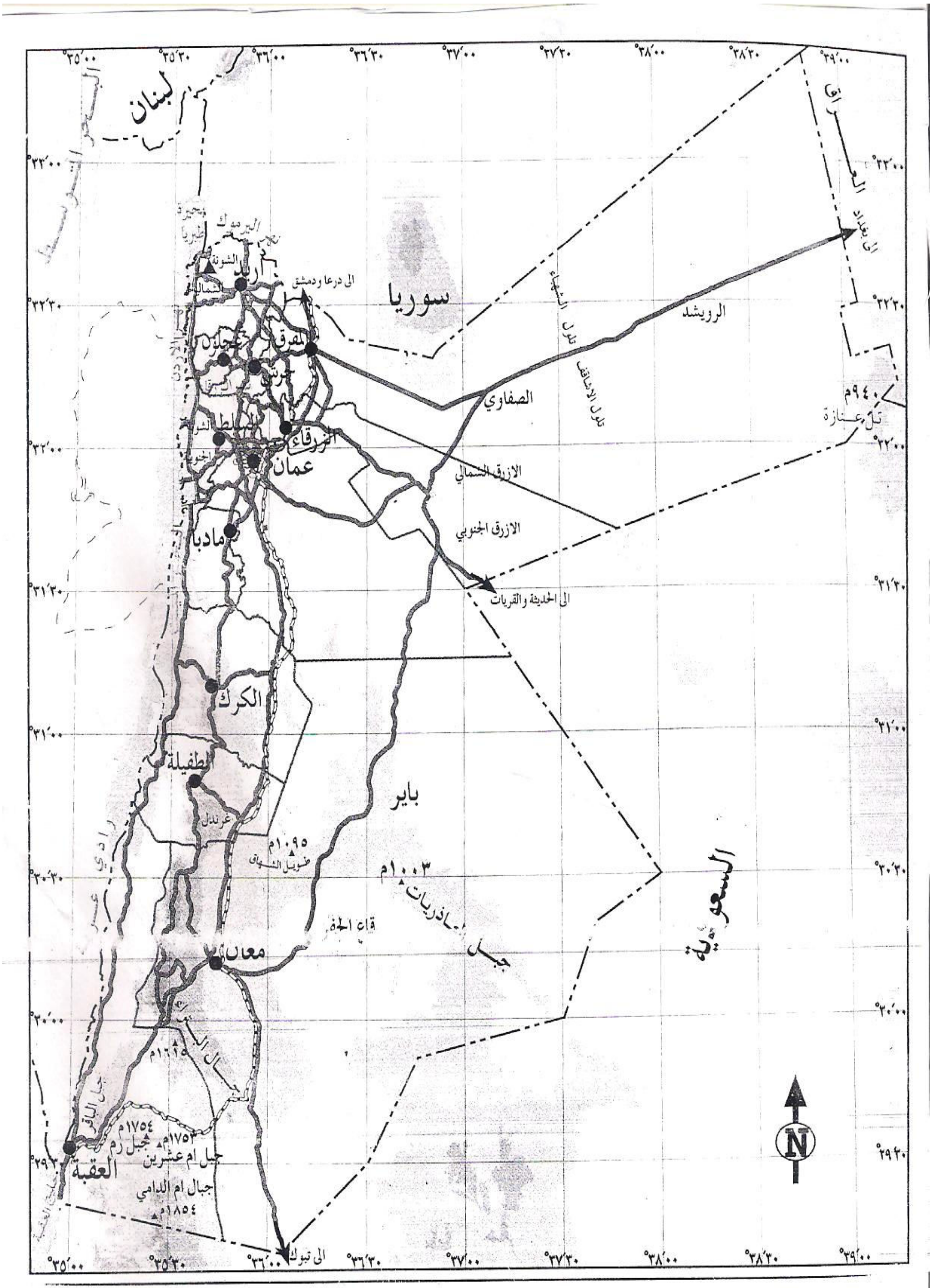


الشكل(1) : خريطة تبيّن الموقع الفلكي لنهر الأردن(المصدر: المركز الجغرافي الملكـي الأردنـي ، **الأردن صور وخرائط** ، ط2 ، مطابع المركز الجغرافي الملكي : عمان ، 2005م ، ص19).

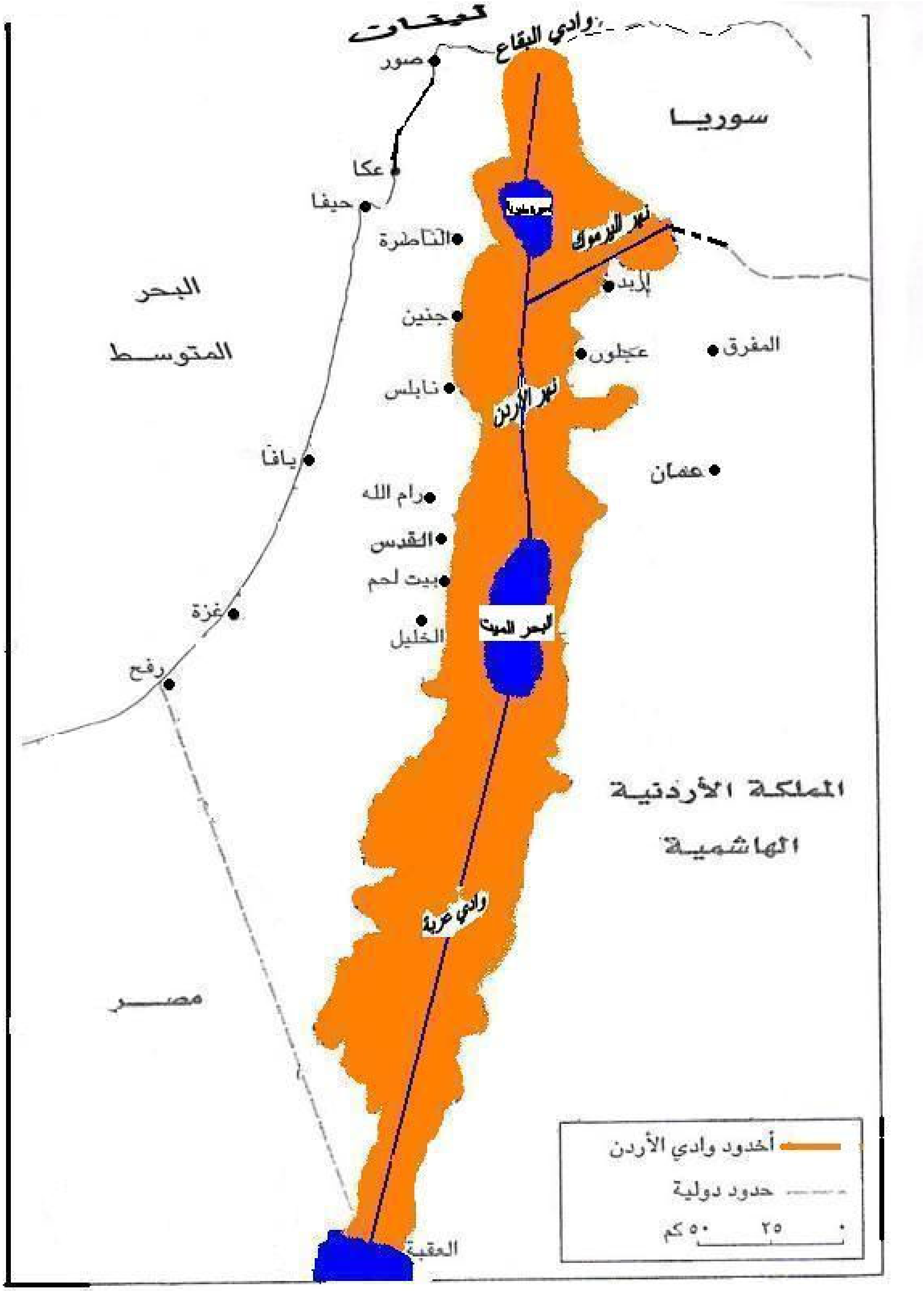


الشكل(2) : خريطة تبيّن أخدود وادي نهر الأردن:( المصدر: حدادين ، منذر ، **الدبلوماسية على نهر الأردن** ، **تطور النزاع ومحاولات التسوية** ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع : بيروت ، 2004م ، ص51). وسيشار إليه فيما بعد: حدادين ، **الدبلوماسية**.

عربة – البحر الميت وانهدام البحر الميت. غير أن صدع البحر الميت التحويلي هو الاسم الذي أصبح الآن أكثر شيوعاً([1]).

ويمتد نهر الأردن ضمن هذا الأخدود في خط مستقيم بمسافة تقدّر بنحو(176كم) ، من أبعد منابعه ، وهو الحاصباني ، على ارتفاع (660م) فوق مستوى سطح البحر ، إلى أن ينتهي جريانه في البحر الميت (–416م)([2]) تحت مستوى سطح البحر([3]).

وتتخذ الحفرة الانهدامية لوادي نهر الأردن شكلاً غير منتظماً ، حيث يصل عرضها إلى ما يقارب (15كم) شمال البحر الميت ، ثم تضيق إلى قرابة (7كم) عند تل القرن ( دير علا) الواقع في وسط الغور ، ثم تتسع من جديد في منطقة بيسان – مرج أبن عامر لتصل إلى عرض أقصاه (35كم)([4]).

**المبحث الثالث – وصف عام للنهر:**

ظهر نهر الأردن إلى الوجود ، وشق مجراه في تكوينات اللسان البحيرية ، منذ نهاية عصر البلايستوسين (Pleistocene) (1,5–1) مليون سنة قبل الميلاد ، واستطاع نهر الأردن أن يعمق مجراه في الرواسب الغضارية الكلسية ، ليصوغ لنفسه في أوائل عصر

---

(1) – عابد ، **جيولوجية** ، ص359 ؛ دمشقية ، غسان ، **أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية** ، الأهالي للطباعة والنشر : دمشق ، 1994م ، ص79. وسيشار إليه فيما بعد: دمشقية ، **أزمة المياه.**

(2)– يتذبذب مستوى سطح البحر الميت من عام لآخر ، ففي عام1865م بلغ منسوبه(–393,8م) وارتفع إلى منسوب(–391م) في عام 1912م ، ثم إلى(–387م) عام 1915م ، لكنه انخفض عام 1963م إلى منسوب(–398,56م) ، وتابع انكماشه إلى(–399م) في عام 1966م. وفي عام (2008م) انخفض إلى منسوب(–416م) تحت مستوى سطح البحر. أنظر: دائرة الإحصاءات العامة ، **الأردن بالأرقام** ، ع(11) ، عمان ، أيلول 2009م ، ص4 ؛ Abel , LE.P.F.M. , **Géographie De La Palestine** , Librairie Lecoffre : Paris , 1967, p167 وسيشار إليه فيما بعد: Abel , **Géographie**

(3)– أنظر: الجمعية العربية ، **مؤامرات حول مياه نهر الأردن** ، مطابع دار الوحدة الوطنية : دمشق ، 1960م ، ص17. وسيشار إليه فيما بعد: الجمعية العربية ، **مؤامرات** ؛ شريف ، إبراهيم ، **نهر الأردن ومشاريع الري** ، مطبعة العاني : بغداد ، 1962م ، ص26. وسيشار إليه فيما بعد: شريف ، **نهر الأردن.**

(4)– أنظر: عابد ، **المرجع السابق** ، ص410 ؛ Burdan , D.J., **Hand Book of the Geology of Jordan** , **Government of the Hashemite Kingdom of Jordan** , N.pub., : Amman, 1959, p9.

الهولوسين (Holocene) (10-3) آلاف سنة قبل الميلاد([1]) سهلاً فيضياً متواضعاً يُعــرف " بالزور" تكتنفه المستنقعات وتغشاه أدغال كثيفة من البوص والصفصاف والأثل والسلم([2]).

ونهر الأردن ليس بالنهر العظيم في طوله ، إذ يبلغ طوله في خط مستقيم ، من نقطة التقاء منابعه على بعد (14كم) شمال بحيرة الحولة وحتى مصبه في البحر الميت بنحو (159كم) ؛ لكن انحناءات النهر وتعرجاته (أنظر:الشكل3) لا سيما بين بحيرة طبرية والبحر الميت تجعل طول النهر يصل إلى (252كم). كما هو مبيّن في الجدول التالي:

جدول رقم(1)

مقارنة بين طول نهر الأردن بخط مستقيم وبالتعرج مقدّر بالكيلومتر.

| الموقع | طـول النهـر فـي خـط مستقيم(كم) | طول النهر بالتعرج(كم) |
|---|---|---|
| التقاء المنابع – بحيرة الحولة | 12 | 14 |
| خلال بحيرة الحولة | 5 | 5 |
| من بحيرة الحولة إلى بحيرة طبرية | 16 | 18 |
| خلال بحيرة طبرية | 21 | 21 |
| من بحيرة طبرية إلى البحر الميت | 105 | 194 |
| المجموع | 159 | 252 |
| المصدر: أنظر: عابد ، **جيولوجية** ، ص 410-411 ؛ الدباغ ، **بلادنا** ، ج1 ، ق1 ، ص74. | | |

(1) - عابد ، **جيولوجية** ، ص267.

(2)-Leo , Picard , **Structure and Evolution of Palestine with Comparative notes on Neighbouring Countries** , Hebrew University : Jerusalem ,1943 , p140.

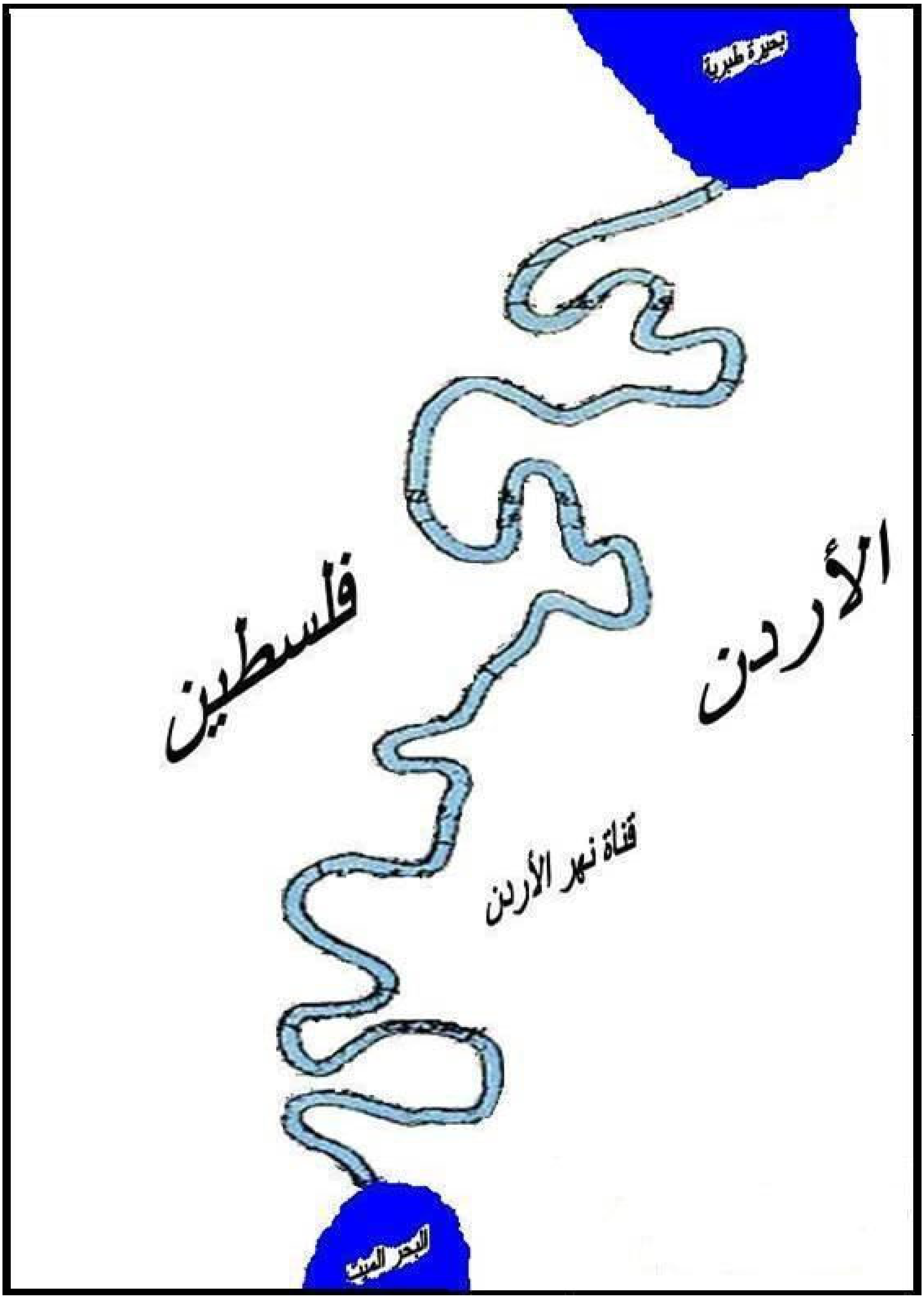


الشكل(3) : رسم يبيّن انحناءات نهر الأردن وتعرجاته عند مخرجة من بحيرة طبرية وحتى مصبه بـــالبحر الميـــت: (source : Isaac , Schattner , **The Lower Jordan Valley , A studying the fluviomorpholgy of an Arid Region** , the Magnes press: the Hebrew University Jerusalem , 1962 , Plate ,4 , p148-149 :وسيشار إليه فيما بعد

Schattner , **The Lower Jordan**.

ومع ذلك يسرف هذا النهر في تعرجاته بشكل يندر أن يضاهيه أي نهر آخر ، فلو أخـذنا بعين الاعتبار طول المجرى بين المخرج من بحيرة طبرية وحتى البحر الميت لبلـغ قرابـة ضعف المسافة المكافئة في خط مستقيم والبالغة (105كم).

وبذا يمكن القول بأن نهر الأردن متحف طبيعـي حقيقـي لدراسـة ظـاهرة التعرجـات والمنعطفات بكافة أنواعها ، فمنها القوسي المنتظم على شكل نصف دائرة والقوسي المركـب كحرف (W) والمصندق ، كما تتخذ بعض المنعطفات هيئة الحرف اليوناني أوميجا (Ω) كما هو موضح في الشكل السابق رقم (3) ، فضلاً عن نماذج تفوق الحصر للمستنقعات الهلاليـة والقنوات المتروكة والشروم ، هذا الطول المفرط للقناة في بيئة حارة جافة كفيل بتبديد كميات طائلة من ماء النهر بالتبخر([1]).

ويمتاز نهر الأردن بسرعة تياره ، فهو عند أدنى مناسيبه يجري بسرعة (1,36) متراً في الثانية وفي الأحوال العادية تتجاوز السرعة إلى (1,79م/ث) وهذا بطبيعة الحال تعبير مباشر عن معدلات انحدار قناته ([2]) ، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(2)

معدل الانحدار في القسم الأوسط والأدنى من مجرى نهر الأردن مقدّر بالمتر في الكيلو متـر الواحد:

| المنطقة | المسافة في خط مستقيم | الارتفاع فوق مستوى سطح البحر(م) | الفرق في الارتفاع(م) | معدل الانحدار(م/كم) |
|---|---|---|---|---|
| مخرجه من بحيرة الحولة وحتى مصبه ببحيرة طبرية | 16 | (70)-(-212) | 282 | 17,6 |
| مخرجه من بحيرة طبرية وحتى مصبه بالبحر الميت | 105 | (-212)-(-416) | 204 | 1,9 |
| المجموع الكلي( من مصبه ببحيره الحولة وحتى مصبه بالبحر الميت) | 147 | (70)-(-416) | 486 | 3,3 |
| المصدر: الباحث | | | | |

(1)- Schattner , **The Lower Jordan** , p51 , 57 ; Glueck , **The River Jordan** , P61.

(2)- البحيري ، صلاح الدين ، **جغرافية الأردن** ، ط2 ، مكتبة الجامع الحسيني : عمان ، 2001م ، ص93.

وسيشار إليه فيما بعد: البحيري ، **جغرافية** ؛ Schattner , **Op , Cit.,** p36

ولكن إذا أخذنا مجرى النهر وحده في الاعتبار انخفض معدل السقوط بواقع النصف تقريباً ، حيث تعمل ترنحات المجرى وتعرجاته المفرطة على مضاعفة طول قناته ، ومع ذلك فمعدل انحدار القناة يبلغ (1,65م/كم).

ويظهر التناقض بين نوع العمليات المورفولوجية السائدة لنهر الأردن ، وبين ما يتوقع منه كنهر دخل فعلاً الشطر الأدنى من مجراه ، فالانحدار الوعر والتيار العارم من مشخصات المرحلة الفزيوغرافية المبكرة لنهر الأردن ، وهما أساس تمتعه بطاقة هائلة على النحت والإزالة على طول مجراه ، وهي في الغالب طاقة موجهة للتعمق أكثر منها للتوسع ؛ بدليل ضيق السهل الفيضي بشكل واضح([1]).

أما كثرة المنعطفات فهي ظاهرة تتعلق بظروف البنية ، وتباين معدلات التصريف ، واختلاف حمولة النهر كماً ونوعاً من بقعة لأخرى ، ويبدو أن لظروف النشأة اليد الطولى في اتخاذ قناة النهر نمطها الافعواني المميز ، فمن المحتمل أن تكون القناة الناشئة قد سلكت في مراحلها الأولى خطاً متعرجاً انتظم في مجموعة المنخفضات العشوائية التي ظهرت بقاع بحيرة اللسان أثناء انحسارها ، وربما كان انحدار القناة حينذاك بسيطاً حيث نشأت في أعقاب ساحل متراجع ببطء شديد مما ساعد على إمعانها في الترنح ، ثم إن رخاوة الرواسب البحيرية التي شقتها القناة – وما زالت – جعلت الانعطاف حراً منذ البداية ، وبعد أن ثبتت طبيعة التعرج والانعطاف خلال تلك المرحلة المبكرة ظلت من الخصائص الموروثة التي فرضت على النهر بعد ذلك رغم تزايد سرعة تياره مع انكماش بحيرة اللسان إلى حجمها الراهن بالبحر الميت([2]).

أما قناة النهر الضيقة التي يتراوح عرضها ما بين (20–30م) فتحيد عن النطاق الأوسط للسهل الفيضي ، ولكنها ملتزمة على طول القسم الأعظم من مجراه الغربي. ومن ثم فإن مساحة السهل الفيضي على الجانب الشرقي ضعف مساحة نظيره على الجانب الغربي ، وتكثر لذلك مظاهر الإرساب في الجانب الشرقي ممثلة في عشرات البحيرات المعزولة والقنوات المهجورة من بقايا المنعطفات البائدة ؛ بينما يضرب التيار بقواعد جروف الكتار على الجانب الغربي مسبباً تراجعها وتآكلها بسرعة ، ويرجع ذلك إلى نشاط مجموعة من

---

(1)– البحيري ، **جغرافية** ، ص93.

(2)- See : Schattner , **The Lower Jordan** , P37 ؛ البحيري ، **المرجع السابق** ، ص96

الروافد الشرقية ، وتعاظم كمية الرواسب التي تلقيها عند مخارجها مما يدفع بمجرى النهر بعيداً في الاتجاه الآخر([1]).

وثمة اختلاف آخر في العلاقة بين نهر الأردن وروافده ، وهو ما يشاهد من تغير اتجاه مداخل بعض الروافد الكبرى بشكل حاد لتوازي قناة النهر الرئيسة في سعيها جنوباً قبل أن تدخل إليه ، فنهر الزرقاء الذي يتجه من الشرق إلى الغرب فيما بين عجلون ومرتفعات العارضة ، غير أنه بالقرب من دير علا يحيد المجرى ليرسم مصباً جنوبياً غربياً لمسافة أربعة عشر كيلو متراً أخرى إلى أن يلحق بنهر الأردن([2]) ، ونفس الشذوذ ينطبق على نهر الفارعة في فلسطين على امتداد القسم الأعظم من مجراه بمرتفعات نابلس يسير من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ، ولكنه حالما يهبط غور الفارعة يغير اتجاهه فجأة غربي جسر دامية ليصبح من الشمال إلى الجنوب ، ويوازي المصب نهر الأردن على بعد كيلو متر واحد غربيه فلا يدخله إلا على بعد ثمانية كيلومترات إلى الجنوب من جسر دامية ، وربما كان تفسير هذا الشذوذ مرتبطاً بعملية الاستطالة الطبيعية لمصبات تلك الروافد في الماضي عندما اقتفت آثار خط الساحل المتراجع لبحيرة اللسان ، وقد كان الانحدار العام لقاع تلك البحيرة المتجففه باتجاه الجنوب سببا في تمدد مصبات الروافد الكبرى مسافات متفاوتة في هذا الاتجاه. أما شبكات الشعاب على أرض الوادي بعد انحسار البحيرة وظهور قاع المنخفض كأرض جافة ، فلم تغير خط سيرها ، ومن ثم التقت جميعها مع النهر بزاوية قائمة([3]).

وتتجلى فعاليه نهر الأردن في النحت من عظم حمولته ، إذ تبلغ كمية المواد الطينية العالقة بمياهه في حالة الفيضان نحو (5,500) جزء في المليون ، أو نحو نصف ذلك الكمية في الأحوال العادية([4]).

أما المواد المسحوبة على القاع من الرمال والحصباء فتفوق حمولة أي نهر آخر في مثل حجمه ، وتأتي هذه المواد من الاحباس العليا للروافد ومن المخاريط الفيضية المنتشرة عند مصباتها بأرض الغور، ولكن تظل أرض الكتار هي المصدر الأول لحمولة النهر من المواد

(1)- **الموسوعة الفلسطينية** ، ق ع ، م1 ، ص164 ؛ Libby , William ; Hoskins , Frankline , **The Jordan Valley and Petra** , Vol , 1 , G.P. Putnam's son's : New York , 1905 , p150-153.

(2)- **الموسوعة الفلسطينية** ، ق ع ، م1 ، ص164.

(3)- البحيري ، **جغرافية** ، ص96 -97.

(4)- Schattner , **The Lower Jordan ,** p 42.

الصلبة العالقة والمسحوبة ، تحملها إليه شبكات المسيلات والجداول التي تلحق به من كلا جانبية ، فضلاً عما يتهدل من صخور الكتار الطينية الهشة فتنقلها القناة النهرية مباشرة أن اقتربت منعطفاتها من جروف الأراضي الرديئة خاصة على الجانب الغربي([1]).

هذا بالنسبة للحمولة المرئية ، أمّا الحمولة غير المرئية فهي المواد الذائبة ومعظمها من الكلورين ، فقد كانت تشكل في الفترة الممتدة ما بين عامي (1947-1958م) ما يقارب (300) جزء في المليون بمياه النهر عند جسر الشيخ حسين ، وارتفعت هذه النسبة إلى نحو (450) جزء في المليون عند جسر دامية ، لتصل إلى نحو (600) جزء في المليون عند جسر الملك حسين([2]).

والحمولة الذائبة – وإن كانت غير مرئية – إلا أنها تشكل عبئاً على التيار لذا فنهر الأردن ينوء فعلاً بحمولته مما دفعة دائماً لممارسة نشاط إرسابي مبكر، يتجسد في عشرات الألسنة الرملية والحواجز الحصوية المنبعثة من جوانب قناته ، فضلاً عن العديد من الجزر الجانبية والوسطى التي تظهر فوق صفحة مائه المنحسر صيفاً([3]).

وتتصف مياه نهر الأردن بشدة ملوحتها التي بلغت ما يقارب (3,010,000) طن من الأملاح بمياه النهر عند جسر الملك حسين ، وذلك في الفترة الواقعة ما بين عامي (1937-1938م)([4]). إلاّ أن نسبة ملوحة مياه النهر غير ثابتة ، وتتبدل من فصل إلى آخر ، وذلك تبعاً لغزارة المياه أو شحها ، ولا يقتصر الأمر على العوامل الطبيعية وحدها بل تتأثر بأعمال الإنسان وسوء استغلاله للمياه في الريّ والصرف وغيرها من مجالات تسهم في زيادة نسبة الأملاح ، ولعل أخطرها ما قامت به السلطات الإسرائيلية عام1965م من تحويل العديد من الينابيع المالحة خارج بحيرة طبرية في قناة صرف تصب في النهر جنوب البحيرة وتضيف إلى ماء النهر قرابة (160) ألف طن من الأملاح سنوياً ، ونتيجة لذلك زادت نسبة ملوحة ماء النهر إلى (2000) جزء في المليون عند جسر الملك حسين نحو نهاية العقد الماضي ، مما

---

(1)- Schattner , **The Lower Jordan** , p 47- 48.

(2)- **Ibid.,** p 42.

(3)- البحيري ، **جغرافية** ، ص94.

(4)- Schattner , **Op ,Cit.,** p 42.

حُرِمّت مساحة تقدّر بنحو (32) ألف دونم من أخصب الأراضي الزراعية بالأغوار تسقى من ماء النهر ، وبذا أضحت مياه نهر الأردن الأدنى عملياً غير صالحة لأغراض الريّ([1]).

وأخيراً ينتهي نهر الأردن إلى البحر الميت بدال قوسية متواضعة ، يقع رأسها على مجراه إلى الشمال قليلاً من جسر الملك حسين ، ولأول مرة يتميز مصب نهر الأردن الحالي الممتد لمسافة خمسة كيلومترات فوق أرض الدلتا باستقامته الشديدة وخلوه تماماً من المنحنيات التي تميز بقية مجراه (أنظر: الشكل4) كما تختفي من جانبيه أراضي الكتار الوعرة ؛ بينما تكتنفها مجموعات من تلال طولية متسطحة ، وتقطعها منخفضات شريطية ضحلة يطلق عليها اسم أودية ، ربما كانت أقنية مصبات قديمة لهذا النهر([2]).

لذا عُد نهر الأردن على ضيق مساحته وقلة ما يجري فيه من ماء بالنسبة إلى أنهار العالم الكبرى ، من أهم الأنهار في بلاد الشام ؛ كذلك تضعه مظاهره الجغرافية وتركيبة الجيولوجي ، وما ينطوي عليه حوضه من موارد معدنية وإمكانات زراعية وصناعية ، في عداد الأنهر القليلة التي أصبح لها الأثر الكبير للدول المجاورة لحوضه ، وتتضح أهميته الدينية والتاريخية في الكتب التي كُتبت عنه وتنوع غايتها والأهمية التي يسبغها الكاتبون بحق عليه([3]).

وبعد الاكتشافات الأثرية التي أجريت على طوال وادي نهر الأردن في نهاية القرن الماضي ، تم التوصل إلى أن موقع عماد المسيح (المغطس) الواقع في وادي الخرار على الجانب الشرقي لنهر الأردن (أنظر: الشكل5) والخاضع للسيادة الأردنية ، أصبح مكاناً يعم بالحجاج المسيحيين ، الأمر الذي دفع بالحكومات الأردنية إلى أن أولته أهمية خاصة ، حيث سمحت ببناء سبعة كنائس تمثل الطوائف الدينية المسيحية المختلفة ، وذلك تحت رعاية الكنيسة الأرثوذكسية الروسية.

---

(1)- أنظر: **الموسوعة الفلسطينية** ، ق ع ، م3 ، ص104-105.

(2)- البحيري ، صلاح الدين ، **الأردن : دراسة جغرافية** ، ط2 ، منشورات لجنة تاريخ الأردن : عمان ، 1994م ، ص53.

(3)- أنظر: الكردي ، عبد الرحمن علي ، **وادي الأردن وامتيازاته ومشروعاته : دراسة اقتصادية إنشائية** ، مطبعة التوكيل : مصر ، 1949م ، ص5. وسيشار إليه فيما بعد: الكردي ، **وادي الأردن** ؛ قولي ، رياض حمدي ، **وادي الأردن والبحر الميت: دراسة إقليمية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أشراف عبد الرحمن حميدة ، جامعة دمشق: دمشق ، 1965م ، ص10.

الشكل(4) : صورة تبيّن استقامة نهر الأردن أثناء مصبه بالبحر الميت.

الشكل(5) : صورة تبيّن موقع المغطس الواقع في وادي الخرار على الضفة الشرقية لنهر الأردن.

**المبحث الرابع- روافد نهر الأردن:**

تقع أراضي الحوض الصباب لنهر الأردن في كلٍّ من: لبنان وسوريا والأردن وفلسطين المحتلة

، ويشكّل جزءًا كبير من مجراه الحدود السياسية بين فلسطين وسوريا من جهة والأردن وفلسطين من جهة أخرى ، ويقسم مجراه إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

**أولاً- المجرى الأعلى (المنابع- بحيرة الحولة):**

يتكون المجرى الأعلى لنهر الأردن من التقاء ثلاثة أنهار رئيسة تتحد معاً على ارتفاع (90م) فوق مستوى سطح البحر ، مكونه مجرى نهر الأردن الأعلى([1]) (أنظر:الشكل6) وهي:

1- نهر بانياس: من أقصى الينابيع شرقاً ، ينبع من المنحدرات الشمالية الغربية لهضبة الجولان بالقرب من قرية بانياس([2]) السورية على ارتفاع (350م) فوق مستوى سطح البحر ، ويتزود هذا النهر من نبعين يقع الأول (بانياس) تحت معبد بان على ارتفاع (325م) فوق مستوى سطح البحر ، ويقع الثاني (فامياس) على بعد (600م) من النبع الأول ويؤلفان حوضاً نصف دائري ، يدفع المياه بتدفق شديد ليشكلا بداية نهر بانياس الذي يبلغ طوله (10كم) ، يجري النهر لمسافة كيلو متر واحد في وادٍ عميق وضيق بعرض يتراوح ما بين (4-6م) داخل الأراضي السورية ، وعلى بعد (1400م) من منبعه في المنطقة المجردة من السلاح يشكل شلالاً يبلغ ارتفاعه (17م) (أنظر:الشكل7) ويتابع النهر سيره نحو الجنوب الغربي داخلاً سهل الحولة على شكل نهر جار لمسافة تمتد إلى (9كم) ، بمتوسط قناة تبلغ (20م)([3]).

---

(1)- **الموسوعة الفلسطينية** ، ق ع ، م1 ، ص166 ؛ المومني ، محمد أحمد عقلة ، **السياسة المائية للكيان الصهيوني ، دراسة في الجغرافية السياسية** ، دار عمار للنشر والتوزيع : عمان ، 1986م ، ص38 . وسيشار إليه فيما بعد: المومني ، **السياسة المائية.**

(2)- اتخذ اليونان مدينة بانياس (Panias) مكاناً لإحياء ذكرى الآلهة بان (Pan) - آله المراعي - وأسموا المكان باسم بانيون (Panion) ، وأسموا المدينة بانياس ووسع هيرودوس فيليبوس (Hérode Philippe) (4 ق.م-34م) مدينة بانياس وأسماها قيصرية فليبوس. أنظر: عبودي ، **معجم الحضارات** ، ص213 - 214 ، 894 ؛ الكردي ، **وادي الأردن** ، ص8 ؛ خمّار ، **موسوعة فلسطين** ، ص14.

(3)- أسود ، عبد الرزاق محمد ، **الموسوعة الفلسطينية** ، ق2 ، م1 ، ط1 ، الدار العربية للموسوعات : بيروت ، 1979م ، ص221. وسيشار إليه فيما بعد: أسود ، **الموسوعة الفلسطينية** ؛ خلف ، تيسر وآخرون ، **المرجع في الجولان** ، مركز الشرق للدراسات : دمشق ،2007م ، ص28-32. وسيشار إليه فيما بعد: خلف ، **المرجع.**

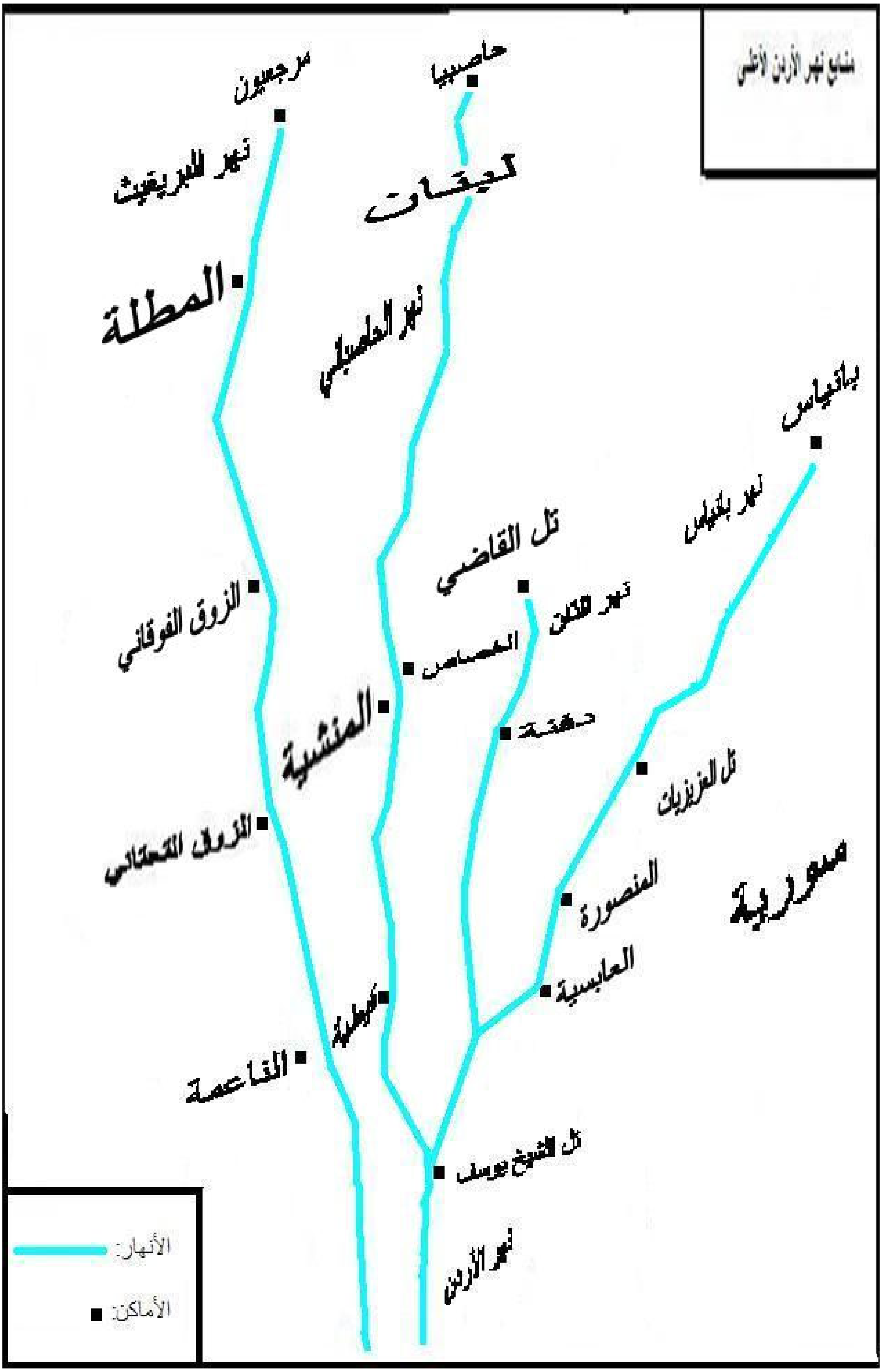


الشكل(6) : خريطة تبيّن روافد مجرى نهر الأردن الأعلى:( المصدر: الدباغ ، **بلادنا** ، ق2 ، ج6 ، ص41 ، 48).

تابع الشكل(6) : الذي يبيّن روافد مجرى نهر الأردن الأعلى.

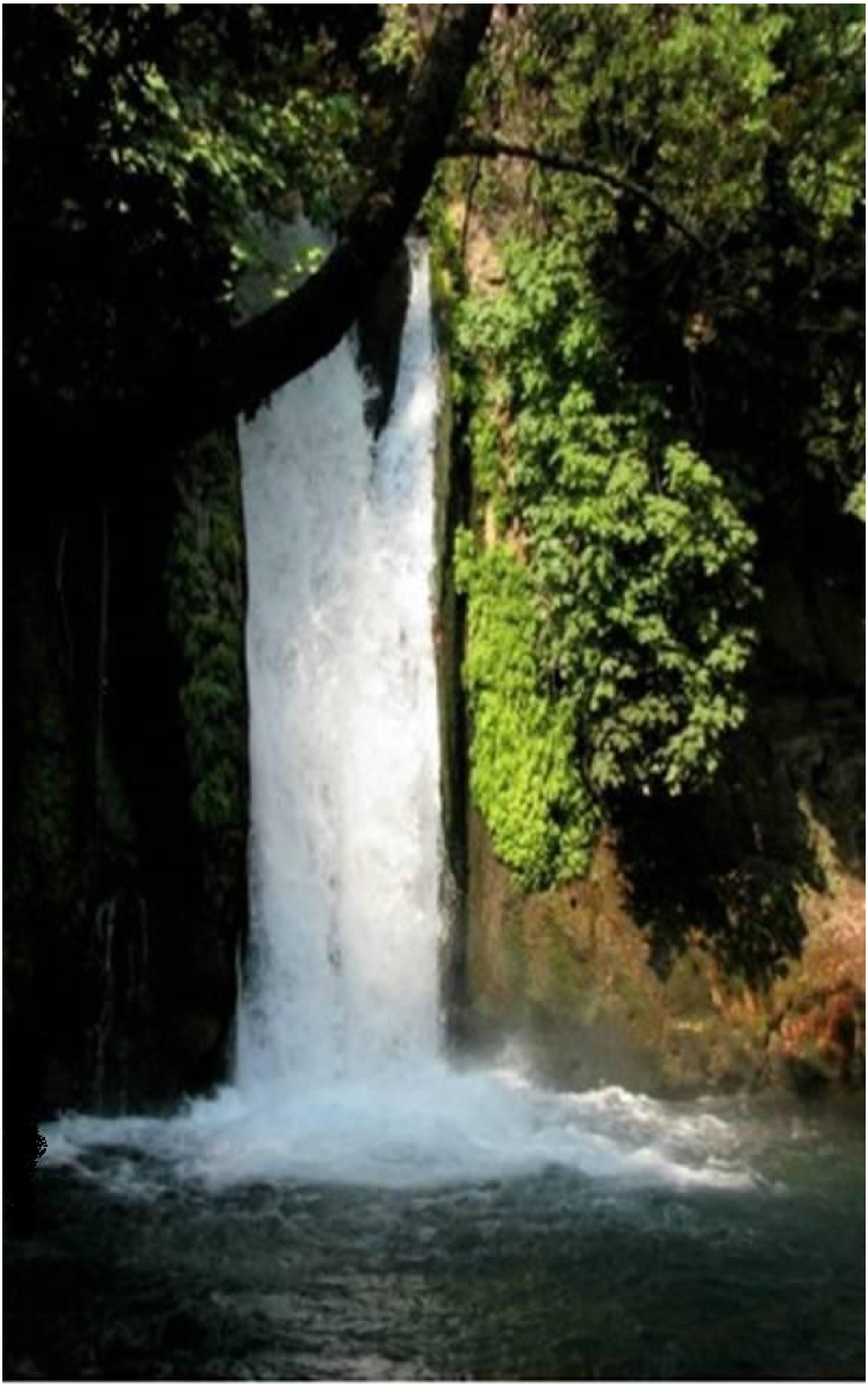

الشكل(7) : صورة لشلال نهر بانياس في المنطقة المجردة من السلاح.

ويتلقى نهر بانياس على امتداد مجراه الكثير من مياه الأودية السورية التي ترفده من الجانبين ، منها:

أ- وادي خشابي: رافد غير دائم التصريف ، يبدأ من الجنوب الغربي لجبل الشيخ مباشرة ، ويمتد إلى قرية جباتا ، وإلى الجنوب من هذه القرية ينحني هذا الوادي باتجاه الجنوب الغربي إلى أن يلتقي بنهر بانياس على بعد (300م) من منبعه.

ب- وادي سعّار: وادي موسمي الجريان ، يبدأ تشكله من السفوح الجنوبية لجبل الشيخ ، ثم يأخذ المسيل المشترك اتجاه جنوب غرب ليدخل إلى سهل مرج اليعفوري ، ويمر إلى الشرق من بلدة مجدل شمس ، منحرفاً إلى الشرق لمسافة (500م) تقريباً حتى يلتقي بنبع السعّار الواقع شمال سحيتا والذي يُعدّ بداية هذا الوادي ، ثم ينحرف لمسافة (7كم) باتجاه الجنوب الغربي ، ثم يغير خط سيره باتجاه الشمال الغربي بالقرب من قرية مسعدة حتى مصبه في نهر بانياس في تل الأحمر على بعد (500م) من منبعه ، بعد أن يكون قطع مسافة تقدّر بنحو (16-17كم).

ج- وادي العسل: من أقصى الأودية بعداً نحو الغرب ، يبدأ بالقرب من وادي شيبه الواقع إلى الشمال الشرقي من بانياس بالقرب من تل العزيزيات ، ويلتقي بنهر بانياس في سهل الحمة على بعد (900م) من منبعه.

د- وادي زاري: يبدأ من جبل هيش عند قاعدة جبل الشيخ بالقرب من بلدة مجدل شمس ، ثم يتجه إلى الجنوب الغربي ، وبعد ذلك إلى الشمال الغربي وصولاً إلى نهر بانياس([1]).

وقد تراوح تصريف نهر بانياس المائي خلال العقد الثالث من القرن العشرين ما بين(120-157م.م3) سنوياً من مساحة تقدّر بـ(175كم2). وتتكرر ظهور خاصية التباين بين تصريف النهر السنوي الأقصى الذي سجل كمية قدرها (162م.م3) ما بين عامي1942-

(1)- **المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري** ، ق ع ، م1 ، ط1 ، مركز الدراسات العسكرية : دمشق ، 1990م ، ص510 . وسيشار إليه فيما بعد: **المعجم الجغرافي** ؛ باغ ، أديب سليمان ، **الجولان : دراسة في الجغرافيا الإقليمية** ، (تر) يوسف خوري وآخرون ، منشورات اتحاد الكتاب العرب : الإسكندرية ، 1983م ، ص54. وسيشار إليه فيما بعد: باغ ، **الجولان** ؛ مركز الشرق الأوسط للدراسات الدولية ، **المرجع في الجولان** ، دار الرضا للنشر والتوزيع : د.م ، 2007م ، ص27-74 ؛ Abel ,**Géographie** , p171

1943م ، ومعدل التصريف السنوي الأدنى الذي هبط إلى (81 م.م3) ما بين عـامي1960-1961م([1]).

2- نهر تل القاضي (الدّان): أقصر ينابيع نهر الأردن وأغزرها ماءً ، ينبع من الجانب الغربي لتل القاضي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وفي سيره للجنوب على مقربة من الحدود السورية ترفده ينابيع التنور المنبثقة بين قريتي فشكول وخربة الدويرالسوريتين وعين البارد في أراضي قرية النخيلة السورية ، ويتجه النهر نحو الجنوب الغربي حتى قرية المنصورة في سهل الحولة ، ثم يجري جنوباً بسلسلة من الشلالات([2]) ، بعد أن يقطع مسافة تبلغ (8كم) حتى يلتقي بنهر بانياس عند تل الشيخ يوسف الواقع إلى الجنوب الغربي من قرية العابسية (راجع: الشكل السابق6) عند نقطة تقع على مسافة (2,5كم) داخل الحدود الشمالية لفلسطين ، فيجري النهر المتحد بجانب التلال الشرقية لمسافة (1,5كم) إلى أن يتحد بالحاصباني الآتي ذكره ، وتبلغ غزارة نهر الدّان ذروتها في فصل الشتاء فتقدّر بحوالي (10,7 م3/ث) ، وتنخفض إلى حدودها الدنيا في فصل الصيف بمقدّار ( 7,3م3/ث) ، أما التصريف السنوي الأقصى فقد بلغ (285م.م3) في عام1950م ؛ بينما بلغ أدنى مستوى لتصريفه السنوي (217م.م3) في عام1962م([3]).

3- نهر الحاصباني: يُعدّ نهر الحاصباني من أطول روافد نهر الأردن (38,5كم) ، مما عدّة البعض بداية نهر الأردن ذاته. ينبع من الجنوب الغربي لبلدة حاصبيا اللبنانية ، من ينبوع يدعى عين الفوار على ارتفاع (660م) عن مستوى سطح البحر ، ويتخذ له حوضاً عميقاً ، أنشئ له سدٌ عالٍ لتنظيمه ، بحيث تنحدر المياه منه بشكل بضع شلالات صغيرة مكونة نهر

---

(1)- أنظر: شريف ، **نهر الأردن** ، ص40 ؛ **الموسوعة الفلسطينية** ، ق ع ، م1 ، ص166 ؛ عابد ، **جيولوجية** ، ص501.

(2)- أنظر: الكردي ، **وادي الأردن** ، ص9 ؛ جوت ، **المياه** ، ص42 ؛ خمّار ، **موسوعة فلسطين** ، ص22 ؛ عبد السلام ، عادل ، **الموسوعة الفلسطينية** ، ق2 ، م1 ، دراسات ، هيئة الموسوعة الفلسطينية : دمشق ، 1990م ، ص220. وسيشار إليه فيما بعد: عبد السلام ، **الموسوعة الفلسطينية**.

(3)- أنظر: الدباغ ، **بلادنا** ، ق2 ، ج6 ، ص43-44 ؛ **الموسوعة الفلسطينية** ، ق ع ، م1 ، ص166 ؛ عابد ، **جيولوجية** ، ص501.

الحاصباني ، ويفصله عن نهر الليطاني حافة ضيقة من الأراضي تقدّر مساحتها بنحو (5كم)([1]). وعلى بعد (4كم) من فلسطين تغذي النهر مجموعة من الروافد ، أهمها:

أ- نهر الوزاني: ينبع من السفوح الغربية لبلدة المجيدية اللبنانية ويجري لمسافة (4كم) داخل الأراضي اللبنانية باتجاه الجنوب قبل أن يلتقي بنهر الحاصباني ، بالقرب من مزارع سردا والمجيدية والوزاني ومرتفعات الجولان ، وتقدّر طاقته المائية بحوالي (100م.م3) سنوياً([2]).

وقد بلغ معدل تصريف نهر الحاصباني المائي السنوي خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين بنحو (157م.م3)([3]) ، وتتميز غزارة النهر بعدم الثبات الفصلي والسنوي ، إذ يبلغ المتوسط الفصلي الشتوي حوالي (20م3/ث) ، والمتوسط الفصلي الصيفي (1,4م3/ث) ، الأمر الذي يعكس أهمية مياه الأمطار في فصل الشتاء ، واقتصار التغذية الصيفية على الينابيع الدائمة ، وأما الفروق في التصريف السنوي فكبيرة ، وقد بلغت حداً أقصى قدره (236م.م3) في عام1948م ، وحد أدنى قدره (63,5م.م3) في عام1961م([4]).

إلا أن اجتماع الأنهار الثلاثة لا يستمر طويلاً ، إذ ينشطر المجرى الموحّد إلى فرعين قرب قرية الصالحية ويتخذ الفرع الغربي ، لأول مرة اسم نهر الأردن الذي يقع إلى الشرق من نهر البريغيث وإلى الغرب من نهر كالي اللذان يسيران بشكل موازٍ له بعد ضياع مياههما في مستنقعات الحولة ؛ بينما يشار إلى الفرع الشرقي باسم نهر التورة (طرعان) ، ويلتقيان ببحيرة الحولة ، بصورة منفصلة بعد أن اجتازا مستنقعاتها([5]).(راجع: الشكل السابق6).

---

(1)- الدباغ ، **بلادنا** ، ق 1 ، ج1 ، ص65 ؛ الكردي ، **وادي الأردن** ، ص9 ؛ **المعجم الجغرافي** ، ص510.

(2)- مركز المعلومات القومي ، **نبع الوزاني ، الحق اللبناني والأطماع الإسرائيلية** ، إدارة الأبحاث : د.م ، د.ت ، ص13 ؛ عيسى ، أيلين زغيب ، **موسوعة لبنان ، تاريخ سياسة وحضارة ، بين الأمس واليوم** ، ج1 ، ( Edito Creps International ) : بيروت ، 1998م ، ص42.

(3)- أنظر: رزق ، إدوارد ، **نهر الأردن وروافده** ، منشورات وزارة الإعلام : عمان ، 1966م ، ص18. وسيشار إليه فيما بعد: رزق ، **نهر الأردن** ؛ الهيئة العربية العليا لفلسطين ، **كارثة اغتصاب المياه العربية** ، د.م: د.ن ، 1964م ، ص67. وسيشار إليه فيما بعد: الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب**.

(4)- **الموسوعة الفلسطينية** ، ق ع ، م1 ، ص166 ؛ عابد ، **جيولوجية** ، ص501.

(5)- الدباغ ، **المصدر السابق** ، ق2 ، ج6 ، ص49 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص27-29 ؛ باغ ، **الجولان** ، ص197.

**بحيرة الحولة:**

تقع بحيرة الحولة في الجزء الجنوبي من منخفض الحولة البالغ مساحته (115كـم2) ، ويتراوح عمقها ما بين (2–5م) ، وأكبر طول لها في اتجاه شمال جنـوب بمقـدّار (5كـم) وأقصى عرض لها (3كم) ، وتقدّر مساحتها بنحو (12كم2)([1]). وحتى الماضي القريب كـان نهر الأردن يصب في الطرف الشمالي الغربي لبحيرة الحولة ، وذلك قبل تجفيفها بشكل نهائي في عام1958م من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، بمصب يبلغ عرضـه (30م) ، بعـد ضياعه في المستنقعات المترامية الأطراف التي تزداد في فصل الشتاء أثنـاء فيـضانه([2]) ، ويرفد بحيرة الحولة (وادي الحولة الآن) ، عدّة أودية (أنظر: الشكل8) ، منها:

1– وادي البارد: جدول صغير في أقصى الشمال الشرقي للجليل الأعلى ، ينبع قـرب عـين الملاحة ، ويصب في الطرف الشمالي الغربي من البحيرة.

2– وادي الحنداج: يبدأ أخدوداً عميقاً يُطوّق قرية علما في الجليل الأعلـى ، مـن الـشمال والشمال الشرقي ، ويغذي هذا الوادي الينابيع التي تتدفق في مجراه. لذا تجري مياهه معظـم أيام السنة إلى أن ينتهي جريانه في الشاطئ الغربي للبحيرة.

3– وادي وقاص: من أودية الجليل الأعلى ، ينشأ عند سفوح التلال المحيطة بجنوبي قريـة دلاّته ومارّاً بخربة وقاص إلى أن ينتهي في الشاطئ الغربي للبحيرة إلى الجنوب من مـصب وادي الحنداج.

4– وادي الجلبينة: يأتي هذا الوادي من هضبة الجولان السورية ويصب في الشاطئ الجنوبي الشرقي للبحيرة عند مخرج نهر الأردن منها بالقرب من خربة الجلبينة([3]).

**ثانياً– المجرى الأوسط (بحيرة الحولة– بحيرة طبرية):**

وهو أصغر أجزاء وادي نهر الأردن والبالغ طوله (18كم) ، ويستمر النهـر فـي سـيره المنخفض بعد خروجه من بحيرة الحولة لمسافة ثلاثة كيلومترات في سهل بيسان وصولاً إلى جسر بنات يعقوب ، ثم يسير جنوب هذا الجسر في وادي بازلتي عميق يحده صدعان جانبيان في اتجاه شمال جنوب تكون جروفاً واضحة ، ويصبح مجراه ضيقاً عميقاً ، وتياره سـريعاً ، وانحداره شديداً ، مؤلفاً عدّة شلالات حتى يصل ما يشبه الدلتا التي يحدثها على ساحل بحيرة

---

(1)– أنظر: خمّار ، **موسوعة فلسطين** ، ص49 ؛ جوت ، **المياه** ، ص43.

(2)– الدباغ ، **بلادنا** ، ق1 ، ج1 ، ص64 ؛ **الموسوعة الفلسطينية** ، ق ع ، م2 ، ص284.

(3)– أنظر: الدباغ ، **المصدر السابق** ، ق2 ، ج6 ، ص53 ؛ **خمّار** ، **المصدر الـسابق** ، ص13 ، 20 ، 48 ؛ أبو حجر ، **موسوعة المدن** ، ص35 ، 71– 72 ؛ باغ ، **الجولان** ، ص96 ، 200–201.

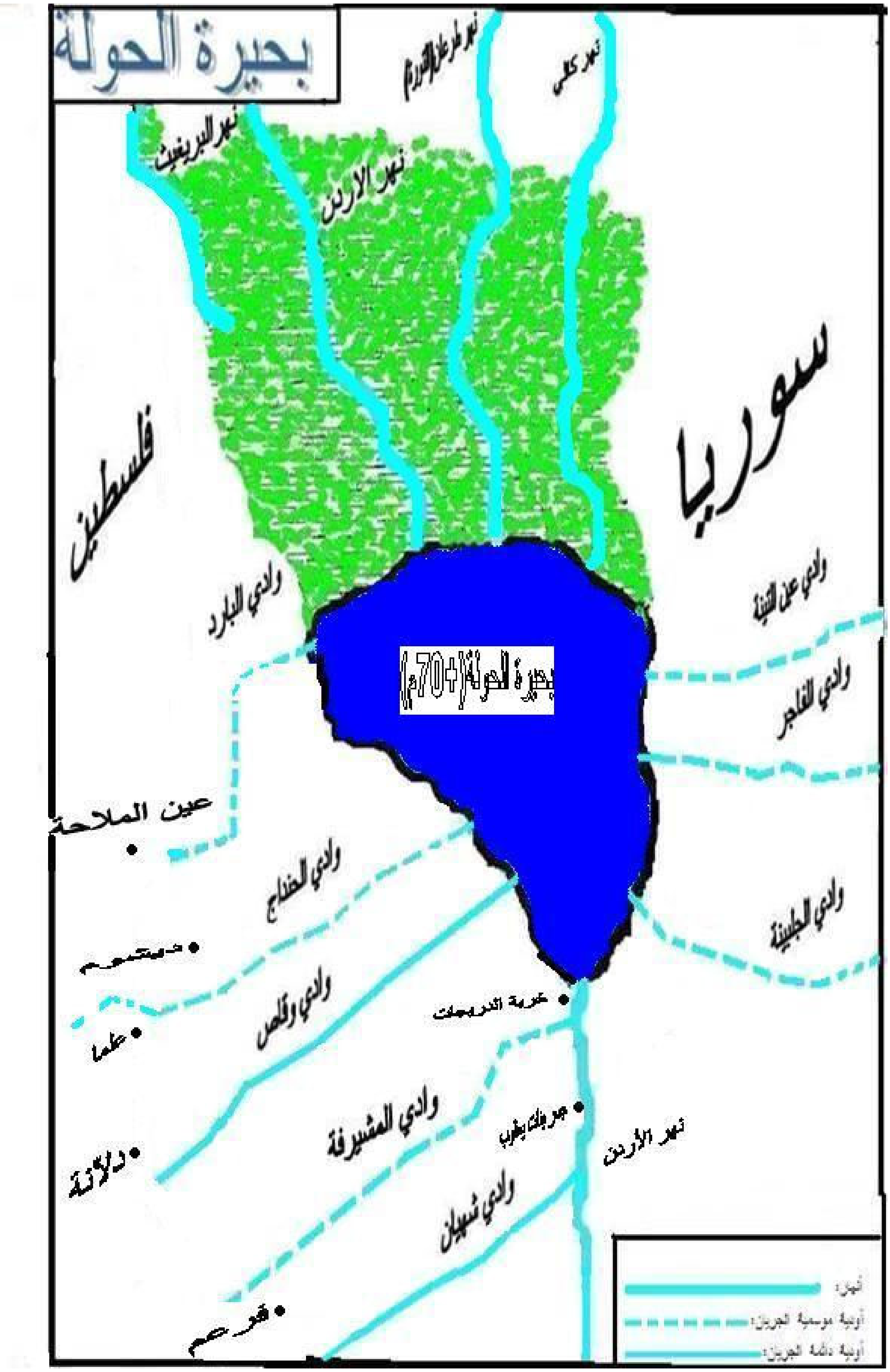


الشكل(8) : خريطة تبيّن الأودية التي ترفد بحيرة الحولة سابقاً:(المصدر: الدباغ ، **بلادنا** ، ق2 ، ج6 ، ص48 ، 57).

طبرية الشمالي ، ويرفد النهر في هذه المنطقة واديان شتويان من الجهة الغربية لنهر الأردن (راجع:الشكل السابق8) ، وهما:

1- وادي المشيرفة: يتكون من تجمع المياه من نواحي قرية فرغم ، ويصب في نهر الأردن بالقرب من خربة الدريجات.

2- وادي شهيان: يحمل هذا الوادي المياه التي تتجمع من جهات جبل كنعان والجاعونة ويتابع سيره إلى الجنوب من جسر بنات يعقوب إلى أن يلتقي بنهر الأردن([1]).

**بحيرة طبرية:**

تُعد بحيرة طبرية جزء من مجرى نهر الأردن ، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى مدينة طبرية والتي يعود تاريخ بنائها إلى عام26م زمن الإمبراطور الروماني طيباريوس (Tiberius)(14ق.م-37م) ، ومنها أخذت البحيرة أسمها الحالي ، وما زالت تعرف بهذا الاسم حتى يومنا هذا([2]).

وأكبر طول لها من الشمال إلى الجنوب (21كم) وأوسع عرض لها من الشرق إلى الغرب (13كم) ويبلغ أكبر عمق لها في الجزء الشمالي الشرقي (41م) ، وأما مساحتها فتبلغ (165كم2)([3]).

وعلى العموم فإن تغذية نهر الأردن في هذا الجزء المقابل للمجرى الأوسط له ، تغذية ضعيفة لانعدام المسيلات والعيون الهامة القادمة من مرتفعات الجولان السورية ، باستثناء بعض الأودية السيلية (أنظر: الشكل9) مثل:

1- وادي الدوره: يوازي هذا الوادي في جريانه نهر الأردن ، ويبلغ طوله (22كم) ويُعرف باسم وادي الصفا بعد التقائه بوادي الدفيلة ، ويخترق هذا الوادي سهل البطيحة الواقع في الطرف الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية ويصب مياهه في البحيرة عند الميسادية.

---

(1)- أنظر: الدباغ ، **بلادنا** ، ق2 ، ج6 ، ص56 ، 85 ؛ عابد ، **جيولوجية** ، ص411.

(2)- عبودي ، **معجم الحضارات** ، ص562 ، 570 ؛ الشهابي ، إبراهيم يحيى ، **طبرية ، تراث وذكريات** ، ط2 ، دار الشجرة للنشر والتوزيع : د.م ،2001م ، ص11.

(3)- أنظر: **الموسوعة الفلسطينية** ، ق ع ، م3 ، ص102-103 ؛ طنطيش ، محمد رجب ، **المياه في فلسطين ، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية** ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان : طرابلس ، 1982م ، ص63. وسيشار إليه فيما بعد: طنطيش ، **المياه** ؛ شديد ، عمر ، **المياه والأمن الفلسطيني** ، ط1 ، دار مجدلاوي للنشر : عمان ، 1999م ، ص106. وسيشار إليه فيما بعد: شديد ، **المياه والأمن**.

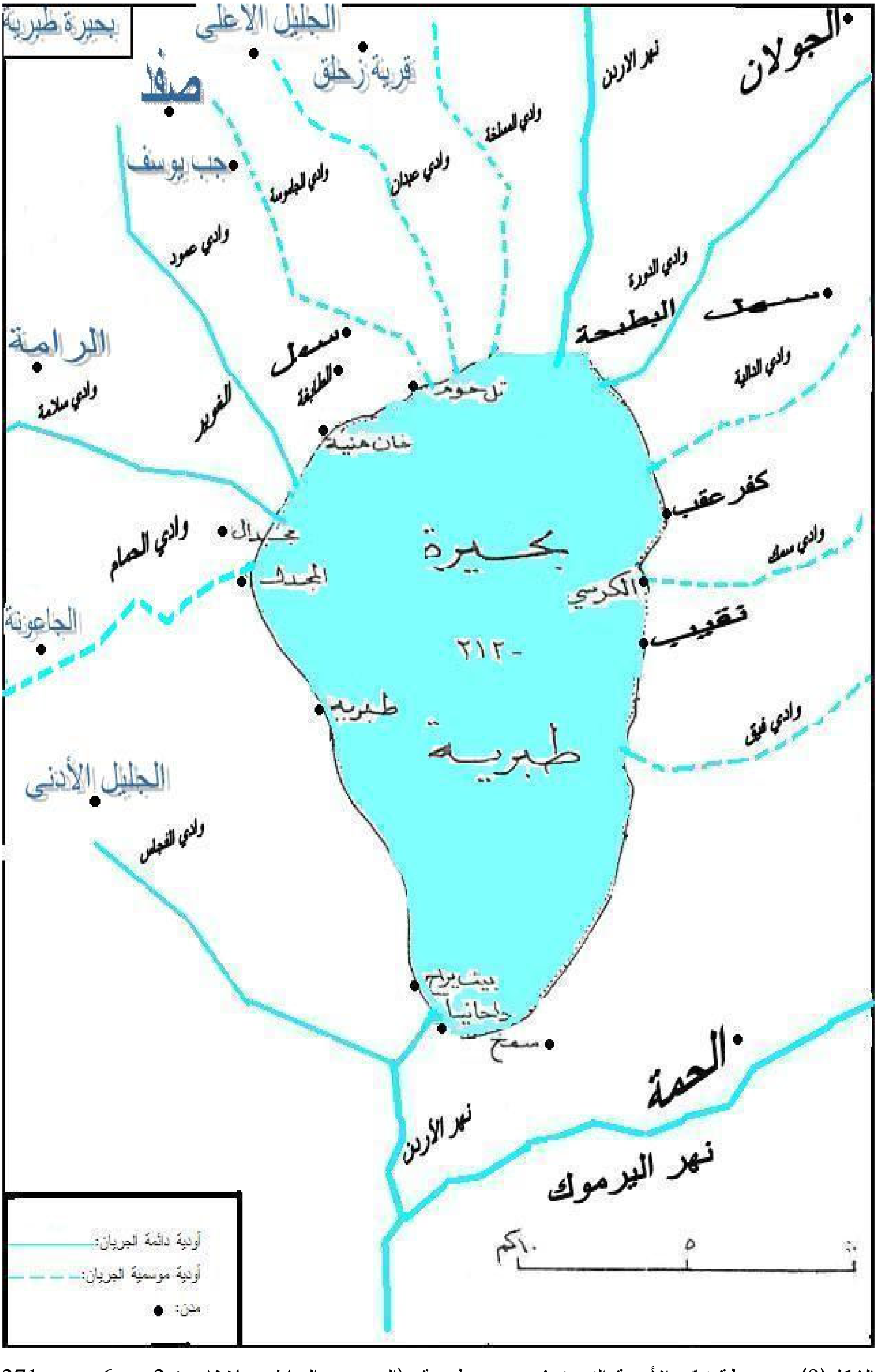


الشكل(9) : خريطة تبيّن الأودية التي ترفد بحيرة طبرية: (المصدر: الدباغ ، **بلادنا** ، ق2 ، ج6 ، ص 271 ؛ Abel , **Géographie** , p166)

2- وادي الدالية: يُعدّ من أكثر المجاري المائية أهمية ، ويستمد مياهه من هضبة الجولان السورية ، ويروي الوادي سهل البطيحة قبل أن يصب مياهه في البحيرة.

3- وادي سمك: ويُعرف باسم وادي السفيرة ، ينحدر من هضبة الجولان السورية بطول يبلغ (5,5كم) ويصب في الشاطئ الشرقي من بحيرة طبرية بين بلدتي كفر عقب شمالاً ونقيب جنوباً.

4- وادي فيق: يتكون هذا الوادي من منابع فيق (الجولان) ، ويبلغ طوله (10كم) ، ويصب في الشاطئ الشرقي للبحيرة([1]).

وتستقبل بحيرة طبرية التي تشكل خزاناً مائياً طبيعياً ضخماً كميات أضافية من المياه عن طريق الينابيع المتفجرة في قاعها وعلى ضفافها ومياه الأمطار الهاطلة على سطحها ، بالإضافة إلى مياه الأودية السيلية التي تنتهي إليها من المرتفعات الفلسطينية الغربية مثل:

1- وادي المسلّخة (العشّة): من أودية الجليل الأعلى الشرقية ، تبدأ مياهه في الشمال من قرية زحلق ، ويتجه جنوباً إلى أن يصب شمالي بحيرة طبرية إلى الغرب مباشرة من مصب نهر الأردن بالقرب من خربة العشّة.

2- وادي عباس (عبدان): تبدأ مياهه بالانحدار نحو البحيرة على بعد كيلومترين للشمال من قرية جب يوسف (صفد) ، وينتهي في البحيرة في الشمال الشرقي من تل حوم.

3- وادي الجاموسة: من الأودية الصغرى في الجليل الأعلى ، يبدأ بالقرب من مزار جب يوسف ويسير جنوباً إلى أن يصب في الجزء الشمالي الغربي من البحيرة.

4- وادي العمود: يجمع مياه الأمطار المتساقطة على قرى عين الزيتون وطيطبا وميرون ، التي تلتقي مع بعضها البعض إلى الغرب من صفد وتعرف على التوالي باسم وادي الطواحين ووادي الليمون ووادي عكبرة وأخيراً يحمل اسم وادي العمود الذي يشكل الحد الفاصل بين جبال الجليل الأعلى والجليل الأدنى ويروي سهل الغوير الواقع إلى الشمال الغربي من بحيرة طبرية ثم يصب في البحيرة إلى الجنوب من الطابغة.

---

(1)- أنظر: الدباغ ، **بلادنا** ، ق2 ، ج6 ، ص276 ؛ خمّار ، **موسوعة فلسطين** ، ص36-37 ؛ Abel , **Géographie** , p170.

5- وادي سلامّة: من أودية الجليل الأعلى ، ويعرف أيضاً بوادي التفاح ، يبدأ إلى الجنــوب الغربي من قرية الرامة ، ثم يتجه جنوباً ، فغرباً ، فجنوباً شرقياً إلى أن يلتقي بوادي الربضيّة ، فيصبان معاً في الشاطئ الشمالي الغربي للبحيرة بين واديي العمود شمالاً والحمام جنوباً.

6- وادي الحمام: من الأودية الصغيرة في الجليل الأعلى ، يبدأ جنوبي شرقي الجاعونة قرب قرية العسلية ويتجه جنوباً إلى أن يصب في بحيرة طبرية إلى الشمال من قرية المجدل([1]).

وتتراوح كمية المياه السنوية التي ترفد بحيرة طبرية عن طريق نهر الأردن ما بين(439-1259م.م3) ، كما هو مبين في الجدول الآتي:

---

(1)- أنظر: الدباغ ، **بلادنا** ، ق2 ، ج6 ، 272-275 ؛ أبو حجر ، **موسوعة المدن** ، ص35-37 ؛ سمحة موسى ، **قصة مدينة طبرية** ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دائرة الثقافة العامة بمنظمة التحرير الفلسطينية : د.ن ، د.ت ، ص63.

جدول رقم(3)

كمية المياه السنوية التي ترفد بحيرة طبرية عن طريق نهر الأردن مقدّرة بملايـــين الأمتـــار المكعبة.

| السنة | الكمية (م.م3) | السنة | الكمية (م.م3) |
|---|---|---|---|
| 1927 | 948 | 1947 | 740 |
| 1928 | 619 | 1948 | 830 |
| 1929 | 1259 | 1949 | 935 |
| 1930 | 830 | 1950 | 955 |
| 1931 | 984 | 1951 | 632 |
| 1932 | 654 | 1952 | 959 |
| 1933 | 439 | 1953 | 923 |
| 1934 | 543 | 1954 | 1067 |
| 1935 | 1009 | 1955 | 640 |
| 1936 | 517 | 1956 | 831 |
| 1937 | 772 | 1957 | 721 |
| 1938 | 928 | 1958 | 735 |
| 1939 | 839 | 1959 | 655 |
| 1940 | 845 | 1960 | 589 |
| 1941 | 804 | 1961 | 640 |
| 1942 | 804 | 1962 | 75 |
| 1943 | 1002 | 1963 | 882 |
| 1944 | 793 | 1964 | 891 |
| 1945 | 1102 | 1965 | 977 |
| 1946 | 822 | 1966 | 757 |
| المجموع الإجمالي | | | 31947 |
| المعدل الإجمالي | | | 839 |
| المصدر: عابد ، **جيولوجية** ، ص500. | | | |

أما المعدل الإجمالي لتصريف نهر الأردن في بحيرة طبرية لفترة الــ(40) سنة الممتدة ما بين عامي (1927–1966م) فقد بلغ ما يقارب (839م.م3). وعلى أيّ حال فهــذه معــدلات طويلة الأمد تتذبذب ما بين (439–1259م.م3) بين سنين الجدب والسنيين المطيرة. وبــذلك يبلغ معدل ما يرفد بحيرة طبرية من المياه سنوياً ما يقارب (972م.م3) من الروافد التاليــة ، كما هو مبيّن في الجدول الآتي:

جدول رقم(4)

معدل ما يرفد بحيرة طبرية من المياه سنوياً مقدّرة بملايين الأمتار المكعبة.

| الرافد | كمية المياه (م.م3) |
|---|---|
| الحاصباني | 157 |
| بانياس | 157 |
| الدّان(تل القاضي) | 258 |
| مجموع ما يجري في نهر الأردن | 572 |
| الأودية السورية | 130 |
| الأودية الفلسطينية | 200 |
| مياه الأمطار | 70 |
| المجموع الإجمالي | 972 |
| متوسط الفاقد بالتبخر | 280 |
| صافي دخل البحيرة | 692 |
| المصادر: الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص67 ؛ المؤتمر الهندسي العربي ، **المشروع العربي الموحد لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده** ، اتحاد المهندسين العرب : عمان ، 22-28/8/ 1966م ، ص10. وسيشار إليه فيما بعد: المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي**. | |

**ثالثاً- المجرى الأدنى (بحيرة طبرية- البحر الميت):**

وهو أطول أجزاء وادي الأردن حيث لا يزيد مجرى نهر الأردن بين بحيرة طبرية والبحر الميت على (105كم) ؛ لكن انحناءات النهر وتعرجاته تجعل طوله يصل إلى (194كم) ويخرج نهر الأردن من الطرف الجنوبي الغربي لبحيرة طبرية ويرفده من الناحية الشرقية عدداً من الأنهار والأودية (أنظر: الشكل10) ، وهي:

1- نهر اليرموك:

ذكره المؤرخ الروماني بلينوس باسم هيروميشيش (Hieromices) بمعنى الهوة المقدسة ، ومنه حرف اسمه الحالي ، وقد أطلق عليه العرب في العصور الوسطى اسم شريعة المنظور أو شريعة المناظر نسبة إلى قبيلة المناظر (من عشائر الجولان) القاطنة في تلك الديار آنذاك([1]).

يبدأ تشكله إلى الغرب من مدينة درعا بعد انسياب المياه إليه من السفح الغربي لجبل العرب ، حيث يتألف من التقاء وادي البطوم بالجنوب والزيدي في الشمال([2]).

ويتزود نهر اليرموك بالماء من الأودية والسيول الشتوية التي تنحدر إليه من السفوح الغربية لمرتفعات حوران ، ومن أهم هذه الأودية (أنظر: الشكل11) ما يلي:

---

(1)- أنظر: الدباغ ، **بلادنا** ، ص78 ؛ مخلوف ، **الأردن** ، ص101.

(2)- **المعجم الجغرافي** ، ص508 ؛ عبد السلام ، **الموسوعة الفلسطينية** ، ق 2 ، م1 ، ص222.

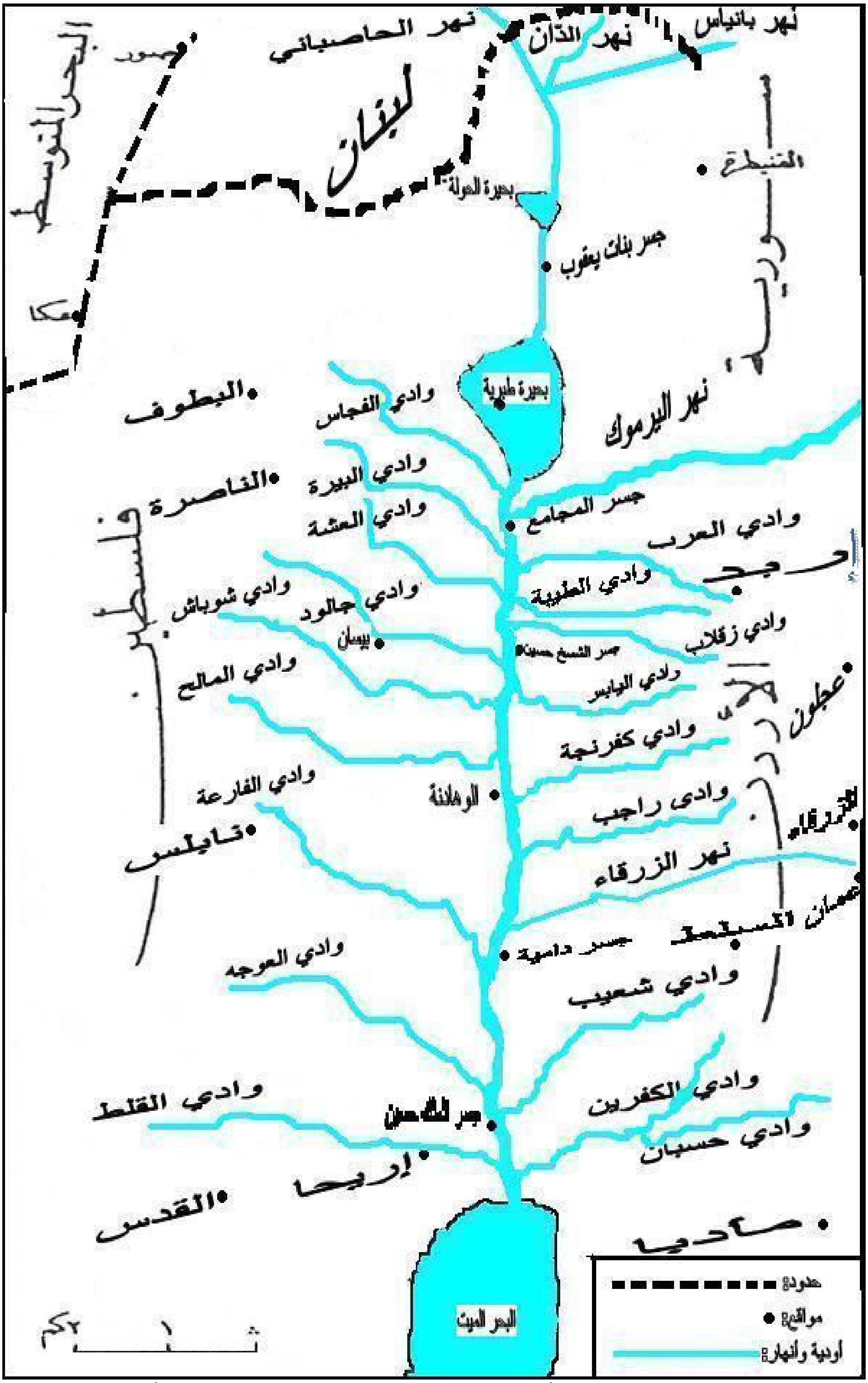


الشكل(10) : خريطة تبيّن روافد نهر الأردن الشرقية والغربية ( المصدر:عابد ، **جيولوجية** ، ص503).

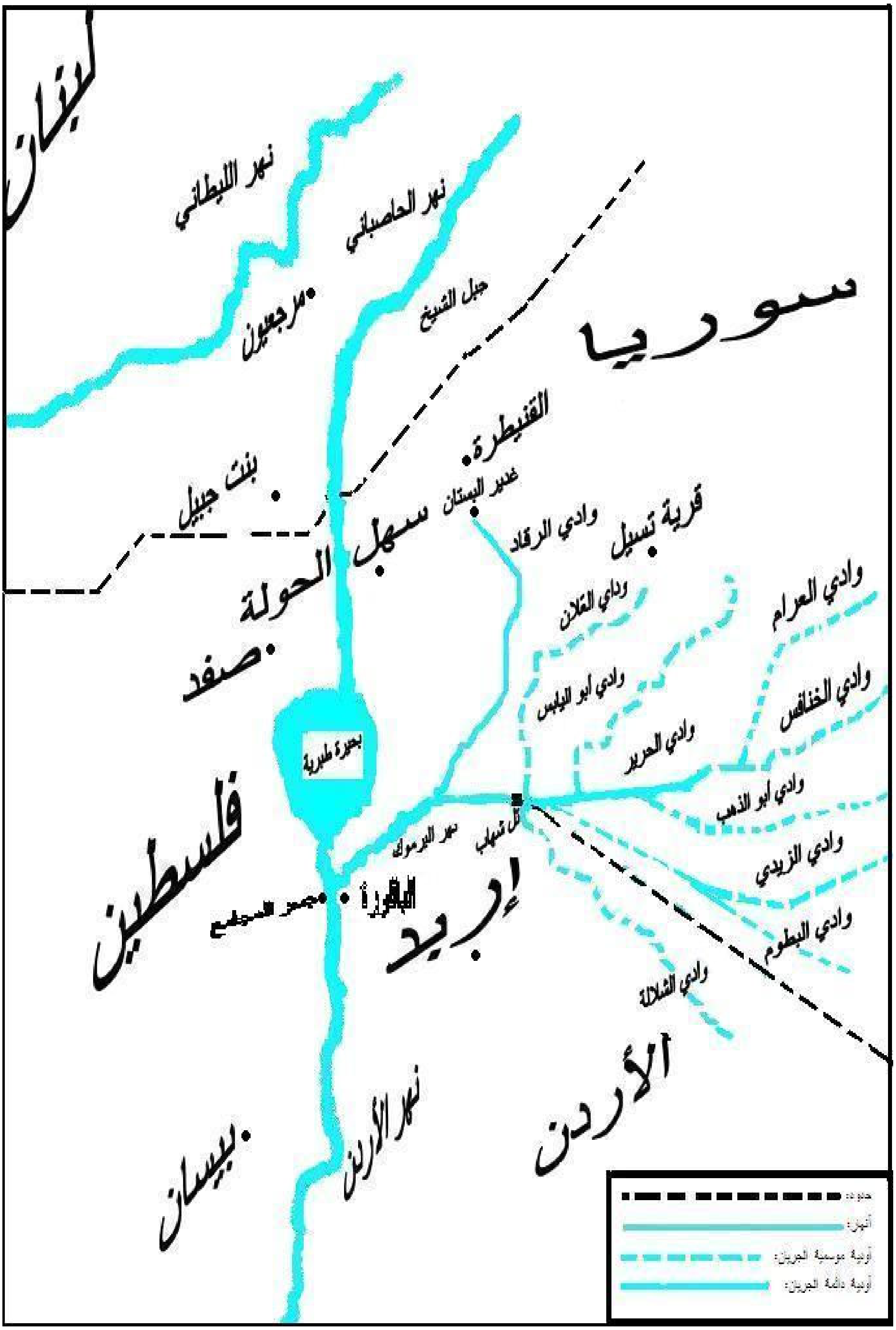


الشكل(11) : خريطة تبيّن روافد نهر اليرموك:( المصدر: مراد ، سمير يوسف ، " **المياه في هضبة الجولان المحتلة وأهميتها في الأمن المائي العربي**" ، بحوث ندوة المياه في الوطن العربي ، م1 ، مطـــابع الجمعيـــة الجغرافية المصرية : القاهرة ، 1994م ، ص174-175).

1- وادي العويرت (سوريا): يجمع مياه وادي الميدان ، والمجرى الدائم لوادي الباجة الـــذي يستمد مياهه من منابع المزيرب وشلالات زيزون.

2- وادي الحرير (سوريا): يبدأ كمجرى مائي عند تل ديلي ، وترفده الكثيـــر مـــن الروافـــد المائية على طول مجراه البالغ (105كم) كوادي أبو الدهب ووادي الخنافس ووادي أبو يابس ووادي العرام الذي يروي الصنمين. وتقدر مساحة حوضه بمقدّار (4549كم2).

3- وادي العلاّن (سوريا): يبدأ إلى الغرب من قرية تسيل السورية ، ويزداد عرض الـــوادي قبل الخروج من مضيق بيت عكار في مجرى سريع حيث تندفع مياهه في مساقط وشـــلالات تساعد على إدارة بعض الطواحين ، ويبلغ طول مجراه ابتداءً من منابعه وحتى مصبه بنهـــر اليرموك بنحو (52كم) وبمساحة حوض تقدّر بـــ(329كم2).

4- وادي الرقاد (سوريا): يبدأ مجرى الوادي الدائم من غدير البستان على جبل نوى بالقرب من محافظة القنيطرة ، ويستمر في جريانه متلقياً على طول مجراه البالغ (62كم) العديد مـــن الروافد المائية التي تساهم في بقائه غير جاف أطلاقاً في فصل الصيف.

5- وادي الشلالة (الأردن): وادي غير دائم الجريان ، ويسير باتجاه جنوبي شرقي- شـــمالي غربي ، ويبلغ طول مجراه (20كم) بعد اتصاله بأودية واران والرويس في الرمثا ويصب في نهر اليرموك بالقرب من المقارن([1]).ويؤدي التقاء الأودية الثلاثة: الحرير، العلاّن ، الشلالة ، عند نقطة المقارن بالقرب من تل شهاب إلى مولد نهر اليرمـــوك الحقيقـــي ، وعلـــى طـــول (35كم) من مجراه ينحدر النهر نحو الشمال ثم بعد ذلك نحو الجنوب الغربي ، وذلك في شبه

---

(1)- أنظر: باغ ، **الجولان** ، ص68-87 ، 90-91 ؛ العابد ، يوسف سليمان ، **موسوعة المناطق الأثريـــة والسياحية والعلاجية فـــي الأردن** ، د.م : عمـــان ، 2004م ، ص171- 172 ؛ Abel ,**Gèographie** , p171-173 ; Michael Baker., Jr., inc, Harza Engineering Company, **Yarmouk Jordan Valley Project Master Plan Report** ,Vol , 2 , Part , 5 , Illinois : Chicago , 1955, p 4–5 , 54. وسيشار إليه فيما بعد: **Yarmouk Jordan Valley**

دائرة طولها (25كم) ، بعرض يتراوح ما بين (17–50م) وبانحدار يقدّر بنحو (400م) فوق سطح البحر عند تل شهاب ليصل إلى (–225م) تحت سطح البحر عند مصبه بنهر الأردن([1]).

ويشكّل نهر اليرموك في معظمة الحد الفاصل بين سوريا والأردن لمسافة (47كم). وعند الباقورة يشكّل مجراه الحدود بين الأردن وفلسطين لمسافة (10كم) وهي واجهة ما أصطلح على تسميتها من الجانب العربي بـ "مثلث اليرموك" ؛ أمّا الجانب اليهودي فقد أطلق عليها تسمية "مثلث النماء"([2]).

ويلتقي نهر اليرموك بنهر الأردن جنوب بحيرة طبرية على بعد (7كم) منها ، عند بلدة الباقورة بالقرب من جسر المجامع ، بعد أن يكون قد قطع مسافة تقدّر بنحو (57كم) ، وتبلغ مساحة حوضه (6800كم2) ، يقع منها (5000كم2) في سوريا و (1800كم2) في الأردن([3]).

ويزود اليرموك نهر الأردن بثروة مائية يتراوح تصريفها المائي ما بين (244–792م.م3) سنوياً ، كما هو مبيّن في الجدول الآتي:

---

(1)– حداد ، سويلم ،" **مياه الأردن وتنمية مصادرها**" ، مجلة رسالة الأردن ، ع (13) ، عمان ، تموز1963م ، ص11–12. وسيشار إليه فيما بعد: حداد ، "**مياه الأردن**" ؛ كحالة ، صبحي ، **المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي – الإسرائيلي** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت ، 1980م ، ص46. وسيشار إليه فيما بعد: كحالة ، **المشكلة المائية.**

(2)– حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص20 ؛ مصطفى ، خليل ، **سقوط الجولان** ، ط2 ، دار النهضة : القاهرة ، 1980م ، ص39 ؛ برافر ، موشيه ، **حدود أرض إسرائيل في الماضي والحاضر والمستقبل(الجوانب السياسية والجغرافية) وجهة نظر إسرائيلية** ، (تر) بدر العقيلي ، ط1 ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية : عمان ، 1990م ، ص89–90. وسيشار إليه فيما بعد: موشيه ، **حدود أرض إسرائيل.**

(3)– عزالدين ، عزالدين طوقان ، **حرب المياه في الشرق الأوسط** ، ط1 ، مركز الفارس للتصميم والطباعة : عمان ، 1990م ، ص11. وسيشار إليه فيما بعد: عزالدين ، **حرب المياه** ؛ شديد ، **المياه والأمن** ، ص 115 ؛ **المعجم الجغرافي** ، ص 509 ؛ **Yarmouk Jordan Valley ,** Vol , 2 , p , 5 , p54

جدول رقم(5)

معدل ما يرفد نهر الأردن من المياه سنوياً عن طريق نهر اليرموك مقدّرة بملايـــين الأمتـــار المكعبة.

| السنة | الكمية (م.م3) | السنة | الكمية (م.م3) |
|---|---|---|---|
| 1927 | 560 | 1947 | 318 |
| 1928 | 270 | 1948 | 410 |
| 1929 | 870 | 1949 | 472 |
| 1930 | 385 | 1950 | 413 |
| 1931 | 611 | 1951 | 257 |
| 1932 | 371 | 1952 | 600 |
| 1933 | 261 | 1953 | 506 |
| 1934 | 328 | 1954 | 664 |
| 1935 | 586 | 1955 | 289 |
| 1936 | 284 | 1956 | 457 |
| 1937 | 790 | 1957 | 360 |
| 1938 | 525 | 1958 | 373 |
| 1939 | 459 | 1959 | 302 |
| 1940 | 447 | 1960 | 244 |
| 1941 | 431 | 1961 | 289 |
| 1942 | 402 | 1962 | 389 |
| 1943 | 568 | 1963 | 326 |
| 1944 | 445 | 1964 | 509 |
| 1945 | 733 | 1965 | 585 |
| 1946 | 366 | 1966 | 392 |
| المجموع الإجمالي | | | 17847 |
| المعدل الإجمالي | | | 446 |
| المصدر ، عابد ، **جيولوجية** ، ص500. | | | |

ويلاحظ من هذا الجدول بأن المعدل الإجمالي لتصريف نهر اليرموك خلال المدة الـــ(40) سنة الواقعة بين (1927-1966م) بلغ ما يقارب (446م.م3) ، وهي كمية تقارب تـــصريف نهر الأردن نفسه بعد خروجه من بحيرة طبرية ، ولا تقتصر أهمية مياه نهر اليرموك العالية فحسب ، بل تتعدّاها إلى دورها الواضح في خفض نسبة الأملاح في مياه نهـــر الأردن عنـــد نقطة التقاء النهرين في جسر المجامع.

2- نهر الزرقاء: واسمه القديم يبّوق بمعنى مفرّغ([1]) ثم دعي بنهر الزرقاء نسبة إلى مدينة الزرقاء الواقعة عليه.

ينبع نهر الزرقاء بالقرب من قلعة الزرقاء على ارتفاع (758م) فوق مستوى سطح البحر ، ومن هذه القلعة ينساب المنبع الدائم للنهر متجهاً نحو الشمال ، ويرفده رافدين رئيسين، هما: وادي الضليل الذي يرفد المنطقة الشرقية ، ومعظم مياهه من الفيضانات ، وسيل الزرقاء الذي يرفد المنطقة الغربية وتتكون مياهه من تصريف مياه الينابيع مثل: عين الزرقاء ، وعين الجديدية وعين النمرة بالإضافة إلى مياه الفيضانات والأودية مثل: الرمان ، العزب ، الرميمين وسوميا([2]) ، ثم يتابع النهر سيره بعد أن يتخذ مجراه شكل النصف الدائري إلى أن ينتهي جريانه بنهر الأردن إلى الشمال من جسر دامية. بعد أن يكون قد قطع مسافة تقدّر بنحو (75كم) بدرجة انحدار في المتوسط (14م/كم) ، ويتراوح عرضه ما بين (7-10م) وتبلغ مساحة حوضه إلى (3440كم2)([3]).

ويختلف تصريف نهر الزرقاء بين فصل وآخر ، فبينما يزداد في فصل الشتاء إلى حوالي (3,5م3/ث) ، ينخفض في فصل الصيف إلى (1,5م3/ث)([4]). ويتراوح مقدّار تصريفه المائي السنوي ما بين (45-96م.م3)([5]).

---

(1)- أنظر: **الكتاب المقدس** ، سفر التثنية ، الإصحاح(37:2) ، الإصحاح(16:3) ؛ سفر القضاة ، الإصحاح (12:11) ؛ الدباغ ، **بلادنا** ، ج1 ، ص81.

(2)- لمزيد من المعرفة عن الأودية التي تغذي نهر الزرقاء. أنظر: **جريدة المقتبس**(دمشق) ؛ ع (557) ، 1910/12/6م ، ص1 ؛ الشخاترة ، محمد ، **حماية وإدارة حوض نهر الزرقاء** ، ط1 ، د.م : دمشق ، 1983م ، ص2 ؛ Abel , **Géographie** , p174-176

(3) -**Yarmouk Jordan Valley,** Vol , 2 , p , 5 , p55.

(4)- حداد ، "**مياه الأردن**" ، ص15.

(5)- Ionides , M.G. ; Blake ,G.S , **Report on the Water Resources of Trans Jordan and their Development** , Crown Agents for the Colonies : London , 1939 , p156 ,190, 253,320.

وسيشار إليه فيما بعد: Ionides , **Report on the Water Resources**

أما الأودية الثانوية لنهر الأردن ، وهي أكثر عدداً وأقل إيراداً من الفئة السابقة ، إذ أنهـا تنحدر من الجروف الصدعية للمرتفعات الأردنية دون أن ترقى أسطح الهضاب ، وهي لذلك أودية جافة معظم أيام السنة ، باستثناء القليل منها مما تغذية مياه العيون ، مثل:

1- وادي العرب: ينبع من شمال أربد من منابع متعددة تلتقي في (حبراص) علـى ارتفـاع (650م) فوق مستوى سطح البحر ، وترفده عدّة أودية منها: وادي الزخر ووادي الغفر. ويبلغ طول وادي العرب (28كم) ابتداءً من منابعه وحتى مصبه في نهر الأردن مقابل تل موسى ، دائم الجريان لمسافة (16كم) ، بمساحة حوض تبلغ (254كم2). ويتراوح تـصريفه المـائي السنوي ما بين (15-38 م.م3).

2- وادي الطيبة: ينبع من الجهة الجنوبية الغربية من إربد ، ويرفـده وادي عـراق الحمـام ووادي عراق البنات ، ويُعدّ من الأودية دائمة الجريان تنتهي مياهه في نهر الأردن مقابل تل أم إسماعيل.

3- وادي زقلاب: يتكون من شبكة مائية - تمتد شرقاً حتى المناطق الجبلية - على ارتفـاع (1100م) فوق مستوى سطح البحر إلى الجهة الشمالية الغربية من دير أبي الـسعيد ، دائـم الجريان على طول مجراه البالغ (27كم) ، ويصب في نهر الأردن إلى الشمال مـن جـسر الشيخ حسين. أما مساحة حوضه فتبلغ (107كم2) ، ويتراوح تصريفه المائي السنوي ما بين (8-12م.م3).

4- وادي الجرم: تبلغ مساحة حوضه (27كم2) ويتراوح تصريفه المائي السنوي مـا بـين (11-12,60م.م3)(1).

5- وادي اليابس: ينبع من عين البيدة على ارتفاع (748م) عن مستوى سطح البحر ، إلـى الشمال من قرية سوف بالقرب من رأس منيف (عجلون) وترفده عدّة أودية مثل: المقـوس ، باعون ، عبد العزيز. لذا فهو وادي دائم الجريان على طول مجراه البالغ (27كم) ، مما ساعد

---

(1)- أنظر: الدباغ ، **بلادنا** ، ق1 ، ج1 ، ص80 -81 ؛ المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربـي** ، ص13 ؛ قسطندي ، نقولا ، وآخرون ، **كشاف المواقع الجغرافية** ، منشورات وزارة التربية والتعليم : المملكة الأردنية الهاشمية ، 1975م ، ص16- 19. وسيشار إليه فيما بعد: قسطندي ، **كشاف المواقع** ؛ الجالودي ، عليـان عبد الفتاح ، **قضاء عجلون(1864- 1918م)** ، ط1 ، منشورات لجنة تـاريخ الأردن : عمـان ، 1999م ، ص29- 30 ؛ **Yarmouk Jordan Valley** ,Vol , 5 , P , 6 , p5 ; Ionides , **Report on the Water Resources** , p190.

على تركز الطواحين المائية لمسافة سبعة كيلومترات من مجراه ، ثم يهبط الوادي إلى أسفل دير حلاوة إلى أن ينتهي جريانه في نهر الأردن بعد مروره في تل شرحبيل بن حسنة. وتبلغ مساحة حوضه (131كم2) ، ويتراوح تصريفه المائي ما بين (4,86-5م.م3).

6- وادي كفرنجة: من أودية عجلون الدائمة الجريان ، يبدأ من منطقة عين جنة على ارتفاع (875م) عن مستوى سطح البحر ، ماراً ببلدة كفرنجة نحو الشمال ، ويتلقى الوادي على طول مجراه البالغ (30كم) عدداً من المصادر المائية ، كعين وادي الميتة ووادي جب ووادي المزيريب التي تساعده على إدارة الطواحين ، ومن ثم يتابع سيره إلى أن يلتقي بنهر الأردن ، وتبلغ مساحة حوضه (119كم2). ويتراوح تصريفه المائي السنوي ما بين (5,52-6 م.م3)

7- وادي راجب: وتبدأ منابعه من خط تقسيم المياه بين جبال عجلون وعيون الخضرة على ارتفاع(1055م) عن مستوى سطح البحر ، ويجري في سهل راجب تجاه عمتا على بعد خمسة كيلومترات قبل مصبه بنهر الأردن ، وتبلغ مساحة حوضه (80كم2) ، ويتراوح طوله (28كم) بانحدار مقدّاره (45م/كم) ، أما تصريفه المائي السنوي فيتراوح ما بين (3,57-5م.م3).

8- وادي شعيب: ينبع من عين الجادور إلى الجنوب الشرقي من مدينة السلط على ارتفاع (1050م) عن مستوى سطح البحر ، وتغذيه عدّه عيون منها: عين المكرفت وعين حزير ، ويجري في وادٍ عميق كثير التعاريج ماراً بالشونة الجنوبية إلى أن يلتقي بنهر الأردن شمالي جسر الملك حسين بعد أن يكون قد قطع مسافة تقدّر بـ(32كم)، وتبلغ مساحة حوضه (187كم2) ، أما تصريفه السنوي من الماء فيبلغ (10م.م3).

9- وادي الكفرين: وادٍ غير دائم الجريان يتلقى مياهه من منطقة وادي السير- ناعور على ارتفاع (1000م) عن مستوى سطح البحر ، ويبلغ طوله (30كم) وتقدّر مساحة حوضه بـ(161كم2) ، أما تصريفه المائي السنوي فيقدّر بنحو (12م.م3).

10- وادي الرامة: يعُرف في منابعه بوادي حسبان ، ويقع وادي الرامة إلى الشمال الشرقي من البحر الميت بطول يبلغ (22كم) ، ويلتقي وادي الرامة بوادي الكفرين قبل التقائهما بنهر الأردن ، ويبلغ تصريفه المائي السنوي (5,20م.م3)([1]).

---

(1)- أنظر: الدباغ ، **بلادنا** ، ق1 ، ج1 ، ص80-81 ؛ المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص13 ؛ قسطندي ، **كشاف المواقع** ، ص16- 19 ؛ **Yarmouk Jordan Valley** ,Vol , 5 , P , 6 , p 5 ;
Ionides , **Report on the Water Resources** , p190.

أما الأودية الفلسطينية التي ترفد نهر الأردن من الجانب الغربي فهي:

1- وادي الفجّاس: يبدأ من الجليل الأدنى ، من تلال سفوح حطين ولوبية والشجرة ، متجهاً إلى الجنوب الشرقي ليصب في نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبرية ، إلى الجنوب من بيتانا والشمال من العبيدية بعد أن يكون قد قطع مسافة تقدّر بنحو (11كم).

2- وادي البيرة: يبدأ من تلال شرقي الناصرة وجبل الطور (طابور) سائراً باتجاه جنوبي شرقي إلى أن يلتقي بنهر الأردن إلى الجنوب من جسر المجامع ، وتبلغ مساحة حوضه (190كم2).

3- وادي العشّة: يبدأ في الجنوب من كفر مصر وينتهي في نهر الأردن عند تل إسماعيل بعد مروره في قرى الطيبة ويبلى وزبعة.

4- وادي شوباش: من أودية السفوح الغربية لجبال نابلس – جنين ، يبدأ من المرتفعات الواقعة جنوب شرق مدينة جنين على بعد (1,5كم) من قرية المغيرّة ، وتبلغ مساحة حوضه (56كم2).

5- وادي جالود: تبدأ منابعه في قرية زرعين الواقعة إلى الجنوب الشرقي من العفولة ، وتغذيه مجموعة من الينابيع كعين الميتة وعين جالود ، ثم يسير بسهل بيسان إلى الشمال الغربي من مدينة بيسان على بعد (4كم) ، ثم ينحرف إلى الشمال حيث يصبح اتجاه سيره غربي- شرقي ، ويلتقي بنهر الأردن مقابل وادي زقلاب وإلى الشمال من جسر الشيخ حسين ، بعد أن يكون قد قطع مسافة تقدّر بـ(17,5كم) ، ويقدّر تصريفه المائي السنوي بنحو (70م.م3).

6- وادي المالح: ينبع من جبال نابلس إلى الشمال من قريتي طوباس وتياسير ، ثم يتجه شرقاً ، ثم شمالاً شرقياً حتى يصب في نهر الأردن بين نهري جالود شمالاً والفارعة جنوباً ، بعد أن يكون قطع مسافة قدّرها (12كم)([1]).

7- نهر الفارعة: يتشكل من مسيلات وشعاب سيلية تتجمع في سفوح المرتفعات الواقعة بين مدينة نابلس وبلدة طوباس ، وهي مرتفعات كتلة جبال نابلس الشمالية المعروفة بجبل عيبال

---

(1)- أنظر: الدباغ ، **بلادنا** ، ق1 ، ج1 ، ص82 ؛ خمّار ، **موسوعة فلسطين** ، ص14 ، 16 ، 35 ، 39-40 ؛ **الموسوعة الفلسطينية** ، ق ع ، م1 ، ص338- 339 ؛ أبو حجر ، **موسوعة المدن** ، ص50 ؛ حمودة ، أحمد عبد الرحمن ، **موسوعة المدن الفلسطينية** ، ط1 ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية : دمشق ، 1990م ، ص128- 133 ؛ Abel , **Géographie** , p170

(940م) وامتداده شمالاً إلى مرتفعات طلّوزة (550م) ، وتلتقي مياه الأودية جنوب الفارعة ، فيتخذ شكل مجرى مائي مستمر بسبب رفد عيون الفارعة له ، كعين رأس البركة (الفارعة العليا) ، وعين أدليب (الفارعة الدنيا) ويتجه النهر بعد ذلك جنوباً شاقاً طريقه ضمن مجرى ضيق شديد العمق وعلى بعد ثلاثة كيلومترات يتلقى نهر الفارعة مياه قرى نابلس ، كطلّوزة وعصيرة الشمالية ، عن طريق رافد وادي الباذان التي تغذيه عيون قديرة والسدرة ، وبعد أن يقطع النهر مسافة (2كم) يسير في أراضي غور طوباس حيث يكون قد اتخذ له محوراً جنوبياً شرقياً ماراً بين كتلتين جبليتين هما: الجبل الكبير في الجنوب الغربي وجبل طمون في الشمال الشرقي ، ويعرف مجراه الأدنى في غور الفارعة بوادي جوزلة ، ويقطع النهر مسافة (8كم) في أراضي غور الفارعة حتى يصب في نهر الأردن إلى الجنوب من جسر دامية ، ويبلغ طول نهر الفارعة ابتداءً من منابعه وحتى مصبه بنحو (40كم) ، بمساحة حوض تقدّر بنحو (227كم2) ويقدّر ما يحمله من الماء في العام ما بين (26-45م.م3).

8- وادي العوجة: تنتهي فيه مياه الأمطار الهابطة من تلال قرية كفر مالك ، حامله اسم السمنية ، وبعد أن يلتقي بمياه عين العوجه يحمل اسم وادي العوجه ، ومن ثم تسيل فيه مياه عين الملاحة الآتية من جوار خربة فصايل ، ويقدّر ما يحمله من الماء إلى نهر الأردن سنوياً ما بين (3-16م.م3) ، أما مساحة حوضه فتبلغ (139كم2).

9- وادي القلط: يبدأ بالقرب من قرية العيسوية ثم يسير باتجاه شمالي شرقي ماراً بمدينة أريحا لمسافة (12كم) إلى أن يلتقي بنهر الأردن شرقي مخاضة حجله إلى الجنوب من موقع المغطس على بعد (6,5كم) ، بعد أن يكون قد قطع مسافة قدرها (47كم) بين جبل قرفيص ومصبه ، بمساحة حوض تبلغ (119كم2) ، ويقدّر تصريفه المائي بنحو (3م.م3) سنوياً([1]).

وبعد ذلك يتابع نهر الأردن جريانه حتى ينتهي بالبحر الميت ، ويتراوح المعدل السنوي لكميات مياه الجريان في نهر الأردن عند محطة جسر الملك حسين في الفترة الممتدة ما بين (1932-1965م) ، كما هو مبيّن في الجدول التالي:

---

(1)- أنظر: الدباغ ، **بلادنا** ، ق1 ، ج1 ، ص82 ؛ خمّار ، **موسوعة فلسطين** ، ص14 ، 16 ، 35 ، 39-40 ؛ **الموسوعة الفلسطينية** ، ق ع ، م1 ، ص338- 339 ؛ أبو حجر ، **موسوعة المدن** ، ص50 ؛ حمودة ، **موسوعة المدن الفلسطينية** ، ص128- 133 ؛ Abel , **Géographie** , p170

جدول رقم(6)

معدل التصريف المائي السنوي لنهر الأردن عند محطة جسر الملك حسين مقـدّرة بملايـين الأمتار المكعبة.

| السنة | معدل التصريف(م.م3) | السنة | معـــــــدل التصريف(م.م3) |
|---|---|---|---|
| 1933-1932 | 380 | 1950-1949 | 962 |
| 1934-1933 | 650 | 1951-1950 | 502 |
| 1935-1934 | 1500 | 1952-1951 | 1200 |
| 1936-1935 | 820 | 1953-1952 | 1100 |
| 1937-1936 | 1300 | 1954-1953 | 1600 |
| 1938-1937 | 1200 | 1955-1954 | 580 |
| 1939-1938 | 1200 | 1956-1955 | 990 |
| 1940-1939 | 1100 | 1957-1956 | 770 |
| 1941-1940 | 1100 | 1958-1957 | 827 |
| 1942-1941 | 1300 | 1959-1958 | 530 |
| 1943-1942 | 1600 | 1960-1959 | 511 |
| 1944-1943 | 1000 | 1961-1960 | - |
| 1945-1944 | 1400 | 1962-1961 | - |
| 1946-1945 | 920 | 1963-1962 | 617 |
| 1947-1946 | 960 | 1964-1963 | 820 |
| 1948-1947 | 940 | 1965-1964 | 891 |
| 1949-1948 | 1300 | 1966-1965 | 378 |
| المصدر: **ملفات سلطة المياه المركزية** ، الأردن ، النشرة الفنية رقم (33) لعام1963م. | | | |

ويتضح من الجدول السابق أن معدل كميات المياه التي تجري في نهر الأردن حتى بدايـة عام 1950م تعادل (1200م.م3) سنوياً ، ولكن هذه الكمية قد نقصت في بداية الستينيات من القرن المنصرم عن المعدل المذكور ، ويعزى ذلك إلى المشاريع الإسرائيلية المائية في سهل الحولة ، وسحب ما يقارب (500م.م3) من مياه بحيرة طبرية إلى النقب وذلك في عام1964م ، بالإضافة إلى المشاريع المائية الأردنية على روافـد نهـر الأردن وسـحب مـا يقـارب (130م.م3) من مياه اليرموك بواسطة قناة الغور الشرقية([1]).

(1)- أنظر: كركوتي ، مصطفى ، " **سياسة إسرائيل في السيطرة على موارد المياه العربية**" ، **مجلة شؤون فلسطينية** ، ع (118) ، بيروت ، أيلول1981م ، ص128- 129.

## الفصل الثاني- فكرة المشاريع المائية على نهر الأردن(1850-1923م):

### المبحث الأول- المشاريع البريطانية:

ترجع فكرة الانتفاع بمنابع نهر الأردن وروافده إلى منتصف القرن التاسع عشر ، حيث ظهرت فكرة ربط البحر الميت بالبحرين (المتوسط والأحمر) عبر نهر الأردن منذ أن اتجه كل من الاستعمار الأوروبي والصهيونية العالمية للسيطرة على منطقة حوض نهر الأردن رغم اختلاف المصالح الخاصة لكل منهما نتيجة عملية الربط ([1]). فكانت أولى هذه المشاريع ، ما يلي:

### 1- مشروع وليم ألن (William Allen)([2]) عام1850م:

كنتيجة للتنافس الاستعماري الذي احتدم بين فرنسا وبريطانيا خلال القرن التاسع عشر حول السيطرة على الطرق الموصلة للمستعمرات في الشرق ، وقيام فرنسا بإقناع حكام مصر بحفر قناة السويس ، فكرت بريطانيا في إيجاد بدائل يمكن من خلالها الربط بين مستعمراتها في الشرق الأدنى وأوروبا دون المرور بقناة السويس الخاضعة في ذلك الوقت للسيطرة الفرنسية في حال تنفيذها([3]) ، ولهذا الغرض أوفدت الحكومة البريطانية بعثة يترأسها آلن في عام1850م لدراسة إمكانية إيجاد بديل لمشروع قناة السويس المقترحة. ولخص آلن مشروعة في كتابه:" البحر الميت ، طريق جديد إلى الهند" نتائج أبحاثه وفيه يقول: فإن كل من والي

---

(1)- **الموسوعة الفلسطينية** ، ق ع ، م1 ، ص263 ؛ الخيرو ، **الأطماع الصهيونية** ، ص35.

(2)- ولد آلن في مدينة ويموث دورست (Weymouth Dorset) في انجلترا في تشرين الثاني عام1792م ، ودخل سلاح البحرية الملكي كمتطوع من الدرجة الأولى عام1805م وترقى في الرتب العسكرية من ضابط صف بحري حتى بلغ رتبة لواء عام 1862م ، حيث شارك في الحدّ من هجمات القراصنة من سامباز(Sambas) في بورنيو(Borneo) كما وساهم أيضاً في مكافحة تجارة الرقيق الأفريقية. شارك في ثلاث بعثات إلى غرب أفريقيا ما بين عامي (1830-1832م) بناء على أوامر من هيئة أركان البحرية لمسح نهر النيجر ، برفقة ريشارد ليمون لاندر(Richard Lemon Lander) وماكغريغور ليرد (Macgregor Laird)، حيث عُيّن عضو في الجمعية الملكية البريطانية عام1841م. وتوفي بتاريخ1864/1/23م. لمزيد من المعرفة. أنظر: **William Allen(1792-1864)**,(threedecks.org/index),p1;**William Allen(Royal Navy officer)**,(en.wikipedia.org), p1.

(3)- أنظر: جبور ، سمير ، وآخرون ، **قناة البحرين المتوسط والميت ، المشروع الإسرائيلي وأخطاره** ، ط1 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت ، 1981م ، ص4. وسيشار إليه فيما بعد: جبور ، **قناة البحرين** ؛ حمدان ، محاسن يوسف ، **مشروع قناة البحرين : المتوسط والميت** ، ط1 ، دار الفرقان للنشر والتوزيع : عمان ، 1985م ، ص32. وسيشار إليه فيما بعد: حمدان ، **مشروع قناة**.

مصر، محمد سعيد باشا (1854-1863م)([1]) ، والسلطان العثماني ، عبد المجيد الأول (1839-1863م)([2]) ، قد منحا امتيازات للأجهزة الفرنسية لخطة طويلة المقترح للقناة من خلال برزخ السويس. وبقدر ما تشعر انجلترا ، وطالما نستطيع الاحتفاظ بقوتنا كأمة بحرية ؛ لأن ممتلكاتنا الهندية معرضة للخطر عن طريق أقصر وسائل الاتصال([3]). ولأجل هذا الهدف يقترح آلن شق قناة تربط خليج حيفا بوادي الأردن على مقربة من بيسان (أنظر: الشكل12) ، بحيث تغمر مياه البحر المتوسط وادي نهر الأردن وصولاً إلى البحر الميت الذي سيرتفع منسوبه ، على أن يستكمل شق القناة جنوبي البحر الميت وصولاً إلى خليج العقبة ، وكان يفترض أن تشق القناة على عمق واتساع كافيين لإبحار السفن من خليج حيفا على البحر المتوسط عبر وادي نهر الأردن ، فالبحر الميت حتى العقبة على البحر الأحمر وصولاً إلى المحيط الهندي([4]).

وفي الوقت ذاته كانت الحكومة البريطانية لا تألوا جهداً لتأخير شق القناة البحرية تحت أشراف الشركة العالمية لقناة السويس البحرية التي أسسها فرديناند دى ليسبس (Ferdinand De Lesseps) في عام 1854م([5]).

ويشير آلن إلى فوائد المشروع المقترح في حال تنفيذه بما يلي:" أن تنفيذ هذا المشروع يحتاج إلى كثير من التضحيات ؛ لكنها ستكون تافهة إذا ما قورنت بحجم الفوائد التي يمكن تحقيقها في المقابل"([6]). ومن جملة هذه الفوائد ما يلي([7]):

---

(1)- المحامي ، محمد فريد بك ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، ط1 ، مطبعة محمد أفندي مصطفى : مصر ، 1893م ، ص291. وسيشار إليه فيما بعد: المحامي ، **تاريخ الدولة**.

(2)- المحامي ، **تاريخ الدولة** ، ص369.

(3)- Allen ,William , R.N, **The Dead Sea, Anew Route to India (with other fragments and gleanings in the East)** ,Vol.1 ,Green and Long Mans : London , 1855 , p355. Allen , **The Dead Sea** :وسيشار إليه فيما بعد

(4)- **Ibid.,** p355.

(5)- جبور ، **قناة البحرين** ، ص4 ؛ النحّال ، محمد سلامة ، **قناة البحرين المتوسط والميت : مشروع نهر الطاقة الإسرائيلي** ، ط1 ، منشورات فلسطين المحتلة : بيروت ، 1982م ، ص45. وسيشار إليه فيما بعد: النحّال: **قناة البحرين** ؛ حمدان ، **مشروع قناة** ، ص32.

(6)- Allen , **Op,Cit.,** p351.

(7)- **Ibid.,** p341 , 351-352.

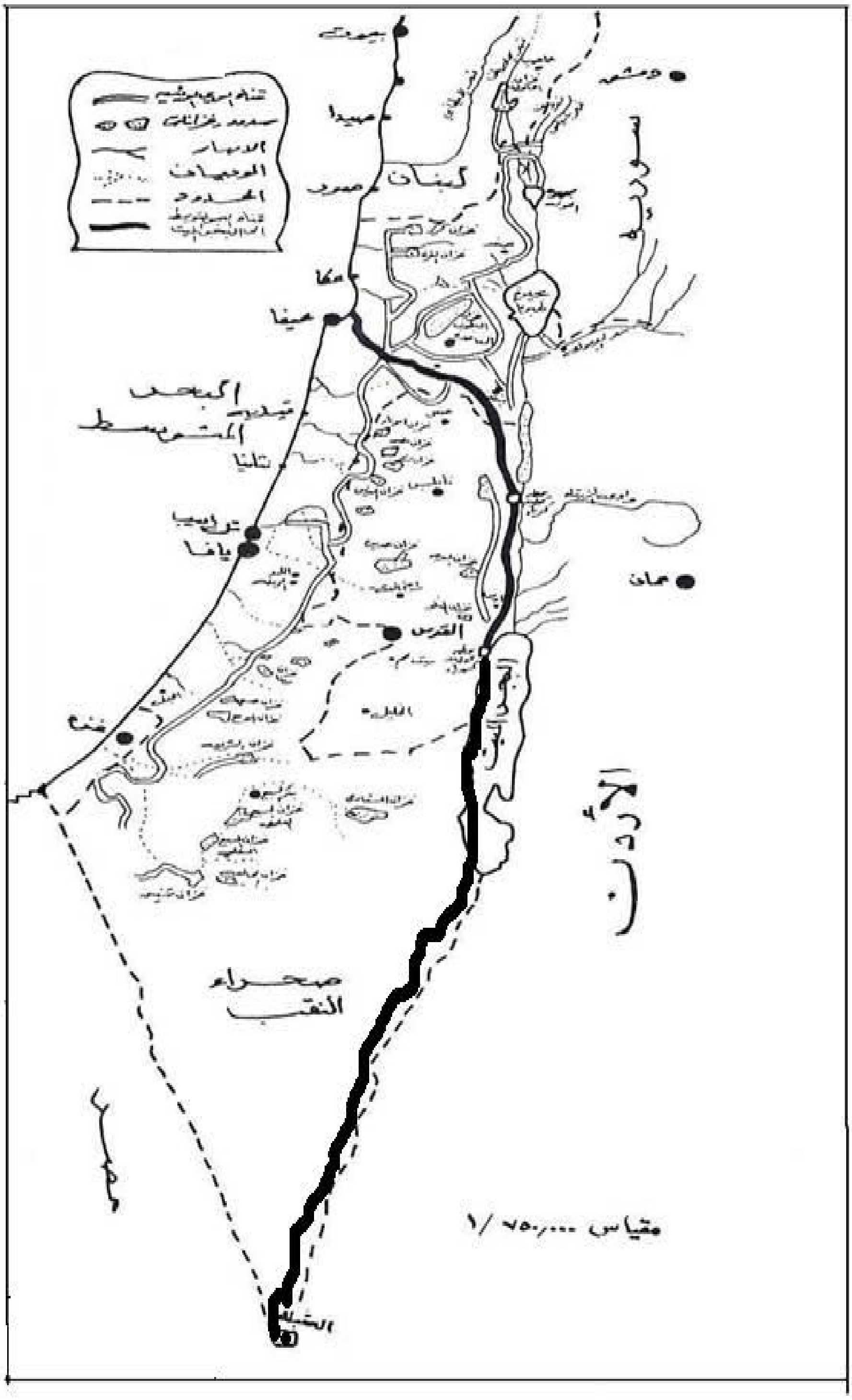


الشكل(12) : خريطة تبيّن مشروع وليم آلن لقناة البحرين عام1850م ( المصدر: علي ، محمد علي ، **نهــر الأردن والمؤامرة الصهيونية** ، الدار القومية للطباعة والنشر : القاهرة ، د.ت ، ص267. وسيشار إليه فيما بعد : علي ، **نهر الأردن**).

1- ممر للتبادل التجاري بين قارتي أوروبا وآسيا عبر هذه القناة بدلاً من اتخاذ طريق رأس الرجاء الصالح المتعرج.

2- اختصار طريق المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها في الهند.

3- تنشيط الملاحة البحرية والنهرية في حال تنفيذ هذه القناة.

4- طريق جديد لنقل الحجاج من وإلى مكة عبر هذه القناة بدلاً من طريق الحاج الشامي القديم الذي يمتاز بالمسيرة الشاقة عبر الصحراء القاسية.

5- طريق يربط القدس بنهر الأردن ، بهدف خدمة الحجاج المسيحيين الذين سيكونون قادرين بعد ذلك على زيارة النهر المقدس والتعمد فيه.

6- تحسين الزراعة في غور الأردن. إذ يقول آلن ما نصه:" أن سهول الغور الخصبة والتي لم يستفد منها إلا القبائل الرحل الذين يهيمون على وجوههم بين المراعي الغنية ، ستصبح هذه السهول نعمة من الله لتوطين الآلاف من البشر واستغلال خيراتها"([1]).

7- أن هذا المشروع سيعود بالفائدة المالية الكبيرة للدولة العثمانية من خلال الرسوم المفروضة على مستحقات العبور عبر هذه القناة.

ويفضل آلن تنفيذ مشروع قناة البحر الميت للأسباب الآتية([2]):

1- أن تدفق المياه من سطح البحر المتوسط إلى البحر الميت بواسطة القناة من شأنه أن يخلق تيارات مائية مستمرة تساعد على تعويض الفاقد من مياه سطح البحر الميت بالتبخر.

2- أن قناة البحر الميت التي تمتد لمسافة (547كم) على حد تقديره ، من أسفل خليج عكا وحتى رأس خليج العقبة ، تم العثور على قامات تتدرج ما بين (7-11م) و (531م-1,61كم) وفي أقل من مسافة ثلاثة كيلومترات في خليج العقبة يتراوح عمق الماء سبعة عشر متراً وعلى الرغم من هبوب الرياح الغربية باستمرار في منطقة خليج العقبة ، إلا أنها لا تشكل خطراً على مدخل القناة لاحتمالية خمودها في منطقة الأغوار ، الأمر الذي لا يؤدي إلى إغراق المناطق القريبة من مدخل القناة وذلك لانخفاض المنطقة عن مستوى سطح البحر([3]).

ويختم آلن بأن المشروع لن يكون بالأمر الصعب ، بل يتطلب نجاحه موافقة الدولة العثمانية ، وأنها معنية أكثر من غيرها في إنجاحه ، وعليها أن تدفع قسط من التكاليف

---

(1)- Allen , **The Dead Sea** , p352.

(2)- **Ibid.,** p359-360.

(3)- **Ibid.**, p359-360.

لمتطلبات التجارة التي ستعود عليها بالفائدة المالية من خلال الإيرادات السنوية التي تأتي من الرسوم المفروضة على السفن التي تمر عبر هذه القناة. بالإضافة إلى السواعد البشرية التي يمكن أن تساعد في انجاز هذا المشروع. وأخيراً يتوقع آلن كسب التعاطف والمساعدة التي يمكن جنيها من الأتراك والفرنسيين وإنجلترا ، ويرى أنه من الضروري وضع القناة تحت الحماية المشتركة ، لما فيها من فائدة تعود للجميع (1). إلا أن مباشرة العمل بقناة السويس منذ عام1859م افقد المشروع أهميته.

## 2- مشروع تشارلز غوردون (Charles Gordon) (2) عام1883م:

وبالرغم من ذلك لم تسقط الفكرة من حساب البريطانيين تماماً ، حتى بعد أحكام سيطرتهم على قناة السويس عام1882م ، فقد أدت خطورة الموقف البريطاني في مصر إلى تقوية الرأي الذي نادي بالجلاء عن مصر وتشجيع اقتراحات شراء أسهم شركة قناة السويس من أجل سكة

---

(1)- Allen , **The Dead Sea** , p353-354.

(2)- تشالرز غوردون: ولد غوردون بتاريخ1833/1/28م في ووليش(Woolwich) ، بلندن ، حيث تلقى علومه في مدرسة فولاندز(Fullands) في تاونتون(Taunton) ، وفي الأكاديمية الملكية العسكرية في ووليش. وبعد تخرجه منها برتبة ملازم ثان التحق بسلاح الهندسة الملكي عام1852م ليكمل تدريبه في تشاثام(Chatham). ورقي إلى ملازم أول عام 1854م. تلقى غوردون أول مهامه ببناء تحصينات في ميلفورد هيفن(Milford Haven) ، بيمبروكشير(Pembroke shire) ، في ويلز(Wales). وعندما بدأت حرب القرم(1853-1856م) أرسل غوردون إلى الإمبراطورية الروسية حيث وصلها في كانون ثاني عام 1855م وكلف بالمشاركة في حصار سيفاستوبول(Sevastopol) وكذلك شارك بالحملة الاستكشافية إلى كينبورن(Kinburn) ليعود بعدها إلى سيفاستوبول في نهاية الحرب. وبعد تحقيق السلام ، التحق بهيئة دولية لترسيم الحدود بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الروسية في بيسارابيا(Bessarabia) حيث أكمل غوردون مسح المنطقة واضعاً علامات الحدود في آسيا الصغرى. ثم عاد غوردون إلى بريطانيا عام1858م ، وعُين كمدرب في تشاثام ، حيث رقي إلى رتبة نقيب في نيسان عام1859م. وفي عام1860م شارك في الحملة الصينية بوصفه قائداً للصينيين الذين هزموا ثوار التبت الذين كانوا يهددون شنغهاي (Shanghai). وفي عام1873م عُين غوردون حاكماً على جنوب السودان ، ثم حاكماً عاماً على السودان(1877-1880م) ، وفي عام1884م أرسلته الحكومة البريطانية إلى السودان لمساعدة قوات الخديوي لمواجهة الثورة المهدية هناك. فدافع عن الخرطوم ضد قوات القائد السوداني محمد أحمد المهدي ، حيث حوصرت مدينة الخرطوم لمدة(317) يوماً ، وعلى أثر هذا الحصار قتل غوردون بتاريخ 1885/1/26م ، أي قبل يومين من وصول حملة الإغاثة البريطانية. لمزيد من المعرفة. أنظر: , **General Charles Gordon (1833-1885)** (www.bbc.co.uk) , p1 ; **Major - General Charles George Gordon , CB(28 January1833 – 26 January 1885)** , (en.wikipedia.org) , p1.

حديد الفرات أو مشروع قناة البحار (المتوسط – الميت – الأحمر) وخط حديدي منها لــربط المصالح البريطانية في سوريا وشبه الجزيرة العربية. حيث أثيرت هذه المسألة فــي جلــسة مجلس العموم البريطاني بتاريخ1883/7/20م تمثلت في اقتراحات كلٌّ من: جــون سبنــسر تشرشل (John Spencer Churchill) ، دوق مالبورغ (Duke Marlborough) (1857–1883م)([1]) وليفــشن غــاور(Leveson Gower) ، دوق ســوثيرلاند (D.Sutherland) (1861–1892م)([2]) واللواء انغلفيلد (Inglefield) والربان موليز ورث (Moles Worth) التي شجعت على أحياء الدراسة الخاصة بمشروع قناة البحار. فقد رأى هؤلاء:" أن شق قنــاة عبر وادي نهر الأردن قد يساعد إنجلترا على ترك مصر لحكومة ذاتية ، وعلى أثر هذا سيتم تبرئه ضميرها ومسؤوليتها الأخلاقية وسيحرر سياستها الخارجية ، وقد يساعد ذلك أيضاً على الاعتراف بشجاعة دي ليسبس فيترك له ولحلفائه إلى الأبد قناة السويس. علاوة على أن شق قناة جديد كهذه قد يتوج بتحويل رأسمال الإمبراطورية البريطانية إلى مركز العالم وهو الميناء والقاعدة البحرية الجديدة"([3]). مما دفع بملاك واتحاد الــسفن البريطانيــة بوضــع الخطــط والرسومات الخاصة بالمشروع خلال الفترة21–1883/9/25م ، حيث قدّرت تكاليفه بنحــو (223) مليون جنية إسترليني ، مما حدا بكتشينر (Kitchener) إلى تقديم الدعم المالي اللازم لهذا المشروع([4]). ولتنفيذ هذا المشروع فقد أرسلت الحكومة البريطانية غوردون إلى منطقــة حوض نهر الأردن لدراسة فكرة المشروع عام1883م. حيث طور فكرة آلن وادخــل عليهــا اعتبارات أخرى ، وأيّدها من حيث قيمتها الإستراتيجية ، مستقرئاً المستقبل ، فقد أعتقد :" بأنه سيأتي يوم تنتهي فيه السيطرة البريطانية على ممر السويس ، مما يفترض إيجاد ممر بديل ، كما رأى في هذه القناة المحتملة مانعاً امنياً وعائقاً طبيعياً أما أيّ غزو قد يقدم عليــه جــيش

---

([1])- **John Winston Spencer – Churchill** , **7th Duke of Marlborough(1857- 1883)** , (hansard .Milbank systeme.com) , p1.

([2])- **George Granville William Sutherland Leveson – Gower**, **3rdDuke of Sutherland (19 December 1828 – 22 September 1892) , (www.Sutherland collection.org) , p1.** ,

(3)- Farnie , Douglas Antony, **East and West Suez , the Suez Canal and its History(1854 -1956)** , Glarendon Press : Oxford ,1969, p317-318 :وسيشار إليه فيما بعد Farnie , **East and West Suez.**

(4)- **Ibid.,** p318.

روسي آتٍ من الشرق عبر العراق فالأردن ، واعتبرها خطاً دفاعياً شرقي قناة السويس"([1]). ووضع تصاميم وخرائط دقيقة بناءً على تصوراته ، وخلاصة ماء جاء في مشروعه:" أنه بعد غمر البحر الميت بمياه القناة التي ستجر من الشمال ، سيرتفع منسوب مياهه حتى يتساوى مع منسوب مياه سطح البحر المتوسط ، مما يسمح للمياه بالتدفق جنوباً وصولاً إلى خليج العقبة"([2]). إلا أن البعض رآه مشروعاً خيالياً وفاشلاً من الناحية الهندسية ، علاوة على معارضة الباب العالي العثماني عليه ؛ خوفاً من اقتطاع سوريا من أواصر الدولة العثمانية وحتى لو تحققت هذه الفكرة فأن سوريا في كل الاحتمالات ستضمها فرنسا وعندئذ ستجد بريطانيا أن طريق مواصلاتها الجديد مع الهند يمتد داخل أراضي فرنسية([3]).

**المبحث الثاني- المشاريع الصهيونية:**

**1- مشروع ثيودر هرتزل (Theodor Herzel) بين عامي(1895-1900م):**

ولهذا فقد تجلى التعاون الكامل بين الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية الناشئة وقتذاك ، حول موضوع المياه بالذات ، فقد تبنت الصهيونية مبدأ إنشاء قناة البحار لأهداف إستراتيجية أكثر من التي سعى إليها البريطانيون ، حيث أقتنع قادتها بأن الاستيلاء على الأراضي والمياه العربية المجاورة لفلسطين ، هو حجر الأساس لتحقيق حلم الصهيونية الكبير في تثبيت كيانهم المصطنع في الأراضي العربية([4]).

ففي محاولة أخرى لدعم المشاريع البريطانية المنافسة لقناة السويس ، فقد جاءت هذه المرة على لسان هرتزل ، مؤسس الحركة الصهيونية ، الذي بعث برسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني ، سالزبوري (Salisbury) في أواخر عام1896م يوضح له فيها: أن تقسيم الدولة العثمانية قد يضع إنجلترا في مأزق خطير ، لذا يجب المحافظة على التوازن الدولي عن

---

(1)- جبور ، **قناة البحرين** ، ص5- 6 ؛ نقلاً عن : أليعيز ليفين ،" **قناة من بحر إلى بحر**" ، هآرتس – الملحق الأسبوعي ، 1980/7/4م ، ص7.

(2)- جبور ، **قناة البحرين** ، ص6 ؛ نقلاً عن : أليعيز ليفين ،" **قناة من بحر إلى بحر**" ، هآرتس – الملحق الأسبوعي ، 1980/7/4م ، ص7 ؛ النحّال ، **قناة البحرين** ، ص46 ؛ الربيعي ، **الأمن المائي** ، ص226.

(3)- Mackenzie , Wallace Donald , **Egypt and the Egyptian question** , Macmillan & Co : London , 1883 , p516.

(4)- محمد ، عبد الحفيظ ، **النهر الذي وحده العرب : نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل ، دراسة شاملة لجميع مشاريع التحويل** ، دار أخبار الأسبوع : القدس ، 1964م ، ص27. وسيشار إليه فيما بعد: محمد ، **نهر الأردن** ؛ الخيرو ، **الأطماع الصهيونية** ، ص35.

طريق معالجة مديونية تركيا ، ولإيجاد طريق جديد إلى الهند في الوقت ذاته ، سيجرى هذا كله دون أن تخسر انجلترا قرشاً واحداً ، ودون أن تلزم نفسها بأي شيء علناً ، وهو أنشاء دولة يهودية في فلسطين لها استقلال ذاتي كمصر ، تحت سيادة السلطان. وقد مهد هرتزل لهذا المشروع في زيارته للأستانة في صيف عام1895م وأن ذلك ممكن في نظره إذا ما توافر لهم دعم خفي من دولة كبرى ، بالإضافة إلى موافقة السلطان العثماني على هجرة اليهود إلى فلسطين وسيكافئ على عمله هذا بمعالجة ديون دولته من جراء الضريبة التي سيؤديها اليهود له. وسيكون من مصلحة بريطانيا بناء خط حديدي رأساً عبر فلسطين من البحر المتوسط إلى الخليج الفارسي ، أو ربط هذا الخط بما يصبح ضرورياً ، وبفعل متطلبات المواصلات الحديثة ، سيتم ربط هذا الخط عبر فارس إلى بلوخستان وربما الأفغان إلى الهند ، فبينما تعد روسيا خطاً حديداً إلى آسيا في الشمال سيكون لبريطانيا طريق احتياطي حيادي إلى الهند في حال قيام مصاعب في قناة السويس([1]).

وتبدو أحلام هرتزل إزاء قناة السويس عندما تقابل معه مصطفى كامل ، زعيم الحزب الوطني المصري ، وهو يدعو للقضية المصرية ، فنجد هرتزل يدون في يومياته:" أشعر مع أنني لم أخبره بذلك ، أي مصطفى كامل ، بأنه لما يفيد قضيتنا أن يضطر الإنجليز إلى مغادرة مصر ، فأنهم سيضطرون آنذاك أن يبحثوا عن طريق آخر للهند بدلاً من قناة السويس التي ستضيع منهم أو تصبح غير مأمونة على الأقل ، عندئذ تصبح فلسطين اليهودية الحديثة مناسبة لهم – الطريق من يافا إلى الخليج الفارسي"([2]).

وفي الزيارة التي قام بها هرتزل إلى فلسطين عام1898م راودته أحلامه وطموحاته لتحقيق عمل عظيم يماثل عمل دى ليسبس في شق قناة بنما (Panama) ، إلا أنه كان أكثر تأثراً بقناة السويس الذي وصفها على حد تعبيره:" بذلك الشريط الضيق الوضاء من المياه والذي يمتد إلى ما لا نهاية ، فهو عمل ضخم وهائل ، يضارع الاكروبوليس"([3]). ولذلك بحث هرتزل إنشاء قناة أخرى جديدة بدلاً من قناة السويس بحيث تكون تلك القناة الجديدة تحت السيطرة والإدارة اليهودية والتي ستصبح مركزاً لشبكة الخطوط الجديدة للعالم ، وتحل محل قناة

---

(1)-رسالة هرتزل إلى اللورد سالزبوري في كانون أول1896م. أنظر: صايغ ، أنيس ، **يوميات هرتزل** ، ط2 ، (تر) هيلدا شعبان صايغ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت ، 1973م ، ص49-51. وسيشار إليه فيما بعد: صايغ ، **يوميات**.

(2)- مذكرات هرتزل عن مصطفى كامل بتاريخ 1897/3/24م. أنظر: **المصدر نفسه** ، ص62-63.

(3)- Farnie , **East and West Suez ,** p 456.

السويس كممر مائي يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا ، وتستقطب منها خطوط البريد وحركة الركاب ، وستصبح قناة السويس مفتوحة فقط للسفن الجوالة وسفن البضائع العامة([1]). ولكن بعد تراجع مشروع قناة البحار ، الذي لم يعد له مبرر من وجهة النظر البريطانية ، بقى أمر التفكير في مياه منطقة حوض نهر الأردن مجرد أحلام حتى تبلورت الفكرة من جديد لدى هرتزل الذي خطط لاستغلال الفوارق في ارتفاعات مستويات الأرض بين البحرين المتوسط والميت ، وكذلك السيطرة على مصادر المياه في منطقة حوض نهر الأردن بغية تطوير أرض فلسطين وإنعاشها وتهيئتها لاستيعاب معظم اليهود في العالم([2]) ، ويؤيد ذلك ما أشار إليه هرتزل بأن وجود فلسطين يتوقف على توافر الموارد المائية لتحقيق الخدمات لشعبها. وأكد بأن اللبنة الأساسية لقيام المجتمع الصهيوني في فلسطين هي المياه. إذ قال:" أن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة – القديمة هم مهندسو المياه ، فعليهم يعتمد كل شيء: من تجفيف المستنقعات إلى ريّ المساحات المجدبة ، وإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية"([3]).

ويبدو أن هرتزل ، كما يظهر من مذكراته ، حاول أقناع أنصار الاستيطان الصهيوني في فلسطين بتبني مشروع قناة البحار. هكذا يروي قصة لقائه المهندس الكهربائي ، يوهان كريمنسكي(Johan Kremenesky) ([4]) بتاريخ23/8/1896م في بادن (Baden) بالنمسا ،

---

(1)- Farnie , **East and West Suez ,** 456.

(2)- ملحم ، ماجد ، "**مشروع قناة البحرين بين الحلم و التنفيذ**" ، **فصلية الصامد الاقتصادي** ، ع (88) ، السنة (15) ، بيروت ، نيسان – حزيران1993م ، ص129– 130. وسيشار إليه فيما بعد: ملحم ، "**مشروع قناة**" ؛ حمدان ، **مشروع قناة** ، ص31.

(3)- صايغ: **يوميات** ، ص18–21 ؛ Herzl ,Theodor , **Old - New Land** , Edited by Jonathan.D.Sarana , Herzl press : New York , 1960 , p229 وسيشار إليه فيما بعد: Herzl , **Old - New Land**.

(4)- يوهان كريمنسكي(1850–1934م): مهندس ورجل صناعي روسي ، ولد في أوديسا(Odessa) واستقر في فيينا(Vienna) عام1880م ، ويعُد من دعاة الصهيونية التوطينية ، اشترك مع هرتزل في المنظمة الصهيونية ، وأصبح عضواً في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الصهيوني الأول حتى عام 1905م. وبناءً على توصيته للمؤتمر الصهيوني الخامس المنعقد عام1905م ، أسس الصندوق القومي اليهودي وتولى رئاسته حتى انتقاله من فيينا إلى كولونيا(Colonia) بألمانيا. وجعله هرتزل أحد منفذي وصيته ، مما دفعه لتأسيس أرشيف هرتزل. وفي عام1920م أسس مع بوريس جولدبرج (Boris Goldberge) مصنع السليكات في حيفا ، مما غدا من أهم رجال الصناعة الأوروبيين في مجال الصناعة الكهربائية على وجهة الخصوص أنظر:=

فيقول:" أنه صهيوني صالح ، ولدية أفكار عصرية يمكن أن تقام على شواطئ البحر الميت ذي الملوحة الشديدة ، صناعات كيمائية مهمة. وسيتوجب تحويل ينابيع المياه العذبة التي تتدفق عليه حالياً من أجل استخدامها للشرب. وسيعوض عن الروافد بقناة تجر المياه من البحر المتوسط عبر نفق في جزء من الطريق بسبب الجبال. وسيُستخدم فارق الارتفاع بين البحرين لإدارة المحركات. وستولد طاقة قدرها الآلاف من الأحصنة"([1]). حيث يرى هرتزل بأن التقدم السريع والمحرز للدولة اليهودية الناشئة آنذاك يتطلب اكتساب المعرفة التقنية والتحسينات العلمية ، بهدف معرفة احتياجات الدولة من المياه والقوى الكهربائية([2]).

**2- مشروع ماكس بوركارت (Max Burcart) بين عامي(1899-1901م):**

وتحقيقاً لرغبة هرتزل فقد عرّج المهندس السويسري بوركارت ، الذي اعتنق اليهودية واتخذ له اسم أبراهام بن أبراهام ، بزيارة لمنطقة حوض نهر الأردن ما بين عامي (1899-1901م) بدعم من أعضاء الحركة الصهيونية لدراسة إمكاناته المائية ، فقد طور بوركارت أفكار آلن وغوردون لتتلاءم مع مشاريع الاستيطان اليهودي في فلسطين ، الذي كان ناشطاً على قدم وساق في أواخر القرن التاسع عشر ، والذي كانت دعامته الاستيلاء على الأرض والمياه وإنتاج الطاقة([3]). وفي عام1899م ، وضع بوركارت تقريراً بذلك قدمّه إلى هرتزل نص على ما يلي:" إن أرض إسرائيل المقترحة يمكن أن تكون خصبة جداً باستخدام مشروع طاقة وريّ ضخم ، وذلك باستخدام مياه نهري الليطاني والأردن إلى الجليل لريّ أرض

---

المسيري ، عبد الوهاب ، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** ، ج6 ، دار الشروق : القاهرة ، 1999م ، ص374. وسيشار إليه فيما بعد: المسيري ، **موسوعة اليهود.**

(1)- **The Complete diaries of Theodor Herzl** , Edited by Raphael Pataiand translated by Harry Zohn.Vol.2 , Herzl press and Thomas Yoseloff : New York , 1960 , p456

وسيشار إليه فيما بعد:

**The Complete diaries.**

(2)- Herzl , Theodor , **The Jewish State (1896)** , Translated from the German by Sylvie D’Avigdor , the American Zionist Emergency Council : American , 1946 , p52.

(3)- ملحم ، "**مشروع قناة**" ، ص129- 130 ؛ المجذوب ، طارق ، **لا أحد يشرب: مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل** ، ط1 ، شركة رياض الريس للكتب والنشر : بيروت ، 1998م ، ص192 ؛ الربيعي ، **الأمن المائي** ، ص226.

إسرائيل الموعودة ، وتزويد مدينة القدس والمدن الأخرى بالمياه([1]). مما دفعه للاتصال بصديقه الإنجليزي ، القس جون ويلكنسن (John Wilkinson) المقرّب من ملك بريطانيا ، ألبرت إدوارد السابع (Albert Edward VII) ، طالباً نصيحته في رسالة مكتوبة بخط اليد مؤرخة في1901/2/18م ، جاء فيها:" عزيزي القس ، بعد أن قرأت كتابك الشيّق "إسرائيل مجدي" (Israel My glory) أيقنت أنك الأقدر من سواك على إعطائي النصيحة التي أريد وعلى مساعدتي ، ولأنك تؤمن بإعادة قيام إسرائيل كأمّة في أرضها... وسائلاً إيّاه أن يقنع ملك بريطانيا بأفكاره ، واقترح بوركارت في رسالته إلى القس أن يقوم الملك البريطاني بشراء الأراضي القاحلة من السلطان العثماني ، عبد الحميد الثاني ، ثم يعكف على تطويرها وبيعها لليهود وجني الأرباح من تلك البيوع"([2]).

لقد درس بوركارت حوض نهر الأردن وخرج بالاقتراحات التالية([3]).

1- تحويل نهر الليطاني الذي يصب في البحر المتوسط عبر نفق طوله خمسة كيلومترات ليتصل بنهر الحاصباني ومنه بنهر الأردن (أنظر: الشكل13).

2- توليد طاقة كهربائية من مساقط نهري الليطاني والأردن بمقدار يتراوح ما بين (200 – 400) ألف حصان.

3- سحب المياه من البحر المتوسط عبر نفق يبدأ من نقطة عند حيفا إلى نهر الأردن بالقرب من بيسان ، ثم إلى البحر الميت ، بهدف توليد الطاقة وكذلك رفع منسوب البحر الميت ما بين (20 – 50م) ، وسيكون بالإمكان تربية الأسماك واقتناء القوارب وممارسة الرياضة المائية (أنظر: الشكل14).

4- تحويل مياه نهر الأردن العذبة بعد خروجه من بحيرة طبرية مباشرة إلى مسار غربي للنهر ومواز له وذلك قبل وصوله إلى بيسان. ثم تضخّ هذه المياه من المسار الجديد عند ثلاث نقاط متباعدة إلى خزانات على المنحدرات الغربية ، وتنساب المياه منها بالجاذبية لريّ الأراضي الجرداء واستصلاحها.

---

(1)- التميمي ، عبد المالك خلف ، **المياه العربية التحدي والاستجابة** ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ، 1999م ، ص53. وسيشار إليه فيما بعد: التميمي ، **المياه العربية** ؛ نقلاً عن:"**المشكلة الفلسطينية في ضوء الصراع على مصادر المياه**" ، **جريدة الرأي العام** (الكويت) ، 1992/7/23م ، ص14.

(2)- أنظر: الملحق رقم(1) ، ص265-267.

(3)- حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص27-28.

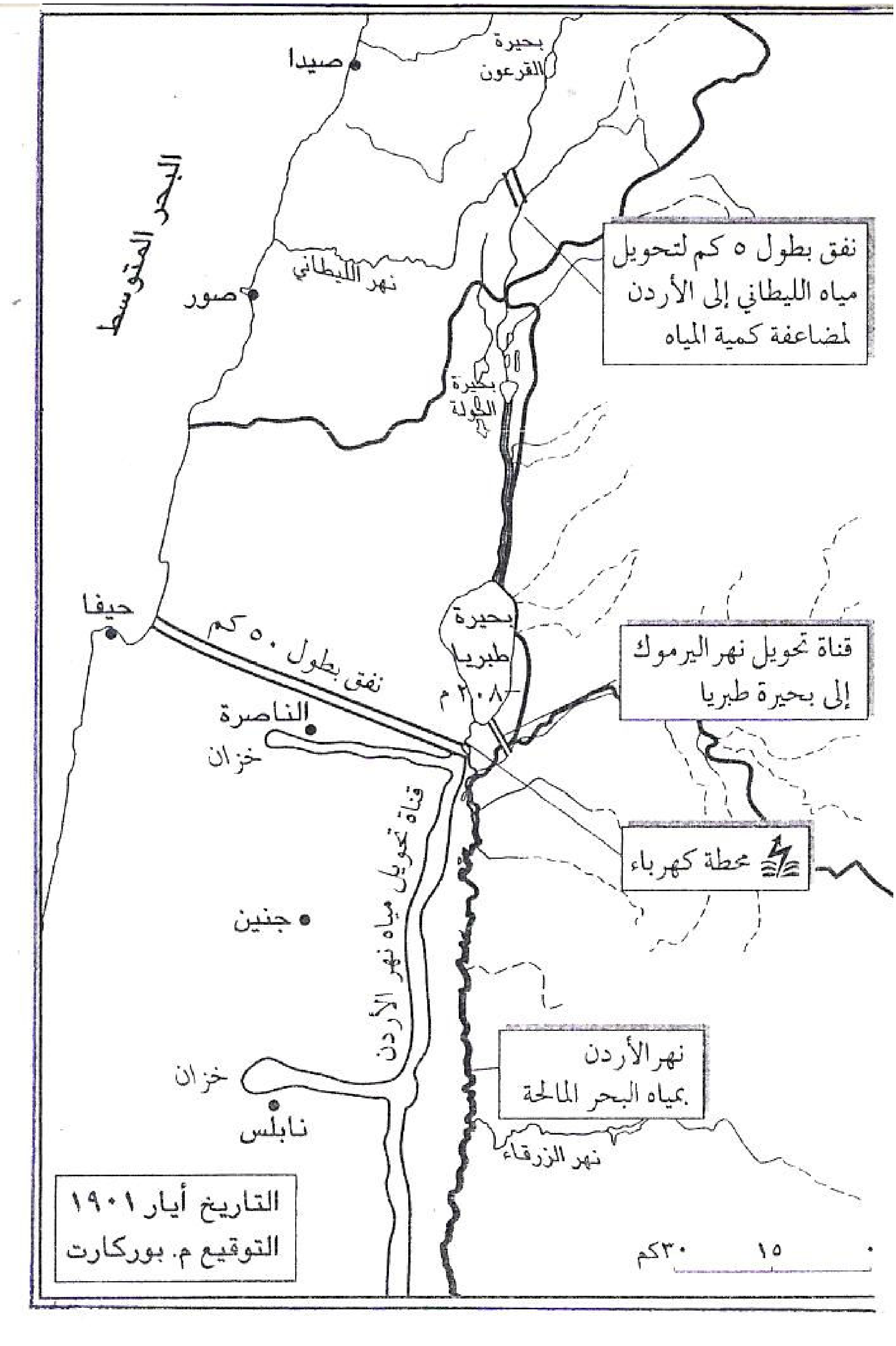


الشكل(13) : خريطة تبيّن خطة بوركارت لتحويل نهر الليطاني ( المصدر: حدادين ، الديبلوماسية ، ص30).

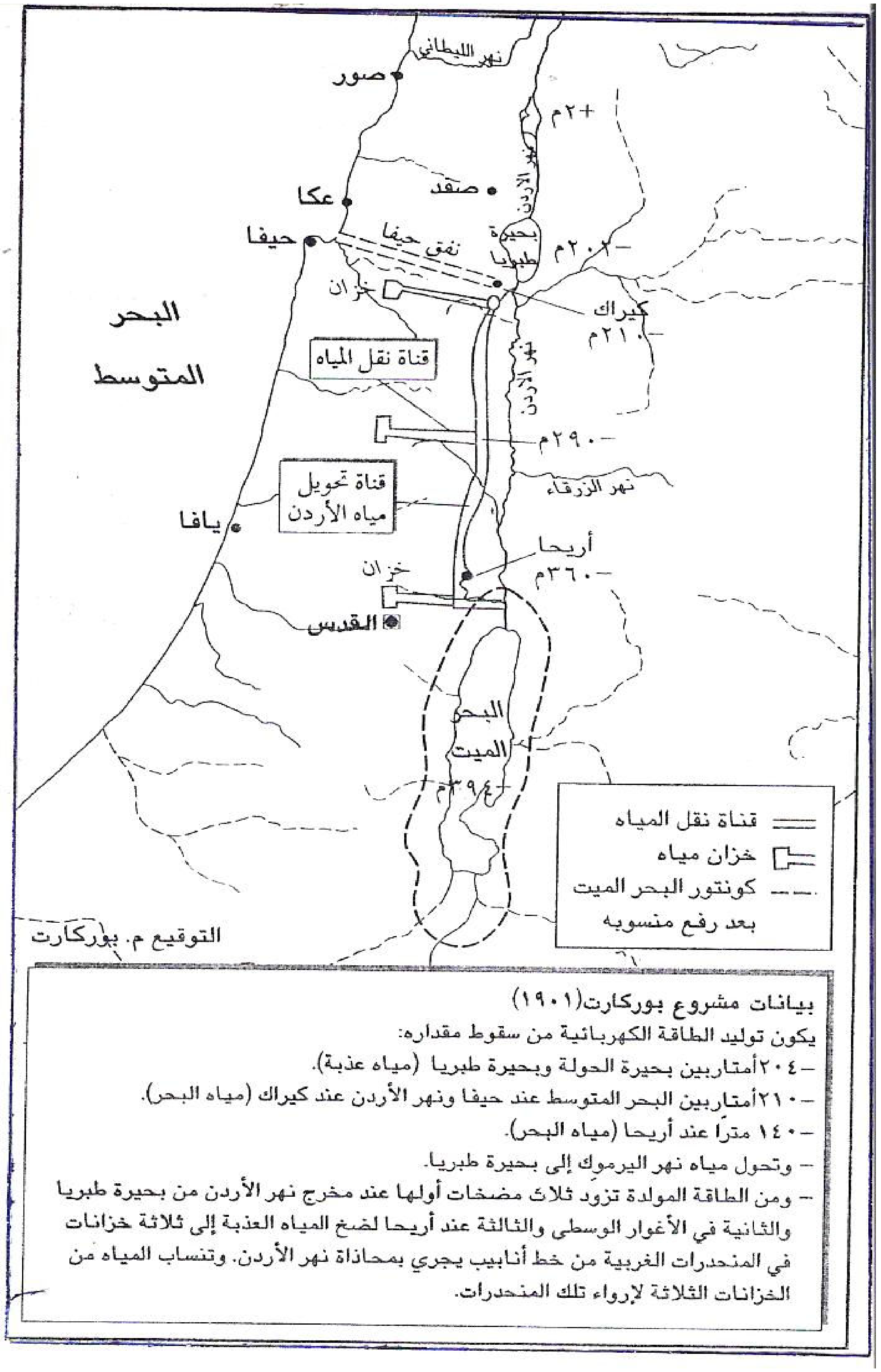


الشكل(14) : خريطة تبيّن خطة بوركارت لريّ المنحدرات الغربية وقناة البحـرين (المـصدر : حـدادين ، الدبيلوماسية ، ص31).

5- تحويل نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية. وللتحويل هذا فائدتان: أولاهما التحكم في فيضانات نهر اليرموك بتخزينها في البحيرة ، وثانيهما حمايتها من الاختلاط بالمياه المالحة القادمة إلى نهر الأردن من البحر المتوسط.

6- تستخدم الطاقة التي يمكن توليدها من المشروع لضخّ المياه وتطوير أراضي فلسطين وتحويل الأراضي القاحلة إلى جنائن.

وقد عرض هرتزل هذا المشروع بالتفصيل في كتابه الخيالي:"التنويلاند" (AltneuLand) والذي يعني" الأرض القديمة – الجديدة" ، الصادر في عام1902م ، حيث أصبح منذ ذلك الحين على جدول أعمال الحركة الصهيونية. ويشير هرتزل بوضوح إلى التصاميم التي أرسلها إليه بوركارت عام1899م قائلاً:" وجدت متسعاً من الوقت لدراسة تصاميمه...القناة من البحر المتوسط إلى البحر الميت ، والتي استغل فيها فوارق الارتفاعات ببراعة"([1]).

تبنى هرتزل خطة بوركارت وطورها في كتابه السالف الذكر ، فقد تحدث هرتزل عن قناة عرضها عشرة أمتار بعمق ثلاثة أمتار تربط البحرين (المتوسط والميت) وعن مولدات ستوضع على شواطئ البحر الميت تعمل بقوة المياه المتساقطة من الأعلى ، مما سيؤدي إلى توليد طاقة كهربائية قدّرها (50) ألف حصان سوف تغذي المنطقة الصناعية الجديدة التي ستُقام على طول شاطئ نهر الأردن والبحر الميت ، بالإضافة إلى ريّ مساحات واسعة من الأراضي([2]).

وتكمن أهمية المشروع من وجهة نظر هرتزل إلى إيجاد بيئة جاذبة للهجرة لليهودية في تلك المنطقة ، أو كما وصفها على حد تعبيره:"...كان صوت هدير المياه المتدفقة في الأنابيب وزبدها الأبيض يشهدان على عمل جبار...كان مشهد المياه وهي تتدفق على التروس البرونزية العملاقة لعجلات التوربينات دافعة إياها بعنف ، مشهداً أسطورياً رائعاً. ومن هنا كانت قوى الطبيعة المدجنة تمر في مولدات التيار الكهربائي ، ومن ثم يتوزع التيار عبر الأسلاك إلى مختلف أنحاء البلاد ، "الأرض الجديدة – القديمة" التي أحيتها هذه القوة وغمرتها حتى أضحت حديقة كبيرة ووطناً لهؤلاء الناس الذين كانوا من قبل فقراء وضعفاء ويائسين ومنبوذين"([3]).

---

(1)- Hertzl , **Old - New Land** , p 209.

(2)- **Ibid.,** p 242-243.

(3)- **Ibid.,** p 243-244.

ولم يخف هرتزل حقيقة المطامع الصهيونية في منطقة حوض نهر الأردن ، فإنه يكشف لقاءاته مع مختلف الحكام الذين عرض عليهم تحقيق هذا المشروع ، ويروي قصة لقائه مع ممثل السلطان العثماني بتاريخ3/12/1900م في فيينا ، فيقول:" أننا نستطيع بسهولة الحصول على امتياز البحر الميت إذا ضمنا للسلطان حصة من صافي أرباح الصناعات"([1]). ويشير إلى حوار جرى بينه وبين الملك الايطالي ، فيكتورعمانويل الثالث (Victor Emmanuel III) (1900- 1946م)([2]) عندما طلب منه التوسط لدى السلطان عبد الحميد الثاني ، بتاريخ23/1/1904م في روما (Roma):"...تكلمنا عن الأردن ، وعن قناة البحر الميت ، ولقد أبدى الملاحظة الصائبة التالية: ولكن ، ماذا ستفعلون بالملح ؟ قلت هذا أمر سيتدبره الفنيون..."([3]).

فقد كانت خطة بوركارت لتطوير وادي نهر الأردن الغربي شاملة تقترح تحويل نهر الليطاني إلى نهر الأردن وربط البحر المتوسط بالبحر الميت. وجاء بأفكار كررّها آخرون بعده وأسهبوا في تفصيلاتها. ففي عام 1905م قام المهندس الأمريكي ن.ديلبوس (N.Delbus) بدراسة حوض نهر الأردن وتوصل إلى نتيجة مفادها: بأن مياه نهر الأردن لا تكفي حاجات الوطن اليهودي من المياه على المدى البعيد. واقترح تحويل مياه نهر الليطاني أو الحاصباني إلى الأراضي الفلسطينية([4]).

ولم يغفل السكان العرب في منطقة حوض نهر الأردن عن الخطط الرامية لتطوير وادي الأردن. ففي عام 1913م تقدم جورج فرنجية (George Franjieh) ، مدير الأشغال العامة في فلسطين ، إبّان الحكم العثماني باقتراح لتطوير نهر الأردن لأغراض الريّ وتوليد الطاقة. وارتأت خطته بتحويل نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية ، وبناء قناة طاقتها المائية (100م.م3)

---

(1)- **The Complete diaries** ,Vol , 3 , p 996-997.

(2)- **Victor – Emmanuel – III – of – Italy** , (en.wikipedia.org/wiki/) , p1.

(3)- **The Complete diaries** ,Vol , 4 , p1598.

(4)- السمان ، نبيل ، **حرب المياه من الفرات إلى النيل** ، نبيل السمان : د.م : عمان ، 199- ، ص78-79. وسيشار إليه فيما بعد: السمان ، **حرب المياه** ؛ عائب ، حبيب ، **المياه في الشرق الأوسط : الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات** ، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام : القاهرة ، 1996م ، ص42. وسيشار إليه فيما بعد: عائب ، **المياه في الشرق**.

سنوياً لإرواء وادي الأردن ، ومحطتين لتوليد الطاقة الكهربائية([1]). إلا أن خطته توقفت بعد انهيار الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى.

## المبحث الثالث- الأطماع الصهيونية بمياه حوض نهر الأردن من خلال تعديل الحدود السياسية لفلسطين (1916-1923م):

### 1- المحاولات الصهيونية لتخطيط الحدود بين عامي1906-1918م:

لقد استفاد أعضاء الحركة الصهيونية من المعطيات التي أشارت إليها الدراسات الصهيونية المبكرة والمتعلقة بمياه منطقة حوض نهر الأردن والقائلة:" بأن المياه الموجودة داخل الأراضي الفلسطينية السطحية منها والجوفية ، لا تكفي لاستيعاب المهاجرين اليهود الذين من المفترض أن يجري تدفقهم باستمرار وفقاً للمخطط الصهيوني الرامي إلى توطين يهود الشتات في فلسطين"([2]). لهذا اقتنع قادتها بأن إقامة الدولة اليهودية في فلسطين ، مرتهن بدراسة احتياجاتها المائية التي تضمن لكيانها الاستمرار في المنطقة ، ومن هنا جاءت الحاجة الماسة لمياه نهر الأردن وروافده ، كما استعملوا نفوذهم لدى الدول الاستعمارية لتنفيذ مخططاتهم ومؤامراتهم وذلك بالادعاء بأن هناك إمكانية واسعة في وادي الأردن لم تستغل بعد ويمكن توطين المهاجرين اليهود الجدد في هذا الوادي([3]).

وقد تجسدت تلك الأفكار في أول دراسة صهيونية تفصيلية عن مصادر المياه في منطقة حوض نهر الأردن أعدها الحاخام صموئيل إيزاكس (Samuel Isaacs) عام1906م بعنوان:" الحدود الحقة للأرض المقدسة" ، ولم تنشر دراسته إلا في شهر أيلول عام1917م ، حيث تشير أبنه الحاخام ، جانيت (Jeanette) ، بأن والدها أعرب عن رغبته قبل وفاته بنشر نتائج أبحاثه في حقل الحدود الحقة لإسرائيل الكبرى ، قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني – الأمريكي عام1918م ، لكي يتسنى للمعنيين بالموضوع الاطلاع على نتائج تلك الأبحاث([4]). فقد طالب

---

(1)- أنظر: حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص23 ؛ **Water in the Middle East - Conflict or Cooperation** Edit., Thomas Naff and Ruth C.Maston , west view press : London , 1984 , p30.

(2)- شديد ، **المياه والأمن** ، ص178.

(3)- المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص3.

(4)- Isaacs , Samuel Hillel , **The True Boundaries of the Holy Land** , Edit., Jeanette Isaacs Davis , N.Pub : Chicago , 1917, p7.

إيزاكس بحدود الرقعة الصغرى للدولة اليهودية ، وفقاً للخريطة المرفقة في كتابه (أنظر:الشكل15) ، والتي شملت على جميع مصادر مياه نهر الأردن وروافده حيث يبتدئ خط الحدود غرباً عند الزاوية الجنوبية الشرقية من البحر المتوسط حتى وادي العريش ثم يتجه شمالاً مروراً بجبال الكرمل وصور ولبنان وصولاً إلى الزاوية الشمالية الشرقية من خليج الإسكندرون. ثم يتجه شمالاً إلى جبل هور (آمانوس) ، وهو الحد الفاصل بين الشمال الغربي من سوريا وكيليكيا ، حتى الزاوية الشمالية الشرقية لحصرعينان (عينتاب التركية). ومنها يتجه شرقاً إلى بلدة شفام التي يعتبرها موقع قلعة المضيق على حدود لبنان الشرقية ثم تسير نحو ربلة ( بلدة الهرمل الحالية) الواقعة إلى الشرق من عين (العاصي) وصولاً إلى مدخل حماه. ثم يتجه جنوباً نحو بحيرة الحولة – بحيرة طبرية – عبر نهر الأردن والبحر الميت إلى أن يلتقي بالحدود الجنوبية عند عين الويبة الواقعة على بعد (48كم) جنوب البحر الميت([1]). إلاّ أن مطلبه بحدود الوطن القومي اليهودي لم تكن محصورة بهذا الشكل ، بل العكس من ذلك ، فأنه صرّح بقوله:" أن وعود الله المشروطة لا تلغى أبدا ، بل يحتفظ بها لكي تتحقق في زمن المستقبل"([2]).

ومن هنا سارعت جانيت إلى التذكير بأن الرقعة الكبرى للدولة اليهودية تضم تلك المراعي والأراضي الزراعية الخصبة ، والتي لها قيمتها إلى الشرق من نهر الأردن وبررت مسألة الضم بقولها:" أن هذه المساحات جرى توزيعها – فيما مضى – على بني روبين وجاد ونصف بني منسي ، كما أنها تضم تلك الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالاستيطان السلمي أو الغزو الذي له ما يبرره حتى زمن الملك سليمان"([3]) ، ولم تنس الإشارة إلى استرجاع الوطن القومي اليهودي في ظل الوصاية البريطانية ، بعد أن ظلت المسألة موضوع نقاش ، بفضل صدور الوعد ، وتأييد كل من فرنسا وايطاليا وغيرها من الحكومات ، وبفضل موافقة الرئيس الأمريكي ودرو ولسون (Woodrow Wilson) واستحسان قداسة البابا بندكت الخامس عشر (Benedict XV)([4]).

---

(1)- See : Isaacs , **The True Boundaries,** p 21 , 23 , 28 ,46 , 49–50.

(2)- **Ibid.,** p 8.

(3)- **Ibid.,** p 8-9.

(4)- **Ibid.,** p 9.

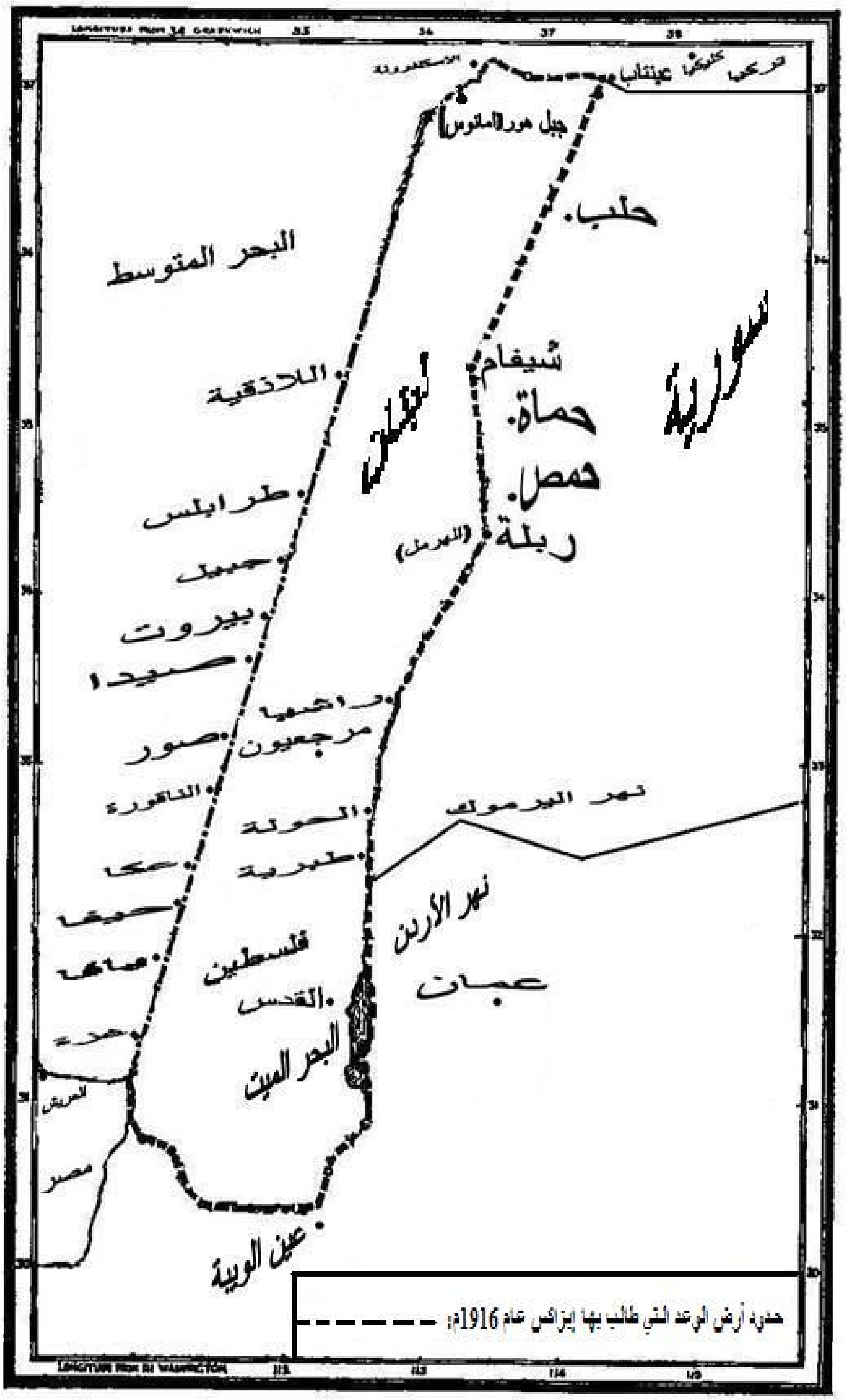


الشكل(15) : خريطة تبيّن مطالب إيزاكس بحدود الرقعة الصغرى للدولة اليهودية : (Source: Isaacs , **The True Boundaries** , p93).

ويُعد كتاب الحاخام إيزاكس بمثابة التعبير الرسمي عن المعايير الدينية والتاريخية لدى الجناح المتدين داخل الحركة الصهيونية والذي التف من حوله فيما بعد كافة الاتجاهات السياسية الصهيونية المعاصرة التي طالبت بإدخال مصادر المياه في منطقة حوض نهر الأردن ضمن هذه الحدود.

وقد ظهر هذا واضحاً في كتاب "الصهيونية والمستقبل اليهودي" الصادر في لندن عام1916م بتحرير هاري ساشر (Harry Sacher) الذي ركّز فيه على ضرورة الاعتبارات الإستراتيجية والاقتصادية لتلك الحدود لتحقيق التنمية الشاملة لفلسطين كما يتمنى لها الصهيونيين أن تكون ، ويتطلب هذا أشرافها على منافذ البحار كالمتوسط والأحمر ، بالإضافة إلى أنشاء الموانئ في حيفا ويافا والعقبة ، بهدف السيطرة والتحكم في طرق المواصلات التي تربط قارات العالم القديم. وادعى بأن هذه الرقعة اللازمة لهذا الغرض متواضعة في مساحتها ومداها بحيث تمتد حدودها الشمالية من الشاطئ شمالي صيدا بقليل في خط مستقيم تقريباً حتى النقطة التي ينحدر عندها وادي اللواء وصولاً إلى الجنوب الشرقي من دمشق. ويمتد الحدّ الشرقي من هذه النقطة بمحاذاة وادي اللواء ثم يرسم قوساً واسعاً يصل شرقاً إلى مشارف المنطقة الجبلية في اللجا حتى النقطة الواقعة على تقاطع خطي (32°–¯30) شمالاً. ومنها يتجه خط الحدود إلى الجنوب الغربي إلى أقصى ما يصل إليه نهر الزرقاء شرقاً. ثم يتجه جنوباً حتى وادي الموجب ثم غرباً بمحاذاة هذا النهر حتى البحر الميت ، الذي يشكل الحدود في أقصى طرفه الجنوبي ، وتمتد الحدود الجنوبية من جنوب البحر الميت مروراً بوادي عربة حتى النقطة (30°–¯30) شمالاً وتدور من هناك باتجاه الغرب إلى وادي العريش حتى البحر المتوسط(1).

ويضيف ساشر: بأن الاعتبارات الإستراتيجية والاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة لفلسطين في الوقت الراهن تفرض التعريف التالي لحدود الدولة:" في الشمال ، الكيلومترات الثمانية الأولى من مجرى نهر الأولي ، وتمتد الحدود من الجنوب الشرقي لنهر الأولي وصولاً إلى الطرف الجنوبي لسلسلة جبال لبنان وجبل الشيخ إلى نقطة تقع على (36°) شرقاً و (33°–¯15) شمالاً ، ومن ثم يتجه الحدّ بخط مستقيم إلى الجنوب الشرقي من بصرى الشام

---

(1)- **Zionism and the Jewish Future** , Edit., Harry Sacher , the Macmillan Company: New York , 1916 , p 211-212.

وسيشار إليه فيما بعد: **Zionism and the Jewish**

عند نقطة تقع على (30.32°) ومنها يتجه الحدّ جنوباً ، في خط مواز للخط الحديدي الحجازي ، وعلى بعد مسافة تتراوح ما بين (16–30كم) شرقاً. حتى يصل إلى منخفض الجفر ، الذي يقع على بعد (30كم) إلى الشرق من معان ، ومن هناك ينحرف باتجـاه الجنـوب الغربـي وصولاً إلى خليج العقبة ، ومنها تمتد الحدود وصولاً إلى الجنوب الغربي لميناء رفح ، وعلى بعد بضع كيلومترات منه([1]).(أنظر: الشكل16).

ووفقاً لاتفاقية سايكس– بيكـو (Sykes - picot Agreement) عـام1916م ، والتـي بموجبها قامت بريطانيا بفصل فلسطين عن سوريا الطبيعية وجعلها وحدة منفصلة (المنطقـة البنية) في دائرة نظام الحكم الدولي ، على أن يعين شكله بعد الاتفاق مع بقية الحلفاء (وكانت فلسطين في مباحثات الحسين – مكماهون (MacMahon) مشمولة في منطقة الاستقلال التي طالب بها الحسين). فقد تأرجحت حدود فلسطين الشمالية والشمالية الشرقية باتجـاه جنـوبي شرقي نحو الشاطئ الشمالي لبحيرة طبرية ، وبذا حرمت فلسطين من منـابع نهـر الأردن العليا (أنظر: الشكل17) ، مما كانت سبباً لعديد من الصعوبات اللاحقة فيما يتعلـق بمـسألة الحدود بين النفوذين البريطاني والفرنسي([2]).

ويقال بأن المهندس اللبناني ألبير نقاش قد بذل دوراً كبيراً في هذه الاتفاقية حين قدم قطعة أرض إلى كل من سايكس وبيكو ، وكان على صلة بهما ، قيمتها (1500) ليرة ذهبية ، مقابل أن يوافقا على إبقاء مواقع نهر الليطاني ، من النبع في البقاع إلى المصب في الجنوب عنـد ساحل القاسمية ، ضمن الأراضي اللبنانية ، ولا يعتبراها عند رسم الخريطة ضـمن الجـزء الجنوبي من فلسطين([3]).

---

(1)- **Zionism and the Jewish ,** p 212-213.

(2)- نيلسن ، يان ، " **تعيين الحدود الشمالية لفلسطين في الأعوام 1918–1920م**" ، مجلة شؤون فلسطينية ، ع (52) ، بيروت ، كانون أول1975م ، ص85. وسيشار إليه فيما بعد: نيلسن ، "**تعيين الحـدود**" ؛ H.F, Ra'anan , Frischwasser ,**The Frontiers of Nation** , Batch worth press : London ,1955, p29-30. وسيشار إليه فيما بعد: Ra'anan **, The Frontiers**

(3)- قاسمية ، خيرية ،" **فلسطين في شرك اتفاقية سايكس بيكو1916 وتـصريح بلفـور1917**" ، جامعـة دمـشق : كليـة الآداب ، د.ت ، ص8. مجلـة أبـو ظبـي (مجلـة الكترونيـة) ، - (www.attarikh alarabi.ma/Html/adad5partie3.htm).

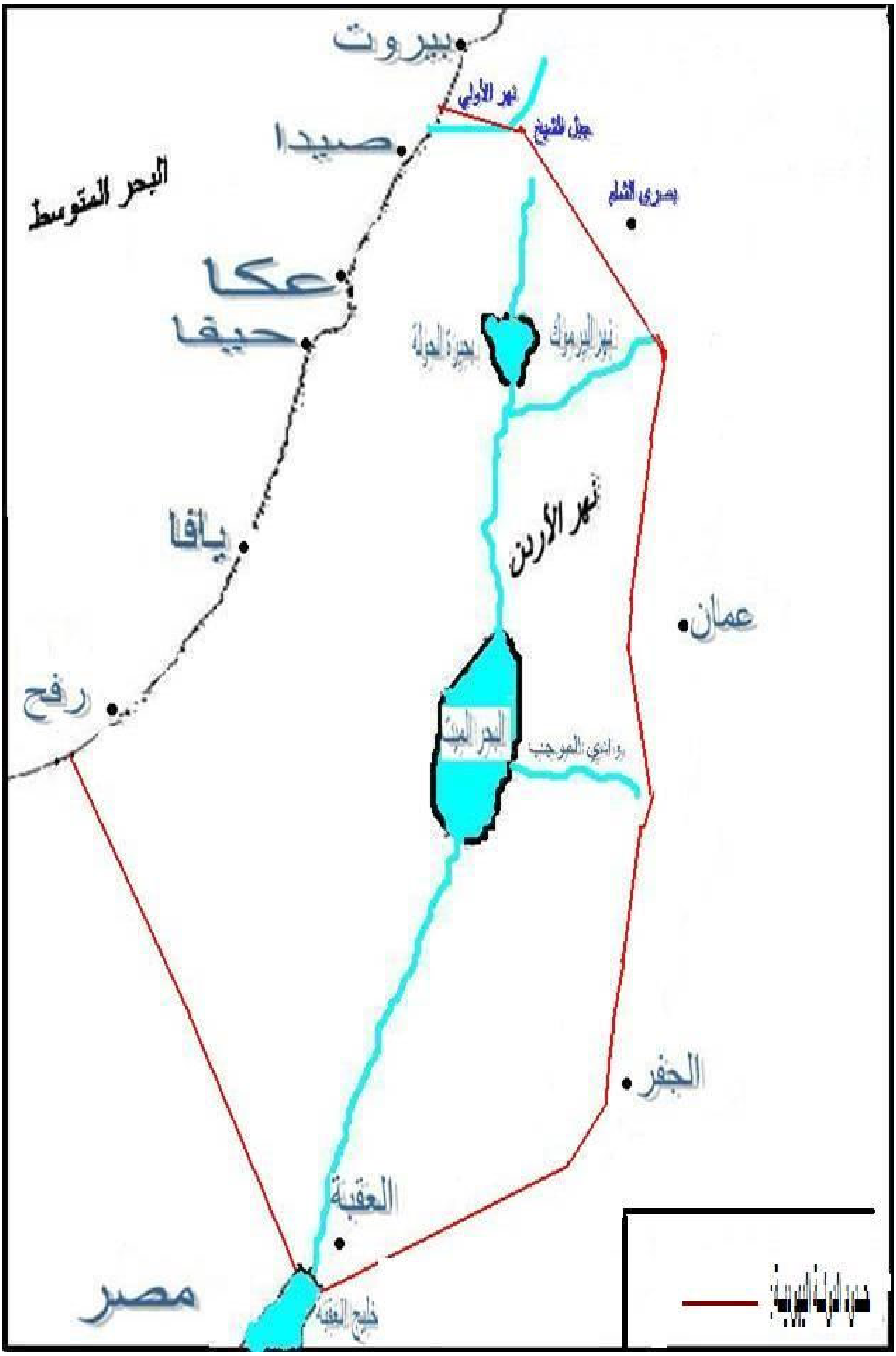


الشكل(16) : خريطة تبيّن حدود فلسطين المستقبل ( الدولة اليهوديـــة) التـــي طالـــب بهـــا هـــاري ساشـــر عام1916م.:(Source: **Zionism and the Jewish** , p 253).

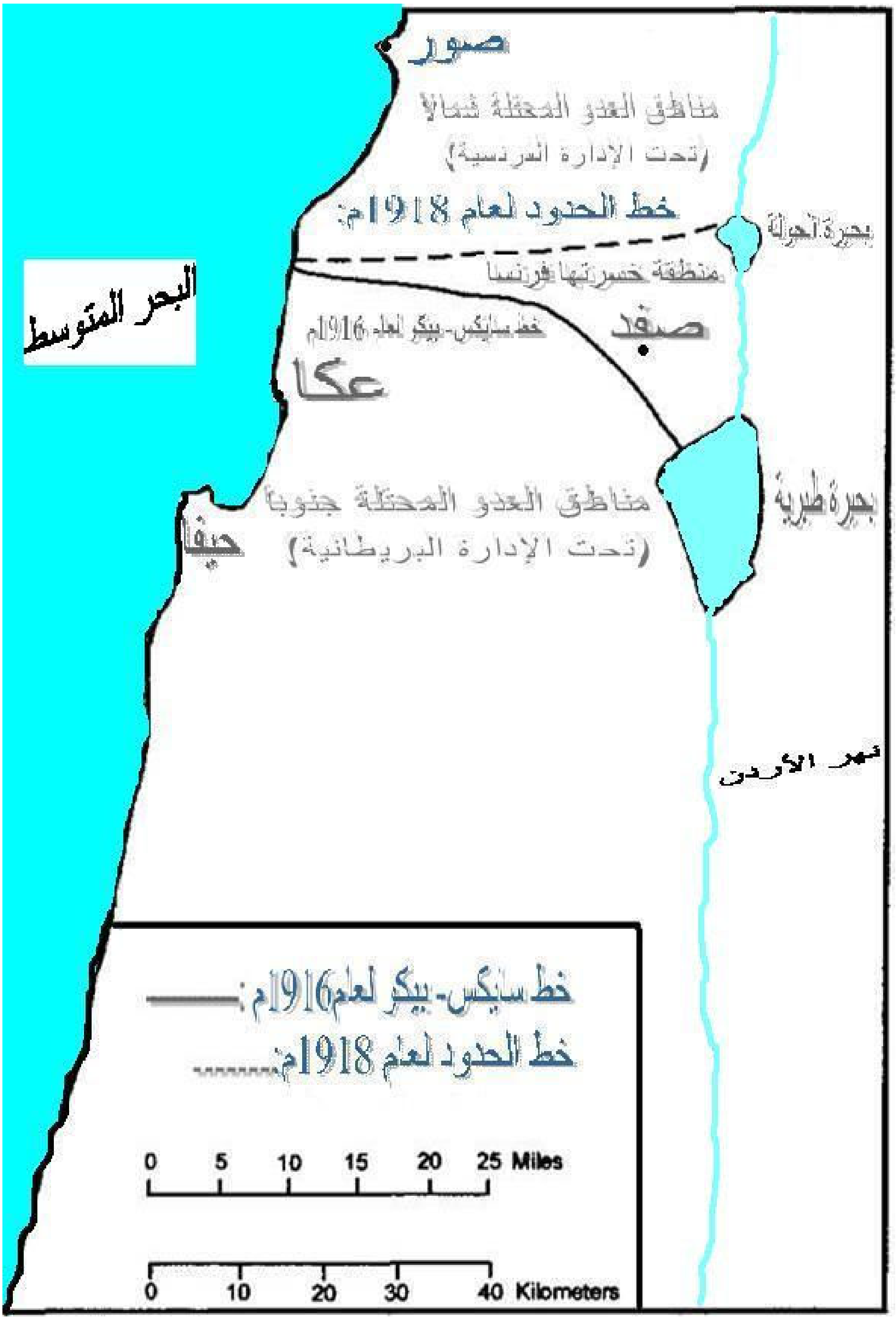


الشكل(17) : خريطة تبيّن حدود فلسطين الشمالية وفقاً لاتفاقية سايكس – بيكو عام 1916م وحدود عام1918م: ( Source: Hof , Frederic Charles , **Galilee divided: The Israel-Lebanon frontier , 1916-1984** ,West View Press: London , 1985 , p126).

وبالرغم من أن هذه الحدود الواردة في تلك الاتفاقية لم تكن مرسومة بدقة ، إلا أنها كانت الأولى في تاريخ سوريا الطبيعية التي أريد لها أن تكون حدوداً للكيانات السياسية العربية الجديدة. ومع أنه لم يرد للصهيونية وادعاءاتها ذكر في هذه الاتفاقية ، إلا أن أعضاؤها بدءوا يشنون حملة مركزة على مقترحات سايكس التي قدمتها لهم الحكومة البريطانية بعد توقيع الاتفاقية ، وأن القبول بها يعني خسارة الصهيونية لمصادر نهر الأردن والليطاني([1]).

وعلى أثر ذلك قدم أعضاء الحركة الصهيونية في مجلة فلسطين (Journal of Palestine) الأسبوعية ، الناطقة باسمهم ، احتجاجاً على تلك المعاهدة بتاريخ1917/5/5م جاء فيه:" ما من اتفاق ينص على تقسيم فلسطين التاريخية يمكنه أن يحوز على موافقة اليهود أو أن ينسجم مع أمانيهم القومية"([2]). وقد شدّد مقدمو الاحتجاج على ضرورة توافر العوامل الإستراتيجية لحدود الأرض التي ستمنح لليهود كالمساحات الواسعة من الأراضي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، بالإضافة إلى ضم جميع المناطق التي قد تشكل مصدراً للمتاعب في المستقبل مما يضمن سهولة الدفاع عن الدولة اليهودية المزمع
إنشاؤها([3]).

يتضح مما سبق أدراك زعماء الحركة الصهيونية وخصوصاً في الفترة التي سبقت صدور تصريح بلفور (Balfour Declaration) مباشرة ، بعدم كفاية موارد فلسطين المائية ، بما في ذلك مياه نهر الأردن ، ضمن حدود الرقعة الصغرى للدولة اليهودية من دان إلى بئر السبع التي نادى بها العلمانيون داخل المنظمة الصهيونية لسدّ احتياجات الدولة ولتلبية متطلبات الملايين من اليهود المنوي تهجيرهم إلى فلسطين([4]). فأعلنوا عن رغبتهم التوسعية في تخطي حدود هذه الرقعة لتشمل مساحات واسعة تمتد من البحر المتوسط غرباً ونهر الليطاني شمالاً ونهر الأردن شرقاً وصحراء سيناء جنوباً([5]).

---

(1)- Ra'anan , **The Frontiers** , p134 -135.

(2)- أبو رجيلي ، خليل ، "**المطامع الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية**" ، ع (14) ، مجلة شؤون فلسطينية ، بيروت ، تشرين أول 1972م ، ص85 نقلاً عن: , **Journal of Palestine** , part (1) , Number (15) , 5/5/1917 . وسيشار إليه فيما بعد: أبو رجيلي ، **المطامع الإسرائيلية**.

(3)- نيلسن ، " **تعيين الحدود** " ، ص85.

(4)- رزق ، **نهر الأردن** ، ص9–10.

(5)- Ra'anan , **Op, Cit.,** p 28 ; **Zionism and the Jewish** , p 201.

حيث يرى هربرت سايد بوثام (Herbert Side Botham)([1]) ، رئـيس تحريـر مجلـة فلسطين:" أنه في رسم هذه الحدود لا بّد من أخذ دروس التاريخ والنظر بعين الاعتبـار إلـى الفشل السياسي والعسكري للدولة اليهودية القديمة والذي كان مرجعه إلى نقص في امتـدادها الساحلي والحاجة إلى حدود جيدة في الشمال والشرق"([2]).

كما ويرى نورمان بنتويش (Norman Bentwish)([3]):" أن دور اليهود لا يقتصر علـى حدود فلسطين التاريخية ، بل من السهل أن يعطي الشعب اليهودي مجالاً أكثر اتساعاً لفعاليته

---

(1)- هربرت سايد بوثام(1872–1940م): صـهيوني غيـر يهـودي ، عمـل محـرراً فـي المانشـستر جارديان(Manchester Guardian) ، نشر عدّة مقالات في المجلة عام1915م ، حيث بيّن أهمية فلسطين ، واشترك في تأسيس مجلة فلسطين التي كانت تهدف إلى تعريف النخبة الإنجليزية بفلـسطين ، وقـد أثـارت مقالاته انتباه وايزمان الذي التقى به عام1916م ، ويدور طرحه في إطار فكرة الشعب العـضوي المنبـوذ ، فهو يستخدم اصطلاحي" يهودا" و" السامرة" للإشارة إلى فلسطين ، ويشير إلى أن بلفور عندما أطلق مصطلح "وطن قومي" على فلسطين ، فهو لم يكن يعطي اليهود شيئاً يخص شعباً آخر. وهو يـرى بـأن الحـضارة اليهودية هي وحدها يمكن أن تحل محل الحضارة التركية ، وهذا هو سر نفع اليهود إذ يمكن توطينهم داخـل إطار الدولة الوظيفية في فلسطين ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لإنجلترا. ويلخص المواقـف الـصهيونية غير اليهودية بشكل مدهش في قوله:"أن الحجة من أجل الصهيونية قوية جداً بالنسبة لأمتنا(الإنجليزية) حتـى أن الواجب ليدعونا أن نوجدها لو لم تكن موجودة بيننا". وهو يعني هنا أن اليهود كمادة استيطانية شيء يوجد في عقل أوروبا وفي رؤيتها الإمبريالية للكون واليهود. لمزيد من المعرفة. أنظر: المسيري ، عبد الوهـاب ، **الموسوعة اليهودية** ، ج6 ، ص260–261.

(2)- Botham , Herbert Side , **England and Palestine essays towards the restoration of the Jewish State** , Constable and Company LTD : London , 1918 , p199-200.

(3)- نورمان بنتويش(1883–1971م): يهودي إنجليزي ، ولد في لندن ، وتلقى تعليمه في مدرسـة سـانت بول(Saint Paul's) ، ثم تابع تعليمه في كلية ترينيتي(Trinity) في كامبردج(Cambridge) ، حيث درس الكلاسيكيات والقانون ، وقد عمل مفتشاً للمحاكم العدلية ، ثم تولى وزارة العدل المصرية مـا بـين(1912–1915م). وخلال الأعوام(1918–1922م) تولى منصب السكرتير القانوني للإدارة العسكرية البريطانية فـي فلسطين. ثم تولى منصب النائب العام للإدارة المدنية حتى عام1929م. وخلال الفترة ما بين(1933–1935م) تولى رئاسة رابطة لجنة الأمم العليا لشؤون اللاجئين الألمان ، كما تولى وزارة الأعلام البريطانيـة(1939–1945م) وخلال الفترة الممتدة ما بين(1931 ، 1945–1951م) شغل منصب أستاذ العلاقات الدوليـة فـي الجامعة العبرية في القدس ، حيث ترك العديد من المؤلفات عن الحضارة اليونانية واليهوديـة. لمزيـد مـن المعرفـة. أنظـر: **Norman Bentwich (1883-1971) first British attorney General in Mandatory Palestine** , (www.answers.com) , p1.

بأن يمتد إلى كل المنطقة التي يشملها الوعد من المتوسط حتى الفرات ومن لبنان حتى نهر مصر ، ويطلق على هذه المنطقة أسم فلسطين الكبرى التي تملأها الارتباطات التاريخية والتي تتطلب سكاناً كي ينقذوها بالأعمال من تآكل القرون"([1]).

ولهذا فقد احتلت الاعتبارات المائية مركز الصدارة في تفكير الصهاينة ، لاسيما بعد حصولهم على هدفهم الأول وهو تصريح بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين عام1917م ، في الوقت الذي لم تكن بريطانيا قد أقرت حدوداً معينة لفلسطين آنذاك ، فشرعوا يسعون لتحقيق هدفهم الثاني وهو حصولهم على حدود مفيدة لدولتهم تحتوي ضمنها على الموارد المائية المتوافرة في المناطق المشاطئة لحوض نهر الأردن ، مع مراعاتهم لشتى المتطلبات الاقتصادية والإستراتيجية اللازمة للدولة اليهودية الناشئة اعتماداً على ما اعتبروه بمثابة الأصول الدينية والتاريخية لحدود دولتهم المنشودة([2]). ويوضح مؤرخ الحركة الصهيونية ، فريش فاسر راعنان ، هذه الملامح فيما يختص بقابلية الدولة للحياة من جهة اقتصادية على النحو الآتي: لما كانت المنظمة الصهيونية تهدف إلى جمع أكبر عدد من الناس في أرضٍ محدودة المساحة ، أصبح من الواجب وضع مخططات للريّ واسعة النطاق. ولما كانت الموارد المائية محدودة في فلسطين ، فقد جرى توسيع تلك المخططات حتى تشمل الأراضي الواقعة إلى الشمال والشرق من فلسطين والتي تحوي مصادر مياه أعالي نهر الأردن كنهر الليطاني وثلوج جبل الشيخ ونهري اليرموك والزرقاء وروافدهم. بالإضافة إلى ذلك ، كانت البلاد تفتقر إلى الفحم وكان وجود البترول بكميات تجارية مشكوكاً بأمره ، ولذلك فأن أيّة مشاريع للتصنيع لا بّد لها أن تعتمد على أنشاء محطات للكهرباء من مساقط مياه نهري الليطاني واليرموك([3]). ولمتابعة تنفيذ هذه المخططات باشرت اللجنة الاستشارية لفلسطين – وهي لجنة بريطانية كانت تضم معظم الشخصيات الصهيونية – عملها بتاريخ 1918/11/6م بوضع مقترحات لحدود فلسطين الشمالية والشرقية ، جاءت على النحو الآتي: في الشمال: تمتد الحدود الساحلية حتى نهر الليطاني غرباً ، لأن لبنان أحسن خط دفاع لفلسطين ، ثم تسير نحو الشمال الشرقي إلى أن تقترب من مشارف جبل الشيخ ثم تتجه نحو

---

(1)- **Zionism and the Jewish** , p 201- 202.

(2)- Ra’anan , **The Frontiers** , p 86.

(3)- **Ibid.,** p 87.

نهر بانياس على مقربة من منابع نهر الأردن وصولاً إلى الجنوب الشرقي من دمشق والخط الحديدي الحجازي.

أما في الشرق: فيجب أن يمتد خط الحدود إلى الغرب من خط سكة حديد الحجاز بشرط أن يكون لفلسطين نفوذ في الدولة العربية في سورية.

أما بالنسبة للحدود الجنوبية: يقترح أعضاء اللجنة بقبول الحدود الحالية (العقبة – العريش) مع مصر ، حتى تقترب حدود فلسطين الجديدة إلى قناة السويس رمزاً للخدمات التي ستقدمها فلسطين في مهمة الدفاع عن مصر. وفي الغرب يحدها البحر المتوسط([1]).

وعلى الصعيد الإعلامي الذي كان ينعكس في مجلة فلسطين ، فقد شدد ديفيد بن غوريون (David Ben Gurion) وإسحق بن زفي (Yitzhak Ben Zvi) على ضرورة السيطرة على منابع نهر الأردن لضمان الحياة الاقتصادية للدولة اليهودية الجديدة في مقال لهما بعنوان:"حدود فلسطين ومساحتها" بتاريخ9/11/1918م ، جاء فيه:" أن الحياة الاقتصادية في فلسطين تعتمد على مصادر المياه المتوافرة في شمالها. فمن الضرورة الملحة أن تضمن فلسطين استمرار تدفق المياه التي تروي البلاد حالياً بواسطة السيطرة عليها عند منابعها وتخزينها. أن جبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي لفلسطين ولا يمكن فصله عنها دون تعريض حياتها الاقتصادية للخطر. يجب أن يخضع هذا الجبل خضوعاً كلياً لسيطرة الذين يستفيدون منه إلى الحد الأقصى"([2]). وبنفس العام أصدرا كتابهما المعروف بـ" أرض إسرائيل في الماضي والحاضر" الذي تناولا فيه حدود فلسطين المستقبل([3]).

وعلى ما يبدوا أن بريطانيا استجابت للضغط الصهيوني بتعديل حدود فلسطين الشمالية ، وذلك تمشياً مع تصريح بلفور ، بدليل حدوث تغير جذري لاتفاقية سايكس – بيكو حول مناطق النفوذ البريطانية –الفرنسية. فمنذ بداية كانون أول عام1918م أصر لويد

---

(1)- Ra’anan , **The Frontiers** , p100-101 ; **Journal of Palestine** , part (3) , Number (17) 9/11/1918 , p109.

(2)- أبو رجيلي ، خليل ، " **المياه في إسرائيل ، الوضع الراهن والتوقعات**" ، مجلة شؤون فلسطينية ، ع (23) ، بيروت ، تموز 1973م ، ص154 نقلاً عن: **Journal of Palestine** , part (3) , Number (17) , 9/11/1918 , p109.

(3)- For more knowledge about the future borders of Palestine. See: Gurion, David ; Zvi ,Yitzhak , **Land of Israel in the Past and Present** , Poale - Zion Palestine Committee : New York , 1918 , Chapter III.

جورج (Lloyd George) ، رئيس الوزراء البريطاني ، على ضم منطقة الموصل الغنية بالنفط إلى المنطقة التي خصصت للنفوذ البريطاني ، وكانت منطقة الموصل حسب اتفاقية سايكس – بيكو ضمن المنطقة(أ) ، والأمر الثاني الذي أصر عليه هو استبدال الإدارة الدولية في فلسطين بسيطرة بريطانية وتوسيع حدودها. فوافق رئيس الوزراء الفرنسي ، كليمنصو (Clemenceau) على ذلك مقابل دعم بريطانيا لقضية فرنسا في المانيا بخصوص منطقة الراين من جهة ، ومساعدتها بالحصول على أسهم فرنسية في شركة النفط التركية في الموصل من جهة أخرى مما أدى إلى دمج المنطقتين(أ) و(ب)([1]).

**2- المطالب الصهيونية بتعديل الحدود عام1919م:**

وعلى الرغم من أن قسماً كبيراً من المطالب الصهيونية قد تحقق وفقاً لرغباتهم ، إلا أن مطالبهم التوسعية بمياه نهر الليطاني وجبل الشيخ ومصادر نهر الأردن الأعلى ، قد جوبه بمعارضة فرنسية شديدة ؛ لأن تعديل الحدود سيؤدي إلى اقتطاع جزءاً من الأراضي المخصصة لإدارتها ، مما دفع بالصهاينة إلى ممارسة الضغط على بريطانيا لتعديل تلك الحدود ، حيث قدم قادتها إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح المنعقد في باريس بتاريخ 1919/2/3م ، مذكرة رسمية بعنوان:"حدود فلسطين" ، وترسم هذه المذكرة التي نورد فقرات منها – نظراً لأهميتها التاريخية – الحدود المطلوبة لفلسطين على النحو الآتي([2]):

تبدأ في الشمال من نقطة على البحر المتوسط بالقرب من صيدا ، وتتبع حدود مساقط المياه في سفوح جبال لبنان حتى جسر القرعون ، ومنه إلى البيرة وتتبع الحدّ الفاصل بين حوض وادي القرن ووادي التيم ، وتتخذ بعد ذلك ، اتجاهاً جنوبياً بإتباع الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ إلى نقطة واقعة إلى الغرب من بيت جن ، ثم تسير شرقاً تبعاً لمساقط المياه الشمالية لنهر المغنية بالقرب من سكة حديد الحجاز. وتتجه الحدود الشرقية إلى الغرب من سكة حديد الحجاز وصولاً إلى خليج العقبة. أمّا الحدود الجنوبية الغربية فستقرر

---

(1)- Cumming , Henry Harford , **Franco - British Rivalry in the Post - War Near East , The Decline of French influence , 1914 – 1923** , Oxford University press : London , 1938 , p 60 - 62.

(2)- **The Letters and Papers of Chaim Weizmann** ,Vol , 1 , series (Agusat1898 – July 1931) , edit., Barnet Litvinoff: Jerusalem , 1983 , p217 ; Halpern , Ben , **the Idea of the Jewish state** , Harvard University Press : Cambridge , 1969 , p303 - 305.

وفقاً لما يتم الاتفاق عليه مع الحكومة المصرية ، وهناك أشارة إلى أن الحدود الجنوبية ستمتد من العقبة إلى العريش (أنظر: الشكل18).

وأبرزت المذكرة بأن هذه الحدود تمثل جوهر المطالب الإستراتيجية والاقتصادية للدولة: أن حياة فلسطين الاقتصادية ، كحياة أي بلد شبه مجدب ، تعتمد على كمية المياه التي يمكن الحصول عليها ، لذلك كان من المهم جداً عدم الاكتفاء بضمان جميع الموارد المائية التي تغذي فلسطين الآن ، بل يجب السيطرة عليها عند منابعها ، فجبل الشيخ هو ربيع الحياة الحقيقي لفلسطين ، ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاسية لحياتها الاقتصادية ، لذا يجب أن تكون مساحة فلسطين الجغرافية على أوسع قدر ممكن لتستطيع فيما بعد أن تستوعب عدداً كبيراً من المهاجرين الجدد يعيشون برخاء ويكون في مقدورهم احتمال أعباء الحكم المتحضر الحديث بسهولة أكثر مما لو كان بلداً صغيراً مغلولاً بالقيود الضرورية للسكان. وأشارت المذكرة: إلى السهول الخصبة الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن والتي هي منذ أقدم العهود التوراتية مرتبطة اقتصادياً وسياسياً بالأراضي الواقعة إلى الغرب من نهر الأردن وهي تصلح الآن بصورة مدهشة للاستيطان على نطاق واسع. لذا يستوجب أن يكون لفلسطين حرية الوصول إلى البحر الأحمر وفرصة تنمية الموانئ الجيدة على خليج العقبة. وتنتهي المذكرة إلى القول: يجب وضع ترتيبات دولية لحماية حقوق المياه للسكان الذين يعيشون إلى الجنوب من نهر الليطاني– أي اليهود – وإذا ما لقيت هذه المنابع عناية كافية فمن الممكن استخدامها لتنمية أرضي لبنان وفلسطين([1]).

ولتحقيق هذه الأهداف فقد أجرى القائمون بأعمال الإدارة الصهيونية ، مشاورات مع كبار الساسة البريطانيين والفرنسيين حول مطالبهم التي كانت ترتكز على الحدود الشمالية والشمالية – الشرقية لفلسطين ، بغية ضم المناطق الغنية بمصادر المياه إلى فلسطين ، وأولت أهمية خاصة بمنطقة شرق الأردن ، بهدف تطوير البلاد بأسرها ، نظراً للعلاقات التاريخية بين جزئي البلاد([2]).

---

(1)- **Diplomacy in the Near and Middle East : A documentary Record 1914 - 1956** , edit., Jacob Coleman Hurewitz ,Vol , 2 , Princeton : Van No strand , 1958 , p 48-50.

(2)- غنايم ، إبراهيم ، "**المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن**" ، مجلة شؤون فلسطينية ، ع (106) ، بيروت ، أيلول 1980م ، ص44. وسيشار إليه فيما بعد: غنايم ، "**المطامع الصهيونية**".

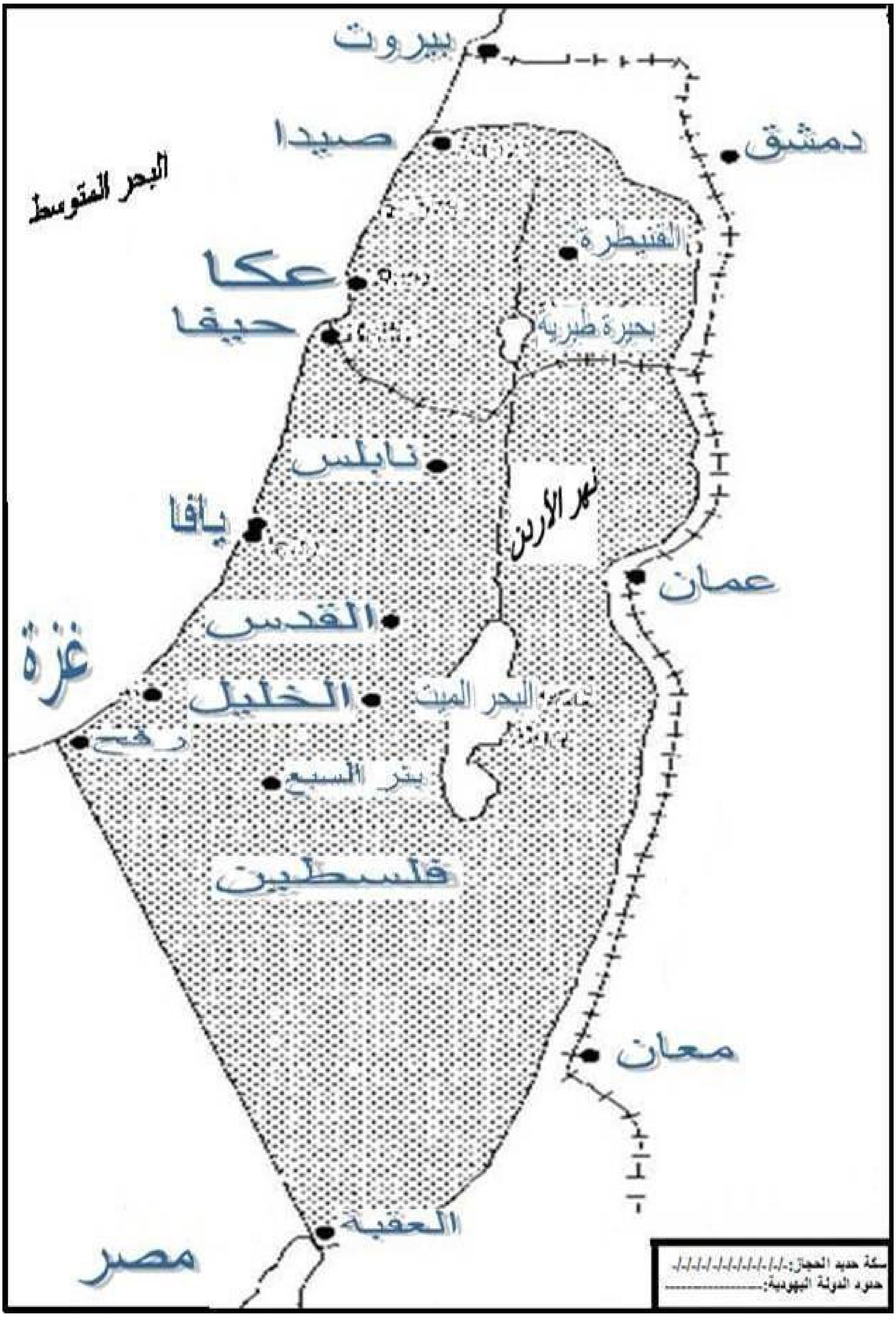


الشكل(18) : خريطة تبيّن مطالب الصهيونية بحدود فلسطين في مــؤتمر الــصلح عــام1919م: (Source: **Zionist Organization Statement to the Paris Peace Conference and Map of Borders 1919**) , p1, (mideastweb.org.zionist borders.htm).

وقد أيّد كبار الساسة البريطانيين مطالبهم بتوسيع تلك الحدود إلى أقصى قدر ممكن ، ويتضح هذا من مذكرة بلفور إلى لويد جورج بتاريخ 1919/6/26م:" لا أطلب سوى أن يتم تحديد هذه الحدود ، فيما يهم الدول العظمى على الأقل ، مع اعتبار قليل لمسائل الإستراتيجية ، واعتبار بالغ لمسائل الاقتصاد...ففي تحديد الحدود الفلسطينية ، فالشيء الرئيس الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار هو جعل السياسة الصهيونية ممكنة من خلال أعطاء أوسع مجال للتطور الصناعي والزراعي في فلسطين. لذا يجب أن تعطى الحدود الشمالية لفلسطين سيطرة كاملة على القوى المائية التي تنتمي إليها جغرافياً وليس إلى سوريا ، وكذلك يجب مراعاة التطور الزراعي على الضفة الشرقية من نهر الأردن عند رسم الحدود الشرقية"([1]). وأكّد بلفور على دعم تلك المطالب في مذكرته المؤرخة في1919/8/11م:" إذا كانت الصهيونية ستؤثر في المسالة اليهودية في جميع أنحاء العالم ، فيجب تهيئة فلسطين لاستقبال أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود الجدد ، لذا فأنه لمن المفضل بشكل واضح أن تحصل فلسطين على سيطرة كاملة للقوة المائية التي تنتمي إليها بشكل طبيعي ، أما من خلال توسيع حدودها إلى الشمال أو من خلال معاهدة إلزامية مع الإدارة الفرنسية في سورية ، الذي لا تستطيع مياه جبل الشيخ المنحدرة جنوباً أن تكون ذات نفع له بأيّ حال من الأحوال. ولنفس السبب يجب توسيع حدود فلسطين الشرقية بحيث تضم الأراضي الأردنية الواقعة إلى الغرب من سكة حديد الحجاز"([2]). وبعد الأخذ والرد فيما يتعلق بمسألة الحدود بين بريطانيا وفرنسا ، وقعت اتفاقية مؤقتة بين الدولتين بتاريخ1919/9/15م والتي بموجبها انسحبت القوات البريطانية من سورية ، عدا فلسطين ، على أن تحل القوات الفرنسية غربي خط سايكس – بيكو والعربية شرقي الخط. وعلى أثرها عدل خط الحدود الشمالي لفلسطين ليمتد من رأس الناقورة إلى شمال بحيرة طبرية ، وبالرغم من ذلك لم تحسم هذه الاتفاقية مسألة الحدود الشمالية والشرقية لفلسطين بشكل نهائي ، بل تركتها مفتوحة رغم الضغط الصهيوني([3]). وتبعاً لخطة لويد جورج سيصل الانسحاب البريطاني حتى دان جنوباً فقط. وهكذا فأن خط الحدود الجديد أو ما

---

(1)- مذكرة بلفور إلى لويد جورج بتاريخ1919/6/26م عند: نيلسن ، " **تعيين الحدود**" ، ص87–88.

(2)- Balfour note dated 08/11/1919 at : Mannin , Ethel , **The lovely Land: the Hashemite Kingdom of Jordan** , Hutchinson London ,1965, p164-165.

وسيشار إليه فيما بعد: Mannin , **The lovely Land**

(3)- خلة ، كامل محمود ، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922– 1939م** ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطيني : بيروت ، 1974م ، ص139– 140. وسيشار إليه فيما بعد: خلة ، **فلسطين والانتداب**.

أصطلح على تسميته "بخط ديوفيل" (Deauville Line) (أنظر: الشكل19) الذي يتتبع نهر الليطاني من مصبه حتى بانياس ، ولكن سرعان ما تبين أن البريطانيين كانوا يسلمون إلى الأمير فيصل مناطق تقع في وادي البقاع ، أي غرب خط سايكس- بيكو ، لإدراكهم بأن السكان المحليين سيثيرون القلاقل فيما لو سمح للفرنسيين بالدخول إليها ، مما دفع بالفرنسيين بتقديم مذكرة احتجاج من قبل القائم بالأعمال في لندن بتاريخ1919/11/4م تصر على خط سايكس- بيكو لعام1916م ، في الوقت الذي انسحبت فيه القوات البريطانية إلى الجنوب أكثر من ذي قبل للتعويض ، مؤكدة بذلك مؤقتاً سيطرة الأمير فيصل في البقاع([1]).

وقد أوضح اللورد كيرزون (Lord Curzon) بتاريخ 1919/11/22م لفرنسا الموقف البريطاني بشأن الحدود التي قامت على أساس الانسحاب:" وعلى أيّة حال سيكون حسناً بالنسبة لي أن أسجل بأن الانسحاب ينفذ من قبل حكومة جلالته بدون تحيز للتحديد المستقبلي للحدود الشمالية والشرقية لفلسطين ، والتي تحتاج للفحص والتعديل في التسوية النهائية"([2]).

وبالفعل تم الخروج من الأزمة مؤقتاً بتاريخ1919/11/29م عندما قام الجنرال البريطاني اللنبي (General Allenby) بإعلام الجنرال غورو (Gouraud) الفرنسي بقرار الانسحاب جنوب خط ديوفيل إلى الحد الشمالي لمنطقة العدو المحتلة جنوباً([3]).

إلا أن قادة المنظمة الصهيونية أصروا في مؤتمر الصلح بتاريخ1919/12/6م على ضرورة إدخال مجرى نهر الليطاني وثلوج جبل الشيخ ومنابع نهر الأردن الأعلى ضمن حدود الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وذلك لغايات الريّ وتوليد الطاقة الكهربائية([4]).

---

(1)- كيرزون عند: نيلسن ، "**تعيين الحدود**" ، ص89.

(2)- **المصدر نفسه** ، والصفحة نفسها.

(3)- **المصدر نفسه** ، والصفحة نفسها.

(4)- أبو رجيلي ، "**المطامع الإسرائيلية**" ، ص86 ؛ دمشقية ، **أزمة المياه** ، ص74.

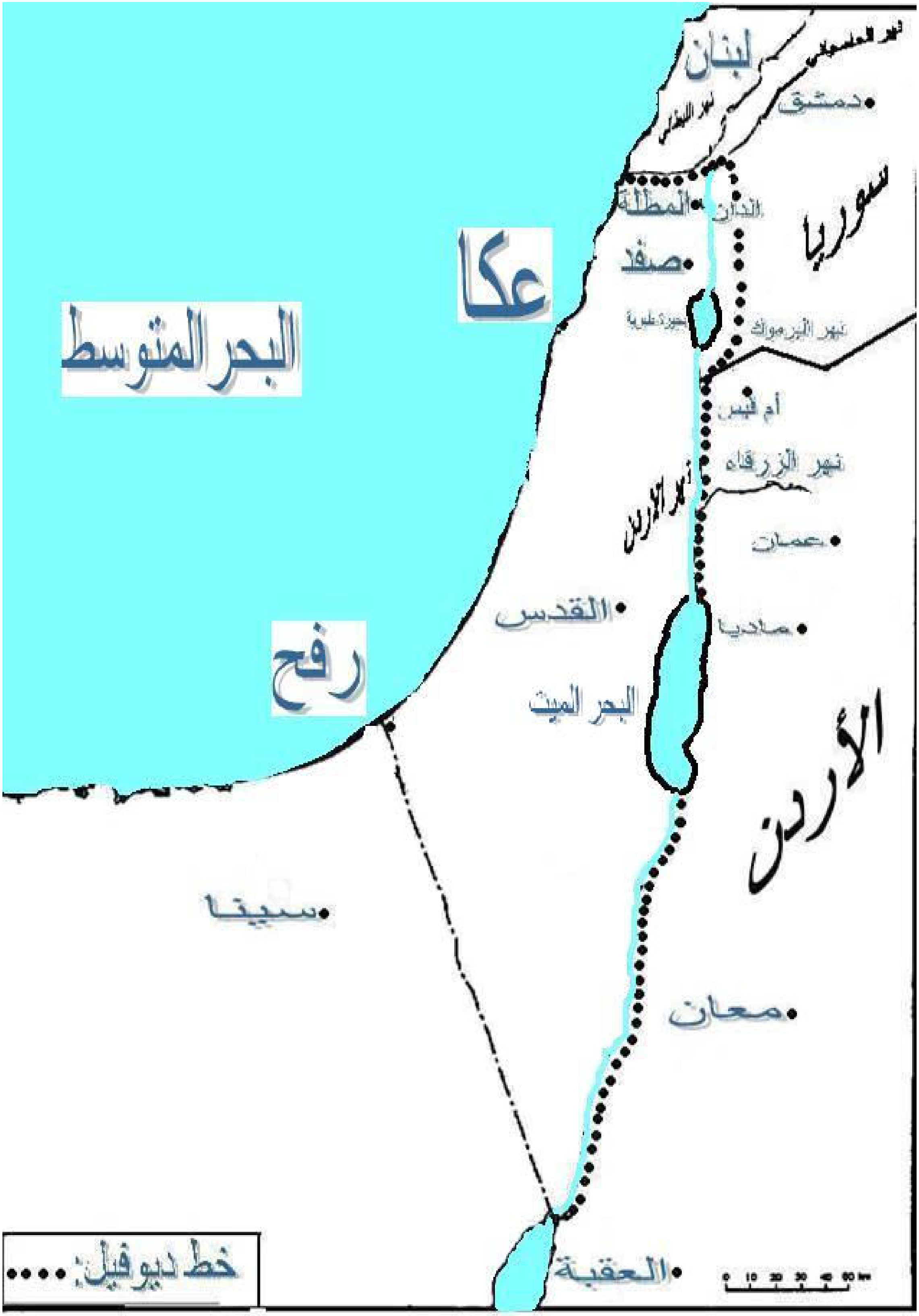


الشكل(19) : خريطة تبيّن خط ديوفيل فيما يتعلق بحدود فلسطين الشمالية لعام 1918م : (source : Eshel , David , " **The Israel - Lebanon border enigma** " , in IBRU Boundary and Security Bulletin: Winter , 2000 - 2001 , p74).

وأرسل هربرت صموئيل (Herbert Samuel)([1]) برسالة إلى أحد أعضاء الوفد البريطـــاني في محادثات السلام في باريس يشرح له فيها عن أهمية مستقبل فلسطين ويحدد عوامل نجاحها ، بقوله:" أن نجاح مخطط مستقبل فلسطين بأسره يعتمد على توافر المصادر المائية اللازمـــة للتطور الصناعي والزراعي القادر على استيعاب المهاجرين اليهود الجدد. ومن هنـــا كانـــت الحدود الشمالية المقترحة(من قبل مذكرة الحركة الصهيونية لمؤتمر الصلح عام1919م) حيوية للغاية"([2]). وفي1919/12/15م ، تلقى اللورد كيرزون مذكرة مـــن الـــضابط البريطـــاني ، ريتشارد مينرتزهاجن (Richard Meinertzhagen) ، موضحاً له فيها بأن خط سايكس – بيكو وخط ديوفيل لا يحقق أيّا منها المصالح الاقتصادية لفلـــسطين ، وأضـــاف: أن التنميـــة الاقتصادية لفلسطين تعتمد أساساً على الزراعة بسبب تربتها وقربهـــا مـــن شـــاطئ البحـــر المتوسط. ولا يمكن تأمين تلك المصلحة الاقتصادية ، إلا بالريّ على نطاق كبير من خـــلال

---

(1)- هربرت صموئيل(1860–1963م): ولد صموئيل في مدينة ليفربول (Liverpool) البريطانية. حيـــث نشأ تنشئة دينية ؛ إلا أن تلعمه في جامعات بريطانيا أمثال: كليـــة بـــاليول (Ballyoll) وجامعـــة أكـــسفورد ساهمت بشكل كبير في تغيير معتقداته الدينية ، حيث أعلن ذات مرة أنه لن ينضوي تحت تـــأثير أيّ ديـــن. أنتخب كعضو عن حزب الأحرار لمقاطعة كليف لاند (Cleve Land) عن دائرة يورك شير(York Shire) في عام 1902م ليبرز من ذلك التاريخ كأحد السياسيين البارزين في لندن ، حيث تم تعيينـــه نائبـــاً لـــوزير الداخلية ما بين عامي (1905–1909م) ، ثم انتقل ليعمل مديراً عاماً للبريد في لندن في الفترة الممتدة ما بين عامي(1910–1914م). وفي عهد حكومة اسكويث (Asquith) شغل صموئيل منصب وزير الداخلية بـــين عامي(1914–1915م) حيث قدم مشروع الدولة اليهودية في فلسطين. وخلال الفترة الممتدة ما بـــين(1920–1925م) تم تعيينه مندوباً سامياً على فلسطين وشرقي الأردن ، وقد ساعد صـــموئيل النـــشاط الاســـتيطاني الصهيوني على مستويات أخرى عديدة من بينها الاعتراف بالمؤسسات السياسية الـــصهيونية فـــي فلـــسطين وباللغة العبرية كإحدى اللغات المحلية في فلسطين. وقد زاد عدد المستوطنات الصهيونية في عهده من (44) إلى (100) مستوطنة. وقد استمر اهتمامه بالمُستوطَن الصهيوني بعد تركه منصبه ، فكـــان رئيـــساً لـــشركة كهرباء فلسطين ( شركة روتنبرغ) ، ورئيساً للجامعة العبرية. لمزيد من المعرفة. أنظر: الزعبـــي ، أمجـــد أحمد سليمان ، **هربرت صموئيل وتأسيس إمارة شرقي الأردن(1920–1925م)** ، رسالة ماجستير منشورة ، وزارة الثقافة: عمان ، 2002م ، ص11–14 ؛ الكيالي ، عبد الوهاب ، **الموسوعة السياسية** ، ج3 ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت ، 1983م ، ص644 – 645. وسيشار إليه فيما بعد: الكيـــالي ، **الموسوعة السياسية.**

(2)- Mossek , Moshe , **Palestine immigration policy under Sir Herbert Samuel : British , Zionist and Arab attitudes** , frank Cass and company Limited : London , 1978 , p102.

الاعتماد على المياه السطحية التي يمكن تأمينها من مصادر نهري الأردن والليطاني. فإذا حُرمت فلسطين من مصادر القوة المائية على أوسع نطاق ، فسُيعاق مستقبلها الاقتصادي منذ البداية. مقارنة بالأثر الضئيل لفقدان تلك القوة المائية بالنسبة للدولة التي تحتل سوريا. فإذا ما أريد تأمين هذه الأوضاع الاقتصادية فيجب أن ترسم الحدود الشمالية من البحر المتوسط ، شمال نهر الليطاني وتتبعه إلى أعلى ، وعلى مسافة معينة من الضفة اليمنى ، تقطعه من الغرب إلى الشرق بالقرب من مكان انحدار نهر الليطاني. ومن هناك يجب أن تتجه الحدود بحيث تضم مياه جبل الشيخ التي تجري إلى وادي الليطاني أو نهر الأردن. أن خط ديوفيل ، الذي يطابق نهر الليطاني ، يعدل المياه ولا يقود إلا إلى النزاعات ، كما وأكّد عن رغبته في سيطرة فلسطين على الغور الأردني بكاملة ، وذلك للتحكم بالروافد الشرقية التي تغذي النهر([1]).

وقد لخص مينرتزهاجن المطالب الإقليمية التي يجب الإصرار عليها في مؤتمر الصلح ، وقام بتحديدها على الخريطة ، حيث استخدم السياسيون البريطانيون في مذكراتهم ، فيما بعد ، اصطلاح: "خط مينرتزهاجن"(أنظر: الشكل20) الذي يعني بالنسبة للحدود الشرقية: خط يمر على بعد (25 – 30كم) غربي سكة حديد الحجاز...وشرقي البحر الميت حتى نقطة على خليج العقبة([2]). وبعد الاعتراضات الفرنسية على مقترحات مينرتزهاجن ، اظهر كليمنصو بعض الليونة بصدد الحدود الشمالية لفلسطين ، حيث اقترح حل وسط يأخذ بعين الاعتبار إنقاذ أكثر شيء ممكن لتأمين المتطلبات الصهيونية:" أننا نعتقد أنه يمكن تحقيق الأهداف الصهيونية في هذه الاتجاه إذا جعلت الحدود ، بدلاً من أن تضم وادي الليطاني بأكمله من البحر المتوسط وحتى الانحناء شمالاً ، تمتد من مكان بالقرب من نقطة البدء الحالية لخط سايكس– بيكو لعام1916م ، شمال عكا ، باتجاه شمالي شرقي بحيث تضم لفلسطين انحناء نهر الليطاني ذاته وجزءاً صغيراً من المنطقة حتى شمال الانحناء. ومن هناك يمكنها أن تمتد شرقاً حتى السفوح الجنوبية لجبل الشيخ جنوب راشيا قاطعة نهر الحاصباني. أن هذا الاقتراح الأخير الذي يترك

(1)- Note Meinertzhagen to Curzon on 12/15/1919 at: Mannin , **The lovely Land** , p165.

(2)- Meinertzhagen , Richard , **Middle East Diary , 1917-1956** , Cresset Press : London , 1959 , p 62.

الشكل(20) : خريطة تبيّن خط مينرتزهاجن فيما يتعلق بحدود فلسطين الشمالية والــشرقية عــام 1919م :

(Sources : **The Letters and Papers of Chaim Weizmann** ,Vo1 , 1 , p 14).

لسوريا المنطقة الساحلية شمال عكا وحول صور ، وكذلك مقاطعات حاصبيا وراشيا سيكون حلاً وسطاً وعادلاً جداً"([1]).

وقدم هذا الاقتراح في اجتماع المندوبين البريطانيين والفرنسيين بلندن بتاريخ1919/12/23م ولكن أقصى ما كانت فرنسا تقدمه للصهاينة ، وهو أعطائهم ما نسبته(33%) من مياه جبل الشيخ المتدفقة جنوباً إلى فلسطين كما تعرفها اتفاقية سايكس – بيكو لعام1916م([2]).عندها اضطر حاييم وإيزمان إلى توجيه رسالة إلى لويد جورج بتاريخ1919/12/29م ، يؤكّد له فيها بعدم قبولهم لتلك الاتفاقية تحت أيّ ظرف من الظروف حتى كأساس للتفاوض ، لأنها لا تقسم فلسطين التاريخية ومنابع المياه التي تزود نهر الأردن فحسب ، بل تحرم الوطن القومي اليهودي جزءاً حيوياً لحياة فلسطين الاقتصادية في الشمال. ويضيف:" أن مستقبل فلسطين الاقتصادي يعتمد كله بشكل أساسي على موارد المياه المستمدة من منحدرات جبل الشيخ ونهر الليطاني ومن منابع نهر الأردن ، وذلك لاستغلالها في الريّ وتوليد القوى الكهربائية"([3]). ويلفت وإيزمان في البند الثامن في تلك الرسالة نظر لويد جورج ، بأن المهندسين البارزين أمثال: دوغلاس فوكس (Douglas Fox) وشركاه المفوضين من المنظمة الصهيونية قد أرسلوا إلى فلسطين لدراسة إمكاناتها الاقتصادية ونصحوا:" أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطاني إلى مسافة تقدّر بنحو (40كم) فوق المنحى الحدودي لاستعماله لغايات الريّ والكهرباء ، بالإضافة إلى السفوح الجنوبية والغربية لجبل الشيخ لضمان السيطرة على منابع نهر الأردن"([4]). وعندما اقترب موعد التداول لتعيين الحدود الشمالية والشرقية لفلسطين بين فرنسا وبريطانيا ، سعى الصهاينة بتوسيع رقعة فلسطين الشمالية لتضم أراضيها مصادر نهر الأردن الأعلى ونهر الليطاني فبذلوا جهوداً حثيثة للتأثير ، بشتى الطرق ومختلف الأساليب ، على مجلس الحلفاء الأعلى لمؤتمر الصلح. فقد ذكر وإيزمان في مذكراته:" أنه أجتمع في باريس أثناء انعقاد مؤتمر الصلح بالجنرال الفرنسي

---

(1)- نيلسن ، " **تعيين الحدود**" ، ص89.

(2)- **المصدر نفسه** ، ص90.

(3)- Wiseman letter to Lloyd George on 12/29/1919 at: Isaac., and Others , **The impact of Israel's Unilateral actions on the Palestine Environment** , Applied Research Institute: Jerusalem , N.D , p8 , Quoting : **Jewish Observer and Middle East Review** , No , 67, 16/11/1973 , p22.

(4)- **Ibid.,** p 22.

غورو محاولاً أقناعه بأهمية مياه نهر الليطاني للدولة اليهودية"([1]). ويشير مينرتزهاجن في مذكراته ، أنه بعد فترة قصيرة من انضمامه لمؤتمر الصلح في باريس في كانون الثاني لعام1919م ، تقابل مع وايزمان ، وبعد أن استمع إلى مقترحاته حول الحدود المقترحة لفلسطين ، المارة بالقرب من سكة حديد الحجاز وحتى خليج العقبة ، كتب يقول:" من الناحية العرقية فأن الحدود الشرقية الصحيحة يجب أن تكون بحيرة طبرية ، ونهر الأردن والبحر الميت ؛ ومن الناحية الاقتصادية فإنه من المستحسن توسيعها نحو الشرق"([2]). وبقي أمر تحديد الحدود الشمالية لفلسطين معلقاً بقرار من المستعمر الفرنسي ، إلى أن تدخل مباشرة الرئيس الأمريكي ولسون ، تحت ضغط الأوساط الصهيونية ، إذ أرسل إلى الحكومة الإنكليزية كتاباً رسمياً حاد اللهجة وضع الصهاينة أنفسهم نصه واكتفى ولسون بتوقيعه فقط ، جاء فيه:" أن نجاح القضية الصهيونية يتوقف على توسيع الحدود في الشمال والشرق إلى أن تشمل نهر الليطاني ومنابع مياه جبل الشيخ وأودية حوران والجولان. إن لم يكن تصريح بلفور– الذي وافقت عليه فرنسا وسائر الدول الحليفة – قصاصة ورق فيجب أن تتخذ التدابير اللازمة لتحقيقه"([3]).

ولم يكتف الصهاينة بالضغط على مؤتمر الصلح ومجلس الحلفاء بل ضغطوا أيضاً على لجنة كنج – كراين (King - Crane Commission) التي شكلها الرئيس الأمريكي ولسون للوقوف على رغبة أهالي الأقاليم السورية لجعل نهر الأردن وروافده داخل حدود فلسطين ، وذكرت هذه اللجنة في تقريرها أن الصهاينة قالوا:" أنه ليس هناك ضرورة لإخراج السكان الحاليين نظراً لخصب الأرض وكثرة المياه ، وتقدم فن الريّ واستصلاح الأراضي البور"([4]).

**3- مباحثات الحدود بين عامي1920م-1923م:**

أثيرت من جديد مسألة الحدود وخطوط تقسيم المياه للدول المجاورة لحوض نهر الأردن أثناء انعقاد المجلس الأعلى للحلفاء عام1920م ، فأوضح مندوب بريطانيا لويد جورج:" أن

---

(1)- Weizmann , Chaim , **Trail and Error : the autobiography of Chaim Weizmann** ,Vol , 2 , Jewish Publication Society of America : N.Pub., 1949 , p 289.

(2)- مذكرات مينرتزهاجن عند: غنايم ،" **المطامع الصهيونية**" ، ص45.

(3)- See : Wilson at : Mannin , **The lovely Land** , p165 صدقة ، نجيب ، **قضية فلسطين** ، دار الكتاب : بيروت ، 1964م ، ص84.

(4)- تقرير لجنة كنج كراين عند: الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص13.

الانتداب البريطاني لفلسطين عبء ثقيل ، لأنها بلاد غير منتجة ولا تملك تجارة ما ، ولذا فأن بريطانيا تقبل فقط الانتداب لفلسطين الحقيقية ، ويضيف قائلاً: بأن مسألة حدودها سوف توضع على بساط البحث والمناقشة ، وإذا نشب خلاف حول بعض النقاط فسوف يعرض أمرها للوساطة على الرئيس الأمريكي ولسون ، الذي يرى فيه بأنه لن يتحيز أبداً بخصوص أيّ خلاف ينشب على حدود فلسطين بين فرنسا وبريطانيا. وادعى لويد جورج بأن جميع اليهود متفقين على أن ينابيع جبل الشيخ ومياه نهر الأردن ضرورة حيوية لوجود فلسطين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ادعى بأن هذه المياه لا يستعملها أحد في سوريا ! وهي في الواقع لن تستخدم إلاّ كأداة مساومة للحصول على امتيازات من فلسطين ، ولذلك فهو يطالب من ممثلي فرنسا أن ينظروا بتجرد إلى مسألة تخطيط حدود فلسطين المقبلة"([1]). لكن الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية ، برثلوت (Berthelot) ، عارض هذا الطلب بقوله:" أن مياه جبل الشيخ ونهر الليطاني تروي أخصب بقاع سوريا ولبنان ، وأن مياه سوريا الجنوبية تستعمل لريّ أراضي شمال الأردن ، فلا يمكن استثناؤها من سوريا. وأضاف: بأن حدود فلسطين التاريخية غير معروفة ، ولكنه يرى بأن خط عرض بحيرة طبرية يدل عموماً على تلك الحدود. وفيما يتعلق باقتراح تحكيم الرئيس ولسون في ما ينشب من خلاف على الحدود الإقليمية لفلسطين ، فأن الفرنسيين لا يقبلون ذلك الاقتراح ، لأن ولسون مستسلم تماماً لتوجيه

---

(1)- George ,David Lloyd , **The truth about the Peace Treaties** , Vol , 2 , V.Gollancz : London ,1938 , p1177-1178.

George , **The truth :** وسيشار إليه فيما بعد

القاضي لويس براندي (Louis Brandeis)[1] ولآرائه الصهيونية المقررة سابقاً"[2]. وأثناء المناقشة وصلت برقية براندي إلى لويد جورج يذكر فيها:" أنه بالاتفاق مع المنظمة الصهيونية الأمريكية يطلب أن تشتمل فلسطين على روافد نهر الليطاني والمياه المنحدرة من جبل الشيخ وهضبة الجولان وسهل حوران ، وأن يحترم الوعد الذي قطعته بريطانيا بموافقة الحلفاء"[3]. وعلق برثلوت على برقية براندي على أنها مفرطة في المبالغة ، وأعلن أنّه غير مستعد لأكثر من جعل حدود فلسطين ممتدة من بانياس حتى بئر السبع. وأنّ ما جاء في برقيته من وجوب اشتمال فلسطين على نهر الليطاني ومياه جبل الشيخ وسهلي حوران والجولان ، فهو غلو غير جدير بالاعتبار ، وللفلسطينيين أن يستعملوا المياه التي تنساب جنوبي بانياس ، وبعد استشارة

---

(1)- لويس براندي (1856-1941م): ولد في الولايات المتحدة الأمريكية لأبوين مهاجرين من تشيكوسلوفاكيا (Czechoslovakia) من أصل ألماني. ويُعد من أتباع اليهودية الإصلاحية. لم يتلق براندي أي تعليم ديني تقليدي إذ دخل مدرسة ألمانية في الولايات المتحدة ثم التحق بجامعة هارفارد (Harvard). وقد حقق براندي ، شأنه شأن معظم الأسر الأمريكية اليهودية معدلات عالية من الاندماج. وفي عام1914م رفض ترشيحه للوزارة بسبب معاداة بعض القوى المالية لآرائه المعادية للاحتكار. وفي عام 1916م رشحه الرئيس الأمريكي ولسون لعضوية المحكمة العليا الأمريكية حتى تقاعد من منصبه عام1939م. وقد أثار ترشيحه سخطاً بالغاً بسبب أفكاره الراديكالية. لقد طالب براندي بإعادة صياغة فلسطين (أرض الأجداد) – على حد قوله – لا باعتبارها مكاناً للاستيطان وإنما باعتبارها مركزاً تشع منه الروح اليهودية وتعطي اليهود المبعثرين في كل أنحاء العالم هذا الوحي الذي ينبع من ذكريات ماض عظيم وأمل مستقبل مشرق. أنضم براندي للمنظمة الصهيونية عام1912م بهدف دعم المستوطن الصهيوني. وفي الفترة الممتدة ما بين(1914-1918م) ترأس براندي اللجنة التنفيذية المؤقتة لشؤون الصهيونية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية. وعُين رئيساً فخرياً للمنظمة الصهيونية في الفترة الواقعة ما بين عامي (1920-1921م). زار فلسطين بين عامي1917م و1919م. ولعب دوراً في حث الحكومة الأمريكية على قبول تصريح بلفور ، كما وأيّد إنشاء الفيلق اليهودي (الهاجناه) وشجع الخطوات التعاونية في تطوير الزراعة والصناعة في فلسطين. وفي عام 1920م ترأس براندي الوفد الأمريكي في مؤتمر لندن الصهيوني. وقد نجح براندي في التأثير على الرئيس ولسون لتعديل حدود فلسطين الشمالية. وبعد مؤتمر سان ريمو ، ظهرت التناقضات بين براندي بنزعته التوطينية واتجاهاته الاندماجية من جهة ، وبين ممثلي الصهيونية الاستيطانية من جهة أخرى. لمزيد من المعرفة. أنظر: المسيري ، **موسوعة اليهود** ، ج6 ، ص283- 286.

(2)- See : George , **The truth ,** p1178 ; **Record of Jordan (1919 - 1965)** , Edit., Jane Priest land ,Vol , 3 , (1927 - 1932) , Archive Editions : Oxford ,1996 , p 634 - 635. وسيشار إليه فيما بعد: **Record of Jordan (1919-1965)**

(3)- George , **Op ,Cit.,** p1180.

الجنرال اللنبي ، قررت الحكومة البريطانية قبول هذه الحدود ، ووافـق عليهـا كليمنـصو ، واقترح أن يرسل إلى برانديز جواباً يتضمن بأن معلوماته الجغرافيـة مغلوطـة ، وبإمكانـه تحسينها لو درس أكثر من تلك الخرائط التي بين يديه([1]). وفي أثناء انعقاد مؤتمر سان ريمو (San-Remo) بتاريخ 1920/4/25م والذي قرر بموجبه الانتداب البريطاني على فلـسطين وشرق الأردن والعراق ، والانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ، حيث اشـتدت الـضرورة لتسوية النزاع على الحدود ، فأعلن برثلوت:" بأن تتبع الحدود الجنوبية لسوريا خط سايكس – بيكو ، باستثناء تعديل طفيف لحدود فلسطين ، يتوافق مع التعريف الذي يدعو له لويد جورج ، الذي كان يفضل الحدود القديمة من دان إلى بئر السبع ، أيّ أن فلسطين ستضم قضاء صفد حتى دان شمالاً ، وفي الشرق ستعين بخط عمودي يرسم من جنوب جبل الشيخ إلـى حيـث تقطع الحدود التي تصفها اتفاقية سايكس – بيكو لعام1916م"([2]) ، إلاّ أن مقررات المؤتمر لم تحدد بدقة الحدود الفاصلة بين منطقتي الانتداب وأضحت مسألة الحدود محـور مفاوضـات مريرة دارت بين الطرفين ، لما تطرحه بريطانيا من حجج لتوسيع حدود فلـسطين شـمالاً ، وفي المقابل كانت فرنسا تطرح حججاً أخرى لدفع خطوط الحدود الشمالية إلى الجنوب بقـدر المستطاع([3]). وكنتيجة لذلك تعثرت المفاوضات لمدة ستة أشهر ، قبل أن يصبح ممكناً توقيع الاتفاقية الفرنسية – البريطانية ، بسبب المباحثات المستمرة بشأن السيطرة على مياه الـسفوح الجنوبية لجبل الشيخ والسفوح الغربية لمرتفعات الجولان ونهر اليرموك ، وقد وصف روبرت فانزيتارت (Robert Vansittart) ، مسؤول فريق المفاوضين البريطانيين ، الوضع بـشكل بليغ بتاريخ 1920/6/21م عندما قال:" إذا لم ينجح بشأن حدود فلسطين الشرقية ، فـسيكون على اليهود تحملها. نحن نستطيع أعطائهم خط مينرتزهاجن جنوب خط سايكس – بيكو ، وإذا لم استطع تحريك الفرنسيين ، فيجب عليهم أن يقنعوا بذلك"([4]). ويقصد بـذلك عـدم مقـدرة بريطانيا بدفع حدود فلسطين باتجاه مرتفعات الجولان أو السفوح الشرقية لجبل الـشيخ ؛ لأن ذلك يعتمد على الفرنسيين ، ولكن بإمكانها دفع حدود فلسطين باتجاه الضفة الشرقية لـلأردن.

---

(1)- George , **The truth ,** p1180 - 1181.

(2)- **Ibid.,** p1144.

(3)- سخنيني ، عصام ، **فلسطين الدولة : جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني** ، مركـز أبحـاث منظمـة التحرير الفلسطيني : بيروت ، 1985م ، ص56. وسيشار إليه فيما بعد: سخنيني ، **فلسطين الدولة.**

(4)- فانزيتارت عند نيلسن ، " **تعيين الحدود**" ، ص91.

وقد استغل هربرت صموئيل ، المندوب السامي البريطاني في فلسطين ، الفرصة لتحقيق مشروعه: أرض إسرائيل بموجب خط مينرتزهاجن ، وبناءً على طلبه ، أبرقت وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ1920/7/27م ، إلى ممثلها في مؤتمر الصلح في باريس. فاستفسر المندوب عما يطلبه الفرنسيون كحدود لمنطقة انتدابهم شرقي الأردن. فأجابه في اليوم التالي ، فانزيتارت:" في المنطقة الكائنة جنوبي خط سايكس – بيكو ، يحق لنا أن نرسم الحدود كما نريد ؛ وأضاف إلى هذا فإن وزارتي الحربية والخارجية البريطانيتين لم توافقا على مشروع صموئيل"([1]). وقد بذل الصهاينة جل جهودهم لتبديل وجهة النظر الفرنسية بتقديم تنازلات أكبر ولكنهم فشلوا في هذا المسعى ، عندما رسم الجنرال غورو في شهر آب عام 1920م الحدود الحالية للبنان ، مما دفع بالصهاينة القبول مرغمين بالاستفادة من مياه نهر الليطاني دون أن ينالوا أيّة مكاسب إقليمية في واديه ، مقابل حصولهم على المستعمرات اليهودية عند الحولة([2]). وفي1920/9/30م أرسل كيرزون تعليماته إلى فانزيتارت ليضغط من أجل الخط التالي:" خط يمتد شرقي رأس الناقورة على الساحل حتى التلال الواقعة على بعد (8كم) غربي بحيرة الحولة ، ومن هناك شمالاً على طول خط المنتصف بين نهري الليطاني والحاصباني حتى آلبير ، ثم تتجه على طول خط مينرتزهاجن حتى نهر اليرموك...وإذا لم يوافق الفرنسيون على ذلك ، فعلى فانزيتارت حينذاك الإصرار على إجراء ما يضمن استعمال الليطاني واليرموك لفلسطين"([3]). وقد اجبر الفرنسيون فانزيتارت على التراجع حتى المطلب الأدنى الأخير ، وأصروا على موقفهم مؤكدين بأن نهر الليطاني ينبع ويجري كلياً داخل الأراضي اللبنانية الواقعة تحت انتدابهم. ويذكر فيليب غريفز (Philip Graves): بأن التأثيرات الصهيونية هي التي اوحت على ما يبدو باقتراح لضم وادي اليرموك الأسفل لصالح مشروع بنحاس روتنبرغ (Pinhas Rutenberg) الذي نفذ لاحقاً عام1921م ، فلم يقبل الفرنسيون بذلك وقرروا الاحتفاظ بحقوقهم في مياهه. كما اقترحوا خلال المفاوضات تخليهم

---

(1)- فانزيتارت عند غنايم ، "**المطامع الصهيونية**" ، ص45 – 46.

(2)– كيرزون عند الخيرو ، **الأطماع الصهيونية** ، ص22.

(3)- نيلسن ، "**تعيين الحدود**" ، ص91.

عن الأراضي الواقعة إلى الشمال من بحيرة الحولة لقاء الحصول على حدود تصل إلى نهر الليطاني لريّ سهل البقاع الخصيب([1]).

وتجددت مسالة المفاوضات بشأن الحدود بين الحكومتين في الأسبوع الأخير من شهر تشرين أول عام 1920م إلى وضع حدود مؤقتة ، ريثما توضع الاتفاقية النهاية. وقد ابتدأ خط الحدود الجديد من رأس الناقورة غرباً متجهاً باستقامة شرقاً إلى مقربه من بحيرة الحولة ، ثم يتجه شمالاً حتى نهر الحاصباني ثم شرقاً حتى بانياس ، ويتجه جنوباً حتى يقسم سمخ ليكون سهل البطيحة (شمال شرق بحيرة طبرية) والنقيب (على الساحل الشرقي للبحيرة) والسمرا (جنوب شرق البحيرة) لسوريا ، وأما مصب نهر الأردن ومخرجه من البحيرة ومدينة سمخ لفلسطين. واتفق بأن لا تتعدى حدود فلسطين الشرقية نهر الأردن([2]). وخلال تشرين الثاني حاولت وزارة الخارجية البريطانية مرة أخرى بالضغط على فرنسا من أجل الحصول على عبارة تضمن مياه الليطاني واليرموك لفلسطين. ولكن فانزيتارت ألح من باريس على توقيع المعاهدة بالشكل المتفق عليه ، خوفاً من التأخير الذي من شأنه أن يغري الفرنسيين بالتخلي عن المعاهدة وإعادة مطالبهم بخط سايكس– بيكو([3]). وبعد الاجتماعات المتكررة في باريس بين تشالرزهاردينغ (Charles Hardinge) ، ممثل الحكومة البريطانية ، والمسيو جورج ليغوز (George Leygues) ، ممثل الحكومة الفرنسية ، تم التوصل أخيراً إلى اتفاقية الحدود بتاريخ1920/12/23م ، حيث عينت المادة الأولى كل الحدود والتفاصيل التي سيتم تسويتها على الطبيعة ، فجات حدود فلسطين الشمالية على النحو الآتي:" يبدأ خط الحدود من سمخ ماراً داخل بحيرة طبرية فأول وادي المعدية حيث يسير مع مجرى هذا الوادي حتى نبع وادي جرابا ، ومن هناك يتصل بطريق القنيطرة – بانياس إلى المكان المعروف بالسكيك ، فيسير مع الطريق – ضمن المنطقة الفرنسية – لغاية بانياس ، ثم يتجه خط الحدود غرباً حتى المطلة – ضمن المنطقة البريطانية – ، واشترط أن توضع لهذا الجزء من الحدود تفصيلات دقيقة يمكن معها تسهيل المواصلات بين جميع أطراف البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي كصور

---

(1)- Graves , Philip Perceval , **Palestine , the Land of the Faiths** , J.Cape : N.pub , 1923 , p157 - 159 ؛ رزوق ، أسعد ، **إسرائيل الكبرى : دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني** ، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية: بيروت ، 1968م ، ص548. وسيشار إليه فيما بعد: رزوق ، **إسرائيل الكبرى**.

(2)- خلة ، **فلسطين والانتداب** ، ص140–141.

(3)- نيلسن ، " **تعيين الحدود**" ، ص91.

وصيدا ، والمناطق الواقعة إلى الغرب ( فلسطين) والى الشرق من بانياس. ومن المطلة يسير خط الحدود جنوباً مع وادي الأردن ، فوادي فرعم ووادي كركرة – ضمن المنطقة البريطانية – ، فوادي البلاونة ووادي العيون والزرقاء – ضمن المنطقة الفرنسية – حتى يصل الحدّ غرباً إلى رأس الناقورة على البحر المتوسط وتبقى في المنطقة الفرنسية"([1]). ووافقت فرنسا أخيراً في مؤتمر لندن الثاني عام 1921م على فحص مسألة المياه في اليرموك ووادي الأردن الأعلى ، مقابل أن تتخلى بريطانيا عن مطالبها بمياه نهر الليطاني([2]). إلا أن هذا الاتفاق لم يرض أعضاء الحركة الصهيونية لأنهم أصروا على أن تكون بحيرتي الحولة وطبرية بكاملها بالإضافة إلى نهر الليطاني ضمن حدود فلسطين ولجأوا عن طريق المجلس الاستشاري في مدينة القدس إلى اتخاذ القرار التالي:" يصر ممثلو عموم فلسطين بالإجماع على أن تشمل الحدود الشمالية القسم الأسفل من الليطاني ، وكل منطقة وادي الأردن وجميع روافده ومجاريه. ويطلبون إلى المندوب السامي اتخاذ الخطوات اللازمة"([3]). وأكدوا على تلك المطالب بجلسات ومناقشات المؤتمر الصهيوني الثاني عشر المنعقد في كارلسباد (Carlsbad) بتشيكوسلوفاكيا في الفترة الممتدة ما بين1-1921/9/14م ، فأشار نحميا ليمى (Nehemiah Lemme) إلى الأهمية الاقتصادية الكبرى التي تعلقها الصهيونية على الحدود الشمالية وأعرب عن مخاوفه المتزايدة بصدد الحدود الشرقية من ناحية التطورات السياسية في المنطقة العربية – آنذاك – وادعى بأن الصهيونيين احتجوا لدى الحلفاء ضد الغبن الذي لحق بهم من جراء تقسيم مناطق النفوذ بين الانتدابيين([4]). وأوضح وإيزمان ، بأن الحدود الشمالية لفلسطين والتي لا تزال على حالها غير مرضية ، وخص الحكومة البريطانية ببذل ما في وسعها لتأمين المطالب الصهيونية ، واعترف بأن الصهاينة تمكنوا من الحصول على امتياز

---

(1)-See: Article (1) of the Agreement the British- the French on 23/12/1920 in : **United States Department of State , Papers relating to the foreign Relations of the United States 1921** , Vol , 1 , Government Printing Office: Washington , 1934 , **p138-139.** USD , **Papers relating** :وسيشار إليه فيما بعد ؛ خلة ، **المرجع السابق** ، ص141- 142.

(2)- نيلسن ، " **تعيين الحدود**" ، ص91.

(3)- المجلس الاستشاري الصهيوني في القدس عند رزوق ، **إسرائيل الكبرى** ، ص584.

(4)- نحيما ليمى عند: الخيرو ، **الأطماع الصهيونية** ، ص19.

يخولهم حق المشاركة في ملكية المياه([1]). وتمخض عن المؤتمر الصهيوني السالف الذكر باتخاذ قرار خاص فيما يتعلق بمسألة الحدود حيث أعلن باسم الشعب اليهودي ما نصه:"...أن منطقة شرق الأردن والتي ينظر إليها الشعب اليهودي كجزء متمم من أرض إسرائيل سوف تدمج في منطقة الانتداب الفلسطيني. ويجد المؤتمر نفسه ملزماً بالأعراب عن أسفه لكون مسألة الحدود الشمالية لأرض إسرائيل لم تجد سبيلها إلى حل مرضٍ حتى الآن. وعلى الرغم من جميع المساعي التي بذلتها اللجنة التنفيذية بأن لا تترك في المستقبل أيّ خطوة دون أن تطرقها وتتخذها دون التخلي عن الوحدة الإدارية والاقتصادية لفلسطين لصالح سياسة مناطق النفوذ ، ولكي لا يؤدي ذلك إلى تقليص إمكانات الاستيطان والاستعمار بوجه الجماهير اليهودية الباحثة عن عمل ، ويأمل المؤتمر أن تستجيب حكومة الجمهورية الفرنسية لمصالح الشعب اليهودي وتفي بها"([2]). ويشير الصهيوني المتعصب ، فلاديمير جابوتنسكي (Vladimir Jabotinsky) :" أن مياه اليرموك ، أغنى خزانات فلسطين ، قد اقتطعت كلياً ، وابقي اليرموك خارج الوطن القومي اليهودي فلا يمكن استغلال مياهه إلا إذا وجدت حكومة أجنبية أن من المرغوب فيه منح امتياز لذلك ، ومنابع الأردن العليا تعاني من الوضع نفسه ، ومن السخرية ، التي تثير الفضول ، أن يرفض جزء جوهري من النهر المقدس شرف الدخول في نطاق الأراضي المقدسة...أن المساحة المفتوحة بعد ، لا تنحصر من حيث المبدأ في منطقة الانتداب البريطاني ، بل تمتد إلى الانتداب الفرنسي ، تمتد إلى حيث بلاد الشام المجاورة"([3]). إلا أن بريطانيا قامت بفصل شرقي الأردن عن فلسطين بصورة نهائية في أيلول عام1922م. ويعلق بعض الصهاينة على ذلك:" بأن مصطلح أرض إسرائيل بحدودها التاريخية من دان وحتى بئر السبع ، الذي استخدمه لويد جورج ، قد أثر كثيراً على رسم الحدود الشمالية. ومما يثير الغرابة ، أن السياسيين في مؤتمر الصلح قد استخدموا خلال مناقشاتهم لرسم الحدود ، الأطلس التاريخي لجورج ادم سميث (George Adam Smith). وبالمقابل فقد كان هناك ، حسب رأيهم ، انحراف كبير عن تلك الخرائط في رسم الحدود

---

(1)- وإيزمان عند: رزق ، **نهر الأردن** ، ص15 ؛ الخيرو ، **الأطماع الصهيونية** ، ص20.

(2)- قرارات المؤتمر الصهيوني الثاني عشر المنعقد في الفترة الممتدة ما بين1-1921/9/14م عند : رزوق ، **إسرائيل الكبرى** ، ص456-458.

(3)- جابوتنسكي عند أحمد ، رفعت السيد ، **الصراع المائي(الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب وإسرائيل) ، الواقع والمستقبل** ، ط1 ، دار الهدى للنشر والتوزيع : القاهرة ، 1993م ، ص32-33. وسيشار إليه فيما بعد: أحمد ، **الأبعاد الكاملة.**

الشرقية لفلسطين ، لأن جبال جلعاد كانت ضمن منطقة فلسطين التاريخيـة. وكـان مفهـوم السياسيين البريطانيين أن تشمل أرض إسرائيل المنطقة الواقعة علـى جـانبي نهـر الأردن. وحتى أن اللورد كيرزون أشار في مذكراته الانتقادية لتصريح بلفور ، والتـي رفعهـا يـوم السادس والعشرين من تشرين الأول عام1917م ، إلى المنطقة المشار إليها تشمل أيضاً أرض إسرائيل الشرقية. وقد تم رسم الحدود الشرقية لفلسطين ، بناءً على حدود الإدارة العثمانيـة ، وأخذت بعين الاعتبار ، التعهدات التي أعطتها بريطانيا لشريف مكة أيام الحـرب العالميـة الأولى"([1]). وبالرغم من ذلك لم ترض هذه الحدود تطلعات قادة المنظمة الـصهيونية الـذين وصفوها بأنها حدود هزلية ، لم تهمـل متطلبـات الـوطن القـومي اليهـودي الاقتـصادية والإستراتيجية فحسب ، بل لعدم تقاربها الحدود الطبيعية للدولة اليهودية من الوجهة الجغرافية المحضة([2]). وبعد مرور عامين من المسح من قبل لجنة الحدود المكونة من أربعة رجال وفقاً لأحكام المادة الثانية من اتفاقية1920/12/23م ، حيث تم التوقيع على التقرير النهـائي فيمـا يتعلق بمسألة الحدود بين دولتي الانتداب بتاريخ1923/3/27م. وبموجب هذه الاتفاقية الأخيرة ابتدأ خط الحدود الجديد من الناقورة ثم يتجه شرقاً بشكل متعرج إلى الشمال الغربي من قرية المالكية ، حيث يتجه إلى الشمال من المطلة (فلسطين) ، ثم يتجه باتجاه جنوبي شرقي ليعبـر بانياس على مسافة (900م) إلى الجنوب الغربي من قرية بانياس ، ويسير مع الضفة اليسرى لنهر بانياس باتجاه الجنوب الغربي حتى منطقة تل العزيزات ، ثم يتجه جنوباً ويـسير إلـى الشرق من بحيرة الحولة ثم مع نهر الأردن حتى جسر بنات يعقوب حيث سيسير إلى الشرق من نهر الأردن إلى مصب النهر في بحيرة طبرية ، ومن هنا يبدأ الخط بالسير على مـسافة (10م) من شاطئ بحيرة طبرية الشرقية إلى مناصفة هذا الشاطئ تقريبـاً (عنـد الحمامـات الكبريتية على الشاطئ). يبدأ خط الحدود عند هذه النقطة بالاتساع إلى الشرق لمسافة تبعد عن الشاطئ ما بين (1,200كم–2كم) ، بحيث يضم داخله جزءاً من المنحدرات الغربية لهـضبة الجولان ويصل الخط إلى جنوب شرق بحيرة طبرية على مسافة تبعد (500م) إلـى الـشمال والشمال الغربي من خط سكة حديد درعا – حيفا ، يبقى هذا الجزء من الخط ضمن الأراضي الفلسطينية ، ثم يسير خط الحدود موازياً لطريق سمخ – الحمة إلى الشمال منه وعلـى بعـد (50م) حتى ينتهي في الشرق في نقطة تبعد (500م) إلى الشرق من الحمة (أنظر:الشكل21).

---

(1)- مذكرة كيرزون بتاريخ1917/10/26م عند: غنايم ، "**المطامع الصهيونية**" ، ص46.

(2)- رزق ، **نهر الأردن** ، ص15 ؛ الخيرو ، **الأطماع الصهيونية** ، ص22–23.

الشكل(21) : خريطة تبيّن حدود فلسطين الشمالية والشرقية وفقاً لاتفاقية دولتي الانتداب على سوريا الطبيعية عام1923م. (Source : Hof , frederic , **Line of June 4 , 1967**) , P1 , (www.Jewish virtual Library.org).

وبهذه الاتفاقية رسمت الحدود الدولية الشمالية والشرقية لفلسطين بعد صراع دبلوماسي استمر أعواماً ، محوره الرئيسي الوصول إلى المياه وتأمين مصادرها ، ومع ذلك أعلن قادة الصهيونية استياءهم للاتفاقية ورضوخ بريطانيا للمطالب الفرنسية ، لأنه أفقدهم فرص الاستيلاء على الليطاني ومنابع الأردن العليا وجنوب لبنان وجبل الشيخ وحوران([1]).

(1)- سخنيني ، **فلسطين الدولة** ، ص60-61.

## الفصل الثالث - مشاريع استغلال مياه نهر الأردن خلال فترة الانتداب البريطاني(1922-1948م):

دأبت كل من الصهيونية وبريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى على تنفيذ المخططات الاستثمارية لمياه منطقة حوض نهر الأردن بهدف تسهيل المشاريع المستقبلية التي تخدم مصالحها في المنطقة. وتمثلت تلك الخطط المائية بادئ الأمر بالسعي إلى السيطرة على كل ما يمكن السيطرة عليه من مصادر مائية يمكن أن تكون لها فائدة للمشاريع المائية في المستقبل القريب أو البعيد على حد سواء ، ثم قامتا بالعمل على إبعاد كل سيطرة عربية عن المياه ومصادرها ، بهدف عرقلة أيّ مشروع عربي يقع ضمن إطار التوسع الصهيوني الاستعماري ومقاومة تنفيذه بشتى الوسائل والأساليب(1). ومن المشاريع الأولى التي نفذت في عهد الانتداب البريطاني ما يلي:

### المبحث الأول- مشروع بنحاس روتنبرغ (Pinhas Rutenberg)(2) لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه حوض نهر الأردن وروافده:

### 1- جذور المشروع:

يرجع التفكير في هذا المشروع إلى وقت قدوم البعثة البريطانية - جلها من الصهاينة - إلى فلسطين في نيسان عام1918م ، حيث شارك روتنبرغ إلى جانب أعضاء البعثة في ترسيم

---

([1])- **الموسوعة الفلسطينية** ، ق2 ، م1 ، ص244.

([2])- بنحاس روتنبرغ(1879-1942م): من مواليد مدينة رومني(Romny) الواقعة إلى الشمال من بولتافيا (Poltava) الأوكرانية ، درس الهندسة في المعهد التكنولوجي في سانت بطرسبورغ (Saint Petersburg) ، انضم إلى الحزب الاشتراكي الثوري ولعب دوراً بارزاً في ثورة 1905م. كما اشترك بمقتل الأب جورج غابون (G.Gapon) الذي عُدّ عميلاً لراسبوتين (Rasputin). توثقت صلاته بالحركة الصهيونية خلال عمله في ايطاليا ، حيث كان موسوليني (Mussolini) في طليعة المعجبين بمقدراته وبراعته الهندسية. سافر إلى أمريكا عام1914م بقصد تجنيد المتطوعين اليهود في الفرقة التي عمل جابوتنسكي لتأليفها. عاد إلى روسيا قبل نهاية الحرب العالمية الأولى ليصبح مساعد القائد العام في بتروغراد (Petrograd) ، شارك في حكومة روسيا الشمالية بعد سقوط الكسندر كيرينسكي(Alexander Kerensky). ثم انتقل إلى باريس ومنها إلى أمريكا لتنظيم المؤتمر اليهودي الأمريكي وإعداد المطالب التي سترفع إلى مؤتمر الصلح - وفي طليعتها تعيين بريطانيا كدولة منتدبة على فلسطين. وعند انتقاله إلى فلسطين كانت أولى المهام التي اضطلع بها وضع تفاصيل مشروعه القاضي باستغلال مياه نهري العوجا واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية فيها. لمزيد من المعرفة أنظر: رزوق ، **إسرائيل الكبرى** ، ص582-583 ؛ André , Neher , **the made their Souls Anew**, translated by David Maisel , state university of new York : Albany , 1990 , p 224 - 226.

الحدود بين النفوذين البريطاني والفرنسي في تلك المنطقة ، بالإضافة إلى دعمه للمطالب الصهيونية في مؤتمر باريس عام1919م ، مما كونت لديه الخبرة بمعرفة أحوال المنطقة ومصادر مياهها ، فقد طرح فكرة إنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية على نهر الأردن(1) ، حيث قوبلت هذه الفكرة بالترحيب والدعم المالي ، وخصوصاً من البارون ادمون دي روتشيلد (Edmond De Rothschild) وأبنه جيمس (James) ، لما لها من أهمية في تنمية الموارد الزراعية والصناعية في فلسطين بما يخدم مصلحة الوطن القومي اليهودي في المستقبل القريب(2).

ولأجل أخراج فكرة روتنبرغ إلى حيز الوجود ، فقد عملت الوكالة اليهودية ، ذراع المنظمة الصهيونية العالمية ، التي عنيت بتوطين اليهود وتحقيق أمنهم ومعيشتهم في فلسطين ، على تكليف روتنبرغ بإجراء دراسة لموارد مياه حوض نهر الأردن في عام1919م. حيث أجرى روتنبرغ تقييماً كان أولياً بسبب نقص المعلومات المتعلقة بموارده ، واقترح خطة لتطوير تلك الموارد تتمثل بإقامة السدود على الروافد لتطوير الزراعة المروية وبناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية(3).

وقد بالغ روتنبرغ في تقديراته لموارد المياه فأدى ذلك إلى مبالغة مماثلة في مساحات الأراضي التي يمكن ريّها ، وفي كميات الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها. فقدّر أن بالإمكان ريّ (820) ألف دونم في الجانب الشرقي لنهر الأردن ومنحدراته و(480) ألف دونم في الجانب الغربي للنهر كل ذلك إلى الجنوب من بحيرة طبرية. وفيما يتعلق بنهر الليطاني فقد قدّر أن بالإمكان إرواء (400) ألف دونم من سهول صيدا وصور في لبنان وإرواء (900) ألف دونم من السهل الساحلي شمالي فلسطين ، وسيكون هناك فائض من المياه يمكن نقله بقناة على الشاطئ الغربي للبحر الميت نحو الجنوب لغسيل التربة من الأملاح وإرواء

---

(1)- Biger , Gideon , **The Boundaries of the Modern Palestine (1840-1947)** , Hebrew Ben Gurion University press: Beersheva , 2004 , p139-140 ؛ خلة ، **فلسطين والانتداب** ، ص297 – 298.

(2)- **"Pinhas Rutenberg (1879 - 1942)"**, (www.Jewish Virtual Labrary.org) , p1.

(3)– حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص35– 36 نقلاً عن: Pinhas Rutenberg **," Water Resources of Palestine , Jordan valley preliminary project"**, express printers: London ,1921,p61.

وسيشار إليه فيما بعد: Rutenberg **, Water Resources**

(1000) دونم من الأراضي جنوب البحر الميت ومواقع أخرى. كما أن كميات الطاقة الممكن توليدها تصل إلى نحو(3,168) بليون حصان. ساعة سنوياً([1]).

ويرى روتنبرغ أن المياه المتوافرة في السفوح الغربية لجبال فلسطين تمكّن من إرواء السهل الساحلي الفلسطيني بكامله ، بالإضافة إلى توليد طاقة مساوية دون اللجوء إلى موارد وادي الأردن ، ولهذا يرى في مشروعه:" بأن القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها تلك الأجزاء من الخطة الخاصة بالكهرباء هي أن كميات معتبرة من الطاقة ستزوّد المراكز التي سيتم اختيارها للهجرة اليهودية المكثفة حتى قبل أن يتشكّل الطلب على تلك الطاقة"([2]).

ولتحقيق هذه الفكرة إلى واقع ، فقد شرع روتنبرغ للتفاوض مع بريطانيا صاحبه اليد الطولى في المنطقة للحصول على أذن يخوله بتنفيذ مشروعه ، فتكشف وثائق المراسلات العديدة المتعلقة بهذا المشروع ، الدور البريطاني الذي لم يقف عند حدود تصريح بلفور ، بل تجاوزه إلى الدعم المستمر لكل المشاريع الصهيونية الرامية إلى التنمية الشاملة لفلسطين بما يتلاءم مع متطلبات الوطن القومي اليهودي في فلسطين. ويظهر ذلك بوضوح من خلال رسالة السفير البريطاني في تركيا ، روبرت فانزيتارت ، إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 1920/11/4م حول مشروع روتنبرغ ، يكشف لنا فيها إلى تفهم الحكومة البريطانية وإدراكها بأهميته تلك المشاريع ، إلا أنه يبدي تخوفه من معارضة السلطات الفرنسية الموجودة في سوريا والتي تثير قضايا الحدود دائماً ، مما دفعه إلى القول:" ينبغي ألا نكون متفائلين إلا إذا عرفنا بأن النتائج الايجابية هي الأقوى. ويقترح فانزيتارت بضرورة الحصول على الدعم الأمريكي اللازم لإزالة الصعوبات التي يمكن أن تعترض المشروع"([3]).

وبعد المقابلة التي أجراها فانزيتارت مع روتنبرغ وإدراكه بأهمية وجدوى مشروعه من الناحية الفنية ، مما دفعه إلى إبراق رسالة أخرى إلى وزارة خارجيته بتاريخ 1920/11/8م مستوضحاً فيها الأمر:" بأن روتنبرغ وزعماء الحركة الصهيونية يأملون في دعم حكومة

---

([1])- حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص 36 نقلاً عن:.Rutenberg ,"**Water Resources** , p 61

([2])- **المرجع نفسه** ، ص36 نقلاً عن: Rutenberg , **Ibid.,** p 47

([3])- رسالة فانزيتارت إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ1920/11/4م عند: التميمي ، **المياه العربية** ، ص59 - 60 نقلاً عن: , F.O.371-5247**: Robert Vansittart** , British Embassy , No ,103 , Turkey , 4 November , 1920 , London.

صاحبة الجلالة للمشروع بالنيابة عنهم ؛ لكنهم قلقون بشأن المشروع ويريدون ضمانات لتحقيقه ، نظراً للموقف الفرنسي المعارض لهذا المشروع"([1]).

وجاء رد وزارة الخارجية البريطانية على سفيرها فانزيتارت برسالة مؤرخة في 1920/11/10م. جاء فيها:" نعتقد أن الحركة الصهيونية تعرف جيداً بأن ضغطها يجب أن يوجه على الفرنسيين وليس على البريطانيين ، لأن موقفنا واضح ولا ندري كيف أصبح لدى روتنبرغ شعور بأننا لم نهتم بالموضوع"([2]).

وانتهى الأمر إلى بحث المشروع مع السلطات الفرنسية ، لما للمشروع من علاقة تمس مسألة الحدود المعلقة بين النفوذين البريطاني – الفرنسي في سوريا الطبيعية ، وبنفس الوقت الذي حرصت فيه الحركة الصهيونية على ممارسة ضغطها على جميع القوى المؤثرة في المنطقة ، لإدراكها بأهمية مثل هذه المشاريع التنموية التي ستُساعد على بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين([3]).

وعلى ما يبدو بأن مشروع روتنبرغ حظي بموافقة مبدئية من بريطانيا لما أولته من أهمية خاصة للمطامع الصهيونية بمنابع نهر الأردن الأعلى وروافده. فقد ظهر هذا واضحاً في الاتفاق البريطاني– الفرنسي المنعقد في باريس بتاريخ1920/12/23م فيما يتعلق بحدود فلسطين ، فقد نصت المادة الثامنة من هذا الاتفاق على:" تعيين خبراء يكون لهم مطلق الحرية في بحث استخدام مياه نهر اليرموك وروافده ومنابع نهر الأردن الأعلى لأغراض الريّ وتوليد الطاقة الكهرباء بعد سد احتياجات المناطق الخاضعة للانتداب الفرنسي ، ثم استخدام الفائض منها لمصلحة فلسطين"(4).

---

([1])– رسالة فانزيتارت إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ1920/11/8م عند التميمي ، **المياه العربية** ، ص60 نقلاً عن: British Embassy, Turkey , No ,107,Confidential.8 November1920

([2])– **المرجع نفسه** ، ص59 نقلاً عن: F.O: **to Robert Vansittart** , 10 November 1920 , London.

([3])– أنظر: رسالة المندوب السامي البريطاني في فلسطين ، هربرت صموئيل ، إلى وزير المستعمرات البريطاني ، ونستون تشرشل ، بتاريخ1921/10/14م ، **الملحق: رقم (2)** ، ص268–269.

(4)-See: Article (8) of the Agreement the British - French on 23/12/1920 in : USD , **Papers Relations** ,Vol ,1 , p142 ; **Record of Jordan (1919 - 1965)** ,Vol.3, p 634 - 635.

وبالاستناد إلى هذا الاتفاق ، ذهب روتنبرغ إلى إنجلترا وشرع بالتشاور مع كبار الساسة البريطانيين في إعداد مشروع شامل لتزويد فلسطين بالكهرباء على أساس تجاري عن طريق توليدها من نهر العوجا الواقع على بعد (10كم) إلى الشمال من يافا ، ومن نهر اليرموك عند التقائه بنهر الأردن في نقطة تلاقيهما عند جسر المجامع الأردني في منطقة الباقورة(1).

ويتلخص مشروع روتنبرغ كما جاء في رسالة المعتمد البريطاني في فلسطين ، هربرت صموئيل بتاريخ1921/6/3م:" ببناء محطة للطاقة الكهربائية بين النهاية الجنوبية لبحيرة طبرية وبيسان ، وحفر قناة من نهاية البحيرة إلى المحطة ، واستخدام مياه نهر اليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية ، وعندما يتم الاتفاق النهائي مع السلطات الفرنسية في سوريا يبدأ تنفيذ المشروع"([2]).

وجاء رد وزير المستعمرات البريطاني ، ونستون تشرشل ، على تلك الرسالة بتاريخ1921/7/1م ، موضحاً لروتنبرغ بعض الصعوبات التي يمكن أن تعترض مشروعه ، منها:

1- معارضة فرنسا للمشروع إذ بدأ العمل بالمشروع قبل الاتفاق معها بصورة نهائية على المياه خارج فلسطين.

2- الادعاء المعارض من قبل أصحاب خط سكة حديد الحجاز.

3- الجانب القانوني حيث تم الإعلان عن أنه لا يجوز طرح أي مشروع سبق الحرب العالمية الأولى قبل الاتفاق بشأنه.

4- احتمال حدوث معارضة سياسية محلية لمشروع روتنبرغ.

---

([1])- أنظر:" **ضوء على شركة روتنبرج**" ، مجلة رسالة الأردن ، عمان ، 1950/4/21م ، ص10. وسيشار إليه فيما بعد:" **ضوء على شركة روتنبرج**" ؛ Sykes , Christopher , **Cross Roads to Israel** , the New English Library : London ,1967, p112.

وسيشار إليه فيما بعد: Sykes , **Cross Road**

([2])- التميمي ، **المياه العربية** ، ص58 نقلاً عن: **Herbert Samuel , to W.Churchill** , **High Commissioner house , Jerusalem , 3 June 1921** , no.142 , Public Record Office , London.

ويرى تشرشل:"بأن هذه الصعوبات إذا أخذت بعين الاعتبار ، وزالت المعارضة فإنه بالإمكان البدء في تنفيذ المشروع"([1]).

ويتضح من خلال الرد السريع والرسائل المتبادلة ما بين صموئيل وتشرشل ، مدى حماس الإدارة البريطانية لتلك المشاريع الصهيونية الهادفة إلى الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين ، والذي لا يمكن له أن يتحقق ، إلا من خلال مشاريع تنموية كهذه ، وفي الوقت نفسه منبهاً إلى بعض الصعوبات التي ينبغي على الحركة الصهيونية مواجهتها وحلها. وبعد المناقشات العديدة التي جرت في مجلس العموم البريطاني تكللت مساعي روتنبرغ بالموافقة على مشروعه الذي حظي أخيراً بموافقة تشرشل الذي اقره كوزير للمستعمرات وصادق عليه المندوب السامي ، هربرت صموئيل بتاريخ1921/9/12م. وبهذا حصل روتنبرغ على امتيازه الأول الذي ينص على استخدام مياه حوض نهر العوجا لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها للإنارة والريّ في قضاء يافا لمدة (32) عاماً اعتباراً من تاريخه(2).

وعلى أثر هذا النجاح الذي أحرزه روتنبرغ ، حاول مرة أخرى أن ينتزع من السلطات البريطانية امتيازاً يخوله لإنشاء شركة الكهرباء الفلسطينية وذلك لاستغلال مياه نهري الأردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية ، فقد افلح روتنبرغ في أثناء المفاوضات التي دارت رحاها في بريطانيا إلى استثارة اهتمام كبار الساسة البريطانيين وفي مقدمتهم الاستعماري الكبير، تشرشل. موضحاً لهم بضرورة المشروع وأهميته ، لما فيه من خدمة لتحقيق المصالح البريطانية في المنطقة ، لأن هذا المشروع من بين العوامل التي ستُساعد على رقيّ وتقدم المنطقة على أن يؤلف شركة لا يقل رأسمالها عن مليون جنية يدفع منها (200) ألف جنيه إسترليني على الأقل في غضون العامين الأولين لمباشرة عملها(3). حيث أثير هذا الطلب في مجلس العموم البريطاني بجلسته المنعقدة بتاريخ1922/7/4م ، إلا أن هذا الطلب جوبه بمعارضة قوية كادت أن تقضي عليه لولا أن أيّده البعض وعلى رأسهم تشرشل ، مما حدا

---

([1])- التميمي ، **المياه العربية** ، ص59 نقلاً عن: **Telegram from the Secretary of State for the Colonies to the High Commissioner of Palestine , 1 July 1921.**

([2])- Sykes , **Cross Roads** , p112 ؛ 5ص ، **جريدة فلسطين** ( يافا) ، ع (962-10) ، 1927/4/1م ، ص5 ؛

([3])- أنظر: الكردي ، **وادي الأردن** ، ص98 ؛ " **ضوء على شركة روتنبرج**" ، ص10 ؛ الجادر ، عادل حامد ،" **من مساهمات بريطانيا في خلق دولة إسرائيل : سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة في فلسطين أيام الانتداب**" ، ع (55) ، مجلة شؤون فلسطينية ، بيروت ، آذار 1976م ، ص 185. وسيشار إليه فيما بعد : الجادر ، **من مساهمات بريطانيا.**

بالمجلس المذكور بالموافقة عليه ، وعلى أثرها استطاع روتنبرغ أن يؤسس شركة الكهرباء الفلسطينية (أنظر:الشكل22) في حيفا عام1923م برأسمال قدّره مليون جنية إسترليني لتتولى القيام بمهمة تنفيذ تلك الامتيازات(1).ولغرابة وأهمية هذا المشروع الذي كان مدار بحث في جلسات مجلس العموم البريطاني عام1922م. فقد وصف وليم جونسون هيكس (W.Joynson Hicks) ، أحد أعضاء المجلس المذكور ، صفقة المشروع ، بقوله:" أن المادة الحادية عشر من صك الانتداب تشير: لإدارة فلسطين أن تتفق مع الوكالة اليهودية... بإنشاء أو تسيير الإشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية...(2) وهذا في حد ذاته كما أرى هو ما ينطبق على خطة روتنبرغ. أن تنظيم الإدارة مع المنظمة الصهيونية لإنشاء شركة عامة للمنافع في فلسطين ، أن هذا يعني صهينة فلسطين. وأريد أن أقول أن الحكومة أغلقت باب الامتياز في وجه غير الصهيونيين. لقد قدمت طلبات امتياز تطوير حيفا ويافا(3) ولكن كان رد الحكومة أن شيئاً لا يمكن فعله حتى تعلن الهدنة ولم يكن السلام قد عقد لواءه بعد...أن هذا العقد المعقود مع روتنبرغ تضمن شروطاً عمري لم أسمع بمثلها وهو عقد سلّم عمران البلاد برمته إلى المستر روتنبرغ ، دون أن يأبه لعربي واحد ، أو يحسب لعرب البلاد أقل حساب"(4).

---

([1])- الكردي ، **وادي الأردن** ، ص98 ؛ " **ضوء على شركة روتنبرج**" ، ص10.

([2])- See: Article (11) of the Material Instrument of the British Mandate over Palestine on 24/7/1922 in : USD , **Papers Relation** , Vol , 1 , p113.

([3])- في عام1919م تقدم فؤاد بك سعيد ، بمشروع لإنارة مدينة حيفا بالكهرباء ، ووافق عليه الحاكم العسكري ، ألا أن السلطة المركزية البريطانية في القدس ، ماطلت بالموافقة على المشروع حتى مُنحت بنحاس روتنبرغ امتياز إنارة البلاد. أنظر: الزعبي ، الأرقم ، **الغزو اليهودي للمياه العربية ، حلم توراتي قديم وعمل لتحقيقه مستديم** ، دار النفائس : بيروت ، 1992م ، ص52. وسيشار إليه فيما بعد: الزعبي ، **الغزو اليهودي**.

([4])- See : Joynson Hicks at: Frances Emily Newton , **Fifty Years in Palestine** , Coldhar Bour Press : London , 1948 , p 201 ؛ الجادر ، **من مساهمات بريطانيا** ، ص185 ؛ الزعبي ، **المرجع السابق** ، ص52.

الشكل(22) : صورة تبيّن شركة كهرباء فلسطين التي أسسها روتنبرغ في حيفا عام1923م.

وكذلك عبر ماركوس مكانزي (Marcus Mackenzie) في مقاله له بعنوان "عبر الأردن" على هذا الامتياز بقوله:" من أعجب الامتيازات التي سبق أن مُنحت ، إذ أنّه يعطي الشركة – شركة كهرباء فلسطين – الحق في استخدام كل موارد الماء على جانبي نهر الأردن لتوليد الكهرباء ، بل الانكى من ذلك أنّه يعطي الشركة الحق في الحصول على الماء من الجداول التي تروي الأرض في أيّ وقت تحتاج إليه ، على أن تقدم التعويض فقط عن الأضرار التي تلحق بالأرض التي كانت تسقى وقت منحه ، وهذه معناه أن أيّة أموال تنفق على توسيع الريّ في هذه المنطقة مهددة بالضياع"([1]).

وبوشر بتنفيذ مشروع حوض نهر العوجا وخصوصاً بعد الاتفاق النهائي البريطاني – الفرنسي حول الحدود الفلسطينية السورية بتاريخ1923/3/27م ، مما دفع بأعضاء الحركة الصهيونية إلى القول: "أن تنفيذ ذلك المشروع أول وأهم نقطة ننطلق منها لتحويل فكرة الوطن القومي اليهودي إلى واقع ، فقد ترتب عليها الاهتمام بالزراعة وتجهيز المزارعين اليهود للاستيطان في فلسطين طوال فترة الانتداب البريطاني"([2]). ويؤيد ذلك ما جاء في تقرير حاييم وايزمان بتاريخ1925/1/22م:" أن صلة الحركة الصهيونية بمشروع روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه اليرموك والأردن من ضمن اهتماماتنا الأساسية للعمل ، لأن مصادر الطاقة في فلسطين قضية مؤثرة في تطورها الاقتصادي ، ومن هنا دعت الحاجة الماسة إلى استثمار منطقة وادي نهر الأردن ، نظراً لخصوبتها الزراعية وقدرتها على استيعاب الآلاف من المهاجرين اليهود. ولأجل إنجاح هذا المشروع قدمت الحركة الصهيونية لروتنبرغ مبلغ قدّره (12,500) جنيهاً إسترلينياً كتكاليف إعداد المشروع ، كما ورصدت الحركة الصهيونية في تشرين الأول عام1922م مبلغ قوامه (375,000) جنيهاً إسترلينياً بهدف البدء في تنفيذ المشروع"([3]).

ولم يقتصر الدعم البريطاني لمشروع روتنبرغ على ذلك ، بل تجاوزه بشكل واضح في النفوذ البريطاني الكبير في شركة كهرباء فلسطين ، حيث تولى غالبيتهم كأعضاء في مجلس

---

([1])- Marcus , Mackenzie ,"**Trans Jordan**", Journal the Royal Central Asian Society , Vol , 33 , issue 3 - 4 , July - October , 1946 , p 263 ; James , Baster , "**the Economic problems of Jordan**" , International Affairs ,Vol , 31 , No , 1 , January, 1955 , p27.

([2])- التميمي ، **المياه العربية** ، ص 60 – 61.

([3])- F.O : 733/110 XC . 18278 , 22 – 1 - 1925 , **Report Weizmann , President of the Zionist Organization** , Public Record Office , London.

إدارتها ، بالإضافة إلى اندماج الشركة مع بعض مكاتب استثمار الأموال في لندن ، كما تجلى النفوذ الأمريكي أيضاً في مساهمة شركة الاقتصاد الفلسطينية ، وهي شركة أمريكية ، بمبلغ(134) ألف دولار فيها([1]).

وقدمت بريطانيا كل المساعدات الممكنة لروتنبرغ بهدف تنفيذ المشروع إلى أن تم عقد الاتفاق النهائي مع حكومة شرقي الأردن بتاريخ 1926/3/5م ، وأهم ما جاء فيه من مواد([2]):

**المادة(2):** يحق للشركة وحدها تنظيم توليد الطاقة الكهربائية أو توزيعها أو توريدها إلى فلسطين.

**المادة(3):** تمنح الشركة امتيازاً مطلقاً باستعمال مياه نهر الأردن وحياضه وروافده بما فيها نهر اليرموك لتوليد الكهرباء.

**المادة(8):** يحق للشركة أن تقيم سداً لحصر مياه بحيرة طبرية إلى أقصى منسوب وأن تخفض مياهها لأدنى منسوب وفقاً لاتفاق يتم بينها وبين المندوب السامي وإن تجر المياه بواسطة أقنية إلى المحطة المذكورة أو إلى المحطات الأخرى.

**المادة(9):** يحق للشركة أن تستخدم وتحول مياه نهر اليرموك وروافده بواسطة قناة أو أقنية إلى بحيرة طبرية بإقامة خزان وقناة تبتدئ بالقرب من الحمة وتصب في القناة أو في بحيرة طبرية. وأن تستخدم إذا شاءت شلال هذه المياه لتوليد الطاقة الكهربائية.

**المادة (10):** يحق للمندوب السامي أن ينزع ملكية أيّة عقارات أو أراضي تحتاج إليها الشركة كإقامة السدود والأحواض والأقنية ومحطات القوى والتحويل وإنشاء الأبنية وطرق المواصلات الضرورية اللازمة لهذا الامتياز. مقابل أن تودع الشركة مبلغاً من المال عند المندوب السامي يعتبره كافياً لدفع تعويض عادل عن الأراضي والعقارات المراد نزع ملكيتها.

---

([1])- الكردي ، **وادي الأردن** ، ص99 ؛ المومني ، **السياسة المائية** ، ص111 ؛ الجادر ، **من مساهمات بريطانيا** ، ص185.

([2])- لمزيد من المعرفة عن مواد الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الفلسطينية لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه نهري الأردن واليرموك. أنظر: **جريدة الشرق العربي** ، الجريدة الرسمية لمنطقة الشرق العربي (عمان) ، ع (177) ، 1928/1/23م ، ص2-25 ؛ **جريدة فلسطين** ، ع (962-10) ، 1927/4/1م ، ص5 ؛ الجادر ، عادل حامد ، **أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين** ، مطبعة اسعد : بغداد ، د.ت ، ص520 - 529. وسيشار إليه فيما بعد: الجادر ، **أثر قوانين**.

**المادة (11): الفقرة(أ):** تتعهد الشركة أن تقدم لأصحاب الأرض والمستهلكين في منطقة الامتياز كميات المياه اللازمة التي كانوا يستخدمونها قبل أعطاء الامتياز. وإذا تعذر عليها ذاك تدفع تعويضاً يقدّره المندوب السامي. وفي حال وقوع خلاف بين الفريقين المعنيين بالأمر يحال أمره إلى محكم منفرد يعينه المندوب السامي ويكون قراره نهائياً.

**المادة(18):** يكون للشركة من خلال سريان هذا الامتياز الحق المطلق بتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها وتوزيعها وبيعها في منطقة الامتياز ، ولا يسمح المندوب السامي بمنح أيّ امتياز آخر لأيّة شركة أو شخص ما بإنشاء محطات كهربائية أخرى لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها وبيعها وتوزيعها في بلديات السلط وعمان والكرك أو أيّة مناطق أخرى تابعة للامتياز.

**المادة(34):** إذا تبين بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ هذا الامتياز أو عند مرور سنة بعد ذلك بعدم مقدرة الشركة على تسديد المبالغ المطلوبة التي تجنيها من المشروع ، فيجب عليها ما يلي:

1- تدفع الشركة رسوماً جمركية على كل ما تستورده ، غير أنه يحق لها أن تؤجل دفعها ، حتى تضمن ربحاً سنوياً قدره (8%).

2- إذا زاد ربح الشركة الصافي عن (10%) ولم يتجاوز (20%) فعليها أن تدفع للمندوب السامي ما يزيد عن (10%) أما إذا تجاوزت أرباحها عن (20%) فعليها أن تعطي المندوب السامي جميع الأرباح التي تزيد عن(15%) لتخفيض الرسوم أو لغير ذلك من الغايات حسبما يتم الاتفاق عليه من حين إلى لآخر بين المندوب السامي وبين الشركة.

**المادة(35):** لا تدفع الشركة أيّ ضريبة خلال السنوات العشر الأولى من تاريخ عقد هذا الامتياز عن أيّة أرباح ربحتها الشركة من المشروع ، إلا إذا زادت أرباح المشروع على تلك المصاريف بمعدل لا يقل عن (6%) خالص الضرائب. وبعد انقضاء مدة العشر سنوات يشترط أن تكون أرباح المشروع بعد تسديد المبالغ المطلوبة للاستهلاك ونقص القيمة والمال الاحتياطي عرضه لدفع ضرائب حسب الفئة المعمول بها في ذلك الحين في فلسطين وتلزم الشركة بدفعها. وإذا فرضت ضرائب بعد تاريخ هذا الامتياز على الطاقة الكهربائية أو الوقود المستخدم في إنتاج الطاقة الكهربائية فيحق للشركة أن تزيد الفئات التي تتقاضاها من المستهلكين بمقتضى المادة (22) من هذا الامتياز.

**المادة(36):**

**(1):** تدفع الشركة جميع الرسوم الجمركية أو الرسوم المفروضة أو التي ستفرض من وقت إلى آخر على واردات فلسطين أو شرقي الأردن ، غير أنه يجوز بناءً على طلب الشركة تأجيل دفع هذه الرسوم عما تستورده من المعدات والآلات لأشغالها إلى أن تصبح أرباح المشروع بعد تسديد المبالغ المطلوبة كافية لتمكين الشركة من دفع ربح لا يقل عن (8%) في السنة خالص الضرائب عن رأس المال المستثمر في المشروع وتدفع الشركة بعدئذ ما تأجل دفعه من الرسوم الجمركية ورسوم الوارد المستحقة عليها بأقساط سنوية لا تتجاوز (5%) من مجموع المبالغ المستحقة والمؤجل دفعها ويستحق دفع القسط الأول منها ويدفع عند انقضاء (12) شهراً من الوقت الذي تمكّن فيه أرباح مشروع الشركة من دفع الأرباح السابق ذكرها وتدفع الأقساط التالية بالتتابع مرة كل (12) شهراً حتى يتم تسديدها جميعاً.

**(2)**- تسري الأحكام السالفة على ما تشتريه الشركة من الآلات وغيرها من المواد المتقدم ذكرها عند استيرادها وعلى ما يستورد منها إلى فلسطين وشرق الأردن بمقتضى طلب ارتبطت به مع فريق ثالث بشرط أن تقدم الشركة للسلطات الجمركية قبل دفع الرسوم الجمركية أو رسم الوارد عن تلك الآلات والمواد شهادة تضمن بياناً بأوصالها ومقاديرها وأسماء المستوردين وغير ذلك من المعلومات الضرورية لتتمكن السلطات الجمركية من أثباتها وتحقيقها بالضبط وتقيد عندئذ الرسوم المنوه عنها على حساب الشركة عوضاً عن المستوردين وتدفع بمقتضى أحكام الفقرة (1) من هذه المادة ويشترط في ذلك أيضاً أن لا تسرى أحكام هذه المادة على ما تشتريه الشركة في فلسطين من الآلات والمواد التي تدفع رسوم الوارد عنها سابقاً.

**المادة(45):** يحق للمندوب السامي في نهاية عام1937م أو1947م أو1957م أو1967م أن يشتري المشروع. وبموجب هذه الاتفاقية المعقودة بين المندوب السامي البريطاني ، بلومر (Plumer) من جهة وشركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة الضمان (بنحاس روتنبرغ) من جهة أخرى قد منح المندوب السامي شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة الضمان امتيازاً لمدة سبعين عاماً ابتداءً من اليوم الخامس من شهر آذار عام1926م لاستخدام مياه نهري الأردن واليرموك وروافدهما لتوليد الكهرباء من القوة التي تستخرج من هذه المياه وتوريدها وتوزيعها داخل فلسطين وشرقي الأردن. ولسريان هذا الامتياز في شرقي الأردن ، فقد طلب هنري كوكس (Henry Cox) ، المعتمد البريطاني في الإمارة ، من رئيس الحكومة ، حسن خالد أبو الهدى ، بتاريخ 1926/3/5م ، بالموافقة على المشروع ، مما حدا برئيس الحكومة

بالتوقيع على المشروع بتاريخ15/3/1927م ، ووافقت حكومته على الامتياز بتاريخ 8/1/1928م([1]) مع مراعاة بعض التعديلات التالية عليه:

**المادة(1):** يطلق على هذا القانون اسم " قانون امتياز الكهرباء لسنة1928م".

**المادة(2):** تفيد كلمة(الشركة) في هذا القانون شركة كهرباء فلسطين المحدودة الضمان.

**المادة(3):** يعتبر الامتياز المدرج في الجدول المرفق بها القانون صحيحاً لجميع الغايات المتوخاة منه مع مراعاة التعديلات المبينة في المادة الرابعة([2]) من هذا القانون. ويخول هذا القانون المندوب السامي جميع السلطات الضرورية لتنفيذ ما يختص به بموجب الامتياز بقدر ما ينطبق منه على شرقي الأردن.

**المادة(4):** تطبق أحكام المادة الثانية([3]) من الامتياز في شرقي الأردن كما أنه لو استعيض عن كلمة(مرسوم) بكلمة(قانون) وعن كلمة(فلسطين) بكلمة(شرقي الأردن).

**المادة(5):** يجري نزع أيّة ملكية أراضي أو غيرها في شرقي الأردن بموجب المادة العاشرة([4]) من هذا الامتياز وفقاً للقانون المعمول به في شرقي الأردن آنذاك.

**المادة(6):** تطبق أحكام المادة الخامسة والثلاثين([5]) من الامتياز المتعلقة بالضرائب كما لو أنه استعيض عن كلمة(فلسطين) بكلمة(شرقي الأردن) على أن لا تكون الشركة عرضة بموجب المادة المذكورة لدفع أيّة ضريبة مفروضة في شرقي الأردن فيما يتعلق بأيّة أرباح عائدة من المشروع فرضت عليها ضرائب في فلسطين ، أيّ أن الشركة لا تكون عرضة لدفع الضريبة مرتين وعلى أنه يجب أن تكون الأرباح القابلة لفرض الضرائب عليها في شرقي الأردن منحصرة في أرباح المشروع العائدة من القوة المبيعة أو المنصرفة في أراضي شرقي الأردن

---

([1])- أنظر: **جريدة فلسطين** ، ع (962-10) ، 10/4/1927م ، ص5 ، 7 ؛ **جريدة الكرمل** (حيفا) ، ع (1336) ، 29/5/1927م ، ص4 ؛ **جريدة الشرق العربي** ، ع (177) ، 23/1/1928م ، ص2.

([2])- أنظر: **المادة(4)** من هذا الامتياز في **جريدة الشرق العربي** ،ع (177) ، 23/1/1928م ، ص2 ؛ **جريدة فلسطين** ، ع (962-10) ، 10/4/1927م ، ص5.

([3])- أنظر: **المادة(2)** من هذا الامتياز في **جريدة الشرق العربي** ،ع (177) ، 23/1/1928م ، ص4 ؛ الجادر ، عادل حامد ، **أثر قوانين** ، ص521.

([4])- أنظر: **المادة(10)** من هذا الامتياز في **جريدة الشرق العربي** ،ع (177) ، 23/1/1928م ، ص5 ؛ **جريدة فلسطين** ، ع (962-10) ، 10/4/1927م ، ص5 ؛ الجادر ، **المصدر السابق** ، ص523-524.

([5])- أنظر: **المادة(35)** من هذا الامتياز في **جريدة فلسطين** ، ع (968-16) ، 17/4/1927م ، ص3 ؛ **جريدة الشرق العربي** ، ع (177) ، 23/1/1928م ، ص18 ؛ الجادر ، **المصدر السابق** ، ص527-528.

بعد تسديد المبالغ المطلوبة للاستهلاك والدين والمصاريف العامة وغيرها من المبالغ المتعلقة بالجزء المقابل للمشروع.

**المادة(7):** لا تطبق أحكام المادة السادسة والثلاثين([1]) من الامتياز على ما تبتاعه الشركة من الآلات أو الأدوات الأخرى في شرقي الأردن التي دفعت عنها الرسوم الجمركية فعلاً.

**المادة(8):** كل شبكة برقية أو هاتفية أو تركيبات لاسلكية تكون قد أنشئت أو تدار بموجب السلطة المخولة للشركة بمقتضى المادة الأربعين([2]) من الامتياز خاضعة لمراقبة وإشراف حكومة شرقي الأردن عليها بقدر ما يكون ذلك له مساس بأيّ وجه من الوجوه بأراضي شرقي الأردن. ويجب أن لا تنشأ أو تشغل بحيث تعرقل سير أعمال الشبكات البرقية أو الهاتفية أو التركيبات اللاسلكية التابعة للسلطات البريدية في شرقي الأردن أو تعرقل سير أعمال أيّ شخص أو شركة حائزة حينذاك على امتياز للبرق أو الهاتف أو اللاسلكي. فيجب أن تكون هذه الإنشاءات مقيدة وخاضعة لأحكام أيّ قانون قد يُسنّ فيما بعد لضبط أمور اللاسلكي والإشارات النظرية أو السمعية ووسائط الاتصالات الأخرى المماثلة لها في شرقي الأردن.

**المادة(9):** يجوز لسمو الأمير في المجلس التشريعي أن ينظم لغايات الريّ استعمال مياه نهري الأردن واليرموك وروافدهما التي تمر بأراضي شرقي الأردن بإصدار أوامر من وقت إلى آخر مع مراعاة أحكام المادة(11– أ)([3]) من هذا الامتياز([4]).

وعلى أثر هذا الاتفاق عقدت الحكومة البريطانية قرضاً بمبلغ (250) ألف جنية تضمنه وزارة الخزانة البريطانية ، لأجل أتمام تنفيذ المشروع على أن يتم العمل كله في 1931/3/5م ، "ما لم تجدد المدة لأسباب خاصة"(5). حيث باشرت شركة كهرباء فلسطين في القيام بأعمالها وما أن حل عام 1932م حتى أتمت بناء محطة لتوليد الطاقة الكهرباء في الباقورة (أنظر: الشكل23) عند ملتقى نهر اليرموك بنهر الأردن عند جسر المجامع ، مقيمة ثلاثة

---

([1])– أنظر: **المادة(36)** من هذا الامتياز في **جريدة الشرق العربي** ،ع (177) ، 1928/1/23م ، ص18 ؛ الجادر ، **المصدر السابق** ، ص528–529.

([2])– أنظر: **المادة(40)** من هذا الامتياز في **جريدة الشرق العربي** ، ع (177) ، 1928/1/23م ، ص20.

([3])– أنظر: **المادة(11– أ)** من هذا الامتياز في **المصدر نفسه** ، ع (177) ، 1928/1/23م ، ص5 ؛ **جريدة فلسطين** ، ع (962–10) ، 1927/4/10م ، ص5 ؛ الجادر ، **أثر قوانين** ، ص252–526.

([4])– أنظر: **جريدة الشرق العربي** ،ع (177) ، 1928/1/23م ، ص2–5.

([5])– خلة ، **فلسطين والانتداب** ، ص300.

الشكل(23) : صورة تبيّن محطة روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية في الباقورة عام1932م.

مساقط مائية تعلو (27م) ، وتبلغ طاقتها جميعاً (18263) كيلو وات. ثم أنشأت الشركة محطات أخرى متفرقة في أنحاء فلسطين لتوليد الطاقة الكهربائية تدار بقوة البخار والديزل حتى أصبح مجموع طاقتها (89200) كيلو وات عام1944م يتولد خمسها من مساقط نهر الأردن والباقي بالبخار والديزل. ويتجلى النجاح السريع الذي أحرزته الشركة ، في تضخم رأسمالها الذي وصل إلى (4,5) مليون جنية إسترليني عام1939م ، وفي ارتفاع أرباحها التي وزعت عام ، ربحاً قدّره (7,8%) فضلاً عن (29,5%) من الأرباح حولت للاحتياط([1]). وقد ازداد توليد الكهربائية وبيعها بسرعة كبيرة جداً ، فقد ازداد عدد الوحدات المباعة عام1926م من (2,343,764) كيلو وات إلى (25,495,957) كيلو وات عام1936م. مما أدى إلى هبوط أسعارها تدريجياً ، فقد هبط دخل الشركة من الوحدات المباعة للكيلو وات من (28,5) في عام1926م إلى (20,4) في عام1930م إلى (8,9) في عام1936م. ويعزو الهبوط التدريجي في أسعار الكهرباء إلى نمو النشاط الصناعي في المنطقة فمن (71,266,000) كيلو وات باعتها الشركة في عام1937م ، فإن (20,304,000) كيلو وات أو نحو(30%) استعملت لأغراض صناعية([2]).

وعلى الرغم من تبعية منطقة مثلث اليرموك لسيادة الدولة البريطانية على شرقي الأردن آنذاك ، غير أنها استخدمت بشكل حر من قبل سلطات الانتداب البريطانية في فلسطين ، حيث عمدت هذه السلطات إلى بناء المحطة الكهربائية ، مع كامل منشآتها ، كما زودت هذه المنطقة بشبكة مواصلات هامة ، حيث كانت تمر منها سكة الحديد التي تربط بين حيفا – سمخ ، وتسير من هناك حتى الخط الحديدي الحجازي الذي يمر بدمشق – عمان([3]). وفي الوقت الذي تعهدت به الحكومة الأردنية بالمحافظة على المشروع ومنشآته زمن السلم ، نظراً لوقوعه ضمن أراضيها ، إلا أن هذه الأراضي قد دمجت فيما بعد ضمن أطار أرض فلسطين تحت إدارة الحكم العسكري البريطاني ومن ثم ضمت إلى لواء طبرية([4]).

---

([1])- أنظر: الكردي ، **وادي الأردن** ، ص99 – 100 ؛ " **ضوء على شركة روتنبرج**" ، ص10 ؛ الجادر ، " **من مساهمات بريطانيا**" ، ص186.

([2])- حمّادة ، سعيد ، **النظام الاقتصادي في فلسطين** ، الجامعة الأمريكية : بيروت ، 1939م ، ص369-370. وسيشار إليه فيما بعد: حمّادة ، **النظام الاقتصادي** ؛ الجادر ، **المصدر السابق** ، ص186.

([3])- برافر ، **حدود أرض إسرائيل** ، ص104.

([4])- **المرجع نفسه** ، ص104 ؛ الخيرو ، **الأطماع الصهيونية** ، ص38 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص61.

وباستثناء محطة توليد الكهرباء والمعدة لخدمة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، لم يجر أيّ استخدام لمياه نهر الأردن واليرموك سوى لسد حاجات السكان المحليين ، والذي لم يتجاوز جزءاً يسيراً من حياتهم ، الأمر الذي لم يؤد إلى أثارة أيّ مشاكل تتطلب النظر في أعادة توزيع استخدام مياه النهرين ، باستثناء بعض التغيرات التي طرأت على مجرى نهر الأردن ، والمشاكل البسيطة التي نجمت منذ منتصف الثلاثينات من القرن العشرين من جراء العبور غير الشرعي لبعض المتسللين وقد بدأت مهام الحدود بين فلسطين وشرق الأردن في البروز بشكل متزايد ، وخاصة المتعلقة منها بحركة المسافرين والنقل التجاري عبر الجسور الأربعة المنصوبة على نهر الأردن ، حيث تم أجراء تفتيش ورقابة على بطاقات الهوية. وعمدت السلطات البريطانية بين الفينة والأخرى إلى اتخاذ الإجراءات ضد المتسللين عبر النهر ، مما زاد الانطباع لدى سكان المناطق الحدودية ، بأن النهر هو بمثابة حدود فاصلة بين فلسطين وشرقي الأردن([1]).

**2- آثار المشروع على شرقي الأردن وفلسطين:**

أهم ما يلفت النظر في بنود هذه الاتفاقية الممنوحة لشركة كهرباء فلسطين من الناحية السياسية والاقتصادية على شرقي الأردن وفلسطين ، ما يلي:

أولاً- جاء في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية:" للشركة وحدها الحق في استعمال مياه نهري الأردن واليرموك وروافدهما الواقعة الآن تحت أشراف المندوب السامي والتي تقرر أو سيقرر استعمالها لفلسطين أو شرق الأردن أو للقطرين معاً لمدة (70) عاماً من تاريخ هذا العقد.."([2]). مما قيد حقوق الأهالي في شرقي الأردن وفلسطين باستخدام هذه المياه لأيّ غرض من الأغراض الزراعية والصناعية ، خلافاً للأحكام المدنية الإسلامية التي تنص على عدم تمليك المنافع العامة للأشخاص وخصوصاً إلى هيئات أجنبية ، بل تبقى ملكاً عاماً للدولة. أن مثل هذا الاحتكار وما انطوت عليه المادة الأنفة الذكر من تسهيل لأصحابه وتضييق على غيرهم ، نشأ عن أحكام السيطرة اليهودية على موارد مياه نهر الأردن وروافده الأخرى ،

---

([1])- برافر ، **حدود أرض إسرائيل** ، ص104-105.

([2])- أنظر: **المادة(3)** من هذه الاتفاقية الواردة في **جريدة الشرق العربي** ، ع (177) ، 1928/1/23م ، ص2 ؛ **جريدة فلسطين** ، ع (962-10) ، 1927/4/10م ، ص5 ؛ الجادر ، **أثر قوانين** ، ص521-523.

بهدف إيجاد الملاذ المناسب للتوطين اليهودي في تلك المنطقة ، حيث تجسد ذلك في ظهور المستوطنات اليهودية الأولى بالقرب من مصادر المياه في تلك المنطقة([1]).

ثانياً– الغبن الفادح الذي تعرض له الاقتصاد الأردني والفلسطيني ، إذ أن أخصب الأراضي الفلسطينية والأردنية تقع داخل منطقة الامتياز ، فإقامة سد (دجانيا) لخزن مياه بحيرة طبرية لإنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية وفقاً للمادتين الثامنة والتاسعة([2]) من مواد هذه الاتفاقية أدى إلى انخفاض المياه جنوب بحيرة طبرية بمقدار (27م) عن مستوى سطح الأرض ، مما أدى إلى استحالة ريّ مناطق واسعة كان من الممكن ريّها بتكلفة قليلة. إضافة إلى أن تحويل مجرى اليرموك وروافده ، لإقامة محطة في منطقة العبيدية لتوليد الكهرباء أيضاً أدى إلى حرمان شريحة كبيرة من الأهالي كانت تعتمد على الزراعة كمصدر رزق في معيشتها وذلك قبل تحويل مجرى نهر اليرموك([3]).

ثالثاً– وقفت المادة الحادية عشر([4]) من مواد هذه الاتفاقية كالسيف المسلّط فوق أيّ مشروع تحاول حكومة شرقي الأردن وفلسطين القيام به أو أيّ تحسين تجريه في منشآت الريّ في تلك المناطق.

رابعاً– التسهيلات الكبيرة التي منحتها بريطانيا لصاحب الامتياز ، بحيث لا تقل حصة الحكومة من الأرباح عن(50%) وفقاً لأحكام المادة الرابعة والثلاثون([5]) من هذه الاتفاقية ، مما يدل على حرص السلطة البريطانية على وضع البلاد تحت وطأة الظروف الاقتصادية الخانقة ، مما يسهل أنشاء الوطن القومي اليهودي ، وليس أدل على ذلك من تبديد الثروة من

---

([1])– الجادر ، **أثر قوانين** ، ص238.

([2])– أنظر:**المادتين(8+9)** من هذه الاتفاقية في **جريدة الشرق العربي** ، ع (177) ، 1928/1/23م ، ص3–4 ؛ **جريدة فلسطين** ، ع (962–10) ، 1927/4/10م ، ص5 ؛ الجادر ، **المصدر السابق** ، ص523.

([3])– الكردي ، **وادي الأردن** ، ص102 ؛ "**ضوء على شركة روتنبرج**" ، ص11 ، 15 ؛ الجادر ، **المصدر السابق** ، ص329.

([4])– أنظر: **المادة(11– ب)** من هذه الاتفاقية الواردة في **جريدة الشرق العربي** ، ع (177) ، 1928/1/23م ، ص5–6 ؛ **جريدة فلسطين** ، ع (962–10) ، 1927/4/10م ، ص5 ؛ الجادر ، **المصدر السابق** ، ص524–525.

([5])- أنظر: **المادة (34)** من هذه الاتفاقية الواردة في **جريدة فلسطين** ، ع (968–16) ، 1927/4/17م ، ص3 ؛ **جريدة الشرق العربي** ، ع (177) ، 1928/1/23م ، ص18 ؛ الجادر ، **المصدر السابق** ، ص526–527.

استخدام توليد الكهرباء من مياه نهر الأردن بهذا الثمن البخس. ولرغبة بريطانيا في تقوية النفوذ الصهيوني وإنجاح مشروعاتهم ، قامت بإعفاء الشركة لمدة عشر سنوات من دفع الضرائب على الأرباح ، في الوقت الذي لم تتساهل فيه السلطات البريطانية في فرض الضرائب على أرباح الشركة مهما قلت هذه الأرباح ، وذلك – على حد زعمهم – حرصاً على واردات البلاد وحفاظاً على مصالح وحقوق أهالي شرقي الأردن وفلسطين ، كما أن إعفاء أو تأجيل دفع الرسوم الجمركية على واردات الشركة لمدة طويلة كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى تطور الصناعات اليهودية على حساب الصناعات العربية([1]).

خامساً– قيدت هذه الاتفاقية حكومة شرقي الأردن بسلسلة من الالتزامات لا يقابله أي غنم ، ويتجلى ذلك من خلال([2]):

أ– حرمانها من المشاركة بالأرباح التي تحققها الشركة ولو بنسب معقولة.

ب– عدم أشرافها أشرافاً كاملاً على المياه اللازمة لسير العمل.

ج– عدم استخدامها للفائض من المياه عن حاجة الشركة الحقيقية في مشروعاتها.

وبهذا لم يكن مشروع روتنبرغ ، مجرد مشروع كهربائي لتزويد فلسطين وشرق الأردن بالطاقة الكهربائية فحسب ، وإنما أطلق يد الصهاينة في التحكم بمستقبل مياه نهري الأردن واليرموك كلها ، وبهذا أضحت مصادر القوى المحركة واللازمة للصناعة تحت تصرفهم ، وحرمت الدول المجاورة لحوض نهر الأردن من إقامة أيّة مشاريع إنمائية واستثمارية تعتمد على مياه نهر الأردن واليرموك إلا إذا رضي صاحب الامتياز بذلك.

**3– الاحتجاج على المشروع:**

منذ أن بدأت الاتجاهات نحو منح روتنبرغ امتيازاً لتوليد الطاقة الكهربائية في عام1921م ، تنبه أهالي شرقي الأردن وفلسطين إلى مضمون هذا الامتياز وأخطاره ، مما دفع بالفلاحين القاطنين في الأغوار بتقديم عريضة احتجاج إلى رئيس المستشارين ، علي رضا الركابي ، بتاريخ 1922/6/29م ، يريدون الوقوف على معرفة الأسباب الحقيقية التي دفعت بالمندوب السامي في فلسطين بالموافقة على هذا الامتياز ، واهم ما جاء فيها:"... أن منح مثل هذا الامتياز الذي يخول الرجل اليهودي روتنبرغ الحق الكامل في استخدام مياه نهر الأردن

---

([1])– أنظر المواد : **(35+36)** من هذه الاتفاقية الواردة في **جريدة فلسطين** ، ع (968–16) ، 1927/4/17م ، ص3 ؛ **جريدة الشرق العربي** ، ع (177) ، 1928/1/23م ، ص18–20 ؛ الجادر ، **أثر قوانين** ، ص527–529.

([2])– الكردي ، **وادي الأردن** ، 103 ؛ "**ضوء على شركة روتنبرج**" ، ص15.

وروافده والتي هي حق طبيعي وقانوني لصالح أهالي شرقي الأردن وفلسطين. أن سحب واستخدام مثل هذه المياه إلى جانب واحد من شواطئه سيؤثر سلباً على الجانب الآخر من الشاطئ ، مما سيؤدي إلى انعدام الحياة فيه. لهذا نحن نرسل هذا لطلب إلى سعادتكم والأمل يحدونا بأن لا يكون هذا التنازل من جانب حكومة فلسطين غزواً لحقنا ، كما ونتساءل عن مصير النصف الآخر من المياه والتي نحن مستقلون في استخدامه. وفي الختام نؤكد لسعادتكم بأن لا نسمح لأيّ قوة في العالم بأن تعتدي على حقوقنا في منطقتنا"([1]). وقد أكّدوا للركابي بأنّ استغلال مياه نهري الأردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية من قبل روتنبرغ ، تمس بحقوقهم ، وتعطل مصادر حياتهم ووجودهم في تلك المنطقة. وعلى ما يبدو فقد استجاب الركابي على تلك المطالب مما دفعه إلى إبراق رسالة إلى ممثل الحكومة البريطانية في شرق الأردن ، جون فلبي (John Phillby) ، بتاريخ1922/7/4م موضحاً له فيها بيان مقدمي الاحتجاج بما يلي:"... قدمت لنا مطالب من قبل القبائل ومالكي الشاطئ الشرقي لنهر الأردن والتي تفيد بأنها كانت على علم بأنّ حكومة فلسطين قد أعطت بالفعل السيد روتنبرغ امتيازاً يخوله باستغلال مياه نهر الأردن وروافده الجارية في الأراضي الأردنية والفلسطينية ، مما يحرم أراضي المنطقتين من حقها الطبيعي والقانوني بمياه هذا النهر. كما ونعلم ، وفقاً لما أوردته الصحف عن الفائدة الكبيرة لمشروع روتنبرغ وشركته ، لذا يعتقد بأنه ليس له أيّ فائدة لأصحاب الأراضي التي تحصل على مياهها من نهر الأردن وروافده الأخرى مباشرة. وفي الختام التمس منكم باتخاذ مطالب مقدمي الطلب بعين الاعتبار وأن تخضع للدراسة المتأنية وإعلامنا بالنتيجة"([2]).

وعلى أثرها هذه الرسالة أبرق ممثل الحكومة البريطانية في شرق الأردن برسالة إلى المندوب السامي البريطاني في القدس ، موضحاً له فيها الموقف بما يلي: أن مزارعين الأغوار قاموا بتنظيم احتجاج شامل على مشروع روتنبرغ الذي يقيد حريتهم باستخدام مياه نهر الأردن. أن مثل هذا الاحتجاج من المرجح أن يكون له تأثير سلبي على حكومة شرقي الأردن ومستشارها الرئيس. لذا يستوجب في ظل هذه الظروف الراهنة إصدار تصريح رسمي حكومي للتأكيد على مطالب مقدمي الاحتجاج والتي تركزت على المبادئ التالية:

---

([1])- أنظر: رسالة مالكي الشاطئ الشرقي لنهر الأردن إلى مستشار حكومة شرقي الأردن ، علي رضا الركابي ، ضد مشروع روتنبرغ بتاريخ 1922/6/29م. **الملحق رقم (3)** ، ص270.

([2])- أنظر: رسالة مستشار حكومة شرقي الأردن ، علي رضا الركابي ، حول مطالب القبائل البدوية ومالكي الشاطئ الشرقي لنهر الأردن إلى جون فلبي بتاريخ 1922/7/4م. **الملحق رقم (4)** ، ص271.

1- بأن لا يؤثر مشروع روتنبرغ بأيّ حال من الأحوال على شرقي الأردن.

2- بأن لا يمس مشروع روتنبرغ الحقوق القائمة للفلاحين وغيرهم في الاستخدام المجاني لمياه نهر الأردن سواء في الجانب الزراعي أو غيره من الجوانب.

3- بأن لا يؤثر مشروع روتنبرغ بأيّ شكل من الأشكال على استخدامات المياه وروافدها الجارية في الأراضي الأردنية سواء أكانت تصب تلك الروافد في نهر الأردن أم في البحر الميت([1]).

وعشية نشر مضمون مشروع روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية والريّ في الصحف. فقد قوبل بسخط كبير في شرقي الأردن وفلسطين واستنكره المؤتمر الاقتصادي العربي المنعقد في القدس عام1923م ودعا إلى مقاطعته. وقد جاء أيضاً في مقررات المؤتمر الفلسطيني السادس المنعقد في يافا في الفترة الممتدة ما بين10-1923/3/20م إلى الإعلان عن مقاطعة مشروع روتنبرغ والاحتجاج لوزارة المستعمرات على نصب الأعمدة ومد الأسلاك في يافا وتكليف روتنبرغ ثمن الأعمدة([2]).

ولتعزيز المعارضة ضد مشروع روتنبرغ ، فقد بعث أهالي الكرك وعجلون برسالة إلى رئيس الحكومة الأردني حذروا فيها الحكومة حول ما أشيع عن قرارها الذي أجاز للزعيم الصهيوني تحقيق بعض الأماني القومية باستغلال مياه نهر الأردن ، والاستيلاء على ستة ألف دونم من أراضي غور الصقور. وأشاروا بأنهم يرغبون في الوقوف على العوامل والتأثيرات التي أجبرت الحكومة على التسرع في قبول مشاريع روتنبرغ في منطقتنا وما فائدتها لبلادنا ، وقالوا:" بأنهم لا يعترفون بأيّ قانون لا يتفق مع حقوق بلادهم ويتبرأون من تبعية ما قد ينشأ

---

([1])- أنظر: رسالة ممثل الحكومة البريطانية في شرقي الأردن ، جون فلبي ، إلى المندوب السامي البريطاني في القدس بتاريخ 1922/7/4م. **ملحق رقم (5)** ، ص272.

([2])- أنظر: زعيتر ، أكرم ، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939م: من أوراق أكرم زعيتر** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت ، 1979م ، ص67-68 ، 73 ؛ ياغي ، إسماعيل أحمد ، **الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية** ، دار المريخ للنشر : الرياض ، 1983م ، ص92-93. وسيشار إليه فيما بعد: ياغي ، **الجذور التاريخية** ؛ السفري ، عيسى ، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية** ، مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة : يافا ، 1973م ، ص202.

عن ذلك"([1]). مما حدا بمصطفى وهبي التل بتقديم احتجاج شديد اللهجة على مشروع روتنبرغ ، قال فيه: "إن ما بيع من أراضي هي أراضي أميرية وبيعها هز أهالي البلاد هزة عنيفة"([2]).

وفي نيسان عام1927م عمت مدينة إربد مظاهرات عديدة وقدمت احتجاجات كثيرة من الأهالي على هذا المشروع ، مما دفع الحكومة بإرسال رضا توفيق وعارف العارف إلى إربد لتهدئة الخواطر([3]).

وقد لعبت الأحزاب الأردنية دوراً بارزاً في توعية الأهالي بمخاطر هذا المشروع وأثاره الرامية لولوج الصهيونية شرقي الأردن بهدف السيطرة عليه ، وبهذا الصدد فقد نبه قادة وأعضاء حزب الشعب الأردني ، منذ الاجتماع الأول له في أيار عام1927م ، إلى رفض هذا المشروع ومقاطعته ، لما فيه من مخاطر جسيمة على شرقي الأردن([4]). كما وحظي مشروع روتنبرغ بمعارضة كبيرة داخل جلسات المجلس التشريعي الأول ، فقد ندد شمس الدين سامي في الجلسة العادية للمجلس بسياسة توفيق أبو الهدى تجاه هذا المشروع ، قائلاً:" إن الصهيونية دخلت بلادنا وسجلها توفيق أبو الهدى تحت جنح الظلام...وهاهي الأعلام الصهيونية ترفرف فوق أبنية المشروع والمستعمرات الصهيونية الأخرى ، وليس بمقدور أيّ جندي أردني أن يدخل تلك الأراضي التي كانت بالأمس ملكنا المطلق ما لم يتكرم عليه المفوض الصهيوني المأمور بحراسة تلك المستعمرات ، أن الحكومة التي تقرر مشروع روتنبرغ وتفوض ستة ألف دونم من أراضي الغور الخصبة لإسكان المهاجرين الصهيونيين لا تتأثر بالانتقاد. ويختم حديثه قائلاً : لا بّد من تشكيل محكمة لمحاكمة كل من اشترك بهذا المشروع من الموظفين"([5]).

---

([1])- **جريدة الكرمل** ، ع (1224) ، 1927/2/27م ، ص4-5 ؛ محافظة ، علي ، **الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة(1916-1946م)** ، مركز الكتب الأردني: عمان ، 1999م ، ج2 ، ص197. وسيشار إليه فيما بعد: محافظة ، **الفكر السياسي**.

([2])- **جريدة الكرمل** ، ع (1321) ، 1927/4/17م ، ص3 ؛ محافظة ، **المرجع السابق** ، ج2 ، ص208.

([3])- **جريدة الكرمل** ، ع (1232) ، 1927/4/24م ، ص3.

([4])- أنظر: **جريدة فلسطين** ،ع (962-10) ،1927/4/10م ، ص5 ، ع (975-23) ، 1927/5/7م ، ص3 ؛ جريدة الكرمل ، ع (1336) ، 1927/5/29م ، ص4 ؛ جريدة الشرق العربي ، ع (177) ، 1928/1/23م ، ص2 ؛ 30-31.

([5])- **جريدة الكرمل** ، ع (1412) ، 1929/12/10م ، ص 2 ، 4.

وعشية مباشرة الشركة للقيام بأعمالها في تنفيذ المشروع عــام 1932م ، أوردت جريــدة الجامعة العربية ، خبراً بعنوان " المطامع الصهيونية في شرق الأردن " ، مفاده : عندما فشل الصهاينة في السيطرة السياسية على شرقي الأردن ، لجاؤا بالاستيلاء على مياه نهر الأردن لتوليد الطاقة الكهربائية والحصول على امتياز البحر الميت"(1). حيث نبه نجيب أبو الــشعر في اجتماع المؤتمر الوطني الرابع للجنة التنفيذية لحزب الشعب المنعقد في فندق الكمال بعمان بتاريخ1932/3/16م ، من خطر الصهيونية التي استولت على معظم الأراضي الفلــسطينية الصالحة للزراعة والتي لم يبق بحوزتهم منها سوى الأراضي الجبلية القاحلة. كما وركّز فيها على مخاطر الصهيونية التي تتجه بأنظارها نحو أراضي شرقي الأردن لابتلاعها ، ومحاولة البعض لبيع أراضيه قائلاً:" وما مشروع روتنبرغ ومشروع البحر الميت واستيلاء اليهود على حمامات الحمة سوى طوالع مخفية لزحفهم على هذه البلاد العزيزة. إننا إذا أمعنا النظر فــي سياسة الإفقار المتبعة في شرقي الأردن منذ فصلها عن الأم سوريا ، وما وصل إليه المكلف الأردني من فقر مدقع ، أضف إلى ذلك المناورات والدعايات المجرمة التي تبذل لضم شرقي الأردن إلى فلسطين يظهر لنا جلياً شبح الصهيونية الجشع فاغراً فاه لابتلاع أراضــينا أيهــا السادة"(2).

**4- تدمير المحطة وإلغاء المشروع ما بين عامي(1948-1953م):**

عندما اقترب موعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين طلبت الحكومة الأردنية مــن اليهود أن يجددوا الاتفاق معها على خطة للمحافظة على المشروع ، نظراً لتعهــد الحكومــة الأردنية بحمايته لوقوعه ضمن أراضيها. حيث أجريت الاتصالات مــع الجانــب اليهــودي

(1)- امتياز استثمار البحر الميت: منح هذا الامتيــاز إلــى الميجــر تولــوك (Major Tullok) والمــستر نوفومسكي (M.Novomeyski) بتاريخ 1930/1/1م وقد أنشأ شركة سمياها "الشركة الفلسطينية للبوتاس" ، لاستخراج الأملاح المعدنية من البحر الميت واستثمارها لمدة (75) عاماً ، وحدد الامتياز حصة الحكــومتين الأردنية والفلسطينية بما يعادل (5%) من قيمة الإنتاج المباع ، على أن تكون حصة الحكومة الأردنية نصف حصة حكومة فلسطين ، نظراً لوقوع معامل الشركة على الشاطئ الغربــي مــن البحــر الميــت (الجانــب الفلسطيني). انظر:**الجريدة الرسمية** ، ع (364) ، 1932/9/16م ، ص 400 وما بعدها ؛ الجامعة العربية ، ع (794) ، 28 /1932/3م ، ص1.

(2)- أنظر: **جريدة فلسطين** ، ع (15-1973) ، 1932/3/17م ، ص5 ، ع (12-1970) ، 1932/3/25م ، ص7 ، ع (23-1981) ، 1932/3/26م ، ص7 ؛ **جريدة الجامعة العربية** ، ع (789) ، 1932/3/18م ، ص3.

بواسطة متصرف لواء عجلون ، بهجت طبارة ، وقائد منطقة إربد ، نديم السمان ، وكان أهم تلك الاتصالات ما جرى في 1948/5/14م. وقد تم الاتفاق على الشروط التي قدمتها الحكومة الأردنية ، وفيما يلي نص لتلك الشروط وموافقة اليهود عليها([1]):

**المادة الأولى:** يستمر المشروع بالعمل وفقاً للشروط التالية:

1- جميع الرجال المسلحين العاملين في المشروع ومنشآته داخل حدود المملكة الأردنية الهاشمية يسلمون أسلحتهم في نقطة يعينها متصرف لواء عجلون أو قائد المنطقة أو أيّ ضابط ينتدب لهذه الغاية. على أن يتم التسليم في تمام الساعة السادسة من مساء هذا اليوم ، ثم ينسحب هؤلاء العاملون إلى داخل الحدود الفلسطينية حالاً.

2- لا يبقى في المنشآت إلا أولئك الأشخاص الذين يعتبرون بقاؤهم ضرورياً لتشغيل المشروع ، ولا يجوز بأيّ حال من الأحوال أن يكون بحوزتهم أسلحة.

3- تصبح المنشآت المسلحة تحت سيطرة السلطة العسكرية العربية.

**المادة الثانية:** إذا لم يقبل الشروط الواردة بالمادة الأولى وبنودها يستعاض عنها بالشروط التالية:

1- جميع الأشخاص سواء أكانوا مسلحين أم غير مسلحين عمالاً أو غير عمال ينسحبون إلى فلسطين حالاً.

2- وقف جميع المنشآت عن العمل.

3- تصبح المنشآت جميعها تحت الاحتلال العسكري من قبل السلطات العربية.

4- يتم ذلك في تمام الساعة السادسة من مساء هذا اليوم.

**المادة الثالثة:** على القائمين بالمشروع أن يقبلوا الشروط الواردة في المادة الأولى أو الشروط الواردة في المادة الثانية ، وإلا فستتعرض المنشآت للاحتلال العسكري بالقوة حالما ينتهي الانتداب البريطاني على فلسطين. والجواب على هذه الطلبات يعطى فوراً. وجاء الرد اليهودي على هذه الشروط بالنحو الآتي:" أمرت أن أبلغكم أن المؤسسة تقبل الشروط الأولى الواردة في رسالة فخامة رئيس الحكومة الأردني (توفيق أبو الهدى) المبلغة إلينا اليوم ، حيث

---

([1])- التل ، عبد الله ، **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل ، قائد منطقة القدس** ، ط2 ، دار الهدى: د.ن ، 1990م ، ص68-69. وسيشار إليه فيما بعد التل: **كارثة فلسطين** ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص61-62.

صدرت التعليمات بتسليم جميع الأسلحة مقابل وصل ، ويبقى الأشخاص والأملاك التابعة للمشروع تحت حماية ومسؤولية حكومتكم"([1]).

المخلص(السكرتير- يهارو)

وهكذا نفُذ الاتفاق بين الطرفين ، وسلم الأشخاص العاملون في المشروع أسلحتهم إلى قائد المنطقة ومتصرف اللواء اللذين وضعا حراسة أردنية على المشروع والمستعمرة التابعة له ، ووقعا المستندات التي تثبت ذلك([2]).

لكن الأحداث المتعاقبة نتيجة الحرب العربية – الإسرائيلية عام1948م ، عطلت استمرارية المشروع ، عندما وصلت إليه نيران المعركة حيث تم قصفه وتخريبه(أنظر:الشكل24) من قبل الجيش العراقي الذي انتقل إلى إربد بتاريخ1948/5/14م متجهاً إلى الغور استعداداً لدخول فلسطين ، وعندها أضحى مشروع روتنبرغ ومنشآته من مسؤوليته ، فقد هاله أن يرى اليهود يسرحون ويمرحون وفقاً للاتفاقية الأردنية مع سلطات المشروع ، لذا فقد أصروا على نقل ما تبقى من اليهود إلى المفرق كأسرى حرب ، أمّا دسكر ، المعروف" أبو يوسف " مدير المشروع فقد استطاع الإفلات من قبضة الضابط الموكل بحراسته ، وبعد ساعات من هربه نسف جسر المجامع ، في سبيل إعاقة تقدم الجيش العراقي وقطع خطوط المواصلات بين ضفتي نهر الأردن في تلك المنطقة ، حيث تبين بعد عدّة أيام من نسف الجسر التي كانت تقيم بالقرب منه محطة روتنبرغ أن أبا يوسف هو قائد الهاجناة في تلك المنطقة([3]). وأخيراً وافقت هيئة النيابة على القرار الذي اقره مجلس الوزراء الأردني بتاريخ1953/8/31م ورقمه(446) متضمناً إلغاء امتياز شركة كهرباء فلسطين المحدودة(روتنبرغ) وهذا نصه:" بعد أن اطلع مجلس الوزراء على الأخطار الذي وجهه السادة: كاهيل (Cahill) ، غوردون (Gordon) ، زاخري (Zachry) وريندل (Rindel) من نيويورك باعتبارهم وكلاء شركة كهرباء فلسطين

([1])- التل ، **كارثة فلسطين** ، ص69 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص62 ؛ برافر ، **حدود أرض إسرائيل** ، ص104.

([2])- علي ، **المصدر السابق** ، ص62.

([3])- التل ، **المصدر السابق** ، ص65 ، 70 ؛ علي ، **المصدر السابق** ، ص63.

الشكل(23) : صورة تبيّن بقايا محطة روتنبرغ التي دمرتها المدفعية العراقية عام1948م.

المحدودة (رونتبرغ) بواسطة الوزير الأردني المفوض في بيروت بوصفه العضو المنتدب للحكومة الأردنية في المجلس الاستشاري الأعلى لوكالة الغوث ، وبعد أن درس البيانات التي أبداها معالي وزير العدلية بكتابه رقم (ش-4743/371) بتاريخ1953/8/29م حول امتياز هذه الشركة قرر- بالنسبة لما تضمنه القانون الدولي من نصوص أشار إليها معالي الوزير المشار إليه في كتابه السالف الذكر- تأييد وجهة النظر التي أبداها وزير العدلية في الموضوع وإلغاء امتياز شركة الكهرباء الفلسطينية ، وإبلاغ ذلك إلى من يعنيه الأمر في الموضوع وتقديم هذا القرار إلى هيئة النيابة الموقرة لتصديقه([1]). كما هو مبيّن في الجدول التالي:

([1])- **ملحق الجريدة الرسمية الأردنية** ، ع (1158) ، 1953/10/8م ، ص560.

جدول رقم(7)

قرار مجلس الوزراء الأردني بالتصديق على إلغاء مشروع روتنبرغ بتاريخ1953/5/31م:

سليمان عبد الرزاق طوقان (وزير الدفاع الأسبق) عبدالحليم النمر (وزير المالية الأسبق) إبراهيم هاشم (رئيس وزراء اسبق)

| اسم الوزير | اسم الوزارة | حضور أم غياب |
|---|---|---|
| فوزي الملقي | رئيس الوزراء ووزير الدفاع | حضور |
| سعيد المفتي | نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة | غياب |
| سليمان السكر | المالية | حضور |
| حسين فخري الخالدي | وزير الخارجية والقائم بإعمال قاضي القضاة | حضور |
| حكمت المصري | وزير الزراعة | حضور |
| انسطاس حنانيا | وزير التجارة | حضور |
| بهجت التلهوني | وزير الداخلية | حضور |
| مصطفى خليفة | وزير الصحة والشؤون الاجتماعية | حضور |
| شفيق أرشيدات | وزير العدلية والمواصلات | حضور |
| أنور الخطيب | وزير الاقتصاد والإنشاء والتعمير | غائب |
| أحمد طوقان | وزير المعارف | حضور |
| المصدر: **ملحق الجريدة الرسمية الأردنية** ، ع (1158) ، 1953/10/8م ، ص561 ؛ عكور، إيمان ناصر موسى ، **هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية 1948-1960م** ، رسالة ماجستير ، إشراف عبد العزيز عوض ، كلية الآداب : جامعة اليرموك : 2000م ، ص237. | | |

**المبحث الثاني- مشروع ميــشيل جــورج إيونيــدس (Micheal.Georg.Ionides)([1]) عام1937م:-**

تقدمت معظم البلاد المشتركة في حوض نهر الأردن بمشروعات لاستغلال مياهه في الريّ وتوليد الطاقة الكهربائية ، ولأجل هذه الغاية أوفدت وزارة المستعمرات البريطانيــة مهنــدس الريّ إيونيدس للقيام بأعمال المساحة المائية في شرقي الأردن استجابة لنصيحة اللجنة الملكية (لجنة بيل) (Peel Commission) لتقسيم فلسطين عام1937م ، فأقام إيونيدس في شــرقي الأردن لمدة عامين (1937-1939م) ، وقد ضمن خلاصة دراساته تقريراً رسمياً صدر فــي عام1939م بعنوان:" الموارد المائية في شرقي الأردن وتنميتها". وتتلخص المقترحات التــي أبداها في مشروعين أحداهما وأسع رئيسي وآخر ثانوي محدود المجال([2]).

1- **معالم المشروع الرئيسي:**

يرى إيونيدس أن الوسيلة الوحيدة للحصول على أراضي زراعية جديدة هي الاستفادة مــن الماء الذي لا يستفاد منه في ذلك الوقت من نهري الأردن واليرموك ، ويقــدّر مــا يحملــه النهران معاً في نقطة التقائهما في منطقة الباقورة بمليار وعشرين مليون متراً مكعباً من الماء

---

([1])- ميشيل جورج إيونيدس: ولد بمدينة انفيلد (Enfield) البريطانية بتاريخ1903/9/19م تلقــى تعليمــه الأساسي في مدارس هارو(Harrow) ودرس الهندسة في كليــة براســينوز (Brasenose College) في جامعة أكسفورد ، تزوج في عام1922م من مارغريت إميلي (Margaret Emily) ، حيث رزقا بثلاثة أبناء ، وهم: مارغريت(1930- وتوفيت في بغداد في نفس العام) ، كريستوفر (Christopher)(1933-2000م) ، وماري (Mary)(1936- ) ، قام إيونيدس بمسح عام لأحواض الهيدروليكية العامة للعديد من الأنهــار ، مثل: الكارون ، دجلة ، الفرات ، الأردن واليرموك الزرقاء وغيرها من الروافد الأخرى ، حيث تولى مــدير التنمية والتطوير لمشاريع الريّ في العراق منذ عام1930 ولغاية انتقاله إلى شرق الأردن عام1937م ليتولى نفس المنصب ، حيث قام بوضع مشروعة المعروف باسمه. وفي الفترة الممتدة ما بين(1942-1946م) تولى منصب قائد جناح لجمعية منشآت الطائرات البريطانية. وفي عام 1950م استقر في كينغستون (Kingston) في لندن ، حيث ترك العديد من المولفات ، منها: " فرق تخسر" : الثورة العربيــة1955-1958م" Divide and Lose: The Arab revolt of 1955-1958 " ، والصادر في عام1960م. وأخيراً توفي في الأول من شباط عام 1978م في قرية تينبي (Tenby) في ويلز. لمزيد من المعرفة. أنظــر: **wing commander Michael George (Alexander) Ionides , Birth (19 Sep 1903 Enfield , England–Death1Feb1978,Tenby,Dyfed,Wales)**, (www.Christopher long.co.uk) , p1.

([2])- الكردي ، **وادي الأردن** ، ص128 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص54 ؛ الخيرو ، **الأطماع الصهيونية** ، ص 39 ؛ الموعد ، حمد سعيد ، **حرب المياه في الشرق الأوسط** ، دار كنعان للدراســات والنــشر : دمــشق ، 1991م ، ص49. وسيشار إليه فيما بعد: الموعد ، **حرب المياه.**

سنوياً – على حد تقديره – يأخذانها من ينابيعهما وهي موارد دائمة ومضمونة ، فضلاً عن (282م.م3) من الماء سنوياً تحملها الأنهار والأودية القادمة من الهضبة الشرقية للنهر إلى الغور الأردني([1]). لهذا يرى بأن كمية المياه التي يحملها النهران معاً يمكن أن تروي شرقي الأردن في مسافة يبلغ طولها (96,5 كم). ولتحقيق هذه الغاية يقترح تحويل مياه نهري الأردن واليرموك إلى قناة بإحدى وسيلتين: تتلخص الأولى في حفر نفق أرضي من مكان التقاء النهرين عند جسر المجامع في الباقورة ، لتنقل ماء نهر الأردن إلى نهر اليرموك عند دخوله الغور أيّ قبل التقائه بنهر الأردن في الوقت الحاضر بمسافة تقدّر بنحو (9,5كم) ومن هناك تبدأ القناة الرئيسية. أما الوسيلة الثانية فتتلخص في فتح قناة مباشرة تبدأ من سمخ الواقعة على الساحل الجنوبي لبحيرة طبرية لتتصل بنهر اليرموك عند دخوله الغور الأردني (أنظر: الشكل25) ، وهو أخيراً يترك تحديد الموقع النهائي للملابسات التي تحيط بالمشروع وقت تنفيذه([2]).

وتبدأ القناة من اليرموك شمالاً لتخترق الغور وصولاً إلى البحر الميت جنوباً ، بحيث تبعد القناة عن مجرى النهر لعدّة كيلومترات ، لأن أيّ تقدم نحو الشرق معناه شق القناة في مناطق جبلية صخرية ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المشروع ويدعو إلى التفكير في جدواه. ومن هذه القناة ينساب الماء إلى الأراضي المراد ريّها([3]).

ويقدّر إيونيدس أن يكون تصريف هذه القناة في بدايتها من (6–15م3/ث). بحيث تمدها الينابيع والجداول الأردنية القادمة من الشرق بمقدار (282م.م3) من الماء في العام ، كما وتتزود بمقدار (460م.م3) من ماء نهري الأردن واليرموك. وهذه الكمية من المياه لا تستخدم لأيّ غرض من أغراض الريّ في الوقت الراهن. لهذا يرى أنه ليس هناك خوفاً من انخفاض

---

([1])– الكردي ، **وادي الأردن** ، ص128– 129 ؛ Ionides , **Report of the Water** , p 253 , 257

([2])– الكردي ، **المصدر السابق** ، ص129 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص54–55 ؛ فرج ، عزالدين ، **قضية نهر الأردن** ، الدار القومية : القاهرة ، – 19م ، ص25. وسيشار إليه فيما بعد: فرج ، **قضية نهر** ؛ صايغ ، أنيس ، **فلسطينيات ، منظمة التحرير الفلسطينية** ، مركز الأبحاث : بيروت ، 1965م ، **ص208**. وسيشار إليه فيما بعد: صايغ ، **فلسطينيات**.

([3])– الكردي ، **المصدر السابق** ، ص129 ؛ علي ، **المصدر السابق** ، ص 54–55 ؛ المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص4.

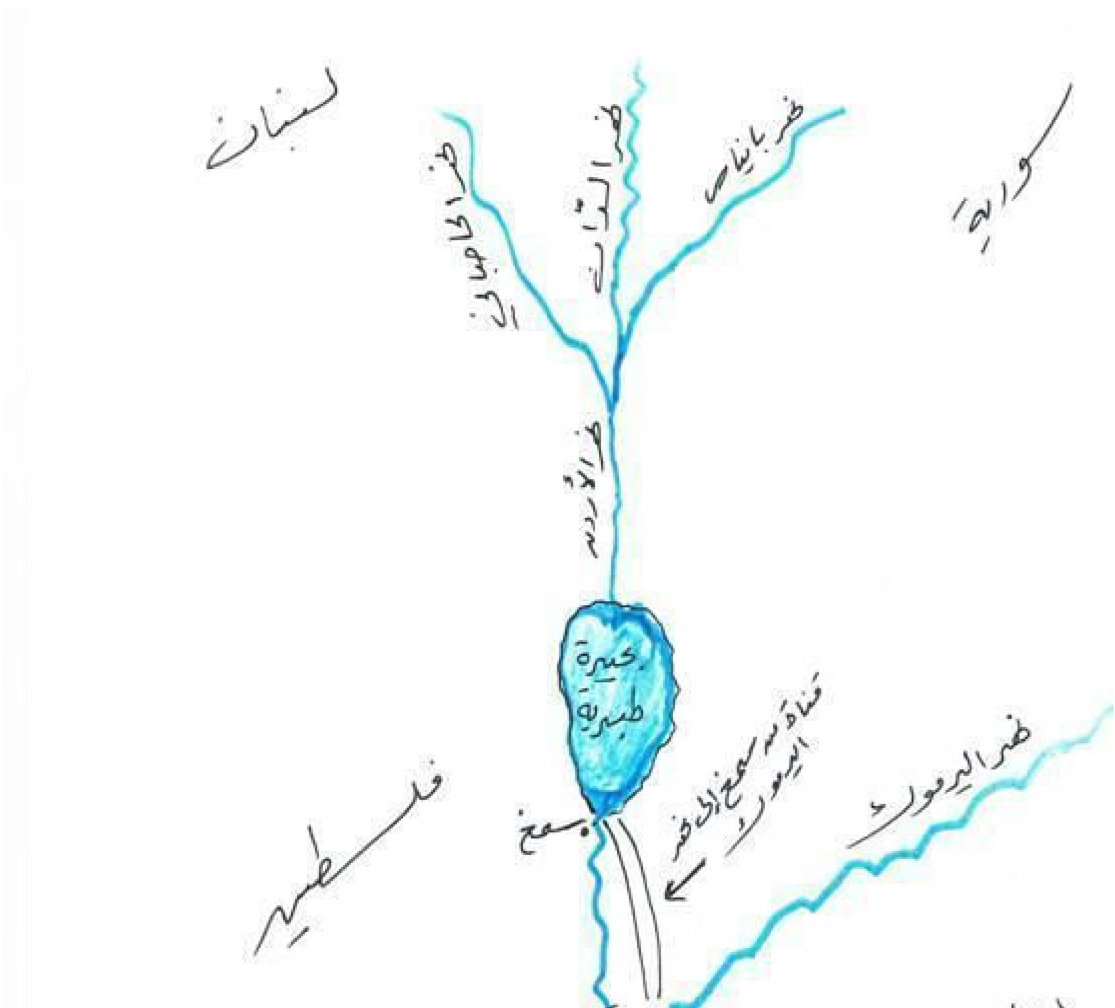


الشكل(25) : خريطة تبيّن خطة إيونيدس لتحويل نهر اليرموك عام1937م.

مستوى النهر في فصل الصيف ، إذ سيبلغ تصريف القناة آنذاك من (5-12م3/ث) وهي كمية يمكن توفيرها دون المساس بأعمال شركة كهرباء فلسطين([1]). ولأجل استمرار هذه القناة يرى إيونيدس بأنه لا بّد من بناء معابر وموزعات رئيسية ، وذلك لأن أرض الغور تنقسم إلى شبه مستطيلات أنشأتها الأنهار والأودية الأردنية القادمة من الشرق ، ويبلغ بعضها من العمق درجة لا يمكن تفاديها بغير ذلك ، وهكذا تنساب مياه نهري الأردن واليرموك والجداول الدائمة في القناة الرئيسية وتعبر كل وادٍ في معبر خاص ، يقوم بعده على كل مستطيل موزع رئيسي ينقل الماء إلى أقنية ثانوية تتصل بالحقول([2]).

**2- المساحة التي يرويها المشروع:**

يرى إيونيدس أن الأرض القابلة للزراعة والتي لا تزرع حالياً لافتقارها للمياه في شرق نهر الأردن الأدنى تبلغ مساحتها (375) ألف دونم ، يقع بعضها شرقي القناة المقترحة في مستوى أعلى من مستوى بقية الأرض مما يتعذر معه ريّها بطريقة الانسياب – الراحة – وهذه يتحتم ريّها من الجداول أو رفع الماء إليها من القناة بالمضخات. وقد قرر إيونيدس أنه بغض النظر عن هذه الأراضي المرتفعة المنسوب يمكن أن يتم ريّ (300) ألف دونم بالمياه من أراضي الضفة الشرقية لنهر الأردن وذلك على أساس أن الدونم الواحد يكفيه (1,690م.م3) من الماء في العام ، وبالرغم من أن هذا المشروع اقتصر على المنطقة الشرقية لنهر الأردن ، إلا أنه أجاز أنشاء قناة مماثلة إلى الجنوب من جسر المجامع وذلك لريّ أراضي الغور الغربي للنهر([3]).

---

([1])- الكردي ، **وادي الأردن** ، ص129 ؛ Ionides , **Report of the Water** , 255-258

([2])- الكردي ، **المصدر السابق** ، ص130 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص48 ؛ المطري ، **حوض نهر الأردن ، الأردن ، دراسة طبيعية – اقتصادية – سياسية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بإشراف محمد محمود الصياد ، معهد البحوث والدراسات العربية : د.م ، 1970م ، ص180-181. وسيشار إليه فيما بعد: المطري ، **حوض نهر الأردن.**

([3])- الكردي ، **المصدر السابق** ، ص130 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص54-55 ؛ الموعد ، **حرب المياه** ، ص49 ؛ أبو رجيلي ، **المياه في فلسطين المحتلة** ، **سلسلة حقائق وأرقام رقم(43)** ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية : بيروت ، 1973م ، ص24 ؛ الخيرو ، **الأطماع الصهيونية** ، ص39 ؛ Ionides , **Op, Cit.,** p255–258.

**3- تكاليف المشروع:**
لم يلق إيونيدس صعوبة في تقدير تكاليف مشروعه ، وذلك لانقسام الأراضي المراد ريّها إلى قطع مستطيلة ، وقد قدّر تكاليف أعمال التحويلات اللازمة حسبما جرى عليه الحال في الخارج مع تكييفها وفق الأوضاع المحلية وعلى أساس الأسعار السائدة قبل الحرب العالمية الثانية بنحو (2,650,000) جنية فلسطيني. وبذلك تصل تكاليف المتر المكعب الواحد من الماء واصلاً للأرض مع احتساب نفقات الصيانة (0,25 مليم) وهي من أرخص أثمان المياه في العالم([1]).

**4- فوائد المشروع:**
يشير إيونيدس في حال تنفيذ هذا المشروع إلى الفوائد التي يجنيها الفلاحون من توسيع الزراعة ، على أساس أن ملكية كل أسرة (30) دونم ، ولم يفته أن يذكر جاهزية جوانب وادي نهر الأردن للزراعة ، بالإضافة إلى أن المناخ الاستواء وشبه الاستواء السائد فيه ملائم لإنتاج محاصيل وفيرة من مختلف أنواع الغلال كالخضراوات والفواكه ، مما يجعل هذه المنطقة من أخصب بقاع الشرق العربي من الناحية الزراعية([2]).

**5- عقبات في طريق المشروع:**
وفي ختام مشروعه ، يجد إيونيدس نفسه مضطراً إلى ملاحظة القيود الذي يفرضها امتياز روتنبرغ السالف الذكر ، ووقوفه حجر عثرة أمام مشروعه ، ولا يسعه إلا الرجاء بالا يمضي وقت طويل حتى يمكن شراء هذا الامتياز ، الأمر الذي دفعه إلى التفكير في تنفيذ مشروعه على مراحل ما دامت حكومة شرقي الأردن لا تلقى العون الأجنبي الكاف للأخذ بيدها للتخلص من هذا الوضع الشائك. ومن أجل هذا يقترح تنفيذ مشروعه الثاني([3]).

**6- المشروع الثاني:**
يرمي هذا المشروع إلى أرواء منطقة من الغور الشرقي لا يصلها الماء إلا نزراً يسيرا. وتبلغ مساحتها (45,360) دونم. ويقضي المشروع بحفر قناة من نهر اليرموك يبلغ تصريفها (1,76م.م3/ث) ، وتمر القناة بوادي العرب وتتزود بالماء منه بمقدار (0,5. م3/ث) ، وتسير

---

([1])- Ionides , **Report of the Water** , p 8 ؛ الكردي ، **وادي الأردن** ، ص131- 130

([2])- Ionides , **Op , Cit.**, p 7 ؛ الكردي ، **المصدر السابق** ، ص131 ؛ المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص180.

([3])- Ionides **Op , Cit.**, p 258 ؛ الكردي ، **المصدر السابق** ، ص131

القناة جنوباً حتى تصل إلى المنطقة الشمالية لوادي زقلاب وتتزود بالماء منـــه بمقـــدار (0,3 م3/ث) ، مما يجعل تصريفها يصل إلى (2,56 م.م3/ث)([1]).

ويرى إيونيدس بأن المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع لا يزيد عن (70) ألف جنية فلسطيني ، مع احتساب نفقات الصيانة والفوائد السنوية المقدّرة بنحو (5500) جنية فلسطيني ، وممـــا يشجع على تنفيذ هذا المشروع في رأي إيونيدس وقوع نحو (5500) دونم من أملاك الدولـــة في منطقة يمكن بيعها بحوالي (30) ألف جنية فلسطيني بدون صعوبة تذكر ، وذلك بأسعار ما قبل الحرب العالمية الثانية([2]). ويوضح الجدول التالي النتائج التي ستترتب على تنفيـــذ هـــذا المشروع:

---

([1])- Ionides , **Report of the Water ,** p 256.

([2])- **Ibid.,** p 350 ؛ الكـــردي ، **وادي الأردن** ، ص131–133 ؛ المطـــري **حـــوض نهـــر الأردن** ، ص181–182 ؛ البرغوثي ، بشير شريف ، **المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة** ، ط1 ، دار الجليل للنشر : عمان ، 1986م ، ص 179– 180. وسيشار إليه فيما بعد: شريف ، **المطـــامع الإسرائيلية** ؛ عبد السلام ، **الموسوعة الفلـــسطينية** ، م1 ، ق2 ، دراسات جغرافيـــة ، ص245 ؛ الجمعيـــة العربية ، **مؤامرات** ، ص34.

جدول رقم(8)

جدول يبيّن النتائج المتوخاة من مشروع إيونيدس الثاني عام1937م:

| الفترة الزمنية | الأراضي المروية بالدونم | كميات المياه الواصلة لها في العام مقدرة بملايين الأمتار المكعبة سنوياً | معدل الدونم الواحد من المياه مقدّر بالأمتار المكعبة سنوياً | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| في الوقت الحاضر( أيّ قبل تنفيذ المشروع) | 36,320 | 21 | 580 | تروى معظم الأراضي هنا في دورة زراعية ثنائية. منها (3,016) دونم تزرع زراعة كثيفة في العدسية وتستنفذ نحو (4م.م3) من الماء سنوياً. |
| من قناة اليرموك( أيّ بعد تنفيذ المشروع) | 45,360 | 54 | 1,200 | (40,700) دونم تروى من قناة اليرموك ووادي العرب و (4,660) دونم تروى من وادي زقلاب. |
| الزيادة | 9,040 | 33 | – | – |
| Sources: Ionides , **Report of the Water**, p 348 ؛ الكردي ، **وادي الأردن** ، ص 132 ؛ المطري ؛ **حوض نهر الأردن** ، ص182. | | | | |

ومهما يكن من أمر هذا المشروع فقد لاقى رفضاً من جميع الجهات ؛ فالعرب اعتبروه جزءاً من مخطط صهيوني ، واليهود رفضوه ؛ لأنه لا يسمح بنقل المياه لأعمار النقب ، ويعطي الطرفين الأردني والفلسطيني على امتداد الضفتين حقوقهما من مياه الريّ. كما ورفضته اللجنة الفنية البريطانية على أساس أنّه لا يتمشى مع المتطلبات البريطانية بإنشاء دولتين في فلسطين حسب مقترحات لجنة وودهيد (Wood head commission)([1]).

---

([1])- أنظر: بن خضراء ، ظافر ، **إسرائيل وحرب المياه القادمة** ، ط2 ، دار كنعان للدراسات والنشر: دمشق ، 2000م ، ص91. وسيشار إليه فيما بعد: بن خضراء ، **إسرائيل** ؛ الشرعة ، إبراهيم ؛ أبا الزمات ، خالد حمد ، " **المشاريع الإسرائيلية لاستغلال مياه نهر الأردن (1948-1967م)**" ، ع (2) ، م36 ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، 2008م ، ص 96- 97. وسيشار إليه فيما بعد: الشرعة ، **المشاريع الإسرائيلية** ؛ صايغ ، **فلسطينيات** ، ص208.

**المبحث الثالث- مشروع والتر كلاي لودر ملك (Walter.Clay.LowderMilk) ([1]) ما بين عامي 1938-1939م:**

لم تلق الأفكار التي قدمها إيونيدس أيّ ترحيباً من قبل الأطراف المجاورة لحوض نهر الأردن كما مر سابقاً ، لهذا أوفدت وزارة الزراعة الأمريكية - تحت قيادة هنري دالاس (H.Dallas) آنذاك - المهندس الزراعي والخبير في شؤون التربة والمياه ، لودر ملك عام1938م ، لدراسة الإمكانيات المائية لوادي الأردن بهدف إنعاش المنطقة وتنميتها([2]).

---

([1])- والتر كلاي لودر ملك (1888م): ولد في الأول من حزيران في ولاية كارولينا الشمالية ؛ قضى طفولته مرتحلاً لأسرة تمتد غرباً إلى ولاية أريزونا (Arizona) ، التحق بجامعة أريزونا ، ثم حصل على منحة رودس (Rhodes) ، للدراسة في جامعة أكسفورد. وفي عام1914م دعته لجنة هربرت هوفر (Herbert Hoover's) البلجيكية للإغاثة (CRB) بهدف مساعدة سكان بلجيكيا إبان الحرب العالمية الأولى. وبعد الحرب عيُن لودر ملك مسؤول البحوث الإقليمية لدائرة الغابات في ولاية مونتانا(Montana) الأمريكية ؛ ونظراً لبراعته بالعمل البحثي ، لم يفضل البقاء في تلك الوظيفة. وعاد إلى ولاية أريزونا ، ثم سافر إلى الصين في عام1922م وحصل على وظيفة في كلية الزراعة في جامعة نانجينغ (Nanjing) الصينية ، حيث أجرى دراسات واسعة لمشاكل الفيضانات الناجمة عن النهر الأصفر وخلص إلى نتيجة مفادها: "أن صيانة التربة والمياه ضرورة ملحة لزيادة إنتاجية أراضي الصين". بهدف إيجاد الحلول والمقترحات لمشكلة المجاعة الناجمة عن ذلك. وعلى أثر قيام الثورة الشيوعية في آذار عام1927م عاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث حصل على شهادة الدكتوراه في علوم التربة والجيولوجيا من كلية الزراعة في جامعة كاليفورنيا. وفي عام1933م عُين لودر ملك نائباً للرئيس هيو هاموند بينيت (Hugh Hammond Bennett) في دائرة صيانة التربة في الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما اقترح كلارنس كانون (Clarence Cannon) في عام1938م بإجراء دراسة استقصائية للعالم القديم بما في ذلك حوض البحر المتوسط على أمل أن تكون هذه الدراسة مفيدة للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية نحو الزراعة الدائمة. فقد زار لودر ملك منطقة حوض نهر الأردن في الفترة الممتدة مابين شهر أب-1938- تشرين ثاني1939م ، واصدر كتاب فلسطين: أرض الوعد (Palestine: Land of Promise) عام1944م حيث أعلن فيه أن المنطقة يمكن أن تستوعب مرة أخرى عدداً كبيراً من السكان ( مهاجرين يهود جدد) من خلال صيانة التربة والمحافظة عليها بالإضافة إلى مشاريع الريّ ، حيث عُد الكتاب بمثابة الدستور المائي لمشاريع إسرائيل المائية المستقبلية في تلك المنطقة ، مما حدا بوزير التنمية الإسرائيلي ، موردخاي بنطوف (Mordeaci Bentov) في عام1983م إلى وصفه قائلاً: "نحن لسنا بحاجة لحليب مجفف ، بل بحاجة إلى لودر ملك". وتكريماً لدوره تم تأسيس مدرسة زراعية في حيفا تحمل اسمه ( مدرسة لودر ملك للهندسة الزراعية). لمزيد من المعرفة. أنظر: , Douglas Helmes **National History Economics and Sciences Division** ,Washington , D.C) , p35 - 40.

([2])- أنظر: الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص17 ؛ فرج ، **قضية نهر** ، ص25 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص31 ؛ عبد السلام ، **الموسوعة الفلسطينية** ، م1 ، ق2 ، دراسات جغرافية ، ص247-248.

وخلال الزيارة التي قام بها لودر ملك لشرقي الأردن وفلسطين ، أجرى خلالها دراسة مكثفة وعميقة لمصادر مياه نهر الأردن وروافده الأخرى والتي استمرت عاماً كاملاً ساعده فيها مهندس الريّ الأمريكي ، جميس هايز (James Hays) ، وعلى أثر هذه الدراسة الواسعة رفع لودر ملك تقريراً لدالاس ضمنه اقتراحاً لاستثمار إمكانيات وادي نهر الأردن استثماراً كلياً يجمع بين الريّ وتوليد الطاقة الكهربائية لتنمية الصناعة والزراعة في منطقة حوض نهر الأردن ، دون إلحاق الضرر بالمشاريع الموجودة في تلك المنطقة كمشروع شركة الكهرباء الفلسطينية ( مشروع روتنبرغ) ومشروع شركة البوتاس الفلسطينية ، كما قدم تقريراً للوكالة اليهودية يحتوي على مشروع واسع للريّ من خلال تحويل مياه نهر الأردن الأعلى ونقلها إلى الجنوب لريّ أراضي صحراء النقب([1]).

وخرج لودر ملك بفكرة مشروعة المعروف باسمه والذي تأثر بصورة مباشرة بمشاريع الريّ الأمريكية التي نفذت خلال الثلاثينيات من القرن المنصرم في حوض وادي تنسي (Tennessee) بولاية تنسي الأمريكية ، حيث اقترح تأليف إدارة خاصة تدعى هيئة وادي الأردن (Jordan Valley Authority) على نسق – هيئة وادي تنسي (Tennessee Valley Authority) – تتمتع باستقلال مالي وتتولى تنفيذ هذه المشاريع([2]).

وقد نشر لودر ملك خلاصة دراسته في عام1944م ، تحت عنوان:" فلسطين: أرض الوعد" ، أوضح فيه تفاصيل مشروعه القاضي باستغلال مياه نهر الأردن وروافده([3]). وخلاصة ما جاء في مشروعه ما يلي:

---

([1])– أنظر: مصر( القوات المسلحة – قيادة الجيش الأول) ، **مشاريع المياه في وادي الأردن وإسرائيل** ، القوات المسلحة: القاهرة ، 1960م ، ص 35– 36. وسيشار إليه فيما بعد: مصر ، **مشاريع المياه** ؛ الهيئة العربية العليا لفلسطين ، **المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية** ، **مشروع جونستون** ، دار الكتاب العربي: القاهرة ، 1955م ، ص22. وسيشار إليه فيما بعد: الهيئة العربية ، **مشروع جونستون** ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص67 ؛ حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص41.

([2])– أنظر: الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص33 ؛ الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص17 ؛ أبو رجيلي ، **المياه في فلسطين** ، ص25.

([3])– أنظر: مصر ، **المصدر السابق** ، ص36 ؛ الهيئة العربية ، **مشروع جونستون** ، ص16 ؛ **رزق** ، **نهر الأردن** ، ص20 ؛ **الشرعة** ، **المشاريع الإسرائيلية** ، ص97.

**1- هيئة وادي الأردن:**

يرى لودر ملك أن الغرض الأساس لهيئة وادي الأردن المزمع أنشاؤها تحتاج إلى غرضين أوليين ، هما: المياه والقوى الكهربائية ، والأول يتسنى الحصول عليه مما يجري في نهر الأردن من ماء ، والثاني يمكن استنباطه من الانحدار السحيق للنهر أثناء جريانه نحو البحر الميت ؛ وبذا تكون الأغراض الأساسية لهيئة وادي الأردن هي تحويل المياه العذبة من مصادر نهر الأردن الأعلى – بانياس ، الحاصباني ، تل القاضي – ، من أجل ريّ الأراضي على ضفتي النهر ، والاستفادة من الانحدار العميق للنهر في أغراض توليد القوى الكهربائية([1]).

**2- مشاريع الريّ:**

يرى لودر ملك فيما يتعلق بمشاريع الريّ أنه لا بّد من نقل المياه العذبة الجارية في نهر الأردن الأعلى ومن نهري اليرموك والزرقاء في أقنية ومجار مغطاة إلى منحدرات وادي الأردن لريّ منطقة الغور بكاملها بعد استصلاح تربتها القلوية وغسلها من الأملاح لجعلها صالحة لمختلف المزروعات([2]). ويقدّر لودر ملك كمية المياه الجارية في نهر الأردن بمقدار (1800م.م3) في العام تكفي لريّ ما مساحته (1,200,000) دونم في المنطقة تفوق المساحة القابلة للاستثمار الزراعي في وادي الأردن والتي تتراوح ما بين(540-620) ألف دونم يكفيها (800م.م3) من مياه الريّ ، أيّ أن هناك ، حسب تقديره ، فائض مائي يبلغ (1000م.م3) من مياه الريّ. يرى نقلها في قنوات من شمال بحيرة الحولة لكي تروي سهول: بيسان ومرج أبن عامر والجليل([3]).

---

([1])- see :Walter Clay Lowder Milk , **Palestine , Land of Promise** , Harper & Bors London ,1944 , p170 وسيشار إليه فيما بعد: Lowder Milk , **Palestine ,** ؛ الكردي ، **وادي الأردن** ، ص136 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص31 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص82.

([2])- see : Lowder Milk , **Op , Cit.**, p170 ؛ الكردي ، **المصدر السابق** ، ص136-137 ؛ الجمعية العربية ، **المصدر السابق** ، ص35 ؛ صعب ، طعان ،" **تطور مشروع نهر الأردن**" ، ع (35) ، شؤون فلسطينية ، تموز1974م ، ص99. وسيشار إليه فيما بعد: صعب ، "**تطور مشروع**".

([3])- see : Lowder Milk , **Palestine** , p171 ؛ الكردي ، **وادي الأردن** ، ص137 ؛ المطري ، **حوض نهرا لأردن** ، ص183 ؛ عبدالسلام ، **الموسوعة الفلسطينية** ، م1 ، ق2 ، دراسات جغرافية ، ص248 ؛ البرغوثي ، **المطامع الإسرائيلية** ، ص181 ؛ دمشقية ، **أزمة المياه** ، ص83.

**3- توليد الطاقة الكهربائية:**

يشير لودر ملك أنه لو نفذ مشروع الريّ المشار إليه آنفاً لزاد انخفاض مستوى سطح البحر الميت بمقدار (1,5-4,5م) في العام ، نتيجة لخسارته بما مقداره (1250م.م3) من المياه التي كانت تصب فيه سنوياً من مجرى نهر الأردن والتي حولت للريّ بمقتضى هذا المشروع ، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع نسبة ملوحته ، مما سيعيق التوسع في استغلال أملاحه ؛ نظراً لما يتطلبه العمل من تغيير دائم في الأساليب والآلات المستخدمة وتعديل في المنشآت والأبنية وزيادة في التكاليف([1]). ولتعويض هذه الخسائر يقترح لودر ملك بحفر قناة ونفق من حيفا إلى نقطة بالقرب من بيسان. وتبدأ القناة المقترحة بقناة مكشوفة طولها (11كم) من حيفا إلى جبل الكرمل ، يتلوها نفق من الاسمنت المسلح بطول (32كم) يجتاز سهول شفا عمرو وصولاً إلى أعلى بروز في الجانب الغربي لوادي الأردن إلى الجنوب من بحيرة طبرية([2]) (أنظر:الشكل26). وسوف تحمل هذه القناة والنفق المقترح كمية من مياه البحر المتوسط تتراوح ما بين (305-457م3) من الماء سنوياً ، مما سيعوض الفاقد لمياه البحر الميت العذبة التي كانت تصله من نهر الأردن ، وبذلك سيحتفظ البحر الميت بمنسوبه الحالي (-392م) ، ويستفاد من فرق المستوى ما بين البحرين والبالغ (366م) من توليد طاقة كهربائية تتراوح ما بين (76-110) ألف كيلو وات مع إمكانية مضاعفتها لتصل إلى (150) ألف كيلو وات من مشاريع الريّ الأخرى المرتبطة بالمشروع. وسوف تساعد هذه الطاقة الرخيصة التي يوفرها المشروع على تقدم الصناعات في منطقة حوض نهر الأردن ، مما يكفل العيش للعديد من المهاجرين الجدد علاوة على السكان الأصليين([3]).

**4- تكاليف تنفيذ المشروع:-**

أما من ناحية التكاليف اللازمة لتنفيذ هذا المشروع فإن لودر ملك لم يحدد رقماً لتكاليفه ؛ بالرغم من تأكيده على أن الكلفة المالية ستكون أقل مما هو عليه الحال في حوض وادي تنسي

---

([1])- see : Lowder Milk , **Palestine ,** p172 ؛ المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص184 ؛ جبور ، **قناة البحرين** ، ص12. الكردي ، **وادي الأردن** ، ص137 ؛

([2])- الكردي ، **المصدر السابق** ، ص137 ؛ جبور ، **المصدر السابق** ، ص11-12 ؛ المطري ، **المصدر السابق** ، ص183 ؛ أبو رجيلي ، **المياه في فلسطين** ، ص25 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص32-33.

([3])- see : Lowder milk , **Palestine ,** p172 ؛ الكردي ، **المصدر السابق** ، ص137- 138 ؛ جبور ؛ **المصدر السابق** ، ص11-12 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص32-33.

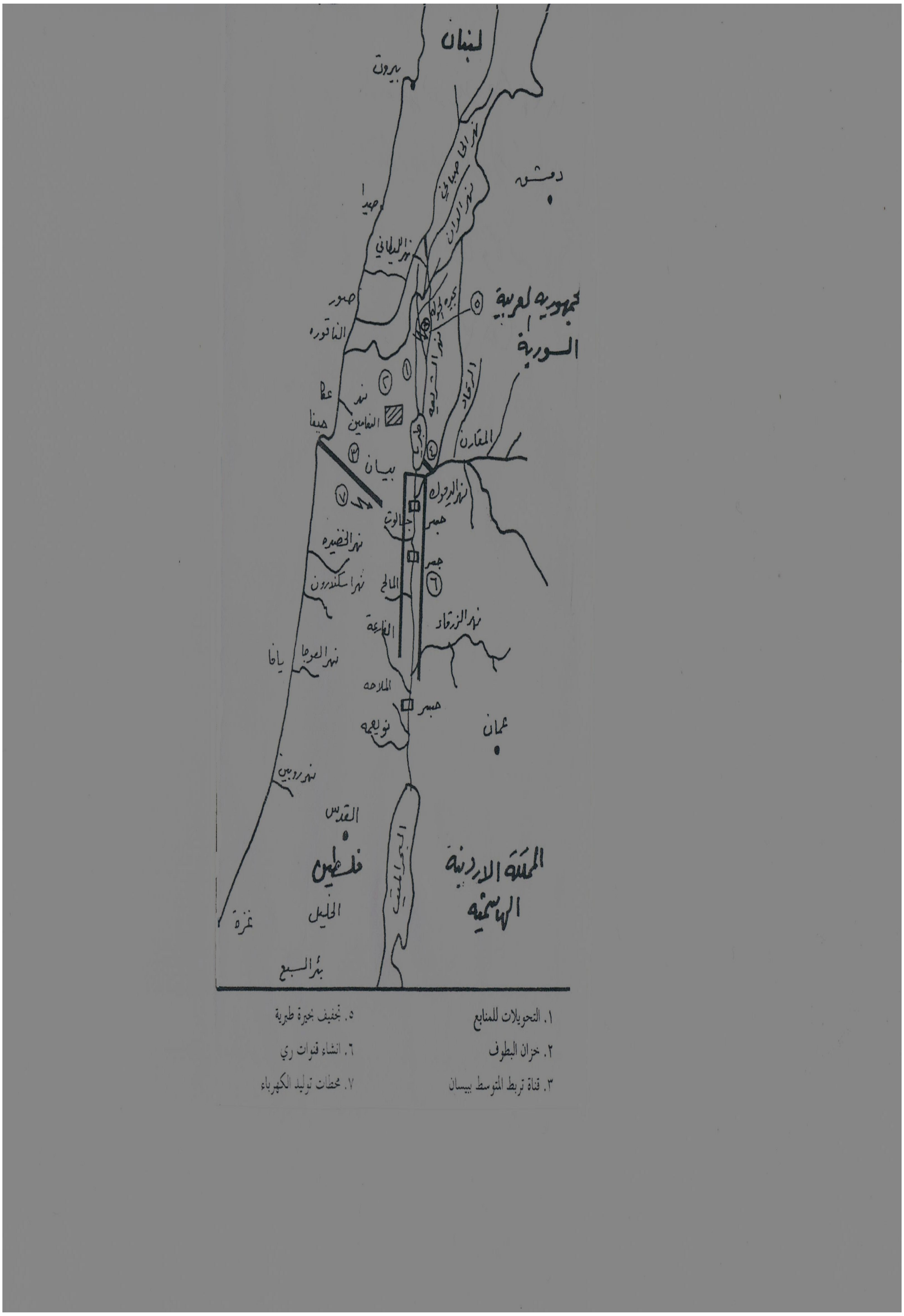


الشكل(26) : خريطة تبيّن خطة لودر ملك لقناة اليرموك الشرقية والغربية عام1938م ( المصدر : شـــديد ، **المياه والأمن** ، ص193).

نظراً لعدم ارتفاع الأرض الذي لم يتجاوز (46م) ما بين حيفا وبيسان ، فضلاً عن إمكانية توفير الأيدي العاملة من الأهالي والمهاجرين الأوروبيين. هذا بالإضافة إلى وجود الكثير من مواد البناء كالاسمنت مثلاً. أما عن تمويل المشروع فيقترح لودر ملك بمساهمة الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الصهيونية العالمية وتوظيف رأس المال الفردي الذي يشترك به ممولون يهود وأجانب([1]). لهذا يرى لودر ملك أن المشروع سيُعطي دخلاً مباشراً وسريعاً عن طريق زيادة ما يستخرج من معادن البحر الميت ، وكذلك بيع الطاقة الكهربائية ، بالإضافة إلى ريع الناتج من تحسين الزراعة وأراضي الغابات والمراعي. وهو يعتقد أنه لو أديرت هيئة وادي الأردن كمشروع قومي لكان هناك احتمال كبير في أن تسد نفقاتها سريعاً([2]).

**5- نتائج تنفيذ المشروع:**

ويمكن تلخيص النتائج التي تترتب على تنفيذ هذا المشروع بما يلي:

1- توفير المياه اللازمة لزيادة وتحسين الأراضي المزروعة بشكل خاص.

2- استغلال الموارد المعدنية الموجود في البحر الميت.

3- تحسين التربة في المناطق التي يشملها المشروع.

4- تنظيم الريّ لمنع إلحاق الضرر بالمصاطب والمدرجات مما يؤدي إلى انجراف التربة.

5- التقليل من حدوث الفيضانات والسيطرة عليها كما هو الحال في حوض وادي التنسي.

6- زراعة الأراضي غير الصالحة للزراعة أو التي يتعذر ريّها بالغابات للاستفادة منها للوقود.

7- زراعة مساحات واسعة من أراضي الحولة بالأرز والقطن بما يتناسب مع تصريف البحيرة.

8- توليد الطاقة الكهربائية التي يستفاد منها في التصنيع.

---

([1])- الكردي ، **وادي الأردن** ، ص140 ؛ Lowder Milk , **Palestine ,** p177

([2])- **المصادر نفسها** ، والصفحات نفسها.

9- استغلال المنحدرات الغربية في فلسطين من خلال أنشاء السدود لتخزين مياه الأنهر الفلسطينية بدلاً من ضياعها في البحر المتوسط خلال موسم الشتاء. وذلك لريّ الأراضي المتعطشة في الجنوب([1]).

ويقرر واضع المشروع أن هذه الفوائد ستظهر ثمارها في مدى خمسة أعوام منذ البدء في تنفيذ المشروع. وبذلك يكون هذا المشروع نموذجاً على نطاق ضيق ونواة لمشروعات مشابهة تزيد من رفاهية وأمن بلاد الشرق الأوسط جميعاً([2]).

**6- الأهداف التي يرمي إليها المشروع:**

يتضمن مشروع لودر ملك أهداف سياسية واقتصادية خطيرة ترمي إلى تحقيق منفعة واضحة لليهود على حساب العرب ، منها:-

1- الاستيلاء على مياه نهر الليطاني وتحويل مياهه إلى بحيرة صناعية تنشأ في سهل قرية عرابة البطوف في شمال الناصرة ، ثم تنقل تلك المياه إلى الجنوب لريّ أراضي النقب.

2- الاستيلاء على مصادر مياه نهر الأردن الأعلى كنهر بانياس والحاصباني وتل القاضي وتحويلها إلى الأراضي الفلسطينية.

3- تجفيف بحيرة الحولة وفتح قنوات واسعة تجري فيها مياه نهر الأردن الأعلى لريّ بعض الأراضي في منطقة بيسان ثم نقل الفائض إلى النقب لريّ أراضيه([3]).

4- تشجيع الهجرة اليهودية إلى منطقة حوض نهر الأردن. إذ يقول لودر ملك ما نصه:" وعلى كل حال فمن الواضح أن هناك أدلة كثيرة تؤيد ما أكدناه من أن استغلال منخفض وادي الأردن استغلالاً كاملاً للأراضي سيجعل من المستطاع مع الوقت استيعاب أربعة ملايين

---

([1])- الكردي ، **وادي الأردن** ، ص138- 140 ؛ شديد ، **المياه والأمن** ، ص 194-195 ؛ بن خضراء ، **إسرائيل** ، ص94.

([2])- الكردي ، **المصدر السابق** ، ص138- 139 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص33.

([3])- see: Lowder Milk , **Palestine** , P227 ؛ يونس السيد ، "**المشاريع المائية على نهر الأردن**" ، ع (88) ، صامد الاقتصادي ، السنة (14) ، نيسان - حزيران1992 ، ص159. وسيشار إليه فيما بعد: السيد ، " **المشاريع المائية**" ؛ المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص5 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص36 ؛ الهيئة العربية ، **مشروع جونستون** ، ص22-23.

لاجئ يهودي من أوروبا على أقل تقدير ، وذلك بالإضافة إلى (1,800,000) عربي في فلسطين وشرقي الأردن الآن ..."([1]). ويضيف قائلاً: أن ازدهار الشرق الأدنى أجمع يكّمن في الأراضي الخصبة والمدن والقرى المزدهرة والجمعيات التعاونية ومصانع فلسطين اليهودية ، وستكون فلسطين بمثابة القطب الأوحد الذي سيمول أراضي الشرق الأدنى([2]). وأكثر من هذا ما قاله:" أن مشروع ريّ وقوة كهربائية كهذا الذي يتيحه الوضع الفريد لوادي الأردن ومنحدرات سواحل فلسطين سيكون وسيلة لمعالجة عملية النزاع السياسي الذي يثقل كاهل الأرض المقدسة وسيهيئ مثل هذا المشروع عملاً ويوفر أسباباً لجميع اليهود اللاجئين في أوروبا والذين يرغبون بالمجيء إلى فلسطين"([3]).

وتتضح أهداف المشروع السياسية تماماً عندما يقول:" وإذا وجد بعض العرب – المتخلفين في نظره – أنهم لا يحبون العيش في بلاد صناعية ، فبالاستطاعة نقلهم بسهولة إلى سهول وادي الفرات ودجلة حيث هناك أراضي واسعة قادرة على استيعاب أعداد هائلة من المهاجرين"([4]).

**7- ردود الفعل حول المشروع:**

وعندما نشر هذا المشروع في عام1944م رحبت به الدوائر الأمريكية أعظم ترحيب. وعلى أثرها قامت (لجنة دراسة فلسطين ومسحها) الأمريكية بدراسة فنية وهندسية لإمكان تنفيذ هذا المشروع. كما وقدم المستر جون لوسيان سافاج (J.L.Savage)([5])، المهندس

---

([1])- Lowder Milk , **Palestine ,** p 227.

([2])- **Ibid.,** p 228-229.

([3])- **Ibid.** , p 238 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص68

([4])- **Ibid.,** p178.

([5])- جون لوسيان سافاج (1879–1967م): ولد في مدينة كوكسفيل (Cooksivlle) بالقرب من ويسكونسن (Wesconsin) ، من أدوين باركر(Edwin Barker) وماري تيريز(M.Theres) ، حيث شارك أبواه في الأعمال المنزلية والزراعة. تلقى تعليمه الأساسي في مدارس ويسكونسن ، وتخرج من مدرسة ماديسون (Madison) الثانوية ، ثم حصل على بكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ويسكونسن عام1903م. وخلال الدراسة الجامعية وبعدها شارك بعمليات المسح الجيولوجي للولايات المتحدة الأمريكية ، وفي عام1908م حصل على وظيفة في مكتب الولايات المتحدة للاستصلاح ، شعبة ايداهو(Idaho Division) ، ثم ترك العمل الحكومي واتجه إلى القطاع الخاص مع المهندس وايلي ( A.W.While.K) حيث ازدهرت أعمالهم الهندسية بسبب زيادة استخدام المياه من قبل القطاع الخاص للزراعة. ثم عاد إلى مكتب الولايات المتحدة للاستصلاح كمهندس مسؤول عن جميع التصاميم الهندسية للمشاريع الكبرى ، حيث وضع تصاميم=

الاستشاري للجنة ، تقريراً عن المشروع لوزارة الخارجية الأمريكية قدّر فيه التكاليف اللازمة للمشروع بـــ(200) مليون دولار. مما يدل على مدى اهتمام الحكومة الأمريكية بالمـــشروع واحتضانها له ، كما أثنى هنري دالاس ، نائب رئيس الحكومة علـــى المـــشروع([1]). إلا أن المشروع اصطدم بمعارضة بريطانية شديدة ، حيث تشير بعض المراجـــع الانجليزيـــة إلـــى خيالية المشروع ، فيبرز بعضها الصعوبات الهندسية التي يمكن أن تعترضه كاتـــساع منافـــذ الأودية التي تصب فيه([2]) ؛ ويشير البعض الآخر إلى قلة جدواه بالقيـــاس إلـــى مـــشروعات أخرى يجري البحث للقيام بها في مناطق معينة من بلدان الشرق العربي كمشروعات أعـــالي دجلة في العراق والجزيرة في سورية. فضلاً عن اختلاف الظروف الراهنة بـــين حوضـــي التنسي والأردن([3]).

وقد علق إيونيدس على هذا المشروع بقوله:" أن قصد تحويل كل قطرة من المياه في أعالي نهر الأردن واستعمالها خارج الحوض في المناطق المعمورة بالسكان اليهود ثم النظر بعد ذلك إلى ما تبقى لأصحاب الوادي الحقيقيين ، لم يكن ليفسر بأسوأ مما فسر هذا التقرير"([4]).

---

هندسية للعديد من السدود ، مثل سد: هوفر ، شاستا(Shaast) ، باركر، بالإضافة إلى العديد من قنوات الريّ الأمريكية ، كما وشارك في العديد من المؤتمرات الهندسية لتقديم الاستشارة في كل من: كندا ، المكـــسيك ، اليابان ، الصين ، الهند ، استراليا ، سويسرا ، اسبانيا ، وفلسطين وغيرها من البلدان . عرف عنه بالعامـــل المثالي والدؤوب بين اقرأنه ، ورؤيته للكثير من المشاكل الهندسية قبل وقوعها . لقب" بأول مليار" في بلاده حتى ضرب به المثل الأمريكي ،" سد جاك سافاج" ، إلا أنه لم يعر المال أيّ أهمية ككائن في عمله ، حتى أنه قال ذات مره:" أنه يعتبره متعة للانضمام إلى الشركات الهندسية التي يكون هدفها تطوير العلاقات الإنسانية ، حاصل على العديد من الجوائز. لمزيد من المعرفة. أنظـــر: **John Lucian Savage (25 December 1879-25 December 1967)** , (en.wikipedia.org) , p1.

([1])- علي ، **نهر الأردن** ، ص68-69 ؛ الكردي ، **وادي الأردن** ، ص141 ؛ مـــصر ، **مـــشاريع الميـــاه** ، ص37.

([2])- Edger, Barton Worthington, **Middle East Science: survey of Subjects other than Agriculture** , H.M Stationery off : London ,1946 , p 52-54 ؛ **الكـــردي** ، **وادي الأردن** ص141 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص33.

([3])- Doreen Warriner , **Land and Poverty in the Middle East** , Royal Institute of International Affairs: London , 1948 , p128 ؛ **الكردي** ، **المصدر السابق** ، ص141 ؛ الجمعيـــة العربية ، **المصدر السابق** ، ص33.

([4])- إيونيدس عند: المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص6.

أما العرب فقد رفضوا المشروع في حينه رفضاً باتاً لتحويل مياه نهر الأردن لريّ المساحات الشاسعة في النقب ، وطالبوا بأن تستفيد من مياه النهر الأراضي العربية المطلة على حوضه ، ونتيجة لذلك فقد تحفظت السلطات البريطانية المنتدبة على فلسطين تجاه المشروع وأوصت بإعادة درسه وتقييم نفقاته على أسس أكثر واقعية كما شددت على حفظ حقوق الدول العربية المجاورة في مياه النهر ([1]).

أما اليهود فقد رحبوا بمشروع لودر ملك وجعلوا تحقيقه خطتهم الأولى ، حيث نظمت الجمعيات والشركات – وجميعها صهيونية التكوين والتمويل – داخل فلسطين لدراسته وتنميته فأوحى لبعضها بمشروعات مشابهة([2]).

هكذا يتضح من الاتجاه العام للمشروع أن واضعه يستهدف من وراءه زيادة قدرة حوض نهر الأردن الزراعية والصناعية للدول المجاورة لحوضه بصفة عامة ، ووادي الأردن بوجه خاص ، بهدف سلب تلك الأراضي من سكانها الأصليين وتشريدهم وإحلال اليهود محلهم ، مستنداً على المزاعم الدينية والتاريخية الباطلة لليهود في فلسطين. إلا أن الصعوبات الفنية والنفقات الباهظة ، بالإضافة إلى ظروف الحرب العالمية الثانية وقفت حائلاً دون تنفيذه.

وعلى الرغم من ذلك فقد حاول أعضاء الحركة الصهيونية بأن يستغلوا ظروف الحرب العالمية الثانية ساعين لمد سيطرتهم على المياه العربية ومصادرها ، ففي صيف عام1941م عندما كان الخطر محدقاً ببريطانيا ومهدداً مصيرها ، فقد طالبوا من بريطانيا رسمياً بتوسيع نفوذهم في فلسطين كلها وضم الجنوب اللبناني إليها ، مقابل تسخير اليهود لجميع طاقاتهم المادية تحت تصرف الحلفاء لكسب الحرب([3]). ويؤيد ذلك ما أعلنه تشرشل ، رئيس الوزراء البريطاني آنذاك هذا العرض اليهودي في بيان رسمي ألقاه أمام مجلس العموم البريطاني في تموزعام1941م ، قال فيه: أن الحكومة البريطانية لا تستطيع قبول هذا الطلب في الوقت

---

([1])- أبو رجيلي ، **المياه في فلسطين** ، 26 ؛ حسين ، فتحي علي ، **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط** ، مكتبة مدبولي : القاهرة ، 1997م ، ص168.وسيشار إليه فيما بعد: حسين ، **المياه وأوراق.**

([2])- علي ، **نهر الأردن** ، ص69 ؛ الكردي ، **وادي الأردن** ، ص142 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص37.

([3])– الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب المياه** ، ص20 ؛ **مشروع جونستون** ، ص21 ؛ خليل ، محمود محمد محمود ، **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري** ، ط1 ، المكتبة الأكاديمية : القاهرة ، 1998م ، ص73. وسيشار إليه فيما بعد : خليل ، **أزمة المياه** ؛ الزعبي ، **الغزو اليهودي** ، ص55.

الراهن بسبب ظروف الحرب ولخشية بريطانيا من ردود الفعل السلبية الناجمة عن تنفيذ هـذا الطلب في الأوساط العربية والإسلامية([1]). وقد جاء الرد البريطاني مخيباً لآمال اليهود ، مما حدا بمدير شعبة الأراضي والأحراش الصهيوني ، جوزيف بانيس (Joseph Panes) ، في عام1941م إلى القول:"... لقد ترتب علينا أن نقنع الرئيس الأمريكي ، روزفلت ، وغيره من زملائنا السياسيين بأن "أرض إسرائيل" ليست صغيرة أطلاقاً إذا ما خرج العرب منها ، لاسيما إذا توسعت حدودها بعض الشيء حتى الليطاني شمالاً وحتى قمم مرتفعات الجولان الشرقية ويضاف لنا بمثل هذه العملية – حوالي مليون دونم من الأراضي الخصبة وستتسع "أرض إسرائيل" عندئذ إلى (6–7) مليون يهودي حتى لو جاؤوها دفعة واحدة ، وهكذا تحل مشكلة "أرض إسرائيل" في آن واحد ، أما العرب فينبغي ترحيلهم إلى العراق وشمال سوريا..."([2]). ومع ذلك لم يترك اليهود فترة الحرب تمر دون أن يستغلوا فروقها ساعيين لتنفيذ مقترحات لودر ملك موضع التنفيذ ، حيث تقدمت شركة أمريكية تدعمها الوكالة اليهودية بطلب إلى الحكومة اللبنانية في عهد الرئيس الفرد نقاش للحصول على استثمار المياه في جنوب لبنان عام1941م ، بهدف تزويد المدن والقرى اللبنانية باحتياجاتها من الماء والكهرباء وتحويل الفائض منها إلى فلسطين ، إلا أن الحكومة اللبنانية رفضت ذلك([3]).

**المبحث الرابع: مشروع جيمس بوكانان هايز – جون لوسيان سافاج عام1945م:**

بعد أن قدم لودر ملك مشروعه الذي وافقت عليه لجنة دراسة فلسطين ومسح أراضيها ، حيث كلفت اللجنة المذكورة المهندسان الاستشاريان هايز سافاج للقيام بالدراسات الفنية اللازمة لتنفيذ مشروع لودر ملك. وعلى أثر ذلك تكونت لجنة استشاريه هندسية تضم أكبر خمسة من مشاهير علم هندسة الريّ في الولايات المتحدة الأمريكية من بينهم: جيمس هايز ، رئيساً ، ويساعده جون سافاج كمهندس استشاري لتلك اللجنة ، وهو الذي عمل مؤخراً في مشروع النقطة الرابعة في الأردن ، حيث قام أعضاء اللجنة بزيارة حوض نهر الأردن في عام1945م

---

([1])– خطاب ونستون تشرشل أمام مجلس العموم البريطاني في تموز عام 1941م عند : الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب المياه** ، ص20 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص80.

([2])– جوزيف بانيس عند: بن علي ، حسن علي ، **الأمن المائي العربي حقائق وأرقام : دراسة إستراتيجية لطبيعة مشاكل المياه في الوطن العربي** ، دار البراق : دمشق ، د.ت ، ص60. وسيشار إليه فيما بعد: بن علي ، **الأمن المائي**.

([3])– الهيئة العربية ، **مشروع جونستون** ، ص 21 ؛ الزعبي ، **الغزو اليهودي** ، ص 55 ؛ دمشقية ، **أزمة المياه** ، ص74 ؛ خليل ، **أزمة المياه** ، ص74.

، لدراسة إمكانياته الاقتصادية ، وعلى أثر هذه الدراسة قدم هايز ، تقريراً مفصلاً في كانون الثاني من عام1946م عن وادي نهر الأردن ومناطق الصرف المحيطة به لإنتاج الطاقة ، واستصلاح الأراضي ، إلى لجنة التحقيق الانجلو- أمريكية المكلفة بقرار التقسيم في فلسطين آنذاك ، ونشر هايز مشروعه في عام1948م تحت عنوان: "سلطة وادي تنسي على نهر الأردن: مقترحات للريّ وتوليد الطاقة الكهربائية في فلسطين"([1]).

ويُعد هذا المشروع بمثابة وليد لمشروع لودر ملك ، حيث ترجم هايز أفكار لودر ملك إلى خطوات عملية ، كما أتم وأكمل ما لم يرد في مشروع لودر ملك من نقاط وأفكار ، محاولاً تطبيقه عملياً. حيث جرى هذا التطبيق حسب عشر مراحل بالتتابع على مدى عشر سنوات. وتهدف المراحل الثمانية الأولى من هذا المشروع إلى توفير المياه للريّ وتوليد الطاقة الكهربائية. أما المرحلتان الأخيرتان فتطبقان في حال الحصول على مصادر للمياه من سورية ولبنان ، ولم يتطرق المشروع إلى شرح الأعمال الهندسية لتلك المرحلتين([2]).

**1- مراحل المشروع:**

**المرحلة الأولى:** العمل على استثمار موارد المياه الجوفية الساحلية ، وإنشاء سد على نهر الحاصباني في لبنان لاستثمار مياهه بعد تحويلها عبر قناة مغلقة لتوليد الطاقة الكهربائية تقام داخل فلسطين. وهو يرى أن تأمين هذه الطاقة ضرري لتوفير ما تحتاج إليه عمليات ضخ مياه الآبار من هذه الطاقة.

**المرحلة الثانية:** تحويل نهر بانياس في سوريا عبر قناة تتجه نحو تل القاضي لتجميع مياه ينابيعها مع المياه الفائضة من الحاصباني ، ونقلها بقناة مكشوفة لريّ أراضي سهل الحولة والجليل الأدنى ومرج أبن عامر ثم نقلها عبر نفق لتخزين فائضها في سهل البطوف (بيت ناطوفيا).

**المرحلة الثالثة:** تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية للتعويض عن مياه روافد نهر الأردن المحولة للريّ في المرحلة الثانية. ومقترحاً تخصيّص ما يقارب (50%) فقط من مياه

---

([1])- شريف ، **نهر الأردن** ، ص83 ؛ حمدان ، حمدان ، **إسرائيل وتحويل الأردن** ، دار دمشق : دمشق ، -19م ، ص39 ، 42-43. وسيشار إليه فيما بعد : حمدان ، **إسرائيل وتحويل** ؛ الشرعة ، **المشاريع الإسرائيلية** ، ص97-98 ؛ حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص42.

([2])- الكردي ، **وادي الأردن** ، ص 144-145 ؛ حمدان ، **المرجع السابق** ، ص39 ؛ دمشقية ، **أزمة المياه** ، ص84-85 ؛ السيد ، " **المشاريع المائية** " ، ص159 ؛ شريف ، **المصدر السابق** ، ص83-85.

نهر اليرموك للريّ أراضي الغور الأردني وترك الباقي من مياهــه لــريّ أراضـــي مثلــث اليرموك ومنطقة بيسان.

**المرحلة الرابعة:** لمنع انخفاض منسوب البحر الميت بعد استثمار مياه نهر الأردن ورافده في مشاريع الريّ وللتعويض عن التبخر السنوي في هذا البحر ، تقترح الخطة تحويل كمية كافية من مياه البحر المتوسط تقدر بحوالي (30م3/ث) إلى البحر الميت عبر قناة تبدأ من حيفــا – الكرمل– عبر نفق بطول (32كم) وصولاً إلى البحر الميت. ويستفاد من فارق الارتفاع بــين البحرين(المتوسط والميت) بتوليد طاقة كهربائية تقدر بنحو (560) مليون كيلو وات ساعي من محطتي وادي أبو سدرة والبحر الميت.

**المرحلة الخامسة:** إقامة السدود والمنشآت اللازمة في سهل البطوف لتــامين تخــزين ميــاه فيضانات الشتاء المجمعة من مختلف الوديان في بحيرة كبيرة تستوعب ملياري متر مكعب من المياه.

**المرحلة السادسة:** استصلاح أراضي سهل الحولة وتجفيف المستنقعات فيها ، وضــخّ ميــاه ينابيعها لريّ الأراضي المستصلحة وتحويل الباقي من المياه والمقدر بــ(45م.م3) إما لــريّ (55) ألف دونم من أراضي السهل الساحلي الجنوبي وإما لريّ نحو (39) ألــف دونــم مــن سهول أريحا في الغور الغربي.

**المرحلة السابعة:** الاستفادة من الينابيع المحلية وسهول الوديان غربي نهر الأردن بدءً مــن وادي أبو سدرة والفارعة في الشمال وحتى سهول أريحا في الجنوب لريّ الأراضي الصالحة للاستثمار في مناطقها. والاستفادة أيضاً مما يبقى في نهر الأردن الأدنــى مــن مــاء بعــد التحويلات التي أجريت في المراحل السابقة لريّ المزيد من أراضي غور أريحــا علــى أن يؤجل ذلك إلى ما بعد التثبت من أفضلية تحويل مياه الأردن ، وروافده إلى مناطق أخرى في الجنوب.

**المرحلة الثامنة:** إنشاء سدود على مختلف وديان الساحل الغربي في فلسطين لتخزين ميــاه الفيضانات والينابيع التي تغذيها ونقل ما يزيد عن حاجة الأراضي المحيطة بها ، إلى منطقــة النقب في الجنوب للمساعدة في تطورها وتنميتها وتقدر كمية المياه التي يمكن تجميعها بنحــو (320م.م3)([1]).

---

([1])– أنظر: شديد ، **المياه والأمن** ، ص201–202 ؛ البرغوثي ، **المطامع الإسـرائيلية** ، ص 182–183 ؛ المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص191–192 ؛ حمدان ، **إسرائيل وتحويل** ، ص43 – 50 ؛ عبد السلام ، **الموسوعة الفلسطينية** ، م1 ، ق2 ، ص248.

ويبيّن الجدول التالي المساحات المروية والمياه المستهلكة والتكاليف العامة والتكاليف السنوية والطاقة الكهربائية المستهلكة في كل مرحلة من المراحل المار ذكرها ، وذلك بأسعار عام1948م:

الجدول رقم(9)

جدول يبيّن المساحات المروية والمياه المستهلكة والتكاليف العامة والسنوية والطاقة الكهربائية المستهلكة في كل مرحلة من مراحل مشروع هايز عام1945م:

| المرحلة | المساحة المروية( هكتار) | المياه المستهلكة(م.م.م) | التكاليف العامة(جنية فلسطيني) | التكاليف السنوية( جنية فلسطيني) | الطاقة المستهلكة( مليون كيلو وات ساعة) |
|---|---|---|---|---|---|
| الأولى | 70,3 | 518 | 5,645,500 | 871,250 | 210 |
| الثانية | 52,1 | 343,4 | 9,457,250 | 478,000 | 12 |
| الثالثة | 11 | 125,5 | 1,989,250 | 147,775 | 23 |
| الرابعة | – | – | – | – | – |
| الخامسة | 29,2 | 207,2 | 8,207,500 | 469,725 | 35 |
| السادسة | 29,3 | 229,3 | 5,378,000 | 510,950 | 126 |
| السابعة | 16,5 | 247,5 | 3,838,000 | 215,825 | 10 |
| الثامنة | 34,2 | 319,7 | 13,470,500 | 270,175 | 52 |
| الكل | 242,6 | 1990,5 | 47,986,000 | 3,411,700 | 468 |
| لكل هكتار | – | 20,5 | 49,450 | 14,000 | – |
| لكل متر مكعب | – | – | – | 1,72 مليم | – |

المصدر: المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص192. نقلاً عن : ؛ Hays , James Buchanan , **T.V.A on the Jordan: proposals for irrigation and hydro - electric development in Palestine** , Public Affairs Press : Washington , 1948.

ويرى هايز بأنه من الممكن أن يسد المشروع نفقاته البالغة (197) مليــون دولار خــلال خمسين عاماً وبفائدة سنوية قدرها (3%). كما ويرى بأن هذا المشروع لو وجد في الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبر مشروعاً مرضياً للغاية([1]).

**2-الانتقادات التي وجهت إلى المشروع:**

وقد وجه إلى هذا المشروع انتقادات كثيرة ، كما أن حكومة عموم فلسطين واجهته بحملــة شعواء أمام لجنة التحقيق الانجلو- أمريكية ، فقد سفهته وأنكرتــه ، وقــد حــاول ســافاج ، المهندس الاستشاري لتلك اللجنة واحد عشاق الصهيونية ، أن يرد على انتقادات حكومة عموم فلسطين بكتاب وجهه إلى لجنة التحقيق ، جاء فيه:" أن المشروع المقترح للريّ وتوليد القوى الكهربائية ليس فريداً في بابه من أيّه وجهة. ولو وجد هذا المــشروع فــي منطقــة ومنــاخ متشابهين في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما هو الحال في كاليفورنيا الجنوبية مثلاً ، لتحقق منذ أكثر من جيل. وتعُد المظاهر البارزة فيه كإنشاء السدود والاقنية ومحطات توليد الكهرباء ورفع الماء ، أمور عادية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض البلدان التي قامت بمثــل هذه المشروعات"([2]). ومن أهم هذه الانتقادات التي وجهت لهذا المشروع:

أولاً- ارتفاع قدرة التكاليف الأولية لهذه المشروع والتي قدّرت بنحو (50) مليون جنية ، لريّ ما يقارب (660كم2). أيّ أن مقدار كلفة ريّ الدونم الواحد تقدّر بــ (80) جنية. وهي كلفــة عالية تعادل (40) مرة من كلفة ريّ الفدان الواحد من خزان أسوان فــي مــصر ومــشروع البنجاب في الهند وحوالي ستة أمثال تكاليف مشرع جودافر (Godavari) في الهند أيضاً([3]) ، ولدلالة على ضخامة تكاليف هذا المشروع يقول إيونيدس ، ما نصه: " من السهل أن نتصور أنه مشروع ضخم ؛ لأن نفقاته ضخمة كبيرة ، والواقع أنه مشروع صغير إذا ما قورن بتلــك المشروعات التي تمت في أجزاء أخرى من العالم ، فمن ذلك مثلاً أني قمــت قبــل الحــرب العالمية الثانية بوضع تصميم ترعة في العراق تصرف أكثر من ربع من ما تــصرفه جميــع

---

([1])- الكردي ، **وادي الأردن** ، ص145 ؛ المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص192.

([2])- كتاب سافاج إلى لجنة التحقيق الدولية عند : الكردي ، **وادي الأردن** ، ص145 ؛ المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص195.

([3])-Willatts , E . C , **"Some Geographical Factors in the Palestine Problem"** , Geographical Journal " , Vol , 108 , No , 4/6 , 9 December 1946 , p169.

Willatts ,**" some Geographical factors"** :وسيشار إليه فيما بعد

المياه التي تصرف من مشروع لودر ملك – هايز ، وكانت نفقات تصريف المتر المكعب الواحد من الماء في الثانية تساوي ستة آلاف جنية ، على حين أن تكاليف مثل هذا القدر في مشروع هايز ستبلغ ثلاثة أرباع مليون جنية ، فهو إذاً كغيره من المشروعات العمرانية غير مجدية اقتصادياً التي قام بها اليهود في فلسطين ، وتزيد تكاليفه على قيمته بنحو (150) مرة "([1]).

ثانياً– يقوم المشروع على تحويل وتخزين ما يقارب من ملياري متر مكعب من الماء سنوياً ، فهذه الكمية مشكوك بأمرها وربما تزيد على جميع تصريف الأنهر والروافد الفلسطينية ، فضلاً عن أن أمطار منطقة حوض نهر الأردن عرضه لتذبذب من عام لأخر. ففي السنوات الجافة على سبيل المثال لا يزيد الهطول السنوي عن (60%) من المعدل العام. لذا ستكون الزراعة في هذه الحالة محفوفة بمخاطر كبيرة جداً. أما فيما يتعلق بفكرة تخزين مياه الأنهر والأودية في منطقة حوض نهر الأردن فمشكوك في إمكانياتها كل الشك بسبب مسامية الصخور من جهة ولكثرة التبخر من جهة أخرى ، مما حدا ببعض خبراء شركة المياه الفلسطينية إلى القول: بأنها خطوة لا لزوم لها([2]).

ثالثاً – يرتكب واضعو المشروع جريمة جغرافية فريدة من نوعها ، ومخالفة لمبادئ القانون الدولي الخاص بالمياه ، ألا وهي نقل مياه نهر الأردن إلى النقب ، مما يؤدي إلى حرمان بعض أراضية من مياه الريّ التي هي بأمس الحاجة إليها. وقد أشار هايز في أخر مشروعه إلى أنه سيترك لشرقي الأردن حق الانتفاع بنصف مياه نهر اليرموك في أثناء المرحلة الأخيرة من المشروع بعد أن تتم جميع المراحل الأخرى. إذ يقول ما نصه:" أما الانتفاع بباقي مياه الأردن فيجب أن يترك إلى ما بعد أتمام مشروعات الريّ السابق ذكرها وما يتم فيها من تحويل لمياه النهر حتى تتيسر معرفتنا بصفة أدق بما يتبقى في نهر الأردن بعد ذلك"([3]). أيّ أنه يمنح مياه البلاد على غير أصحابها ، ويحرم أصحابها الحقيقيين منها.

رابعاً – يهدف واضعو المشروع من خلال المشاريع التنموية لمنطقة حوض نهر الأردن إلى إيجاد بيئة ملائمة ومناخ سياسي مناسب بغية تحقيق التقارب والتعاون بين الدول العربية

---

([1])– إيونيدس عند : المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص193.

([2])– أنظر: الكردي ، **وادي الأردن** ، ص146 ؛ المطري ، **المصدر السابق** ، ص193– 194 ؛ Wallatts , **"some Geographical"**, p169.

([3])– إيونيدس عند : المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص 6 ؛ حسين ؛ **المياه وأوراق** ، ص169 ؛ صعب ، " **تطور مشروع** " ع (35) ، ص99.

المجاورة لحوض نهر الأردن واليهود ، لاسيما وأن مسالة تقسيم فلسطين إلى دولتين: يهودية وأخرى عربية كانت مطروحة في أورقة الأمم المتحدة.

خامساً- لو أمعنا النظر في هذه المشروعات – لودر ملك هايز- لاتضح تماماً أنها مشروعات تخدم المصلحة الصهيونية بكل معنى الكلمة بما فيها من تضليل وخداع ، في الوقت الذي يعتزم فيه الصهاينة على أنشاء دولتهم في فلسطين. ويقول عمانوئيل نيومن (Emmanuel Neumann) ، رئيس لجنة دراسة أراضي فلسطين ومسحها ، في مقدمته لتقرير هذه اللجنة الصادر في عام1948م عن مشاريع المياه في منطقة حوض نهر الأردن:" أنه لمن حسن الحظ أن الذين كانوا مسؤولين عن وضع تفاصيل مشروع التقسيم ، كانوا على علم ومعرفة بوجهات النظر الأساسية لمشروع لودر ملك – هايز ، وأنهم اتخذوه إلى حد بعيد كقاعدة حددوا على أساسها المناطق العربية والمناطق اليهودية... فقد أعطت الدولة اليهودية مساحات من الأراضي تشمل الأردن الأعلى في الشمال وبحيرة الحولة وبحيرة طبرية والسهول المتاخمة لها وسهل بيسان والسهل الساحلي وأقساماً كبيرة من أراضي النقب القاحلة التي يمكن ريّها"([1]).

إلا أن المشروع لم يكتب له النجاح بسبب تأزم العلاقات العربية – الصهيونية وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة تقسيم فلسطين. فقد رفض العرب هذا المشروع بحذافيره ، لكونه يمنح الجانب الصهيوني الجزء الأكبر من مياه حوض نهر الأردن ، إضافة إلى نقلها إلى الجنوب بهدف أعمار النقب ، مما يحقق التنمية الزراعية والصناعية في المناطق اليهودية على حساب التنمية العربية.

---

([1])- عمانوئيل نيومن عند : الهيئة العربية ، **مشروع جونستون** ، ص24 ؛ **كارثة اغتصاب** ، ص21 ؛ الخيرو ، **الأطماع الصهيونية** ، ص42-43 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص38 ؛ حسين ؛ **المياه وأوراق** ، ص169 ؛ صعب ، " **تطور مشروع**" ، ص100.

## الفصل الرابع – المشاريع المائية الأجنبية والعربية على نهر الأردن(1951-1953م):

### أولاً-المشاريع الأجنبية:

**1- مشروع مردوخ ماكدونالد (Murdock MacDonald)عام1951م:**

بعد قيام دولة الكيان الصهيوني ونكبة العرب في حرب عام1948م ، سعت الدولة الصهيونية للتحكم بالمياه الواقعة تحت سيطرتها وإصدار القوانين والأنظمة للتحكم بنظام الريّ لإحياء صحراء النقب(1) ؛ لذلك تنبهت الدول العربية لهذا الخطر فقامت الحكومة الأردنية بالطلب من مؤسسة الاستشارات الهندسية المعروفة : "Murdock MacDonald & Partners" بتطوير مشروع إيونيدس كرد على المشروعات الإسرائيلية التي تهدف إلى تحويل مياه نهر الأردن. تقدم ماكدونالد بمشروع متكامل للحكومة الأردنية على شكل تقرير مفصل إلى وزير المالية والاقتصاد الأردني ، سليمان النابلسي ، في آذار1951م تحت عنوان:" تقرير عن التوسع المقترح في ريّ وادي الأردن" "Report on the Proposed Extension of Irrigation in the Jordan Valley"(2) حيث أكّد ماكدونالد في مشروعه على ضرورة استثمار مياه النهر ضمن الأراضي الواقعة في حوضه ، كما هو الحال في مشروع إيونيدس(3) ، فقد ذكر ماكدونالد: "إن المبدأ العام ، وكما نعتقد مبدأ له أساسه الأخلاقي والطبيعي ، والذي يقضي بأن المياه في منطقة الجريان يجب ألاّ تحول خارج المنطقة ، إلاّ في حالة الزيادة عن حاجة المنطقة المائية ممن يستخدم المياه أو لديه النية في استخدامها داخل الحوض"(4).

والتقرير الذي استند عليه ماكدونالد يرجع إلى دراسات ميدانية قامت بها الشركة لمدة شهرين ونصف في صيف عام1949م ، بالإضافة إلى المشاريع السابقة وتقديراتها وهو خاص بالمنطقة التي تشرف على حوض نهر الأردن والأرض الأردنية بشكل خاص ، ويخلص

---

(1)- الشرعة ، **المشاريع الإسرائيلية** ، ص98 ؛ حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص45.

(2)- **Report on the Proposed Extension of Irrigation in the Jordan Valley** , by Sir MacDonald & Partners to the Hashemite Kingdom of Jordan , Printed on behalf the Hashemite Kingdom of Jordan , by Cook , Hammond & Kell , Ltd: London , March 1951 , p1. وسيشار إليه فيما بعد: MacDonald , **Report**

(3)- المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص256 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص132 ؛ السيد ، "**المشاريع المائية** " ، ص160 ؛ حدادين ، **المرجع السابق** ، ص47.

(4)- MacDonald , **Op , Cit.**, p1.

التقرير إلى أنه حيثما وجدت المياه فإن الريّ يمارس في وادي الأردن ، والتربة تكون جاهزة لإنتاج محاصيل متنوعة. في الوقت الذي تمارس فيه الزراعة البعلية لمساحات واسعة من تلك الأراضي ، حيث يظهر التقرير إمكانية التوسع في الزراعة المروية في حال تـوفير الميـاه اللازمة لذلك ؛ مما يعني زيادة الإنتاج الزراعي وبالتالي زيادة عدد السكان. ومن المفتـرض وفقاً لتقديرات الأخصائيين الزراعيين أن تروى جميع أراضي وادي الأردن من مصادر مياه الحوض. فمصادر المياه المتاحة للأردن والتي تقع داخل حدودها هي مستغلة بشكل كبيـر ، ومن الصعوبة بمكان زيادة كميات المياه المستغلة دون التكاليف الكبيرة للأعمال الهندسـية ، حتى في حال القيام بكل الخطوات العملية لاستغلال هذه المياه ، إلا أنه سيبقى عجـز مـائي كبير لريّ المنطقة القابلة للزراعة في وادي الأردن[1]. وهذه المناطق لا يمكن ريّها إلاّ مـن خلال جلب مياه نهري الأردن واليرموك فالتحكم بجميع كميات المياه السنوية المتدفقـة لهـذه الأنهار يحتاج إلى خطة شاملة لتطوير وادي الأردن[2].

اعتبر ماكدونالد أن ضخّ مياه نهر الأردن بكميات كبيرة هو أمر مـستبعد فـي الظـروف الحالية نتيجة للوضع المتعلق بعمليات الضخّ ، أم بالنسبة لمياه الأودية والينابيع الموسـمية الجريان فليس هناك إمكانية للتوسع فيها ، نظراً للكلفة المالية الباهظة ، وحتى لو تم ذلك فأن كميات المياه التي يمكن توفيرها ستكون قليلة إذا ما قورنت بكميات المياه المطلوبة.أما بالنسبة للأودية الدائمة الجريان فأنها تستخدم بشكل كبير ولاستمرارية المحافظة عليها يعتمد بدرجـة كبيرة على تغيير أساليب الريّ وهو ما تقوم به الدولة الأردنية في الوقت الراهن ، وسـوف نلمس نتائجه قريباً. وفيما يتعلق بالتخزين فالتوصية تشير إلى بناء سدّ تخزيني علـى وادي الزرقاء ، وهذا ما أكّدته دراسة تابعة للأمم المتحدة. وبناءً على ما تقدم فقد تمت التوصية على أنه: "إذا توفرت الإمكانية لتطوير وادي الأردن فيجب أن تبدأ باستغلال كامل لميـاه نهـري اليرموك والأردن من خلال تحويل وتخزين مياههما ويتم ذلك عبر أربع مراحل ، كل مرحلة جزء لا يتجزء من مراحل المشروع ككل[3].

**أ- مراحل المشروع ونفقاته:**

**المرحلة الأولى:** هذه المرحلة تشمل ريّ ما مساحته (189) ألف دونم من الأراضي الأردنية الواقعة ما بين نهر اليرموك شمالاً وحتى نهر الزرقاء جنوباً. وهذا يسمح بظهـور (6,000)

---

(1)- MacDonald , **Report** , P1-2.

(2)- **Ibid.,** P 2.

(3)-**Ibid.,** p 2.

ملكية "حيازة" تقدر الواحدة بـــ(30) دونماً. هذا بالإضافة إلى الملكيات المروية المزمع إقامتها في العدسية ووادي العرب والأماكن الأخرى ويؤمّن الماء اللازم لها في حال النقص من نهر اليرموك بصرف النظر عن الكميات المضافة من الأودية الجانبية الصغيرة. ما دامت إمكانية التخزين غير قائمة فيها ، وفي أوقات ضعف التدفق فمن المتوقع أن تزرع هـــذه الأراضـــي بالمحاصيل الصيفية. والقناة التحويلية المقترحة على الضفة الشرقية لنهر الأردن سوف تكون بطول (70كم)[1].

**المرحلة الثانية:** هذه المرحلة من المقدّر لها أن تسمح بريّ وغسل شتّوي يقدّر بنحـــو (110) ألف دونم في الضفة الشرقية لمنطقة البحر الميت على جانبي طريق القدس – عمان ، حيـــث أنه من الضروري غسل التربة من الأملاح قبل استخدامها ، بهـــدف زراعتهـــا بالمحاصـــيل الشتّوية المروية ، وفي فصل الصيف يمكن تأمين المياه لها من فيضان نهر اليرموك الشتّوي عبر القناة في المرحلة الأولى بعد مدّها نحو الجنوب بمقدار (26كم). من المفترض أن عملية غسل التربة من الأملاح سوف يكون تحت إشراف الحكومة الأردنية على أن يـــتم توزيعهـــا على المستفيدين كما في المرحلة الثالثة[2].

**المرحلة الثالثـــة:** هذه المرحلة من المفترض لها أن تشمل توسيعاً للمرحلتين الأولى والثانيـــة لريّ ما مساحته (56,000) دونم من الأراضي ، مما تتيح هذه المرحلة إكمال الـــريّ الـــدائم للضقة الشرقية لنهر الأردن من نهر اليرموك شمالاً وحتى البحر الميت جنوباً. وهذا ســـوف يسمح بإيجاد (5,500) ملكية لكل واحده منها (30) دونماً. وسوف توزّع هذه الملكيات علـــى المزارعين الجدد ولن تكون هذه الملكيات عرضه للمضايقات من كبار الملاكين. بالإضافة لما سبق فإن عمليات تزويدها بالمياه قد اتخذت من أجل ريّ دائم لـــ(104) ألف دونم في الضفة الشرقية والغربية لنهر الأردن ، والمياه الضرورية سوف يتم جلبها مـــن مخـــزون بحيـــرة طبريّة[3].

**المرحلة الرابعة:** تتضمن هذه المرحلة بتطوير (200) ألف دونم غربي نهر الأردن في منطقة أريحا ، وإيجاد (6500) ملكية جديدة ، مع إمكانية مضاعفتها لتصل إلى (7) ألف دونم فـــي حال تزويدها بالماء[4].

---

(1)- MacDonald , **Report** , P 2.

(2)- **Ibid.,** P 3.

(3)-**Ibid.,** P 3.

(4)-**Ibid.,** p 3.

وفيما يتعلق بتوفير المياه اللازمة لهذه المراحل سوف يتم تأمينها بثلاثة طرق مرتبطة بعملية التخزين ، وهي:

أ- تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريّة.

ب- بناء خزان خاص في منطقة الباقورة.

ج- بناء خزان على نهر الأردن بعد التقائه بنهر اليرموك مقابل وادي المالح.

والمقترحات الواردة في "ب" و "ج" سوف يتم تحقيقها في حالة وجود كميات من الميـــاه ذات الجدوى الاقتصادية لنهر اليرموك والمخزنة في بحيرة طبريّة هذا من جهة. ومن جهة أخرى سوف يزود خزاني الباقورة والمالح مساحات واسعة من الأراضي الخصبة بالمياه ، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي لسدّ وادي المالح في توليد الطاقة الكهربائية لمنطقة أريحا(1).

ويتوقع ماكدونالد في حال إتمام المرحلة الرابعة من مراحل المشروع وتخزين المياه كمـــا هو متوقع في "أ" و "ب" ، فإن الريّ الدائم يمكن إيصاله لكامل المنطقة الممتدة علـــى ضـــفتي نهر الأردن ، مع احتمالية تخفيض كمية المياه بنسبة (25%) في بعض السنوات التي يقل فيها التدفق. إذا ما تم إقامة السدّ في وادي المالح كما هو مبيّن في الفقـــرة "ج" فالإمكانيـــة كاملـــة لتزويد المنطقة بالمياه حتى في فصل الصيف(2).

ويقدّر ماكدونالد نفقات إقامة المشروع في مراحله الأربعة كما هو مبيّن في الجدول التالي:

---

(1)-MacDonald , **Report** , p 4.

(2)- **Ibid.,** p 4.

جدول رقم(10)

جدول يبيّن نفقات مشروع ماكدونالد عام1951م:

| المرحلة | التكلفة /بالجنيه الإسترليني |
|---|---|
| الأولى | 6,800,000 |
| الثانية | 1,900,000 |
| الثالثة | 1,300,000 |
| الرابعة | 9,440,000 |
| المجموع وفقا لتكاليف الفقرة "أ" | 19,440,000 |
| المجموع وفقا لتكاليف الفقرة "ب" | 20,130,000 |
| المجموع وفقا لتكاليف الفقرة "ج" | 19،300,000 |
| تكاليف التصميم الهندسي ، والتموين ، والإشراف وغيرها. | 3,890,000 |
| تكاليف الأعمال الهندسية لريّ (550) ألف دونم وإيجاد (18) ألف ملكية بمقدار(30) دونم لكل ملكية واحدة. | 23،330،000 |
| Source : MacDonald , **Report** , p 4. | |

ويعُدّ هذا المشروع من المشاريع المهمة التي تبنته الدول العربية ( الأردن ، سورية ، لبنان) كمبدأ أساسي واعتمدوه كموقف لهم لاحقاً ؛ لكونه يسمح باستغلال مياه نهر الأردن وروافده داخل الحوض ، على عكس بعض المشاريع السابقة التي أكّدت على استغلال مياهه خارج الحوض هذا من جانب ، ومن جانب آخر نجد أن ماكدونالد يقيم مشروعه على خزن المياه الفائضة في بحيرة طبرية على أساس إمكانية التعاون العربي – الإسرائيلي المستقبلي. وقد ظل هذا المشروع حبراً على ورق إلى أن تبنته النقطة الرابعة الأمريكية عام1952م. فقد أهتم به المستر أرلنج (Arling) مدير دائرة التعاون الفني لتلك النقطة ، مطالباً حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية بالموافقة عليه وتنفيذه ، كما حظي أيضاً بموافقة الحكومة الأردنية بدعم ومؤازرة وكالة الغوث الدولية. وعلى أثرها قام ميلز بنجر (Mills.E.Bunger) بدراسة هذا المشروع ، ووضع مشروعاً آخر بمعرفته يُعدّ بديلاً عنه[1].

---

(1)- حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص47 ؛ الشرعة ، **المشاريع الإسرائيلية** ، ص98 ؛ حسين ، **المياه وأوراق اللعبة** ، ص170-171.

**2- مشروع ميلز بنجر (Mills.E.Bunger) عام1952م:**

اقترح المهندس الأمريكي ميلز بنجر الموظف في النقطة الرابعة الأمريكية والعامل في وكالة التعاون الفنية الأمريكية في عمان (Technical Cooperation Agency-TCA) والذي ترأس دائرة تطوير المصادر المائية فيها بالتنسيق مع الدائرة التعاونية لتنمية موارد المياه في الحكومة الأردنية[1] مشروعاً اقتصر مداه على الاستفادة من نهر اليرموك وحده لمصلحة الأردن وسورية. ففي أحد الرحلات الجويّة التي قام بها فوق نهر اليرموك لاحظ بنجر بوجود موقع ملائم لبناء سدّ تخزيني على مجراه الضيق عند نقطة التقاء الروافد مع بعضها البعض في موقع تل شهاب. وعلى أثر هذه الرحلة الجويّة ، قام بنجر بوضع تصميم للمشروع ، بحيث يشمل هذا التصميم إرضاء لجميع الدول المجاورة لحوضه وليتلاءم أيضاً مع أيّ خطط مستقبلية يمكن أن تنفذ على نهر اليرموك[2].

وقد قدّم بنجر هذا المشروع إلى مجلس الإعمار الأردني بتاريخ 1952/6/11م. حيث أوضح فيه أن الهدف من اقتصاره على نهر اليرموك وحده ، لأن المشروع يستهدف تنمية وادي الأردن إلى أقصى حد ممكن دون الدخول في مفاوضات دولية ؛ لأن مثل هذه المفاوضات قد لا تكون مجدية في الوقت الحاضر، ولأن المشروع أعدّ بحيث يمكن – فيما بعد – إدماجه بأيّ مشروع لاحق يعتمد على استعمال بحيرة طبرية كخزان. وجاء في مقدمة إيضاح المشروع أن المشروعات السابقة له كانت متأثرة بافتراض يقول بعدم وجود مواقع ملائمة لتخزين المياه على نهر اليرموك نفسه ، وأنّه لا بّد من خزن مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريّة إذا ما أريد استثمارها. غير أن دراسات بنجر أسفرت عن اكتشاف مواقع ملائمة لإنشاء سدّ على نهر اليرموك في جوار محطة المقارن. ويمكن تخزين مياه نهر اليرموك كلها في هذا الموقع ، ومن ثم يصبح النهر مستقلاً عن أيّ ارتباط ببحيرة طبرية. وهذا الاكتشاف غير التفكير السابق حول الموضوع بأكمله ، وأسفر عن مقترحات جديدة تبنتها كلٌ من

---

(1)-Telegram from the Secretary of State to the Embassy in Israel , 9 January , 1952 , No , 540, **Foreign Relations , 1952-1954** ,Vol. IX , p1094 ; Samer Alatout , **Hydro-Imaginaries and the Political Geography of the Jordan River** , in : Environmental Imaginaries and the construction of the Middle East and North Africa , (Edit.,) , Diana K. Davis and Edmond Burke , Ohio University , 2011 , p 225 ؛ حدادين ، **الدبيلوماسية** ، ص47-48.

(2)- رزق ، **نهر الأردن** ، ص23 ؛ عبد السلام ، **الموسوعة الفلسطينية** ، ص255 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص125.

حكومتي الأردن وسورية لاستثمار مياه نهر اليرموك على نطاق واسع للتنمية الزراعية في البلدين وكان قاعدة أساسية لمشروع سدّ الوحدة الذي أقيم لاحقاً عام1988م[1].

افترض بنجر أن تصريف نهر اليرموك السنوي يبلغ (480م.م3) من الماء خصّص منها المشروع ما مقداره (65م.م3) من الماء لسورية ، والباقي وقدره (415م.م3) من الماء خصّص للأردن. كما اقترح المشروع أيضاً استثمار (112م.م3) من مياه نهر الأردن بالضخ ، فتبلغ كمية المياه التي خصّصها للأردن بنحو (527م.م3) من المياه تكفي لريّ (435) ألف دونم[2]. وتضمن مشروع بنجر الأعمال الإنشائية الآتية[3]:

**أ- الأعمال الإنشائية للمشروع:**

1-إنشاء سدّ المقارن في سورية على نهر اليرموك بارتفاع (130م) عن مستوى سطح الأرض ، وبطول (500م) ، وبسمك قاعدة (460م) ، وسمك أعلى للسدّ (12م) ، وبمساحة سطحية للخزان تقدّر بنحو (12كم2) ، لكي يستوعب (500م.م3) من المياه سنوياً.

2- إقامة محطة كهرباء تحت السدّ مباشرة تبلغ طاقتها الكهربائية ما لا يقل عن(8) آلاف كيلو وات/ساعة وتصل إلى الحد الأقصى عندما يكون الريّ في أعلى درجاته (15) ألف كيلو وات ساعة.

3- إقامة قناة ونفق من سدّ المقارن إلى العدسية وإنشاء محطة كهرباء العدسية بطاقة كهربائية مقدارها (35) ألف كيلو وات ساعة وذلك بسبب مسقط علوه (250م) ، وإنشاء ناظم محول بعد محطة الكهرباء لتحويل المياه إلى قناة الغور الشرقية المزمع إنشاؤها.

4- إنشاء قنوات رئيسية تتفرع من الناظم عند العدسية إلى الجنوب حتى نقطة تبعد (30كم) تقريباً. وهنا تتفرع القناة إلى فرعين ، أولهما استمرار لقناة الغور الشرقية التي تجري المياه فيها بقوة الجاذبية حتى البحر الميت تقريباً ، والأخرى سيفون تحت نهر الأردن ينقل قسماً من المياه إلى الضفة الغربية للأردن بمحطة ضخّ تبنى عند نقطة التفرع.

---

(1)- الكردي ، **وادي الأردن** ، ص129-130 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ؛ ص123 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص125 ؛ بن خضراء ، **إسرائيل** ، ص96 ؛ العقالي ، عبد الله مرسى ، **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية** ، ط1 ، مركز الحضارة العربية : الجيزة ، 1996م ، ص206. وسيشار إليه فيما بعد: العقالي ، **المياه العربية**.

(2)- الكردي ، **المصدر السابق** ، ص 130 ؛ علي ، **المصدر السابق** ، ص126 ؛ حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص49.

(3)- مصر ، **المصدر السابق** ، ص123 ؛ الكردي ، **المصدر السابق**، ص130 ؛ العقالي ، **المرجع السابق** ، ص207 ؛ علي ، **المصدر السابق** ، ص126-127 ؛ خليل ، **أزمة المياه** ، ص246-247.

5- إنشاء محطة الضخّ المشار إليها في الفقرة السابقة عند نقطة التفرغ للقنوات.

6- إنشاء قناة موازية على الضفة الغربية لتصريف المياه حتى البحر الميت.

7- نص المشروع على إقامة سدود ومحطات كهربائية على أودية الأردن الواقعة إلى الجنوب من نهر اليرموك ، وعلى إنشاء سدّ صغير على نهر الأردن لضخّ قسّم من مياهه إلى وادي الأردن.

**ب- نفقات المشروع:**

قدّرت نفقات المشروع بمبلغ (310,370) دينار أردني ، عدا منشآت السكن والقوى والمنافع العامة ، كما هو مبيّن في الجدول الآتي(1):

جدول رقم(11)

جدول يبيّن نفقات مشروع بنجر عام1952م:

| المنشآت | التكاليف بالدينار الأردني |
|---|---|
| إنشاء سدّ المقارن بارتفاع (130م) | 52,200 |
| إنشاء قناة اليرموك | 14,660 |
| إنشاء قنوات الريّ | 66,800 |
| نفقات أخرى | 2,930 |
| مجموع نفقات الريّ | 136,390 |
| نفقات التصميم | 5,360 |
| نفقات الكهرباء ونقلها | 32,030 |
| المصدر: علي ، **نهر الأردن** ، ص127 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص126. | |

وكان مقرراً أن تضطلع الجهات الرئيسية بنفقات المشروع ، خاصة وأن نفقات المشروع لم تكن باهظة إذا ما قورنت بحجم الفوائد الاقتصادية التي يمكن جنيها منه ، فقد خصّصت وكالة الغوث الدولية مبلغاً قوامه (290) ألف دولار من تكاليف أعمال المسح ، وتعهدت بالمساهمة بشق طريق إربد إلى مكان السدّ ، حيث وجدت في المشروع فرصة لتحقيق أهدافها في إسكان ما يقارب (200) ألف لاجئ فلسطيني وإيجاد مصادر دخل لهم. أما الحكومة الأردنية والنقطة الرابعة الأمريكية كانت مقتنعة بالمشروع في البداية ومشجعه له على أساس

(1)- علي ، **نهر الأردن** ، ص127 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص126 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص51.

أنه يوفر مناطق زراعية إضافية مروية من الممكن أن تساهم كحل مبدئي لمسألة اللاجئين الفلسطينيين ، وسعت الحكومة الأردنية للحصول على قرض من الحكومة البريطانية مقداره (120) ألف دولار للمباشرة بتنفيذ أعمال المشروع ، نظراً لكونها المستفيد الأكبر من هذا المشروع ، حيث سارعت إلى توقيع اتفاقية مع سورية في حزيران عام1953[1].

وبعد إجراء الدراسات التحضيرية للمشروع ، ووصول الأجهزة والمعدات اللازمة للبدء في تنفيذ المشروع ، توقف المشروع فجأة وعاد المهندسون الأجانب إلى بلادهم وذلك بفعل الضغط الصهيوني على الحكومة الأمريكية ووكالة غوث اللاجئين ، بحجة أن إسرائيل لها حقوق في مياه اليرموك ، وعلى أثر ذلك ألغت الحكومة الأمريكية دعمها للمشروع ، كما رفض البنك الدولي تقديم المعونة المالية اللازمة للمشروع ، مما دفع الرئيس الأمريكي ، دوايت إيزنهاور (D.Eisenhower) إلى الإعلان عن وضع خطة مياه متكاملة لحوض نهر الأردن والتي قادت – فيما بعد – إلى مشروع جونستون (Eric Johnston) ، وكان مصير الخبير الأمريكي بنجر الذي قدم خبراته الهندسية بحياد وموضوعية ، النقل والإبعاد إلى البرازيل[2].

**3- مشروع غوردون كلاب (Gordon.R.Clapp) عام1953م:**

أدت حرب عام1948م إلى نزوح الأكثرية الساحقة من الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه ونفيه في الشتات. إن ما يقرب من ثلثيه يعيش حياه البؤس والشقاء في مخيمات اللاجئين ومن تبقى منهم موزع أكثره في البلاد العربية وأقله خارجها ، حيث غدت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين محور اهتمام الدول العربية والغربية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، ولمحو أثار هذه الجريمة المرتكبة بحقهم من جهة ، وضماناً لاستقرار الدولة اليهودية من جهة أخرى ، أوفدت هيئة الأمم المتحدة عام1949م لجنه أسمتها لجنة "الاستقصاء الاقتصادي للشرق الأوسط " برئاسة غوردون كلاب ، رئيس مجلس إدارة وادي تنسي في الولايات

---

(1)- مخيمر ، سامر ؛ حجازي ، خالد ، **أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل الممكنة** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب : الكويت ، 1996م ، ص130. وسيشار إليه فيما بعد: مخيمر ، **أزمة المياه** ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص51 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص126 ؛ المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص257 ؛ Telegram from the Secretary of State to the Embassy in Israel,9th Janury,1952.No.540, **Foreign relations 1952-1954 ,** Vol , IX , Part ,1 , p1094.

(2)- شديد ، **الأمن المائي** ، ص198 ؛ كحالة ، **المشكلة المائية** ، ص46 ؛ المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص7 ؛ حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص52.

المتحدة الأمريكية ، وعهدت إليه بدراسة أحوال الشرق الأوسط بوجه عام ، وقضية اللاجئين الفلسطينيين بوجه خاص(1) .

وبعد أن ادّعت لجنة كلاب أنها قامت بالدراسة اللازمة ، قدمت تقريراً للأمم المتحدة أوصت فيه بضرورة مساعدة البلاد العربية مالياً واقتصادياً وبتشكيل وكالة تابعه للأمم المتحدة للاهتمام بمسألة إغاثة اللاجئين وتشغيلهم في الأقطار العربية بما فيها البلدان المجاورة لحوض وادي نهر الأردن ، وذلك لإمتصاصهم اقتصادياً في المناطق التي هاجروا إليها(2). وأوصت لجنة الاستقصاء في الشرق الأوسط إلى تأسيس وكالة تابعة للأمم المتحدة مهمتها الاهتمام بمشكلة إغاثة اللاجئين وتشغيلهم في الدول العربية التي هاجروا إليها ، وتنفيذ مشاريع إنمائية قادرة على إعاشة هؤلاء اللاجئين. وعلى أثر هذه التوصية الواردة في التقرير تم تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، الأنروا (UNARW) (3) في كانون الأول عام1949م ، حيث باشرت أعمالها في الأول من أيار عام1950م وتشكلت هيئة استشارية لهذه الوكالة مؤلفة من مندوب بدرجة سفير عن كلٍّ من: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وتركيا ، وانضم إليها فيما بعد ممثلين عن الدول العربية المضيفة للاجئين كمستشارين لتلك اللجنة الاستشارية ، وتحت شعار الإنسانية والعطف على اللاجئين ، قامت وكالة الإغاثة ببذل جهود جبارة لتوطين اللاجئين في البلاد العربية التي لجأوا إليها(4). وبناءً على طلب وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق العربي وافقت هيئة وادي التنسي لتوجيه مثل هذه الدراسة لشركة شاس. ت. مين (Chas .T. Main , Inc). التي قامت بإعداد الجزء الأكبر من هذا التقرير تحت إشراف السيد (W. F. Uhl) ، رئيس قسم التقارير والبيانات لسلطة وادي تنسي ،

---

(1)- الهيئة العربية ، **مشروع جونستون** ، ص26 ؛ **كارثة اغتصاب** ، ص26 ؛ العقالي ، **المياه العربية** ، ص78 ؛ معروف ، عبد ، **التسوية وحرب المياه** ، دار الحضارة للطباعة والنشر : بيروت ، 1997م ، ص102–103. وسيشار إليه فيما بعد: معروف ، **التسوية**.

(2)- **المصادر السابقة نفسها** ، والصفحات نفسها.

(3)- لمزيد من المعرفة عن وكالة الإغاثة ( الأنروا). أنظر: طعمة ، جورج ،" **تطورات القضية الفلسطينية على صعيد الأمم المتحدة**" ، **القضية الفلسطينية والصراع العربي الفلسطيني** ، ق1 ، ج2 ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية : مؤسسة عبد الحميد شومان ، 1985م ، ص225–227. وسيشار إليه فيما بعد: طعمة ، **القضية الفلسطينية**.

(4) – الهيئة العربية ، **مشروع جونستون** ، ص26– 27 ؛ طعمة ، **المصدر السابق** ، ص225–226.

والذي استند بدوره على التقارير المتوفرة لدى السلطة المذكورة ، دون إجراء المسح الميداني لتلك الدراسة. وينقل هذا التقرير عن قناعة تامة لسلطة وادي تنسي ، لتوفير الخدمات اللازمة لهؤلاء اللاجئين الفلسطينيين ، ووفقاً لما جاء في التقرير الذي قدمه كلاب إلى المدير العام لوكالة الغوث ، لسلي كارفر (Leslie Carver) بتاريخ 1953/8/31م ، حول المشروع المقترح للإنماء الموحّد للموارد المائية في منطقة وادي الأردن ، ما يلي :" إذا نظرنا إلى هذا المشروع على أنه قضية هندسية فأن أسرع طريقة اقتصادية للحصول على أكبر فائدة من شبكة مياه نهر الأردن ، تتطلب تنظيماً أفضل لمنابع المياه العليا على نهر الحاصباني ومنابع منطقة الحولة لخدمة الأراضي الواقعة في تلك المنطقة من حوض نهر الأردن ، واستعمال بحيرة طبرية كخزان لمياه الفيضان من نهري الأردن واليرموك. والتي تعمل على تنظيم تدفق تلك المياه بالانسياب الطبيعي إلى الأراضي الواقعة على ضفتي نهر الأردن الشرقية والغربية حتى الجنوب وجعلها صالحة لبني الإنسان[1]. ويضيف كلاب في تقريره ، قائلاً:" في منطقة يكون الماء فيها هو الحياة بعينها ويزداد فيها حشد الناس ، تقوم الحاجة الماسة للإنماء والتصرف بمياه نهر الأردن على أساس موحّد وأن بعض نواحي المشروع قد يكون تنفيذها بحكم المستحيل ما لم تجر تسويات سياسية على المياه وإيجاد ضمانات كافية لتأمين إسالتها باستمرار"[2]. وينتهي كلاب إلى القول:" أن الحدود السياسية القائمة حالياً تجعل من غير المستطاع استغلال مصادر المياه لحوضي اليرموك والأردن ، إلا إذا تم التعاون بين الدول المعنية بالأمر[3]. لقد انطلق هذا المشروع على أساس أن دول المنطقة تعيش حياه طبيعية ومسالمة وكأن شيئاً لم يحدث بين الدول العربية وإسرائيل وبأسلوب تجاهل القضية الفلسطينية. وينم هذا المشروع عن منهج أمريكي يهدف إلى تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية ولتكن مشاريع المياه المشتركة نقطة البداية.

ومن هنا يتضح بأن واضع التقرير لم يستند في تقريره على استقصاء محلّي طبوغرافي ، بل بني على معلومات وتقارير سابقة ، وقد تعمّدت سلطة وادي تنسي ووكالة الغوث إلى إهمال الحدود السياسية وما لها من أهمية بالغة عند إجراء المباحثات والاتفاقيات التي يجب أن

---

(1)- الهيئة العربية ، **مشروع جونستون** ، ص33 ؛ الخيرو ، **الأطماع الصهيونية** ، ص45-46 ؛ حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص85 ؛ معروف ، **التسوية** ، ص 104.

(2) -**المصادر نفسها** ، والصفحات نفسها.

(3)- **المصادر نفسها** ، والصفحات نفسها.

تتم بين الجهات ذات العلاقة قبل المباشرة بعملية استثمار مياه حوض نهر الأردن من هذا القبيل[1] .

ويعلق وزير الخارجية الأردني ، حسين فخري الخالدي ، على هذا الإهمال بقوله :" إن واضع التقرير قد أهمل الحدود السياسية عن عمد أو عن أوامر ربما تكون قد صدرت إليه من وزارة الخارجية الأمريكية ، وبالرغم من قوله بأن هنالك أقساماً من المشروع الموحّد لا يمكن أن تتم إلا بإجراء تعديلات سياسية في الحدود ، وأن مثل هذه التعديلات لا يمكن أن تتم إلا من خلال إجراء مفاوضات بين الدول المعنية بحوض نهر الأردن ، وأن أيّ استثمار لمياه الحوض لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التعاون بين الأطراف المشتركة بمياه الحوض[2] .

ويقوم هذا المشروع على تنظيم ينابيع المياه في الحاصباني والحولة ، ثم تخزينها في بحيرة طبرية ؛ كي تستعمل في ريّ المناطق الزراعية للدول المشتركة في حوضه ، بغض النظر عن الحدود السياسية ، وقدرت تكاليف المشروع بنحو (130) مليون دولار ، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها مسؤولية العمل على تنفيذ هذا المشروع ، فأرصدت مبالغ من المال بغية تنفيذه[3] .

ويختتم كلاب تقريره إلى القول:" أننا إذا جمعنا مساحة الأراضي التي سيشملها المشروع وكمية المياه المتحصلة منه لوجدنا أنها ستوزّع تبعاً للحدود السياسية الحاضرة ، كما هو مبيّن في الجدول الآتي:

جدول رقم(12)

جدول يبيّن مساحة الأراضي المروية وكمية المياه اللازمة لها في كلٍّ من: سورية والأردن وإسرائيل حسب تقرير غوردون كلاب عام1953م:

| الدولة | مساحة الأرض المروية مقدرة بآلاف الأمتار | كمية المياه(م.م3) |
|---|---|---|
| سورية | 30 | 45 |
| الأردن | 490 | 774 |
| إسرائيل | 416 | 394 |
| المجموع | 936 | 1213 |
| المصدر: كحالة ، **المشكلة المائية** ، ص19 ، حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص85. | | |

(1)- حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص84-85.

(2)- تعليق وزير الخارجية الأردني ، حسين فخري الخالدي عند : **المرجع نفسه** ، ص85-86.

(3)- علي ، **نهر الأردن** ، ص79 ؛ خليل ، **أزمة المياه** ، ص248 ؛ العقالي ، **المياه العربية** ، ص207.

ويرى كلاب بأن تكون عند الدول المعنية بالأمر آراء أخرى عن المناطق الخاصة بها والتي يجب ، أو يمكن ، ريّها من هذه المياه"[1] .

ويتضح مما سبق بأن واضع المشروع يهدف إلى إيجاد نوع من التعاون المائي المشترك لحوض نهر الأردن بين كلٍّ من: سورية والأردن وإسرائيل ، مما يؤدي في النهاية إلى دخول تلك البلاد في إجراء مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى ذلك فأن المشروع قدّم لإسرائيل كمية مياه أكثر من سورية وتجاهل لبنان كلياً من التعويض.

وتمخضت لجنة كلاب ، فيما يختص بالأردن وفلسطين عن مشروعين ، أولاهما لحوض وادي نهر الزرقاء وثانيهما لحوض وادي القلط ، إلى إنشاء السدود لجمع مياه الفيضان وتخزينها لمضاعفة المياه الجاهزة لأعمال الريّ ، فيكون هذا المشروع نموذجاً للسيطرة على مياه الأودية التي تجتاح الضفة الشرقية والغربية وترفد نهر الأردن حيث يهدف مشروعه إلى ريّ الأراضي في أحواض كِلا الحوضين بالإضافة إلى توليد الطاقة الكهربائية ، ومراعاة لهذه المقترحات فقد عكفت دائرة المساحة في الأردن على تنظيم سائر الوديان وتقنية مياهها لاستخدامها في ريّ السفوح المجاورة[2] .

وهذه الأفكار التي جاء بها كلاب في مشروعه ، ما هي إلا استمرار للأفكار التي وردت في المشاريع السابقة ( إيونيدس – لودر ملك – هايز) لحوض نهر الأردن. فقد حاول كلاب أن يسبغها على مشروعه في استغلال حوضي الزرقاء والقلط كوحدة طبيعية قائمة بذاتها على نسق الفكرة الأمريكية التي جرت في حوض وادي تنسي[3] .

وأهم ما يلاحظ في هذين المشروعين ضيق نطاقهما بإزاء التطورات الأساسية اللازمة التي لا بّد منها لتنمية الحياة الاقتصادية في تلك المنطقة ، ما يلي:

---

(1)- الهيئة العربية ، **مشروع جونستون** ، ص33 ؛ حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص85 ؛ معروف ، **التسوية** ، ص102–103.

(2)- الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص 41 ؛ خليل ، **أزمة المياه** ، ص78 ؛ الكردي ، عبد الرحمن علي ، " **ضوء على مشروعات كلاب** " ، ع (14) ، م10 ، مجلة الأردن الجديد ، عمان ، 1950/5/17م ، ص10. وسيشار إليه فيما بعد: الكردي ، " **ضوء على مشروعات كلاب** ".

(3)- الكردي ، " **ضوء على مشروعات كلاب** " ، ص10.

1- لا تكفي كمية المياه اللازمة لأغراض الريّ ما لا يزيد عن (70) ألف دونم ، وهذه الأراضي المروية لا تكفي لإعالة أكثر من (10) آلاف شخص. حتى ولو قسمت هذه الأراضي إلى مزارع موحدة الطراز لا تتجاوز الوحدة الزراعية عن (35) دونماً لكل عائلة.

2- لم تدرس هذه المشروعات لدرجة كافية ، وهل ستقام هذه المشروعات في الأراضي الحكومية أم لتأميم أراضي الأفراد التي يشملها المشروع ؟

3- لم تكن لجنة كلاب تستهدف التعمير الاقتصادي والتصنيع الإنشائي لوادي الأردن ، بدليل معارضتها لمشروعات النهوض السابقة ، لأن ذلك يتحتم إلى إيجاد نوع من الاتفاق بين الدول المجاورة لحوض نهر الأردن وإسرائيل ، بالإضافة إلى تجاهلها لاستغلال المنطقة الزراعية الجافة الواقعة في الصحراء الشرقية والتي لو أمكن استغلالها لضاعفت مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الشرقية وقفزت بها إلى ثمانية ملايين دونم. ولربما أن تكون توصيات كلاب مجرد تغطية قدمت للمنطقة ، على ما يجري من مباحثات كانت تدور بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لمنح الأخيرة مبلغ وقدره (247) مليون دولار ، وذلك لاستغلال مياه نهر الأردن في الزراعة والصناعة الإسرائيلية(1).

إلا أن جميع الجهود والمساعي التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية ووكالة غوث اللاجئين لم تسفر في حمل العرب على التنازل عن فكرة العودة أو القبول بمشاريع التوطين لهؤلاء اللاجئين في ذلك الوقت. حيث استقبل هذا التقرير بالعداء العربي والإسرائيلي على حد سواء ، فقد استاء الكيان الصهيوني من هذا التقرير الذي يحصر فائدة مياه نهر الأردن ضمن حوضه ولم يدخل نهر الليطاني ضمن هذا المشروع ، مما يجعل ريّ النقب مستحيلاً ، ولأن التقرير قد خصّص للدول العربية حصة كبيرة من المياه(2).

**ثانياً-المشاريع العربية:**

**1- المشروع السوري- اللبناني عام1951م:**

يُعّد نهر اليرموك في طليعة المصادر المائية - الداعمة للانشطة الزراعية في المنطقة الجنوبية من سورية ، سواء من حيث المياه الجوفية أو السطحية ، حيث يحتوي حوض اليرموك على عدد من المجاري المائية الرئيسية إضافة إلى الينابيع والأودية الفرعية التي تزود المجاري الرئيسية وهي: وادي الزيدي ، أبو الدهب ، الحرير ، العلاّن والرقاد. وتستخدم

---

(1) - الكردي ، " **ضوء على مشروعات كلاب**" ، ص10-11 ، 17.

(2) – رزق ، **نهر الأردن** ، ص25-26 ؛ الخيرو ، **الأطماع الصهيونية** ، ص45-46.

مياه الأودية والينابيع التي ترفد نهر اليرموك لأغراض مختلفة ، ويستهلك قسماً منها للشرب كونها عذبة مصدرها جبل العرب ومرتفعات حوران ، وقسماً آخر يستخدم لريّ المزروعات وسقاية المواشي ، ويجري الفائض منها ليصب في المجرى الرئيس لنهر اليرموك الذي يشكل مجراه حدوداً سياسية بين الأردن وسوريا([1]). ومن الملاحظ بأن نهر اليرموك يشكل أحد الروافد الشرقية الرئيسة لنهر الأردن ، ويزوده بطاقة مائية تشكل ما نسبته(38%) من مياه نهر الأردن ، بالإضافة إلى دوره الواضح في خفض نسبة ملوحة مياه نهر الأردن عند نقطة الالتقاء في جسر المجامع. ومن هنا فالمشاريع التي طرحت سابقاً تشكل مطامع بمياه هذا النهر، وأن لم يشر بعضها إليه بصراحة. لذا فأن غزارة مياه نهر اليرموك تشكل حجر الأساس لأيّ مشروع طرح أو سيطرح على نهر الأردن([2]).

ولهذا تنبهت الحكومة السورية منذ بداية الصراع العربي – الإسرائيلي إلى أهمية مصادر نهر الأردن الأعلى ونهر اليرموك بالذات ، ومرد ذلك إلى وعي متزايد من الجانب السوري لدور المياه في ربط الإنسان بالأرض ، بالإضافة إلى اتجاه سورية نحو توظيف الورقة المائية " نهر اليرموك" التي تملكها لمنع إسرائيل من تحقيق مكاسب اقتصادية عن طريق الاستفادة من الموارد المائية لنهر الأردن ، مما ينعكس إيجاباً على الوضع العسكري الإسرائيلي ، ومن هنا فقد عملت الحكومة السورية جاهدة لاستغلال أكبر كمية ممكنة من مياه نهر اليرموك ، عن طريق إقامة المشاريع المائية على روافده([3]). حيث قُدّرت مساحة الأراضي السورية التي يمكن زراعتها في حوض نهر الأردن الأعلى بنحو (119) ألف دونم ، تحتاج في ريّها إلى نحو (132م.م3) من مجموع الماء السنوي الذي يقدّر بنحو (397م.م3). وعلى أثر هذا التقدير فقد باشرت سورية بتنفيذ مشروعين صغيرين منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين ، فالمشروع الأول يقوم على بناء سدّ ترابي صغير على أحد روافد نهر اليرموك في منطقة المزيريب لخزن مياه الفيضانات وحفر قناتين تأخذان من أمام السدّ وتتغذيان أيضاً بالماء من بعض العيون ، وذلك لريّ مساحة تقدر بنحو (22–30) ألف دونم في منطقة المزيريب([4]).

---

(1)– أنظر ما كتب عن نهر اليرموك في الفصل الأول من هذه الرسالة ، ص31–36.

(2)– أنظر: الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص93.

(3)– الزعبي ، **الغزو اليهودي** ، ص104–105.

(4)– كحالة ، صبحي ،" **المياه العربية وصراع الوجود**" ؛ مجلة العربي ، ع (318) الكويت ، ايار1985م ، ص50–51 ؛ الزعبي ، **المرجع السابق** ، ص105.

والمشروع الآخر ، يقوم على إنشاء سدّ ترابي صغير على نهر بانياس لحجز مياه الفيضان وحفر قناتين تأخذان من أمام السدّ وتمتدان على طول جانبي المجرى لريّ ما يقارب (20) ألف دونم من الأراضي الواقعة في مدينة درعا وبعض قراها مثل: طفس ، داعل ، اليادودة وغزالة وذلك عن طريق تركيب أربع محطات لضخّ المياه الجارية في مجرى نهر اليرموك إلى مناسيب أعلى ، وذلك لانخفاض مجرى النهر عن الأراضي الزراعية ، ووصلها مع شبكة مياه مكونة من أقنية مكشوفة ومغطاة يبلغ طولها (190كم)([1]). وبالرغم من كون الأراضي السورية الواقعة في منطقة المزيريب ووادي بانياس تتمتع بالماء السوري الجاري فيها ، إلاّ أن منطقة البطيحة الواقعة إلى الشمال الشرقي من بحيرة طبريّة ، فقد كانت تروى بقنوات من نهر الأردن وفق اتفاقيات الانتداب البريطاني – الفرنسي والمعترف بها دولياً([2]). إلا أنّ الحكومة السورية عانت من مشكلة ريّ تلك الأراضي ، نظراً لوقوع الماء الذي كانت تستخدمه لريّ سهل البطيحة يجرى كله ضمن الأراضي التي احتلتها إسرائيل في أعقاب حرب1948م وبالتالي تصبح هذه
الأراضي تحت رحمة الكيان الإسرائيلي([3]).

وعلى أثر ذلك فقد طرحت كلٌّ من: سورية ولبنان في عام1951م ، خطة تقضي بتحويل نهر الحاصباني إلى وادي البقاع (الليطاني) في لبنان ، وكذلك تحويل نهر بانياس إلى الليطاني أيضاً ، وكان الهدف من وراء هذا التحويل ، حرمان الكيان الصهيوني بقدر الإمكان من الاستفادة من منابع نهر الأردن الأعلى ، إلا أن مشروع التحويل هذا لم يكتب له النجاح ؛ نظراً للتكلفة المالية الباهظة من جهة ، والموقف الدولي والإسرائيلي من جهة أخرى ، وعاودت الدولتان الكرّة مرة أخرى عام1959م لتنفيذ تلك الخطة السورية اللبنانية. إلا أن

---

(1)– أنظر: مصر ، **مشاريع المياه** ، ص46–47 ؛ الزعبي ، **الغزو اليهودي** ، ص105 ؛ كحالة ، **المشكلة المائية** ، ص46–47.

(2)– مصر ، **مشاريع المياه** ، ص47.

(3)– عندما قامت إسرائيل بتنفيذ مشروع تجفيف بحيرة الحولة عام1951م ، اثبت تقرير كبير مراقبي الهدنة ، بينكي (Bennike) أن التجارب التي أجرتها على السدّ الذي أقامته عند منفذ البحيرة قد سبب عجزاً مقداره (70%) من استهلاك منطقة البطيحة من الماء. وفي أثناء النقاش الذي جرى في اجتماع لجنة الهدنة = المشتركة بشأن هذا العدوان ، أعلن المندوب الإسرائيلي بأن إسرائيل لا ترى نفسها ملزمة بتنفيذ اتفاقية وقعتها بريطانيا باسمها( أيّ اتفاقية الحدود مع سلطات الانتداب الفرنسي عام1923م). أنظر: مصر ، **المصدر السابق** ، ص47.

الخطة اللبنانية السورية كانت ، كما هو واضح ، تقضي بنقل المياه من حوض إلى آخر. وبذلك تحرم أصحاب الحقوق الآخرين الأردن وفلسطين المحتلة الواقعة في الجزء الأدنى من النهر للحصول على حقوقهما في مياهه([1]).

**2- الاتفاقية الأردنية - السورية لاستثمار مياه نهر اليرموك عام1953م:**

وبعد المعارضة العربية للمشاريع الإسرائيلية الرامية لتحويل مجرى نهر الأردن وروافده منذ بداية الخمسينيات من القرن المنصرم ، نظراً لما تلحقه هذه المشاريع من أضرار جسيمة تهدد المصالح الاقتصادية للدول العربية المجاورة لحوض نهر الأردن ، وبما تشكله من عدوان صارخ على حقوقهم ، بتحويل مجرى النهر وسحب مياهه بواسطة القنوات لريّ أراضي الجنوب الفلسطيني المحتل لا سيما النقب ، مما سيحرم الأراضي العربية الواقعة في المنطقة المنزوعة السلاح وخارجها من مصدر مياهها الوحيد لتصبح غير ذي زرع. وفي الوقت نفسه مانحاً إسرائيل فوائد جمة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري من الاستمرار في عدوانهم والتوسع في اعتداءاتهم على الأراضي السورية والفلسطينية المجاورة للدولة اليهودية([2]).

وكنتيجة لأعمال إسرائيل الرامية لتحويل مجرى نهر الأردن ، ومخالفتها لاتفاقيات الهدنة المشتركة بين الطرفين ، الأمر الذي دفع بالحكومة السورية في مطلع عام1953م بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد أعمال إسرائيل في المنطقة المنزوعة السلاح ، حيث قدم كبير مراقبي الهدنة بفلسطين دراسة إلى مجلس الأمن بتاريخ1953/3/12م ، أشار فيها:" أن عمل إسرائيل ينطوي على خرق اتفاقيات الهدنة ، ويجب عليهم إيقاف جميع الأعمال في المنطقة المنزوعة السلاح"([3]). إلا أن إسرائيل رفضت الإذعان لمثل هذا الطلب وقاطعت اجتماعات لجنة الهدنة المشتركة المنعقدة في المنطقة المنزوعة السلاح ، وأصرت على أن لإسرائيل السيادة على هذه المنطقة الواقعة خارج الحدود السورية ، وقد تظاهروا فيما بعد – نتيجة لضغط مجلس الأمن الدولي – بتوقيف أعمالها إلا أنها استمرت سراً([4]). وكرد فعل للتصرف الانفرادي بتحويل مجرى نهر الأردن من الجانب الإسرائيلي ، الأمر الذي دفع على ما يبدو بالحكومة الأردنية والسورية إلى اتخاذ إجراءات مضادة تؤثر سلباً على أعمال

---

(1)- حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص56.

(2)- الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص30.

(3)- **المصدر نفسه** ، والصفحة نفسها.

(4)- **المصدر نفسه** ، والصفحة نفسها.

إسرائيل التحويلية لنهر الأردن ، حيث تكللت المشاورات التي جرت بين وفديهما في دمشق بتاريخ1952/6/4م وفي عمان بتاريخ1952/10/15م لأجل استثمار مياه حوض نهر اليرموك ، وعلى أثر هذه المشاورات تم التوقيع على اتفاقية استثمار مياه نهر اليرموك بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية في الرابع من حزيران عام1953م في دمشق ، وذلك تثبيتاً لأواصر العروبة والصداقة بين البلدين وتأكيد التعاون المخلص فيما بينهما ، وتقديراً للمنافع التي يمكن تأمينها للبلدين عن طريق جمع واستغلال مياه الحوض المذكور لتأمين ريّ الأراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية ، حيث وقع على هذه الاتفاقية سليمان السكر ، وزير المالية ، عن الجانب الأردني ، وتوفيق هارون ، وزير الأشغال العامة والمواصلات ، عن الجانب السوري([1]) ، وأهم ما جاء فيها من مواد([2]):

**المادة الثانية**– توافق الحكومتان السورية والأردنية على إقامة المنشآت الآتية:

أ– سدّ وخزان مشتركين لجمع مياه النهر وحفظها. وخزان يقام على نهر اليرموك في الأراضي الأردنية – السورية وعلى مقربة من محطة المقارن في سورية ، بهدف الحصول على تأمين جريان متواصل لا يقل تصريفه في المتوسط عن (10م3/ث). وهذه المياه معدة لتوليد الطاقة الكهربائية وإرواء الأراضي الأردنية.

ب– مركز توليد مشترك للقوى الكهربائية ينشأ تحت السدّ المشترك.

ج– مركز توليد طاقة العدسية ينشأ بالقرب من قرية العدسية الأردنية لتوليد ما يمكن من الطاقة الكهربائية.

د– قناة مائية تمتد بين المراكز المشتركة في المقارن ومركز توليد العدسية لجر المياه التي يمكن استخدامها لتوليد الكهرباء في العدسية.

هـ– قناة رئيسية ومنشآت أخرى تمتد بعد مركز توليد العدسية لتغذية شبكات الريّ وغيرها من المشاريع في الأراضي الأردنية.

و– سدود أخرى أضافية تقام على نهر اليرموك أو روافده بعد السدّ المشترك من أجل تخزين المياه وتحويلها على أن يقترن ذلك بموافقة الحكومتين.

---

(1)– أنظر: **ملحق الجريدة الرسمية** ، م1 ، ع (1150) ، 1953/7/23م ، ص380 ، 384 ؛ **جريدة الأردن** ؛ ع (2568) ، 1953/6/5م ، ص1 ؛ ع (2610) ، 1953/7/26م ، ص1 ، 4 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص128–129.

(2)– لمزيد من المعرفة عن مواد الاتفاقية الأردنية – السورية . أنظر: **المصادر نفسها** ، والصفحات نفسها.

ز- تحويل الخط الحديدي الحجازي الممتد في وادي اليرموك بحسب مقتضيات المشروع وإنشاء سائر المباني والمنشآت التي يقتضيها المشروع([1]).

**المادة الثالثة:** موافقة الأردن على أن يكون مسؤولاً بصفة مبدئية على نفقات الأبحاث والدراسات والخرائط وغير ذلك مما يتطلبه المشروع ويحق له التعاقد واستخدام الفنيين والخبراء والعمال وغيرهم من الأشخاص والهيئات بشكل يضمن الإنجاز والسرعة في العمل. وفي المقابل توافق سورية على تقديم جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية للمشروع كالسماح للمشتغلين في المشروع بالدخول إلى الأراضي السورية والقيام فيها تنفيذاً للإعمال المتعلقة بالمشروع. وتوافق الدولتين كلٌّ في منطقتها على تسهيل المواصلات اللازمة لإتمام المشروع بالسرعة الممكنة.

**المادة الرابعة:** تؤمن كل دولة ضمن منطقتها الحصول على العقارات التي قد تحتاج إليها منشآت سدّ المقارن أو أيّ حق يتعلق بها والتعويض عن العقارات التي قد تتأثر من تغيير المياه سواء في طور الإنشاء أو الاستثمار وتدخل النفقات الناتجة عن هذه الإجراءات ضمن نفقات الإنشاء والإدارة باستثناء النفقات التي تتعلق بانتزاع حقوق المياه. وتبقى كل دولة مسؤولة بصورة مستقلة عن الأخرى عن تصفية جميع الادعاءات ضمن منطقتها.

**المادة الخامسة:** يستخدم العمال الأردنيون والسوريون في بناء منشآت المقارن بالقدر اللازم. ويحدد عمال كلٌّ من الدولتين بنسبة (80%) للأردن، و (20%) لسورية.

**المادة السادسة:** يحق لمستخدمي وممثلي الدولتين وأعضاء اللجنة المشتركة وموظفي الهيئات الفنية التي تعمل في المشروع الذين يحوزون على تفويض بذلك من اللجنة المشتركة التنقل في الأراضي التي تقع عليها منشآت المقارن والتي ترى اللجنة المشتركة أن مقتضيات العمل تتطلب الدخول إليها من أجل القيام بالدراسات والأبحاث وغيرها من الأعمال المتعلقة بالمشروع دون التقيد بالإجراءات الناتجة عن تطبيق قوانين وأنظمة الدولتين.

**المادة السابعة:** تعتبر مؤقتاً كمية المياه السنوية التي يمكن خزنها في السنيين العادية في خزان المقارن بـ(300م.م3) من المياه ، إلى أن يعدل هذا التقدير من قبل اللجنة المشتركة استناداً إلى قياسات واقعية تقوم بها على مجرى النهر وروافده لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات([1]).

---

(1)- أنظر: **ملحق الجريدة الرسمية** ، م1 ، ع (1150) ، 1953/7/23م ، ص381 ؛ **جريدة الأردن** ، ع (2610) ، 1953/7/26م ، ص1 ، 4.

**المادة الثامنة :** أ- تحتفظ سورية بحق التصريف بمياه كافة الينابيع التي تتفجر في أراضيها في حوض اليرموك وروافده ، باستثناء المياه التي تتفجر ما قبل السدّ تحت منسوب(250م) ، وتحتفظ بحق الانتفاع بالمياه التي ترد مجرى النهر وروافده فيما بعد السدّ لإرواء الأراضي السورية الواقعة في حوض اليرموك الأسفل والممتدة شرقي بحيرة طبريّة أو لغيرها من المشاريع السورية.

ب- يحق للأردن أن يتصرف بالمياه المنبثقة من الخزان ومراكز التوليد المشترك في المقارن لتوليد الطاقة الكهربائية في مركز العدسية ولإرواء الأراضي وغيرها من المشاريع الأردنية ، كما يحق له بأن يستعمل للغايات نفسها ضمن الحدود الأردنية المياه التي تفيض عن الحاجات السنوية.

ج- توزع الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها في مركز المقارن بين سورية والأردن بنسبة (75%) لسورية و (25%) للأردن. على أن لا تقل حصة سورية من هذه الطاقة عن (3) آلاف كيلو وات خلال المدة الواقعة بين منتصف نيسان ومنتصف وتشرين الأول من كل عام ، وإذا نقصت حصة سورية التي تنالها بموجب هذه الفقرة عن (5) آلاف كيلو وات وكانت بحاجة لقوة إضافية لمشاريعها ، فيحق لها أن تأخذ بموجب أسعار الكلفة للطاقة من مركز توليد العدسية أو المقارن حسب حاجتها للوصول إلى طاقة قدرها (5) آلاف كيلو وات.

د- يحق لكل دولة أن تبيع للأخرى بأسعار تحدد من قبل اللجنة المشتركة أيّ جزء من الطاقة الكهربائية التي تعود لها أو تولدها بموجب هذه الاتفاقية. ولكن لا يحق لأيّ من الدولتين أن تبيع الفائض لديها لدولة ثالثة أو أي هيئة غير منتمية لإحدى الدولتين المتعاقدتين إلاّ باتفاق الفريقين([2]).

**المادة التاسعة:**

(أ)- نفقات الدراسة: يقدّم الأردن الأموال اللازمة للقيام بالأبحاث والدراسات التمهيدية والنهاية العائدة لمنشآت المقارن ، وتُعّد هذه النفقات تكاليف المنشآت النهائية.

ب- نفقات الإنشاء: يشترك الأردن وسورية بنفقات منشآت المقارن وتوزع هذه النفقات بينهما بنسبة (95%) للأردن و (5%) لسورية.

---

(1)- أنظر: **ملحق الجريدة الرسمية** ، م1 ، ع (1150) ، 1953/7/23م ، ص382 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص128.

(2)- **المصدر نفسه** ، ص383-384.

ج- مصاريف الإدارة والصيانة: يشترك الأردن وسورية بنفقات وإدارة وصيانة منشآت المقارن ، وتقسم هذه النفقات بينهما بنسبة تحددها اللجنة المشتركة على ضوء أسهمها في نفقات الإنشاء المشار إليها في الفقرة"ب" أعلاه([1]).

**المادة العاشرة:** تشكل لجنة مشتركة أردنية وسورية من رعايا الدولتين لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية. وتُعّد هذه اللجنة بمثابة هيئة قانونية يتمتع أعضاؤها بالامتيازات والحقوق الدبلوماسية لدى الدولة الأخرى التي لا يمثلونها. وتتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم بمرتبة وكيل وزير أو أمين عام أو مدير ، وأن يكون الثاني مهندساً خبيراً. وتتناول صلاحياتها على سبيل الذكر لا للحصر الأعمال التالية:

أ- الموافقة على برنامج الدراسات والبحوث التمهيدية والنهاية لتصميم منشآت المقارن وإقرار هذه الدراسات بعد إنجازها.

ب- الموافقة على نوع ومواصفات منشآت المقارن والأمكنة التي ستقام عليها والتعديلات التي قد تستوجبها عند الاقتضاء والتأكد من إتمام هذه المنشآت وفقاً لمواصفاتها.

ج- الموافقة على كافة النفقات التي تستوجبها منشآت المقارن في طور الدراسات والإنشاء والاستثمار.

د- توزيع نفقات إدارة وصيانة هذه المنشآت بعد إتمامها بين الأردن وسورية.

هـ- تحديد المنطقة الخاصة بمنشآت المقارن ووضع أنظمة لاستعمالها لغايات الترفيه كصيد الأسماك وما شابه ذلك.

و- الإشراف على استثمار منشآت المقارن وإدارتها وصيانتها بعد إتمامها وعلى توزيع الطاقة الكهربائية في مركز التوليد المشترك وتحديد الأسعار للقوى الفائضة عن حاجات الفريقين.

ز- تأمين الوسائل اللازمة للأرصاد الجوية والقياسات المائية في حوض اليرموك وجمع وحفظ ونشر المعلومات الناجمة عنها.

ح- دراسة وسائل منع الترسيب في الخزان ومنع تلوث مياهه ومكافحة الملاريا وتقديم التوصيات اللازمة بهذا الصدد إلى الحكومتين.

ط- دراسة وسائل إطفاء نفقات الإنشاء وصيانتها من الداخل الناتج عن استعمال المياه والقوى الكهربائية.

---

(1)- **ملحق الجريدة الرسمية** ، م1 ، ع (1150) ، 1953/7/23م ، ص384 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص129.

ى- النظر في إمكانية أقامة سدود أضافية لخزن المياه على نهر اليرموك وروافده واستعمال هذه المياه([1]).

**المادة الحادية عشر:** توافق الدولتان أن تقوم كلٌّ منهما ضمن منطقتها حسب توصيات اللجنة المشتركة باتخاذ جميع الإجراءات لمنع أو تخفيف تراكم الرواسب في الخزان المشترك ، بما في ذلك العمل على حفظ التربة من الانجراف والتحريج وسد الأخاديد وغيرها من الوسائل التي تساعد على الاستفادة من سعة الخزان إلى أبعد حد ممكن.

**المادة الثانية عشر:** يرجع حق الدولتين في استعمال مياه حوض اليرموك على جميع الحقوق الخصوصية وتتحمل كل دولة بالاستقلال عن الحكومة الأخرى تبعة تسوية جميع الإدعاءات الناشئة في منطقتها بهذا الصدد نتيجة لهذه الاتفاقية ووفقاً لقوانينها المحلية.

**المادة الرابعة عشر:** تصدّق هذه الاتفاقية من قبل السلطات المختصة في الدولتين وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق الإبرام الذي يتم في دمشق وتبطل باتفاقية أخرى تعقد لهذا الغرض بين الدولتين ويجوز تعديلها بملاحق ، وقد وضعت هذه الاتفاقية على نسختين أصليتين كلتاهما معتبره على السواء([2]).

وعلى أثر هذه الاتفاقية كلفت الحكومة الأردنية شركتين أمريكيتين هما ، شركة مايكل بيكر – هارزا (Harza Engineering.Co.&M.Baker) لوضع تصاميم المشروع ودراسته دراسة تفصيلية ، حيث قدرت المدة اللازمة لإتمام الدراسات بسنة واحدة فقط ، وكان من المرجح أن يوضع المشروع موضع التنفيذ متى فرغ من إعداد تصميمه ؛ وأعلنت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أنها خصصت للمشروع مبلغ قوامه (40) مليون دولار ، وقررت منظمة الأمم المتحدة بتقديم المساعدات المالية اللازمة لذلك المشروع([3]). ومع أن الكلفة الإجمالية للمشروع قدرت بنحو (50) مليون دولار ، إلا أنّه لم يكن بالمقدور الحصول عليها ، بالرغم من أن الحكومة الأردنية ووكالة الغوث ومشروع النقطة الرابعة الأمريكية قد دفعت تكاليف قدرت بنحو (3,5) مليون دولار ، لإجراء دراسة استشارية للمشروع استغرقت عامين ، حيث اقترحت هذه الدراسة أن تبلغ سعة خزان سدّ المقارن (500م.م3) وإقامة

---

(1)- أنظر: **ملحق الجريدة الرسمية** ، م1 ، ع (1150) ،23/7/1953م ، ص383-384.

(2)- **المصدر نفسه** ، ص384.

(3)- أنظر: رزق ، **نهر الأردن** ، ص24 ؛ خليل ، **أزمة المياه** ، ص245 ؛ حسين ، **المياه وأوراق** ، ص171 ؛ العقالي ، **المياه العربية** ، ص206.

منشآت كهربائية على النهر لتوليد طاقة كهربائية تبلغ (50) ألف كيلو وات لصالح سوريا والأردن واستغلال ما ينيف عن (500) ألف دونم من أراضي الغور الأردني واستثمارها بزراعة كثيفة تعتمد على الريّ لتؤدي إلى زيادة في الإنتاج الزراعي تعادل حوالي (12) مليون دينار بالسنة تضاف إلى الدخل الوطني في الأردن([1]).

إلا أن هذا المشروع لم يوضع موضع التنفيذ بسبب قيام واشنطن – رضخواً للضغط الصهيوني – بسحب تأييدها للمشروع ، وهو الأمر الذي دفع بوكالة الغوث – التي تحصل على معظم أموالها من الولايات المتحدة الأمريكية – إلى سلوك نفس المسلك ، مع أنها قد باركت المشروع رسمياً. وكان أحد الأسباب لتي قدمتها الوكالة لهذا التغيير المفاجئ هو أن المشروع قد يصبح عديم الفائدة بسبب مشاريع أخرى تقوم بها جهات أخرى ، ذات مصالح في منطقة مجرى النهر([2]). وهذا مرده إلى خشية الولايات المتحدة الأمريكية ووكالة الغوث من أن يتعارض هذا المشروع مع المشاريع التي أعدتها إسرائيل لنهر الأردن.

---

(1)– حداد ، " **مياه الأردن** " ، ص17 ؛ المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص4-5.

(2)– أنظر: حسين ، **المياه وأوراق** ، ص 171–172 ؛ سلامة ، رمزي ، **مشكلة المياه في الوطن العربي ، احتمالات الصراع والتسوية** ، دار منشأة المعارف : د.ن ، 2001م ، ص152. وسيشار إليه فيما بعد: سلامة ، **مشكلة المياه.**

## الفصل الخامس- مشروع جونستون والمشروع العربي المضاد(1953-1955م):

### المبحث الأول- مشروع إيرك جونستون (Eric Johnston) عام1953م:

عندما فتحت وحدات المدفعية السورية النيران على مواقع الإنشاءات الهندسية الإسرائيلية في المنطقة منزوعة السلاح عام1953م ، الأمر الذي اجبر الإسرائيليين على نقل محطة الضخّ الرئيسية من على جسر بنات يعقوب إلى منطقة الطابغة الواقعة على الشاطئ الشمالي الغربي لبحيرة طبرية كي لا تطالها نيران المدفعية السورية. وقد أدت هذه الحادثة على ما يبدو إلى إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بأن النزاع على المياه سيزيد من حدّة الصراع العربي – الإسرائيلي والذي أجج من حدته تهجير العرب من قراهم في المناطق الحدودية ، مما دفع بالرئيس الأمريكي إيزنهاور بتعيين إيرك جونستون بمهمة وضع خطة شاملة متكاملة لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده تتمثل في التفاوض حول اتفاقية إقليمية مشتركة بين الدول المجاورة لحوضه[1]. وعلى أثر ذلك فوض الرئيس الأمريكي جونستون في هذه المهمة من خلال رسالة بعث بها إليه بتاريخ1953/11/7م جاء فيها: "يسرني تعينك ممثلاً شخصياً لي برتبة سفير في مهمة خاصة لمعالجة الوضع الراهن في الشرق الأوسط. وقد طلبت من وزير الخارجية بتزويدك بالتعليمات المتعلقة بالمهمة ، ومؤكداً لك اهتمامي الشخصي بهذه المهمة التي أوكلت إليك ، وتقديري لترحيبك بهذه المهمة الصعبة والمعقدة ، والتي هي برأيي غاية في الأهمية للولايات المتحدة الأمريكية"[2].

وقد اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروعها هذا إلى الانتفاع الكامل بمياه الحوض دون إسراف ، كما واشترطت أيضاً بأن يكون المشروع عادلاً بين الأطراف المجاورة لحوضه ، مما يضمن قبولاً من جميع الدول صاحبة الشأن في استغلال مياه هذا النهر وروافده[3].وعلى أثر ذلك بدأت التحضيرات الأولية لهذا المشروع عن طريق شركة شاس.ت.مين بإشراف هيئة وادي التنسي بناءً على تكليف من هيئة الأمم المتحدة ووكالة الغوث ، لإعداد مشروع جديد لاستثمار مياه نهر الأردن ، يُلْغي إن لم نقل يقضي على

---

(1)- جوت ، **المياه** ، ص14 ؛ المؤمني ، **السياسة المائية** ، ص126 ، 135 ؛ الزغلول ، ساطع ، **إشكالية المياه العربية** ، مطبعة الفجر : عمان ، 1993م ، ص87. وسيشار إليه فيما بعد: الزغلول ، **إشكالية المياه** ؛ الشرعة ، **المشاريع الإسرائيلية** ، ص101.

(2)- Letter from USA President Eisenhower to E.Johnston , 7 Oct-1953 , No , 686 , (footnote) , USD , **Foreign Relations(1952-1954)** ,Vol , IX , Part1, p 1348.

(3)- المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص17 ؛ الزغلول ، **المرجع السابق** ، ص87.

مشروع بنجر السالف الذكر ، لما فيه من فائدة للعرب على حساب الكيان الإسرائيلي الذي أبدى معارضة قوية لذلك المشروع[1]. ويتضح ذلك في لقاء وزير الخارجية الأمريكي والوفد المرافق له مع رئيس الوزراء الأردني فوزي الملقي آنذاك ، تم التأكيد له على أن مشروع اليرموك يرتبط بإحلال السلام في المنطقة ، قائلاً له:" فإذا كانت المساعدة الأمريكية لم تؤد إلى بناء سلام مع إسرائيل فإن الأردن لن يحصل على أي جزء منها...فمشروع اليرموك لم يلغ ولكن يحتاج إلى دراسة أكثر..."[2]. ولهذا السبب على ما يبدو حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد مشروع جديد يعتمد على المشاريع السابقة ؛ ولكن برؤية جديدة وأرقام مختلفة ، لإيجاد نوع من أنواع الحل السياسي بين العرب وإسرائيل أساسه المياه ، علماً بأن الدراسة التي قدمتها شركة شاس.ت.مين كانت نظرية بحتة ، فلم يقم أيّ من المعدين لها بزيارة ميدانية لمنطقة الحوض[3]. ويؤيد ذلك ما ذكره المدير العام لوكالة الغوث لسلسي كارفر في الكلمة التمهيدية لمشروع الإنماء الموحّد (مشروع غوردون كلاب) السالف الذكر والذي طور فيما بعد لّيعرف "بمشروع جونستون" ، ما نصه:"...رأى رئيس الوكالة وبالتشاور مع اللجنة الاستشارية للوكالة بإحالة المشروع على سلطة وادي تنسي لخبرتها الطويلة في هذا المجال بدراسة جميع المشاريع السابقة للانتفاع بمياه نهري الأردن وروافده ولتقرير مدى صلاحية المشاريع التي قد يطلب من الوكالة تمويلها من الناحية الاقتصادية...إن الكثير من المشاريع السابقة أعدت قبل قيام الحدود السياسية الحالية ، ولهذا السبب إلى حد ما ولصالح الإجراءات الهندسية الصحيحة على وجه خاص ، فقد طلبت من سلطة وادي التنسي بتجاهل الحدود السياسية وإعداد تقرير حول أفضل الطرق فاعلية لاستغلال مياه الحوض لمصلحة

---

(1)- الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص35-36 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص77 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص84 ؛ البرغوثي ، **المطامع اليهودية** ، ص187.

(2)- Memorandum of the Conversation , prepared in the Embassy in Jordan , Amman 15 May-1953 , No , 15 & 16 , USD , **Foreign Relations (1952-1954)** ,Vol , IX , Part1 , p 44-45.

(3)- الهيئة العربية ، **المصدر السابق** ، ص35-36 ؛ مصر ، **المصدر السابق** ، ص77 ؛ علي ، **المصدر السابق** ، ص84.

المنطقة"[1]. وعلى أثر هذا التقرير بذلت الخارجية الأمريكية كل ما لديها من جهود للحصول على الدعم اللازم للمشروع ، وتم لها ما أرادت في أروقة الأمم المتحدة بتاريخ12/10/1953م. حيث طرح المشروع للتداول على أساس أنه تم بناءً على طلب من وكالة غوث اللاجئين[2].

وفي الوقت نفسه حاول جونستون جاهداً للحصول على المزيد من الكسب والتأييد لمشروعه من خلال جولة أوروبية خاصة قام بها في كلٍّ من: باريس ولندن وروما ، وأرسل عدّة رسائل تطمين تشير بأن هذا المشروع لن يؤثر على المصالح الإستراتيجية البريطانية والفرنسية في تلك المنطقة[3]. كما سعى جونستون أيضاً لاستشارة السفراء في العواصم العربية للبحث في هذا المشروع ، حيث أبدى العديد منهم التخوف الكبير من المشاعر المعادية وسياسات التشكيك في نوايا الغرب ، وخاصة بعد جولة وزير الخارجية الأمريكي ، دالاس ، إلى المنطقة العربية والتي لم تؤد إلى نتائج إيجابية ، بل على العكس من ذلك شعر العرب بأن سياسة الولايات المتحدة تصب في خدمة إسرائيل. وفي هذا المقام ذكر القائم بإعمال السفارة الأمريكية في عمان ، لينش (Lynch) أن إقامة أيّة مشاريع على نهر الأردن لا يمكن أن تتم إلا من خلال تسوية سياسية شاملة للصراع في منطقة الشرق الأوسط وأضاف:"...مساعي الولايات المتحدة الجارية (الخطة الموحّدة) يجب أن تسير خطوة خطوة لحل المشكلات العربية – الإسرائيلية وإلا سوف تفشل منذ البداية...والفرصة الوحيدة لنجاحها أن تصبح جزء من تسوية سلمية شاملة قائمة على الاعتراف بحقيقة أن إسرائيل أمرٌ واقع ، وبدون ذلك لن يكون هناك مشاريع أو استقرار في منطقة الشرق الأوسط..."[4].

---

(1)- Chas.T.Main.Inc.,**The Unified Development of the water resources of the Jordan Valley Region**; **Prepared at the request of the UN,under Direction , (Tennessee Valley Authority)** , Boston , Mass , Charlotte M.C , 31August 1953 , p1.(UN.Documentsinhttp://unispal.un.org/UNISPAL. NSF).

(2)- Department of State Position paper , No , 688 , 15 Oct - 1953 , USD , **Op ,Cit.,** p1355 -1358.

(3)- Telegram from the Ambassador in France (Dillon) to the Department of State , No , 690 , 15 Oct-1953 , **Ibid.,** p1360.

(4)- Telegram from: the Charge in Jordan (Lynch) to the Department of State , 21 Sept-1953 , No , 672 , **Ibid.,** p1319.

يتضح مما سبق بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تحقيق عدّة أهداف من وراء مشروعها الذي حمله جونستون إلى الدول المجاورة لحوض نهر الأردن ، منها:

الهدف الأول: الصراع العربي – الإسرائيلي لا يمكن حله إلا عن طريق توطين اللاجئين الفلسطينيين ضمن مشروع إستراتيجي كمشروع جونستون.

الهدف الثاني: أن هذه المشاريع تجعل الولايات المتحدة شريكاً أساسياً في سياسة المنطقة.

الهدف الثالث: أن موافقة العرب وإسرائيل على المشروع يعني اعتراف العرب بإسرائيل ، واعترافهم أيضاً بحقوق إسرائيل المائية في حوض نهر الأردن(1).

كانت العاصفة الأولى في وجه المشروع ، قيام إسرائيل بشن هجوم عسكري وحشي على قرية قبية الأردنية بتاريخ1953/10/13م راح ضحيتها (69) شهيداً وتدمير شبه كامل للبلدة. وكانت ردود الفعل العربية على المشروع قوية وبخاصة قبيل قيام جونستون بجولته العربية الأولى ، فقد كتب سيلي (Seelye) ، القائم بأعمال السفارة الأمريكية في عمان ، برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية قال فيها: أن وزير الخارجية الأردني ، حسين فخري الخالدي آنذاك ، وبلغة صارمة أكّد له أن الحكومة الأردنية قد تُعيد النظر بالمعاهدة البريطانية ، كما ويجب على الولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً صارماً من العدوان الإسرائيلي على الأردن ، وعليه إلا يتوقع من الأردن أن تستمر بسياسة ضبط النفس. وختم البرقية بقوله:"الهجوم الإسرائيلي جاء في أسوء الظروف...فإذا كان هناك أمل في جلوس الأردن مع إسرائيل على طاولة المفاوضات لمناقشة مسائل المياه وقضية تدويل القدس فإن هذا الأمل قد تلاشى..."(2).

كما وأبدت الحكومة المصرية ممثلة بوزير خارجيتها شجبه للعدوان الإسرائيلي على القرى الأردنية الحدودية وأكّد للسفير الأمريكي ، جيفري (Caffery) في القاهرة أن الحكومة المصرية تمارس سياسة ضبط النفس حتى رؤية ما يسفر عنه الموقف الدولي ، وأن العالم العربي ينتظر بفارغ الصبر رد واشنطن على تلك الأحداث(3).

---

(1)-The Secretary of State to the Chairman of the Advisory Board for International Development (Johnston) , No , 686 ,13 Oct-1953, USD , **Foreign Relations (1952-1954)** ,Vol , IX , Part1 , p1352 -1353 ؛ التميمي ، **المياه العربية** ، ص65–66

(2)-Telegram from: the Charge in Jordan (Seelye) to the Department of State , 15 October - 1953 , No , 689, **Ibid.,** p1358-1359.

(3)-Telegram from: the Ambassador in Egypt (Caffery) to the Department of State ,17 Oct-1953 , No , 692 , **Ibid.,** p1361-1362.

ولمحاولة امتصاص الغضب العربي ، وجهت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي تحت عنوان "القضية الفلسطينية" على خلفية الأحداث الأخيرة على القرى الحدودية ، بهدف وقف التوتر الحاصل ، وأشار المندوب الأمريكي ، جيمس وادزورث (James.J.Wadsworth) لدى الأمم المتحدة أن تحرك مجلس الأمن ضروري من أجل تجنب التهديد المحتمل للسلام(1). وعلى أثر هذه الأحداث أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً إلى الشعب العربي عبرت فيه عن أسفها وتعاطفها الشديد مع العائلات التي راحت ضحية الهجوم الإسرائيلي على قبية ، وواعدة إيّاهم بمحاسبة منفذي هذا الهجوم ، مع تأكيد التزامها بمنع تكرار مثل هذه الأحداث مستقبلاً(2). الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى إيقاف كافة المساعدات الاقتصادية لإسرائيل حتى قبولها بالقرارات المتعلقة بحادثة قبية وحادثة جسر بنات يعقوب مع القوات السورية(3). ومن جانب آخر سعت الخارجية الأمريكية لإزالة الشكوك التي سادت الرأي العام العربي والدعاية الكبيرة ضد شخصية جونستون كأحد أقطاب الصهيونية وأنه يمثل بمشروعه الجديد مشروعاً صهيونياً يخدم المصالح الإسرائيلية(4).

بدأت رحلة جونستون المكوكية بالمحطة الأولى في بيروت صباح يوم22 تشرين أول 1953م حيث تم لقاء بينه وبين رئيس الوزراء اللبناني ، خالد شهاب ، ودار الحديث بشكل عام عن المهمة التي يسعى جونستون لها وما يحمله من مشروع في صالح المنطقة ككل(5) وأنه يحمل رسالة إلى رؤساء الدول المعنية بالأمر ، بالإضافة إلى مصر ، من الرئيس إيزنهاور، جاء فيها:"أرسل لكم المستر إريك جونستون وهو رئيس المجلس الاستشاري الدولي كممثل شخصي برتبة سفير ليبحث معكم قضايا تهم بعض البلدان في الشرق الأدنى. أنني

---

(1)- The Acting US. Representative at UN( Wadsworth) to the President of the Security Council , 17 Oct – 1953 , No , 691 , USD , **Foreign Relations (1952-1954)** ,Vol , IX , Part1 , p1361.

(2)- Department of State Press Release , 18 Oct-1953 , No , 695 , **Ibid.,** p1367.

(3)- Memorandum by the Acting Secretary of State to the President , 21 Oct - 1953 , No , 699 , **Ibid.,** p1371-1372.

(4)- The Ambassador in Syria (Moose) to the Department of State , 17 Oct-1953 , No , 693 , **Ibid.,** p1363-1364.

(5)- The Ambassador in Lebanon (Hare) to the Department of State , No ,703 , 22 Oct - 1953 , **Ibid.,** p1380.

أعتقد أن الوضع في الشرق الأدنى قد وصل إلى مرحلة تجعلنا نركز أحسن مجهودنا لخلق أوضاع للسير قدماً في تحقيق المشاريع من أجل استثمار موارد هذه المنطقة. وعندما عينت المستر جونستون لهذه البعثة الهامة أكدت له اعتمادي التام عليه وفوضته بأن يقدم لكم أرائي الشخصية. وبالنظر إلى الفوائد العديدة التي أعتقد بأنها ستنجم عن محاولاتنا المشتركة لإيجاد الحلول المرضية للمشاكل القائمة في هذه المنطقة ، فإنني على يقين بأنكم ستساهمون بجميع الطرائق الممكنة لنجاح مهمة المستر جونستون"(1).

وبعد الزيارة التي قام بها جونستون إلى عواصم الدول العربية ، بالإضافة إلى إسرائيل كشريك استراتيجي في المنطقة والتي استغرقت لمدة أسبوع ، تمخضت عن مشروع وأسع يعالج جانبين من جوانب الصراع العربي – الإسرائيلي على موارد المياه: الجانب الأول يتعلق بتوفير مياه الريّ بواسطة قنوات رئيسية وأخرى فرعية لريّ الأراضي الزراعية الموجودة في منطقة حوض نهر الأردن خلال فترة زمنية قد تطول أو تقصر وفقاً للظروف السياسية السائدة آنذاك بين العرب وإسرائيل. أما الجانب الثاني من المشروع فمتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية من السدود المزمع إنشاؤها بموجب هذا المشروع(2).

**أ- تفاصيل الأعمال الإنشائية لمشروع جونستون:**

قدم القائمون على المشروع مقترحات تفصيلية اشتملت على جوانب فنية وإنشائية هندسية وتشير الوثائق الأساسية للمشروع والتي أعدتها كما أشرنا شركة شاس.ت.مين تحت إشراف سلطة وادي التنسي وبطلب من هيئة الأمم المتحدة ووكالة الغوث ، على المحاور الرئيسة التالية:

- خزان نهر الحاصباني: يقترح واضعو المشروع بإقامة خزان على نهر الحاصباني قبل التقائه بنهر الأردن بنحو (20كم) في المنطقة الواقعة إلى الشرق من قرية ابل السقي اللبنانية ، على أن يكون إنشاؤه بارتفاع (90م) بسعة تخزينية تقدّر بنحو (165م.م3) من المياه سنوياً ، ونظراً لمتوسط التصريف السنوي للنهر ، كما يقدّره المشروع في هذا الموقع بـ(130م.م3) ، لذا فإنه يقترح بتخزين الفائض من مياهه أمام خزان الحاصباني حتى يتم ملؤه بالسعة

(1)- رسالة إيزنهاور عند : **حدادين** ، **الديبلوماسية** ، ص77.

(2)- لمزيد من المعرفة عن الأعمال الإنشائية لمشروع جونستون أنظر: علي ، **نهر الأردن** ، ص85-86 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص 77-78 العقالي ، **المياه العربية** ، ص208-209 ؛ الزغلول ، **إشكالية المياه** ، ص89 ؛ بن خضراء ، **إسرائيل** ، ص98 ؛ خليل ، **أزمة المياه** ، ص249-250 ؛ Chas.T.Main.inc., **The Unified Development** , Chapter , VI , p 31-36

المذكورة ، ثم تعمل الموازنات عليه في باقي شهور السنة على حسب الاحتياجات مع ما يرد من تصريف نهري بانياس والدّان.

– تحويل مياه بانياس والدّان والحاصباني: يرى واضعو المشروع بأن الاستغلال الأمثل لمثل هذه الأنهر يتطلب إنشاء سدّ تحويلي على نهر بانياس ، بهدف تحويل مياهه إلى قناة يتم إنشاؤها ابتداءً من موقع هذا السدّ ثم تتجه إلى الغرب حتى تلتقي بنهر الدّان ، حيث تنشأ قنطرة على هذا النهر بغرض تحويل مياهه مع مياه ينابيع تل القاضي إلى القناة المذكورة والتي تستمر في جريانها بعد السدّ لمسافة (3كم) ، حيث تصب فيها مياه الأنهر السابقة بعد نقطة الالتقاء وتنساب المياه المحولة في القناة لمسافة (9,7كم) في الأراضي الفلسطينية ، بتصريف يقدّر في هذا الموقع بنحو (14م3/ث) وستزود منطقة الحولة بمياه الريّ ، ثم تستمر لمسافة (5كم) إلى الغرب من مدينة طبرية ليتفرع منها عدّة فروع يبلغ طولها(110كم) تقريباً تخترق منطقة الجليل وبيسان ومرج أبن عامر([1]).

– تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية وقناتي الغور الشرقية والغربية: يهدف المشروع إلى إنشاء سدّ تحويلي على نهر اليرموك. ومنه تؤخذ قناة الغور الشرقية للريّ بسعة تصريفية تبلغ عند بدايتها بـ(16م.م3/ث) ، كما تؤخذ تحويلة أخرى من نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية ، بحيث تستوعب تصريف مياه نهر اليرموك الفائضة عن قناة الغور الشرقية ، مما يجعل تصريف هذه التحويلة يصل إلى نحو (750م.م3) في أوقات الفيضان. وستخصّص قناة الغور الشرقية لريّ أراضي الغور الشرقي ، وتستمد مياهها من نهر اليرموك أمام السدّ التحويلي المنوه عنه ، أو من المخزون ببحيرة طبريّة ، وذلك بوصلة خاصة على ارتفاع (215م). وتبدأ قناة الغور الشرقية كما قدّرها جونستون من ارتفاع (200م) ابتداءً من موقع السدّ. وستمتد إلى الجنوب بطول يصل إلى (100كم) لتغذية جميع مشاريع الريّ التي تتفرع منها في هذا الطول لريّ منطقة الغور الشرقي.أما قناة الغور الغربية فتأخذ مياهها من المخزون ببحيرة طبريّة ، وسيكون تصريفها عند بدايتها بنحو (13م.م3/ث) وستمتد إلى الجنوب بطول يصل إلى (100كم) لتغذية جميع فروع الريّ التي تتفرع منها في هذا الطول

---

([1])– أنظر: علي ، **نهر الأردن** ، ص86–87 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص78–79 ؛ المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص13 ، 18–19 ؛ بن خضراء ، **إسرائيل** ، ص100–101 ؛ خليل ، **أزمة المياه** ، ص250 ؛ معروف ، **التسوية** ، ص109–110 ؛ Chas.T.Main.inc., **The Unified Development** , Chapter , VI , p31-32

لريّ منطقة الغور الغربي. ومن المقترح في حالة تعذر تنفيذ الجزء الشمالي من قناة الغور الغربي بسبب الظروف الطبوغرافية في هذا الجزء ، فأنه سيحمل التصريف اللازم لمنطقة الغور الغربية من بحيرة طبرية عن طريق قناة الغور الشرقية حتى وادي كفرنجة ، حيث يمر هذا التصريف في سيفون بطول (4,5كم) عبر نهر الأردن إلى قناة الغور الغربية. وتمشياً مع الأعمال المتقدمة ، فأنه يتحتم القيام بالأعمال اللازمة لضمان إمكان رفع منسوب المياه ببحيرة طبريّة بمقدار مترين.

– تجفيف مستنقعات الحولة: يهدف المشروع إلى تجفيف بحيرة الحولة ومستنقعاتها الممتدة شمالاً ، بغرض استصلاح أراضيها للزراعة ، وتقليل الفاقد من مياهها بالتبخر. وللوصول إلى أغراض التجفيف المنوه عنها ، فإن واضعي المشروع يروا من الضرورة أن يتم تعميق وتوسيع مجرى بحيرة الحولة مع إنشاء قناة تكفي سعتها لتصريف مياه الفائض من نهر بانياس والدّان والحاصباني ، حيث يحتمل أن يأتي فيضانات هذه الأنهر وقت امتلاء خزان الحاصباني مما يتحتم معه تصريف مياه الفيضانات المذكورة إلى نهر الأردن.

– التحكم في مياه الأودية الدائمة الجريان: وذلك بإنشاء السدود والقناطر والقنوات حسب ما تظهره الأبحاث التفصيلية المتعلقة بها.

– حفظ مياه فيضان الأودية: من خلال إنشاء السدود والخزانات والقنوات. ويقدّر أقصى ما يمكن استغلاله سنوياً من مياه فيضان هذه الأودية المذكورة بنحو (74م.م3) من المياه سنوياً.

– استثمار مياه الآبار: يهدف المشروع إلى استغلال مياه الآبار لأغراض الريّ عندما تتضح صلاحية ذلك بتكاليف معقولة ، ويمكن الاعتماد على بعض هذه الآبار كلية في مناطقها لأغراض الريّ ويمكن استغلال بعضها لتزويد المناطق التي لا تتمتع بريّ دائم([1]).

– محطة توليد الكهرباء بالقرب من تل حي: يقترح جونستون بإنشاء قناة فرعية يبلغ طولها (20,7 كم) من أمام سدّ الحاصباني وتسير نحو الجنوب حتى تصب مياهها في القناة بالقرب من قرية تل حي في الأراضي الفلسطينية الشمالية المحتلة ، ويبلغ انحدار القناة (289م) ، ويستفاد من هذا الانحدار لتوليد طاقة كهربائية بقوة قدّرها (76) ألف كيلو وات ساعة ،

---

([1])– أنظر: علي ، **نهر الأردن** ، ص87–89 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص79–84 ؛ خليل ، **أزمة المياه** ، ص251–252 ؛ بن خضراء ، **إسرائيل** ، ص101–104 ؛ المؤمني ، **السياسة المائية** ، ص127 ؛ Chas.T.Main.inc., **The Unified Development** , Chapter , VI , p32-35 , Chapter , VIII , p 48.

وبمتوسط طاقة سنوية تقدّر بنحو (84) مليون كيلو وات ، وبتكاليف قدّرها (12) مليون دولار.

– سدّ المقارن على نهر اليرموك ومحطة قوى العدسية: يتضمن المشروع إنشاء سدّ المقارن على نهر اليرموك بارتفاع (85م) وبسعة تخزينية تقدّر بنحو (73م.م3) من المياه سنوياً ، يستفاد منه في أغراض الريّ بنحو(24م.م3) ، على أن يرتفع هذا السدّ في المستقبل ليصل إلى (95م) بسعة مقدّارها (195م.م3) من المياه ، ويستفاد منه في أغراض الريّ بنحو (56م.م3) من المياه سنوياً. ويقترح القائمون على المشروع بإنشاء تحويلة تبدأ من أمام هذا السدّ ، لتصب مياهها في قناة الغور الشرقية والتحويلة المقترحة إلى بحيرة طبريّة. على أن يقام على هذه التحويلة محطة لتوليد الطاقة الكهربائية عند العدسية بقوة قدّره (23) ألف كيلو وات من ارتفاع(58م) للسدّ ، وبالإمكان مضاعفتها لتصل (38) ألف كيلو وات في حالة زيادة ارتفاع السدّ إلى (95م)([1]). والشكل رقم (27) يوضح تفاصيل المشروع.

**ب- مراحل تنفيذ المشروع:**

حدد جونستون خمس مراحل لتنفيذ مشروعه على النحو الآتي:

**المرحلة الأولى:** وتتضمن البدء بإنشاء السدّ التحويلي على نهر اليرموك وقناة الغور الشرقية والغربية ، وكذلك إنشاء السدود التحويلية على نهر بانياس والدّان ، بالإضافة إلى بعض الأعمال البسيطة في هضبة اليرموك ووادي يافنئيل ، بهدف توفير المياه اللازمة لتحويل أكبر مساحة ممكنة من هذه الأراضي إلى أرضٍ زراعية منتجة.

**المرحلة الثانية:** قد تواكب المرحلة الأولى زمنياً ، وتشمل تحويل مياه اليرموك للتخزين في بحيرة طبريّة ، وإنشاء سدّ الحاصباني التخزيني ، وإقامة محطة تل حي الكهربائية.

**المرحلة الثالثة:** تتألف من المنشآت اللازمة لإكمال أنظمة الريّ لتزويد تلال الجليل والغور الأدنى بالمياه ، وتعلية سدّ بحيرة طبريّة ، واستغلال مياه الأودية والآبار.

**المرحلة الرابعة:** تتكون من إقامة منشآت ضبط الفيضانات في الأودية ، وتعلية سدّ اليرموك حتى أقصى ارتفاع له بهدف توليد الطاقة الكهربائية.

---

([1])- أنظر: علي ، **نهر الأردن** ، ص87-89 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص79-84 ؛ خليل ، **أزمة المياه** ، ص251-252 ؛ بن خضراء ، **إسرائيل** ، ص101-104 ؛ العقالي ، **المياه العربية** ، ص209- 210 ؛ المؤمني ، **السياسة المائية** ، ص127؛ Chas.T.Main.inc., **The Unified Development** , Chapter , VI , p 32-35 , Chapter , VIII , p 48.

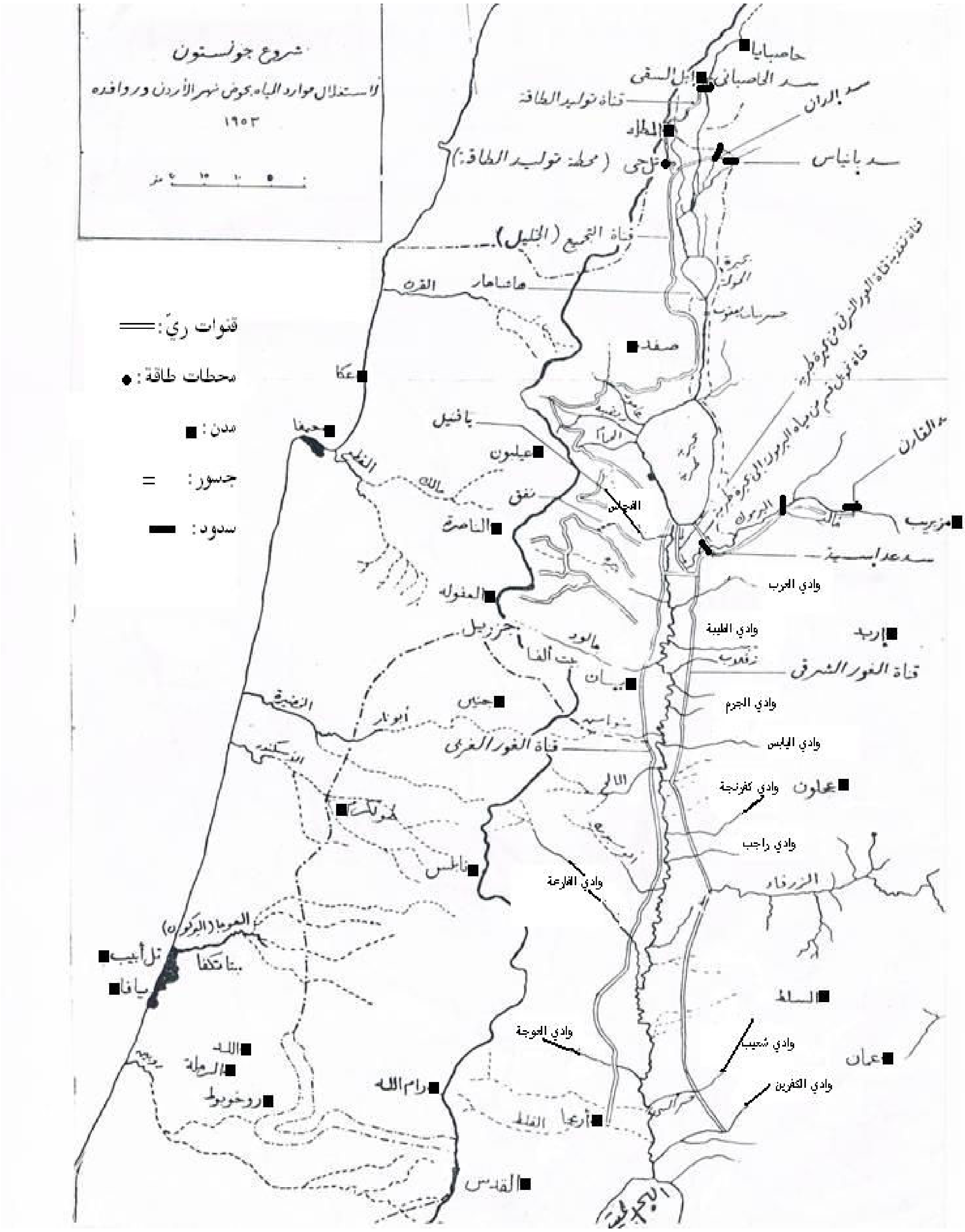


الشكل رقم(27) : خريطة توضح مراحل مشروع جونستون عام1953م : ( المصادر: كحالـة ، **المـشكلة المائية** ، ص21 ؛ فرج ، **قضية نهر** ، ص36 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص48).

**المرحلة الخامسة:** وتشمل تعلية سدّ المقارن إلى أقصى منسوب له لاستثمار كامل إمكانياته لتوليد الطاقة الكهربائية ولتأمين بعض التخزين الإضافي المائي لأغراض الريّ([1]).

**ج- توزيع حصص المياه:**

قدّم المشروع رؤية أولية لحصّص المياه ، والتي اعتمدت بدرجة كبيرة كما أسلفنا على دراسة نظرية لم تأخذ بالحسبان الواقع وتم استثناء لبنان من المعادلة ؛ بالرغم من أن المشروع يطرح مباشرة استغلال نهر الحاصباني اللبناني لصالح دول الحوض وخاصة إسرائيل. كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(13)

جدول يوضح الحصص المائية المقررة لدول الحوض وفقاً لمشروع جونستون عام1953م:

| الدولة | المساحة المقررة في المشروع | النسبة المئوية % | المقرر بالمتر للدونم سنوياً | كميات المياه التي يحصل عليها سنوياً | | المجموع (م.م3) | النسبة المئوية % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الأنهار(م.م3) | من الآبار (م.م3) | | |
| سورية | 30,000 | 2,5 | 1500 | 45 | - | 45 | 3,5 |
| الأردن | 490,000 | 53 | - | 497 | 277 | 774 | 63,5 |
| إسرائيل | 416,000 | 44,5 | - | 289 | 105 | 394 | 33 |
| المجموع | 936,000 | 100 | 1500 | 831 | 382 | 1213 | 100 |

المصدر: علي ، **نهر الأردن** ، ص89 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص48 ؛ Chas.T.Main.inc., **The Unified Development** , p3.

([1])- علي ، **نهر الأردن** ، ص89 ؛ **مصر** ، **مشاريع المياه** ، ص85 ؛ معروف ، **التسوية** ، ص112-113 ؛ خليل ، **أزمة المياه** ، ص252 ؛ Chas.T.Main.inc., **The Unified Development** , Chapter ,VI , p37

وحددّ جونستون كمية المياه التي تروي الأراضي الزراعية في منطقة المنابع العليا لنهر الأردن بمقدّار (284م.م3) من المياه سنوياً ، كما هو مبيّن في الجدول التالي:

جدول رقم(14)

جدول يبيّن كمية المياه المخصصة لريّ الأراضي الزراعية في منطقة المنابع العليا لنهر الأردن وفقاً لخطة جونستون عام1953م.

| وجه المقارنة / المنطقة | المقنن المائي للدونم الواحد/م3 | مساحة المنطقة المروية (بالدونم) | كمية المياه المطلوبة سنوياً مليون/م3 | |
|---|---|---|---|---|
| | – | – | من الآبار | من الأنهار |
| الحولة العليا | 770 | 71.000 | – | 61 |
| مستعمرة هامشمار | 890 | 30,000 | – | 30 |
| الجليل الأدنى | 780 | 113,000 | – | 98 |
| عفولة – بيت ألفا | 930 | 11,000 | – | 95 |
| وادي يافنئيل | 930 | 22,000 | 20 | – |
| المجموع | 4300 | 247,000 | 20 | 284 |

source: Chas. T.Main.inc., **The Unified Development** , Chapter V11 , p39 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص47.

أما مساحة الأراضي التي ستروى بموجب هذا المشروع في هضبة اليرموك والغور الأردني فيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم(15)

جدول يبيّن مساحة الأراضي التي ستروى في هضبة اليرموك والغور الأردني حسب مشروع جونستون عام1953م:

| المنطقة | المقنن بـ م3 للدونم سنوياً | المنطقة المروية بالدونم | كمية المياه المطلوبة من النهر سنوياً (م.م.م) |
|---|---|---|---|
| هضبة اليرموك | 1500 | 30,000 | 50 |
| الغور الشرقي:(المجموع) | 4630 | 185,000 | 326 |
| الشمال | 1330 | 33,000 | 49 |
| الوسط | 1440 | 78,000 | 124 |
| الجنوب | 1860 | 74,000 | 153 |
| الغور الغربي:(المجموع) | 4630 | 145,000 | 263 |
| الشمال | 1330 | 40,000 | 59 |
| الوسط | 1440 | 29,000 | 47 |
| الجنوب | 1860 | 76,000 | 157 |
| مثلث اليرموك- ما يروى الآن | - | 15,000 | - |
| source: Chas.T.Main.inc., **The Unified Development** , Chapter V11 , p 41. | | | |

**د- تكاليف المشروع:**

إن التكاليف التي حددتها الوثائق والمصادر المتعلقة بمشروع جونستون حول نهر الأردن ، قدّرت على أساس الأسعار السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية لعام1953م ، ولم تشمل التكاليف الإجمالية للمشروع أثمان المنشآت كالقنوات الرئيسية والفرعية أو الفوائد المفروضة على رأس المال أو غيرها من النفقات غير المنظورة([1]). كما هو موضح في الجدول التالي:

([1])- علي ، **نهر الأردن** ، ص90 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص85 ؛ معروف ، **التسوية** ، ص114.

جدول رقم (16)

جدول يوضح مراحل مشروع جونستون ونفقاته عام1953م:

| المرحلة | تكـــاليف أعمـــال الـــريّ مقـــدرة بملايين الدولارات | تكاليف أعمال وتوليد الطاقة الكهربائية مقدرة بملايـــين الدولارات | جملة التكاليف مقدرة بملايين الدولارات |
|---|---|---|---|
| الأولى | 38 | – | 28 |
| الثانية | 16,5 | 11 | 27.5 |
| الثالثة | 16,5 | – | 16,5 |
| الرابعة | 17,5 | 32 | 29 |
| الخامسة | 7 | 7 | 14 |
| المجموع | 95,5 | 50 | 115 |
| Source: Chas.T.Main., **The Unified Development** , Chapter 2 , p15 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص85 علي ، **نهر الأردن** ، ص90. | | | |

ومما تجدر ملاحظة بأن كل مرحلة من هذه المراحل قد تستغرق مدة زمنية تتراوح ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات حتى يتم الانتهاء منها([1]).

**هـ- مفاوضات جونستون الأولى في المنطقة:**

كانت البرقيات الأولى التي بعث بها جونستون إلى الخارجية الأمريكية تبعث على التفاؤل وخصوصاً بعد اللقاءات التي تمت بينه وبين القادة العرب ، فقد أكّد جونستون في برقية بعث بها إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، تشير بأن الرئيس السوري ، أديب الشيشكلي (1953-1954م) ، أبدا استعداده للتعاون مع تأكيده على الحقوق السورية بمياه نهر الأردن ، وخـــتم البرقية ، قائلاً: "على الأقل لا زال الباب مفتوحاً..."[(2)]. وفي اللقاء الذي جمع جونستون ووفده مع الرئيس اللبناني ، كميل شمعون (1952-1958م) ورئيس وزرائه ، عبد الله اليافي ، أكّدوا

([1])- الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص38 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص89 ؛ **مصر** ، **مـــشاريع الميـــاه** ، ص85-86 ؛ Chas.T.Main., **The Unified Development** , Chapter , XI , p 62-63

(2)- The Ambassador in Syria(Moose) to the Department of State , No ,720 , 1 Nov-1953 , USD , **Foreign Relations (1952-1954)** ,Vol , IX , Part , 1 , p1400-1401.

له الترحيب اللبناني بالمشروع من حيث المبدأ[1]. أما في الأردن فقد كان الوضع مختلف ، نتيجة لسخط الرأي العام الأردني تجاه السياسة الأمريكية في المنطقة. فقد أكّد القائم بأعمال السفارة الأمريكية في عمان أنّ الأحداث الأخيرة تحتاج منّا إلى مراجعة شاملة لسياستنا في المنطقة ، وأننا نواجه الكراهية والشك في كل تحركاتنا ، فلقاء أيّ سياسي أردني معنا يعني أنه متورط بالتعامل مع إسرائيل ، مما سيدمر مستقبلة السياسي وسيعرّض حياته للخطر[2]. ويؤيد ذلك اللقاء الذي جرى ما بين الملك الحسين بن طلال ووفداً من السفارة الأمريكية ، أوضح الحسين للوفد الأمريكي الموقف الأردني ، بقوله :"ليس هناك أيّ إمكانية الآن أو في السنوات القادمة للتعاون أو الدخول في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل ..."[3].

أما الموقف الإسرائيلي تجاه المشروع فيظهر من خلال التقارير الأمريكية الصادرة من تل أبيب ، توضح الموقف الإسرائيلي الحقيقي للمشروع ، بما يلي:...هناك محاولات إسرائيلية لخلق أوضاع تجعل العرب يرفضوا المشروع...وأنّ الأفعال الإسرائيلية تسعى لإفشال بعثة جونستون... [4] ويسوق في هذا الاتجاه مجموعة من الشواهد على هذا الاستنتاج منها تصريحات أبا أيبان (Abba Eban) الذي وضع اللوم على سورية بانهيار المفاوضات في لجنة الأمم المتحدة المشتركة لتطبيق الهدنة ، بالإضافة إلى مهاجمة موشية شاريت (Moshe Sharett) للمشروع ورفضه للتعاون ، مما حدا بمساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى وصفه ، قائلاً :" أنه مصمم لإعاقة تقدمنا"[5].

ولهذا فالتقارير الصادرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية تؤكد على عدم ملائمة الظروف السياسية لهذا المشروع ، بل خلص تقرير جونستون المقدم إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ1954/10/17م ، إلى القول: أنّه يتوجب على الولايات المتحدة في سياستها

---

(1)- The Ambassador in Lebanon(Hare) to the Department of State , No ,721 **,** 3 Nov-1953, , USD , **Foreign Relations (1952-1954)** ,Vol , IX , Part , 1 **,** p1401-1402.

(2)- The Charge in Jordan (lynch) to the Department of State , No , 723 , 4 Nov-1953 , **Ibid.,** p1404.

(3)- The Charge in Jordan (lynch) to the Department of State , No, 727 , 11 Nov-1953 , **Ibid.,** p1410.

(4)- Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian and African (Byroade)to the Department of State , No , 725 , 10 Nov-1953, **Ibid.,** p1406.

(5)- **Ibid.,** p1406.

أن تركز على الحلول العملية للمشكلات القائمة فالتسوية السياسية في الوقت الراهن غير ممكنة ، لذا يجب أن يكون المشروع محور هذه السياسة ، ولعل الاستنتاجات الأولى التي خلص إليها تقرير جونستون تشير إلى:

1- المشروع ليس أعمالاً هندسية يقوم بها المهندسون في الريّ وبناء السدود والقنوات ، بقدر ما هو مشروع سياسي يهدف إلى إقرار عملية السلام في الشرق الأوسط ، وحل الخلافات القائمة بين العرب واليهود على أسس عملية بعيداً عن الأجواء السياسية المشحونة وبدون التزامات سياسية.

2- إعاد المشروع النظر بالقول إلى أن الصراع العربي الإسرائيلي لا يمكن حله في الوقت الراهن ، نتيجة للأوضاع المتأزمة والقابلة للانفجار في المنطقة ، وخصوصاً فيما يتعلق بخطوط الهدنة وحصّص المياه في حوض نهر الأردن. وهذه الحالة من الجمود لا يمكن كسرها إلا من خلال ممارسة الضغوط القوية من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، لإجبار الأطراف المعنية على القبول بالجانب العملي من المشروع.

3- يرفض الجانب العربي أي تعاون مع المشروع ، إذا كان يهدف إلى فتح الباب لإجراء مفاوضات أو عقد اتفاقات مع الجانب الإسرائيلي.

4- الموقف الإسرائيلي من المشروع يؤكّد على قيام إسرائيل بوضع خطط لتطوير جميع مصادرها المائية ، مما سيدفعها إلى مقارنة تلك الخطط بمقترحات جونستون ومن هنا تكمن الصعوبة.

يتضح من التوصيات السابقة ، بأنه لا بّد من القيام بجولة جديد للمنطقة في مطلع عام1954م للوقوف على أسس الاختلافات السائدة ما بين الطرفين ، بهدف إيجاد أفضل الحلول الممكنة للتقريب بين وجهات النظر المختلفة.

وقبل الزيارة المرتقبة لجونستون إلى المنطقة التقى الأخير في واشنطن بالأمين العام للأمم المتحدة اندريو كورديار(Anderw Cordier) بتاريخ1954/7/2م ، في محاولة للحصول على تأييده العام للمشروع ، عارضاً في نفس الوقت مقترحه الجديد فيما يتعلق بقيام الأمم المتحدة بتبني المشروع ، وأنه وحكومته على استعداد لتقديم كل الدعم المطلوب لنجاح هذا المشروع ، على أن تتبنى الأمم المتحدة مسألة المفاوضات التفصيلية ، مما سيعطي المشروع

مصداقية أكبر. إلاّ أنّ الأمين العام أكّد من جانبه صعوبة الموقف الذي يتطلب تفويضاً من مجلس الأمن يخوله القيام بذلك(1).

**المبحث الثاني- المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده عام1954م:**

قبل وصول جونستون في جولته الثانية إلى المنطقة سعت الدول العربية المعنية لإيجاد صيغة توافقية لتعزيز الموقف العربي التفاوضي بتشكيل لجنة من خبراء العرب لدراسة مشروع جونستون لتقديم التوصيات المتعلقة به ، تألفت اللجنة العربية من خبراء: مصر وسورية ولبنان(2) ؛ حيث تقدم الجانب العربي بمقترحات مضادة لمشروع جونستون والتي شكلت نواة لما سمي فيما بعد بالمشروع العربي. وبعد الاجتماعات المتكررة للجنة العربية في القاهرة ما بين (12-1954/1/14م) خلصت بنتيجة مفادها أنه يستحيل عملياً وضع مشروع لاستغلال موارد المياه بحوض نهر الأردن وروافده على أساس إغفال الحدود السياسية بين البلاد المشتركة لحوضه. ولذا فإنه يتحتم أن يوضع المشروع وفقاً للحدود القائمة بين هذه البلاد ، مما يكفل المشروع لكل دولة ضمن حدودها الانتفاع بريّ الأراضي الصالحة للزراعة مع الإفادة مما يمكن توليده من الطاقة الكهربائية فيها(3).

ومن جانب آخر وجدت الدول العربية نفسها أمام وضع مربك ، فإذا هي رفضت مشروع جونستون ، تكون قد قدمت لوكالة الغوث مبرراً كافياً وسنداً قانونياً للانسحاب من اتفاق مشروع بنجر وإلقاء اللوم على الجانب العربي الذي يرفض التعاون ، فكان المشروع العربي

---

(1)- Memorandum of Conversation by the Politico-Economic Adviser in the Bureau of Near Eastern and South Asian and African (Gardiner) , N.o , 829, 2 June –1954 , USD , **Foreign Relations (1952-1954)** ,Vol , IX , Part1 , p1567-1568.

(2)- تألفت لجنة خبراء العرب من: محمود رياض ، محمد أحمد سليم، حسن زكي ، محمد أمين ، أحمد علي فرج عن:(مصر) وكاظم الجزار ، صبحي مظلوم ، جورج كتن عن:( سورية) وإبراهيم عبد العال ، إدوارد منسي عن:( لبنان) ، ولم يكن للأردن أعضاء في تلك اللجنة ، ومرد ذلك لعدم توفر الخبراء الأردنيين آنذاك ، إلا أنه تمت إضافة مندوبين أردنيين (حمد الفرحان ، وعز الدين يونس) في وقت لاحق إلى اللجنة الفنية السياسية لجامعة الدول العربية في نيسان عام1954م.أنظر:الهيئة العربية، **مشروع جونستون** ، ص11 ؛ حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص95 ؛ **جريدة فلسطين** ، ع (1486-8991) ، 1955/2/1م ، ص2 ؛ **جريدة الدفاع** ، ع (5767) ، 1955/2/21م ، ص2 ؛ ع(5775) ،1955/2/10م ، ص1 ، 4.

(3)- المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص21 ؛ الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص 55 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص 131 ؛ فرج ، **قضية نهر** ، ص50 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص92.

يتماشى مع مثل هذه الطروحات السابقة ويسوغ رفضاً خجولاً لمشروع جونستون وقاعدة للتفاوض معه ، كما أنه جاء رداً على المخطط الإسرائيلي لجر المياه العربية إلى النقب(1).

وبعد الاجتماعات المتكررة للجنة العربية في القاهرة خلال شهر كانون الثاني ، وافقت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بتاريخ1954/1/19م ، على هذه التوصيات ، وأصدر مجلس الجامعة قراره رقم (600) بالموافقة على هذه التوصيات ، حيث عقدت اللجنة الفنية اجتماعات لاحقة كان من بينها اجتماع عمان بتاريخ1954/2/13م ، حيث زارت اللجنة حوض نهر الأردن وروافده في الأردن وسورية ولبنان ، وتفحصت المشاريع المحلية وجمعت البيانات. في الوقت الذي لم يكن من بين أعضاء اللجنة من يمثل الأردن ، وبعد صدور قرار مجلس الجامعة رقم (756) بتاريخ1954/4/5م الذي وافق فيه على تشكيل لجنة فنية من ممثليين عن الأردن وسورية ولبنان ومصر لدراسة المشروع من جميع جوانبه ، وكانت عضوية الأردن في تلك اللجنة أول مناسبة للمساهمة في الجهد العربي في ذلك المجال(2). وقد اشتمل المشروع العربي على طروحات جوهرية تختلف كلية عن طروحات جونستون ، وهي:

أولاً- يهدف المشروع العربي إلى استغلال مياه نهر اليرموك بتخزينها في المقارن أو وادي خالد لأغراض الريّ وتوليد الطاقة الكهربائية لمصلحة الأردن وسورية بناءً على الاتفاقية المبرمة بينهما بتاريخ1953/7/4م ، ويرى أعضاء اللجنة العربية بعدم اللجوء إلى تخزين مياه هذا النهر في بحيرة طبرية وذلك للأسباب التالية(3):

أ- استخدام البحيرة - الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية - كخزان رئيسي لمياه نهر اليرموك سيجعل ريّ أراضي الأغوار الأردنية تحت رحمة الكيان الإسرائيلي ، نظراً لتحكمها بكميات الصبيب المائي التي تحتاج إليها قناتي الغور الشرقية والغربية.

ب- متوسط الملوحة في مياه نهر اليرموك (88) جزء في المليون ، في حين تبلغ ملوحة بحيرة طبريّة (300) جزء في المليون ، مما سينتج عنه قطعاً زيادة ملوحة المياه التي

---

(1)- حمدان ، **مشاريع تحويل** ، ص65 ؛ الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص55.

(2)- حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص96-97.

(3)- فرج ، **قضية نهر** ، ص51-52 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص106 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص92-94.

تستعملها الأردن في حال تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريّة ، مما سيؤدي إلى إلحاق أفدح الأضرار بإنتاجية المحاصيل الزراعية في الأغوار.

ج- بمراجعة تصريفات نهر اليرموك خلال عشرين سنة ماضية ، يتضح أنه إذا خزنت مياه هذا النهر في بحيرة طبريّة على أساس جعل سعة التخزين (830م.م3) على حسب تقدير جونستون ، سيؤدي إلى خسارة ما يقارب (150م.م3) من مياه النهر التي تزيد عن هذه السعة ؛ بالإضافة إلى ضياع كميات كبيرة من المياه بواسطة التبخر.

د- سيؤدي التخزين في بحيرة طبريّة على حسب اقتراح جونستون إلى ارتفاع المياه فيها بمقدار مترين ، مما سيؤثر حتماً على المعالم الدينية والتاريخية المنتشرة على شواطئ البحيرة.

لهذا يرى أعضاء اللجنة العربية بأن الاستغلال الأمثل لمياه نهر اليرموك لتحقيق المنفعة السورية - الأردنية يتم بالوسائل التالية([1]):

- إنشاء سدّ تخزيني في حوض النهر أمّا عند المقارن أو في وادي خالد ، بحسب ما تقره الدراسات من أفضلية ، وتكون سعة التخزين الكلية أمام هذا السدّ (475م.م3) من الماء ، منها (100م.م3) كتخزين ثابت لأغراض توليد الطاقة الكهربائية ولمقابلة رسوب الطمي بحوض الخزان ، وباقي سعة الخزان وقدرها (300م.م3) من الماء ستضمن سحباً سنوياً من الخزان مقداره (375م.م3) من الماء.

- إنشاء سدّ تخزيني على نهر اليرموك بالقرب من العدسية لضمان سحب التصريف المتوسط بين موقع الخزان على نهر اليرموك عند المقارن أو وادي خالد والعدسية ، بمقدار (60م.م3) من الماء سنوياً. وتقدّر سعة الخزان المطلوبة لهذا الغرض والشاملة للتخزين الموسمي بنحو (100م.م3) من الماء.

3- وبذلك يكون مقدار ما يمكن سحبه سنوياً من خزاني المقارن ووادي خالد بمقدّار (435م م3) يمكن الانتفاع به على الوجه الآتي([1]):

---

(1)- مصر ، **مشاريع المياه** ، ص100-101 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص65-66 ؛ فرج ، **قضية نهر** ، ص52-53 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص107 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص94-95 ؛ الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص56-57.

**أ- في سورية:**

(90م.م3) من المياه تؤخذ ما يمكن سحبه من الخزان ، وذلك لتأمين احتياجات الأراضي السورية الصالحة للزراعة أمام خزان المقارن أو وادي خالد والتي تعلو منسوب (250م) فوق مستوى سطح البحر في سهول حوران والمزيريب وتل شهاب ، وتبلغ مساحتها بنحو (68) ألف دونم ، تم استصلاح وريّ ما يقارب (22) ألف دونم ، منها (10م.م3) من الماء سنوياً لريّ الأراضي الصالحة للزراعة في وادي اليرموك بين المقارن ووادي خالد.

**ب- في الأردن:**

يجرى سنوياً (330م.م3) من الماء في قناة الغور الشرقية لأغراض الريّ.

- إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية عند موقع السدّ في المقارن أو وادي خالد.

- إنشاء قناة تستمد مياهها من سدّ خزان اليرموك ، وتتجه إلى الغرب حتى العدسية حيث تنشأ محطة أخرى لتوليد القوى الكهربائية. ويمكن استغلال محطتي توليد القوى الكهربائية المتقدم ذكرها، لمصلحة الأردن وسورية وفقاً لبنود الاتفاقية المبرمة بين الدولتين في حزيران عام1953م.

ثانياً- يهدف المشروع العربي إلى استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية بحيث يضمن ريّ المساحات الصالحة للزراعة بأحواض هذه الأنهار في لبنان وسورية وإسرائيل على النحو الآتي:

**أ- في لبنان:**

- إنشاء سدّ على نهر والحاصباني إلى الشرق من قرية أبل السقي وعلى بعد (20كم) من التقائه بنهر الأردن ، بسعة تخزينية تقدّر بنحو (35م.م3) لإرواء ما مساحته (35) ألف دونم من الأراضي اللبنانية.

- استغلال الانحدار الكبير لنهر الحاصباني لتوليد الطاقة الكهربائية لصالح لبنان ، وذلك بإنشاء قناة تستمد مياهها من سدّ الحاصباني لريّ الأراضي الصالحة للزراعة ، ثم تنساب المياه إلى قرية الغجر اللبنانية ، حيث تنشأ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بكلفة (11) مليون دولار لتوليد طاقة تقدّر بنحو (120) ألف كيلو وات ، بدلاً من إقامتها في تل حي حسب

---

(1)- علي ، **نهر الأردن** ، ص107 ، 110 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص95 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص100-101 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص66 ؛ الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص57.

مشروع جونستون. ومما يجدر ذكره بأن مشروع جونستون قد اسقط من حساباه ريّ أيّة أراضي لبنانية بحوض نهر الحاصباني مع أن هذا النهر ينبع ويجري في أراضٍ لبنانية.

**ب- في سورية:**

يوجد (20) ألف دونم من الأراضي السورية في حوض بانياس تحتاج إلى (20م.م3) من الماء لريّها ، حيث أغفلها مشروع جونستون ، كما ويوجد (22) ألف دونم أخرى تحتاج إلى (22م.م3) من الماء لريّ منطقة البطيحة السورية ، أما الأراضي التي تتمتع بالريّ في الوقت الحاضر (1954م) تقدّر بنحو (15) ألف دونم تروى من نهر الأردن مباشرة. ومع ذلك أغفل مشروع جونستون أيّة مساحات في هذه المنطقة ضمن المساحات المقرر انتفاعها منه.

**ج- في إسرائيل:**

أوضح المشروع أن هناك مساحة تقدّر بـ(78) ألف دونم بمنطقة الحولة يحتاج ريّها إلى (66م.م3) من مياه النهر سنوياً. ويدخل ضمن هذه المساحة نحو (7) ألف دونم تتمتع بالريّ في الوقت الحالي. بالإضافة إلى (3) آلاف دونم بمنطقة إيليت هامشمار يحتاج ريّها إلى نحو (30م.م3) من مياه النهر ، كما أن هناك ما يقارب (22) ألف دونم بمنطقة وادي يافنئيل يمكن ريّها من الآبار([1]).

وتنفيذاً للأغراض المنوه عنها في الفقرتين(1) و (2) ترى اللجنة الفنية العربية القيام بالأعمال التالية:

- إنشاء سدّ تخزيني على نهر الحاصباني على بعد (20كم) إلى الشمال من نقطة التقائه بنهر الأردن.

-إنشاء قناة تؤخذ من أمام سدّ الحاصباني بهدف ريّ الأراضي اللبنانية الصالحة للزراعة بحوض هذا النهر والتي تبلغ مساحتها بـ(35) ألف دونم تحتاج لريّها من مياه النهر إلى (35م.م3) من المياه سنوياً.

- إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية الناتجة عن سقوط المياه من قناة الريّ السالفة الذكر إلى نهر الحاصباني عند قرية الغجر اللبنانية.

---

(1)- الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص96-97 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص102-104 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص110-111 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص66-67 ؛ فرج ، **قضية نهر** ، ص54-55 ؛ الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص57-58.

– إنشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس ، بهدف ريّ الأراضي السورية الصالحة للزراعة والواقعة على ضفتي النهر وتقدّر بنحو (20) ألف دونم تحتاج لريّها من مياه النهر بنحو (20م.م3) من الماء سنوياً.

– يجمع الفائض من نهر بانياس والدّان والحاصباني بعد اقتطاع احتياجات لبنان من نهر الحاصباني واحتياجات سورية من نهر بانياس في قناة تسير شمال منطقة الحولة ومتجهة نحو الغرب حتى تصب مياهها بنهر الأردن ، بعد أن تؤخذ منها قنوات الريّ اللازمة لريّ أراضي إسرائيل بمنطقة الحولة المار ذكرها([1]).

ثالثاً– أوصت اللجنة الفنية العربية باستعمال بحيرة طبريّة كخزان للمياه الفائضة عن حاجة الأراضي الزراعية الواقعة في حوض نهر الأردن ، ويستخدم هذا الفائض في ريّ الأراضي الزراعية الواقعة جنوب بحيرة طبريّة لمصلحة الأردن وإسرائيل وقد قدرت لجنة الخبراء احتياجات ريّ تلك الأراضي بما يلي:

**أ– في إسرائيل:**

– مساحة (26) ألف دونم في مثلث اليرموك وتحتاج من مياه النهر إلى (45م.م3) من الماء سنوياً.

–مساحة (78) ألف دونم بمنطقة الغور الغربية وتحتاج من مياه النهر إلى (39م.م3) من الماء سنوياً.

**ب– في الأردن:**

– استكمال ريّ أراضي الغور الشرقية ، وتقدر كمية المياه اللازمة خلف بحيرة طبرية لهذا الغرض كما يلي:

– كمية المياه اللازم تحصيلها من النهر لريّ أراضي الغور (395م.م3) من الماء سنوياً.

– كمية المياه التي يمكن سحبها من نهر اليرموك لريّ أراضي الغور الشرقية (330م. م3) من الماء سنوياً.

– فيكون الباقي وهو ما يلزم سحبه من خزان بحيرة طبرية لاستكمال ريّ أرضي الغور الشرقية (330م.م3) من الماء سنوياً.

---

([1])– الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص96–97 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص102–104 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص110–111 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص66–67 ؛ فرج ، **قضية نهر** ، ص54–55 ؛ الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص57–58.

– ريّ أراضي الغور الغربي لنهر الأردن ، وتقدر كمية المياه اللازمة خلف بحيـرة طبريّـة لهذا الغرض بـ(305م.م3) من الماء سنوياً ، فيكون مجموع اللازم (370م.م3) مـن المـاء سنوياً.

وعلى هذا الأساس تكون كميات المياه اللازم سحبها من خزان بحيرة طبريّة تقـدّر بنحـو (454م.م3) من الماء سنوياً.

رابعاً– يهدف المشروع العربي إلى استغلال مياه الآبار والأودية ، كما هو مبين على النحـو التالي([1]):

– التصريف المستمد من الأودية وهو مستخدم في الريّ في الوقـت الحـالي ويقـدّر بـ (268م.م3) من الماء سنوياً.

– تصريف الآبار ويقدّر بـ(40م.م3) من الماء سنوياً.

– التحكم في مياه فيضانات الأودية ويقدّر بـ(74م.م3) من الماء سنوياً.

– المجموع العام (382م.م3) من الماء سنوياً.

وقد قدّر المشروع العربي صافي متوسط التصريف الطبيعي لنهر الأردن وروافـده بـ (1122م.م3) من الماء سنوياً ، وصافي ما يمكن استغلاله من إيراد النهـر الطبيعـي بنحـو (1047م.م3) من الماء سنوياً. وهي الكمية التي ورد بيان توزيعها على المناطق المقترح ريّها حسب المشروع العربي([2]).

ويلخص الجدول التالي توزيع موارد المياه بحوض نهر الأردن وروافده مقـدرة بملايـين الأمتار المكعبة ، على المساحات المقترح ريّها ، وفق المشروع العربي عام1954م:

---

([1])– الهيئة العربية ، **كارثة اغتصاب** ، ص60 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص105–106 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص113–114 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص68–69 ؛ الجمعية العربية ، **مؤامرات** ، ص99–100 ؛ فرج ، **قضية نهر** ، ص56.

(2)– علي ، **المصدر السابق** ، ص116–117 ؛ مصر ، **المصدر السابق** ، ص113.

## جدول رقم(17)

جدول يبيّن توزيع موارد المياه بحوض نهر الأردن على المساحات المقترح ريّها بموجب المشروع العربي عام1954م:

| الدولة | موقع الري | المساحة بالدونم( بالآلاف) | كمية المياه(م.م3) | النهر | الأودية والآبار |
|---|---|---|---|---|---|
| لبنان | وادي الحاصباني | 35 | 35 | 35 | – |
| سورية | وادي بانياس | 20 | 20 | 20 | – |
| | البطيحة | 22 | 22 | 22 | – |
| | اليرموك الأعلى | 68 | 80 | 80 | – |
| | اليرموك الأسفل | 9 | 10 | 10 | – |
| مجموع سورية | | 119 | 132 | 132 | – |
| إسرائيل | الحولة العليا | 78 | 66 | 66 | – |
| | هامشمار | 30 | 30 | 30 | – |
| | يافنئيل | 22 | 22 | – | 22 |
| مجموع فرعي | | 130 | 118 | 96 | 22 |
| | اليرموك | 26 | 45 | 45 | – |
| | غور بيسان | 78 | 126 | 41 | 85 |
| مجموع فرعي | | 104 | 171 | 86 | 85 |
| المجموع | | 234 | 289 | 182 | 107 |
| الأردن | الغور شمالي–شمالي | 74 | 120 | 51 | – |
| | الغور الأوسط | 127 | 229 | 158 | – |
| | الغور شمالي–جنوبي | 95 | 225 | 187 | – |
| | الضفة الشرقية | 296 | 574 | 396 | 178 |
| | الغور شمالي–غربي | 29 | 49 | 45 | – |
| | الغور الأوسط | 67 | 119 | 64 | – |
| | الغور الجنوبي | 98 | 233 | 193 | – |
| | الضفة الغربية | 194 | 401 | 302 | 99 |
| مجموع الأردن | | 490 | 975 | 698 | 277 |
| المجموع الكلي | | 878 | 1431 | 1047 | 384 |

المصادر: حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص102 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص70–71 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص109.

**المبحث الثالث- مشروع جونستون المعدل بين عامي عام1954م:**

وصل جونستون إلى القاهرة لتبدأ جولة جديدة من المفاوضات هي الأهم ما بين (13-1954/7/17م) مع اللجنة الفنية العربية ، حيث وصف جونستون أجواء المباحثات بأنها ودية ، وبعد مناقشة المشروع العربي مع أعضاء اللجنة الفنية العربية[1] ، تم التوصل إلى نتيجة للتفاهم على الأسس التالية[2]:

أ- توزيع المياه: بعد تحديدّ حصة لبنان (35م.م3) وتعديل حصة سورية (132م.م3) من المياه كما جاءت في المشروع العربي ، بشرط أن لا يؤثر هذا التعديل على حصة الأردن (760م.م3) المحددة بموجب خطة جونستون الموحّدة ، حيث تمت الموافقة بشكل عام على حصّص المياه العائدة للدول الأربع في الحوض. وفي هذا البند أشار وكيل الاقتصاد الأردني حمد الفرحان ، أحد الأعضاء المشاركين في اللجنة الفنية العربية للمفاوضات في محاضرة ألقاها في كلية الحسين بعمان بتاريخ1954/7/10م إلى مشروع جونستون بعد تعديله من قبل اللجنة الفنية العربية ، بأنه أجود المشاريع الفنية المطروحة ، لكونه يزيد من حصة الأردن من المياه إلى أقصى حد ممكن ، وهو حريّ بزيادة الدخل القومي بمقدار (40%) ويعطي فرص عمل لأكثر من (120) ألف عامل([3]).

ب- التخزين: أصرت اللجنة العربية على أن يكون التخزين في اليرموك لأغراض الريّ وتوليد الطاقة الكهربائية ؛ فالتخزين في حوض اليرموك أمر حيوي بالنسبة للأردن وبخلاف ذلك – أي التخزين في بحيرة طبريّة – يجعل مياه نهر الأردن تحت رحمة الكيان الإسرائيلي. وبعد نقاش طويل ومستفيض حول هذه النقطة تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بالتخزين في

---

(1)-تألفت اللجنة الفنية العربية من: حمد الفرحان وعز الدين يونس عن الأردن ، وإبراهيم الاسطواني وصبحي مظلوم وتوفيق شاتيلا عن لبنان ، وفؤاد عمون وإبراهيم عبد العال ونديم دمشقية عن لبنان ، واللواء محمود رياض ومحمد أحمد سليم وأحمد علي فرج عن مصر. أنظر: حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص117 نقلاً عن:" **مباحثات جونستون – وقائع الاجتماع**" ، سجلات الحكومة الأردنية ، رئاسة الوزراء ؛ الشرعة ، **المشاريع الإسرائيلية** ، ص104 ؛ **جريدة فلسطين** ، ع (1486-8991) ، 1955/2/1م ، ص2 ؛ **جريدة الدفاع** ، ع (5767) ، 1955/2/21م ، ص2 ؛ ع (5775) ،1955/2/10م ، ص1 ، 4.

(2)- the Ambassador in Egypt (Caffrey) to Department of State **,** No , 834 , 17 June - 1954 , USD , **Foreign Relations (1952-1954)** ,Vol , IX , P1 , p1578.

(3)- حمد الفرحان عند : حدادين ، **المرجع السابق** ، ص165-166.

حوض اليرموك لتلبية حاجات الأردن الضرورية للريّ في حالة الطوارئ. أما التخزين الإضافي اللازم لإرواء حوض نهر الأردن الأدنى فسيكون في بحيرة طبريّة.

ج- تقوم الدول العربية المعنية - بعد الاتفاق مع الولايات المتحدة على مكونات المشروع - باتخاذ الإجراءات اللازمة في الأمم المتحدة لتشكيل اللجنة الدولية للإشراف على المياه مع بيّان واجباتها.

د- تأجيل النظر في محطة توليد الطاقة الكهربائية التي ستقام على نهر الحاصباني بالقرب من قرية الغجر اللبنانية إلى حين إجراء الدراسة الشاملة([1]). وقد بقيت بعض النقاط المعلقة مؤجلة ريثما تتهيأ الدراسات الفنية ، وتستكمل العناصر اللازمة لحلها، وأهمها([2]):

- استغلال المياه: أصرت اللجنة الفنية العربية على أن تستغل مياه نهر الأردن داخل الحوض نفسه ؛ بينما أصر جونستون على أحقية كل دولة بالتصرف بحصتها من المياه بالمنطقة وبالشكل الذي تراه مناسباً. وفي هذا يذكر جونستون: "حصلنا من أعضاء اللجنة العربية بأن العرب على استعداد للتنازل في هذه النقطة ، إذا وافقت إسرائيل على نقاط أخرى في مشروع الإنماء الموحّد..."([3]).

- المقننات المائية: أراد جونستون أن تبقى المقننات المائية المحددة في الخطة الموحّدة كما هي ، لأن المقننات المائية الواردة في المشروع العربي تزيد بواقع (15%) عن الخطة الموحّدة.

- حصة إسرائيل: أصرّ جونستون على أن يخصّص لإسرائيل الكمية نفسها الواردة في الخطة الموحّدة.

- تخزين اليرموك: أصر جونستون على ألا تتجاوز كلفة التخزين على نهر اليرموك عن (10) مليون دولار زيادة على ما قدرته الخطة الموحّدة لبناء سدّ اليرموك بارتفاع (95م).

- تحويلة العدسية : أصر الجانب العربي على عدم تنفيذ أيّ جزء من المشروع قبل الاتفاق على مكوناته كاملاً ؛ بينما أصر جونستون على العمل الفوري لتحويلة العدسية.

---

([1])- the Ambassador in Egypt (Caffrey) to Department of State , 17 June -1954 , No , 834 ,USD , **Foreign Relatio**ns **(1952-1954)** ,Vol , IX , P1, p157 ، علي ، **نهر الأردن** ، ص96 ؛ حدادين ، **الدبلوماسية** ؛ ص117-118 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص114-115.

([2])- علي ، **المصدر السابق** ، ص 96 ؛ حدادين ، **المرجع السابق** ، ص118 ؛ الشرعة ، **المشاريع الإسرائيلية** ، ص105.

(3)- USD , **Op , Cit.,** p1578.

ويشير جونستون إلى أجواء هذه المباحثات ، بقوله :" لقد غادرت القاهرة وأنا متشجع أكثر بما حصلنا عليه من التعاون العربي...ولقد كان للدور المصري التأثير الكبير على مجرى المباحثات والأجواء الإيجابية ؛ فقد أبدت القيادة المصرية التعاطف والرغبة الصادقة في التعاون ، وكانت إشارات الصحافة مطمئنة"[1]. كما ويشير التقرير إلى الدهشة الكبيرة لأعضاء الوفد الأمريكي :" اللقاء مع العرب كان ناجحاً تماماً النقطة التي أثارت دهشتي هي خشية العرب من انسحاب الولايات المتحدة من المفاوضات وتحويلها إلى الأمم المتحدة..."[2].

واصل جونستون جولته بالسفر إلى تل أبيب وإجراء مباحثات جديدة مع الجانب الإسرائيلي بين يومي (21-1954/7/22م) ، حيث أصرّ الجانب الإسرائيلي على إدخال نهر الليطاني بالكامل ضمن خطة الإنماء الموحّد ، كما ورفضت إسرائيل أيضاً مبدأ استغلال المياه داخل الحوض نفسه ، حيث كلفت المهندس الأمريكي جيمس كوتون (J.Cotton) بإعداد خطة إقليمية تأخذ بعين الاعتبار اقتراحات وانتقادات الخبراء الإسرائيليين لخطة الإنماء الموحّد ؛ وعمل كوتون وفقاً لمبدأ إرواء كامل الأراضي الزراعية الصالحة للريّ في الأردن وجنوب لبنان والأراضي السورية في منطقة الحوض ، وتستأثر إسرائيل بما تبقى من المياه ، على أن يتم تحويل نهر الليطاني إلى حوض نهر الأردن ، وفصل شبكات الريّ الأردنية عن إسرائيل بإقامة سدود على الجانب الأردني ، وتحويل مياه نهر الأردن من نقطة عند جسر بنات يعقوب وبناء ناقلين في إسرائيل أحدهما إلى شمال النقب والآخر من جنوب بحيرة طبرية إلى بيسان ، على أن تزود بحيرة طبرية بالمياه العذبة من نهر الليطاني[3].

ويذكر جونستون في معرض مفاوضاته مع الجانب الإسرائيلي: بأنه أمام ثلاثة خطط: الخطة الموحّدة وهي خطة ليست جامدة ، بل مرنه وقابلة للتعديل بتوافر البيانات الهندسية ، وخطة كوتون التي طالبت بإدخال مورداً مائياً يقع خارج الحوض ، وما زلنا نؤكد بأن نهر الليطاني ثروة لبنانية لا علاقة له بالمشاريع الإنمائية لحوض نهر الأردن. والخطة العربية التي نوقشت بإسهاب في القاهرة. كما وأشار جونستون إلى أعمال المساحة في مثلث اليرموك ، بقوله:" للآن لم يسمح لنا بالدخول إلى مثلث اليرموك برفقة المهندسين ، ولدينا الرغبة أن

---

(1)-USD , **Foreign Relatio**ns **(1952-1954)** ,Vol , IX , P1 , p1578.

(2)- **Ibid.,** p1579.

(3)- The Charge in Israel (Russell) to Department of State , No , 838 , 24 June -1954 , **Ibid.,** p1585- 1886 ؛ حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص119-120

نبدأ العمل بأسرع وقت ممكن..."[1]. إلاّ أنّ الجانب الإسرائيلي أصر على خطة كوتون كونها الحياة بعينها للدولة اليهودية ، أو كما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي موشيه شاريت:"...إنّ المسألة التي نناقش هي فحوى مستقبل حياتنا...والآن لدينا نهر الأردن الصغير ...كل نقطة فيه غالية وكل نقطة هي مستقبلنا ...ولا نشعر أن بالإمكان الطلب إلينا بنهر واحد أو بنظام من الأنهر ، فإذا كان التخطيط إقليمياً فيتوجب شمول جميع الأراضي وجميع المياه في المنطقة ...لذلك فالخطة الوحيدة من بين الخطط التي تستحق أن تسمى خطة إقليمية هي خطة كوتون..."[2].

**أ- المباحثات الثانية لجونستون في القاهرة في شباط عام1955م:**

استند جونستون في مباحثاته مع اللجنة الفنية العربية بتاريخ1955/2/2م على الدراسات التمهيدية التي قامت بها ائتلاف شركتي بيكر- هارزا بناءً على طلب الحكومة الأردنية عام1955م لتنفيذ مشروع استثمار مياه نهر اليرموك - سنشير إليه لاحقاً ضمن المشاريع الأردنية - ونورد فيما يلي ما أسفرت عنه جولة جونستون الثانية للمنطقة العربية([3]):

عقدت اللجنة الفنية اجتماعاتها في وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة بين يومي (1-1955/2/2م) ، حيث راجعت اللجنة النمط الزراعي المقترح للأردن وقررت تعديل النمط الموجود في تقرير شركتي بيكر- هارزا. وأكّد خلوصي الخيري ، وزير الاقتصاد الأردني للجنة بأن مستشاري بيكر- هارزا لم يناقشوا مسوّدة التقرير النهائي مع الحكومة الأردنية كما هي العادة. كما وراجعت اللجنة احتياجات الأردن المائية وفق تعديلات النمط الزراعي ، وأكّدوا حاجة الأردن الماسة لتخزين فيضان اليرموك بواسطة سدّ عالٍ عند المقارن بطاقة (400م.م3) بهدف توليد الطاقة الكهربائية ولتعويض البحر الميت بمقدار (100م.م3) عما يفقده من مياه([4]).

---

(1)- جونستون عند : حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص121-123.

(2) - شاريت عند : **المرجع نفسه** ، ص124-125.

([3])- Memorandum of a conversation , department of State ,Washington , 21 January - 1955 , USD , **Foreign Relations (1955-1957)** ,Vol , XIV, p21-22 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص97.

([4])- حدادين ، **المرجع السابق** ، ص139.

وبعد الاجتماعات التي عقدت مع بعثه جونستون([1]) في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم1955/2/2م ، فقد اعتمد جونستون على تقرير بيكر- هارزا كأساس للمضي في تطوير وادي الأردن ، حيث ساورت الشكوك الجانب العربي حول نتائج هذا التقرير المقدم من وين كريدل (Wayne Criddle) ، أحد أعضاء البعثة الأمريكية([2]):

1- قدّر كريدل مساحات الأراضي القابلة للزراعة المروية في البلاد العربية ، في الوقت الذي لم يقم بهذا العمل في إسرائيل وعدوه دليل تحيّز لإسرائيل.

2- لم يوافق العرب على النمط الزراعي الذي تبنته ائتلاف بيكر- هارزا والذي ركّز على الريّ بدلاً من الطاقة واعتبروه غير مناسب للاقتصاد الأردني.

3- اعتبر الجانب العربي الكفاءة الواردة في تقرير بيكر- هارزا كفاءة عالية مقارنة بقدرة الأردن المالية والفنية.

4- كانت المقننات المائية وما خصّص لسورية من مياه اليرموك من اشد النقاط خلافاً.

وبعد جدل طويل استطاع جونستون أن يصل مع العرب إلى اتفاق على المساحة الكلية القابلة للزراعة المروية ؛ بينما استمر الجدل حول المساحة الخالصة المزروعة ، كما ووافق على زيادة حصة سورية من(52م.م3) من مياه اليرموك إلى (80م.م3) على أن يناقش موضع السدود مع مهندسي شركة بيكر- هارزا([3]).

وكانت إستراتيجية جونستون أن يكون محايداً وأن يظهر ميولاً لرغبات الطرف الذي يجتمع إليه وأن يؤكد على المنافع التي تجلبها الخطة الموحّدة لبلادهم. ويؤيد ذلك ما بعث به جيمس لادلوا ، أحد أعضاء البعثة ، إلى عضو آخر هو أوليفر تروكسل ، تعبّر عن إستراتيجية البعثة في التعامل مع المصالح المتضاربة. إذ كتب لادلو بتاريخ1955/2/5م قبيل ابتداء الجولة الرابعة ، ما نصه:"... وبهذه المعطيات فلا أظننا نريد أن نضع أنفسنا في

---

([1])- تألفت بعثة جونستون من: ، جاردنر (Gardiner) ، جورج بارنز(J.Barnes) ، أوليفر تروكسل(O.Troxel) ، جيمس لادلوا(J.J.Ludlow) ، ووين كريدل ، بيرجوز(Bergus) والمستر آلن ، وهوارد التنج (Howard Altnj) من السفارة الأمريكية في القاهرة ، وبحضور آرثر(G.G.Arthur) من وزارة الخارجية البريطانية ، رونالد بيلي (Ronald Bailey) ، السكرتير الأول في الخارجية البريطانية. أنظر: حدادين ، **المرجع نفسه** ، ص140 ؛ USD , **Foreign Relations (1955-1957)** ,Vol , XIV, p 21-22.

([2])- **المصادر نفسها** ، والصفحات نفسها.

([3])- أنظر: حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص140 ؛ USD , **Op ,Cit.,** p 21-22

موضع من يريد دفع الثمن لسورية أو موضع من يخوض المعركة ضد سورية نيابة عن الأردن. ولا أظننا راغبين في الانحياز إلى أيّ منهما ، وأضننا نريد أن نفتح خطاً وسطاً بين مصالح كل منهما ، ثم نكون مستعدين للموافقة على أيّ شيء قد يتفق عليه الطرفان"([1]).

ولهذا كان جونستون راغباً في المضي بأداء مهمته بالرغم من الأوضاع الداخلية في البلدان التي قصدها بزيارته. وقد حصل على اتفاق من حيث المبدأ على الخطة الموحّدة ببراعته الديبلوماسية والتي جاءت على النحو التالي:

**1- حصص المياه:**

حاول جونستون التوفيق بين ما ورد في المشروع العربي المضاد والمشروع الإسرائيلي (كوتون) عام1954م مراعياً بشكل واضح تضارب وجهات النظر بين الأطراف العربية والإسرائيلية حول حصص المياه في الحوض ، فجاءت مقترحاته حول تقسيم المياه كما هو مبيّن في الجدول التالي:

جدول رقم (18)

جدول يبيّن توزيع المياه بين الدول العربية وإسرائيل حسب مشروع جونستون عام1955م:

| توزيع مياه نهر الأردن حسب مشروع جونستون عام1955م (م.م3) سنوياً. | |
|---|---|
| لبنان | 35 |
| سورية | 132 |
| الأردن | 760 |
| إسرائيل | 454 |
| المصادر: علي ، **نهر الأردن** ، ص97 ؛ المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص19 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص84 ؛ USD , **Foreign Relations (1955-1957)** ,Vol , XIV, p 21-22 | |

ويلاحظ من الجدول السابق عدم تساوي الحصص المائية بين الدول العربية ذاتها هذا من جانب ، ومن جانب آخر عدم تساوي الحصص المائية بين الدول العربية كسورية ولبنان مع إسرائيل من جانب آخر ، مع العلم بأنها صاحبة المنابع العليا لنهر الأردن. ومرد هذا التفاوت إلى سعي الكيان الإسرائيلي الدؤوب للسيطرة على أكبر كمية ممكنة من مياه نهر الأردن لتحقيق أهدافه في إعمار أراضي الجنوب لا سيما النقب.

---

([1])- جيمس لادلوا عند حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص114.

**2- التخزين:**

سيكون جزئياً بوادي خالد على ارتفاع (40م) بسعة تخزينية (47م.م3) ويمكن زيادته عند الحاجة على ألا تزيد النفقات الضرورية عن (10) مليون دولار، وغايته تنظيم فيضانات نهر اليرموك بحسب احتياجات النمط الزراعي المقترح وتحويل المياه الفائضة لبحيرة طبرية لتخزينها ، وكذلك إنشاء سدّ تحويلي في العدسية لتحويل المياه الفائضة لريّ الأراضي الأردنية([1]).

**3- الرقابة الدولية:**

تقام هيئة للإشراف على توزيع المياه اللازمة تؤلف من قائمة تعرض بأسماء (20-30) خبيراً من دول محايدة يختار منهم العرب واحداً ويختار اليهود واحداً ، والاثنان يختاران ثالثاً يكون رئيساً ، ويؤلف الثلاثة مجلساً أعلى يحسم الخلافات ، ويعين مدير عام يرأس جهازاً فنياً للإشراف([2]).

**4- التمويل:**

تؤمن الإعتمادات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع من قبل الحكومة الأمريكية أو عن طريق وكالة الغوث الدولية. إلاّ أنّ الجانب العربي لم يوافق على هذه المقترحات وأصر على النقاط الآتية([3]):

1- يكون التخزين الكلي لمياه اليرموك في وادي اليرموك ضمن حدود (300م.م3) على الأقل لأغراض الريّ والكهرباء.

2- عدم تحويل مياه اليرموك إلى بحيرة طبريّة إلاّ ما زاد منها على سعة التخزين السابقة (200م.م3).

---

([1])- علي ، **نهر الأردن** ، ص97 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص115-116 ؛ بن خضراء ، **إسرائيل** ، ص127 ؛ مخيمر ، **أزمة المياه** ، ص125-126.

([2])- **المصادر نفسها** ، والصفحات نفسها.

([3])- علي ، **المصدر السابق** ، ص97 ؛ مصر ، **المصدر السابق** ، ص115-116 ؛ بن خضراء ، **المرجع السابق** ، ص127 ؛ مخيمر ، **المرجع السابق** ، ص125-126 ؛ Telegram from Ambassador Eric. Johnston to the Department of State , Beirut , 20 Feb -1955 , No , 837, USD , **Foreign Relations (1955-1957)** ,Vol , XIV, p 67-68.

3- تحديد حصة الأردن من مياه طبريّة بما لا يقل عن (200م.م3) من الماء ، بالإضافة إلى مياه نهر اليرموك ومياه الأودية والآبار التي تقع ضمن أراضيها للحصول على كمية مياه تساوي (960م.م3) سنوياً.

وبالنظر لعدم إمكان الوصول إلى تفاهم حول النقاط المختلف عليها ، فقد توقفت المباحثات وعاد كل وفد لعرض النتائج على حكومته. وانتهت المباحثات في1955/2/8م بمذكّرة أعطاها جونستون إلى الجانب العربي لتقديمها إلى حكوماتهم ، حيث اقترح بديلين لاقتسام المياه: واحد بفضله وبموجبه تحدّد الحصص النهائية لكل طرف في الحوض ، وبديل ثانٍ اقترحه الجانب العربي وبموجبه تحدّد تخصيّصات جزئية أولاً يتبعها آخر لكل من الأردن وإسرائيل بعد ثلاث سنوات([1]).

كما فضل الجانب العربي أن يكون اقتسام المياه بصيغة نسب من مجموع ما هو متوافر من مياه الحوض وليس بصيغة أرقام مطلقة ، وبرّروا ذلك بأن النسب أكثر وضوحاً لكل ظروف ومستويات المياه. وأشار اللواء محمود رياض أن موافقة الجانب العربي على إشراف دولي على موارد المياه مرتبط باقتسام تلك الموارد بصيغة النسب. وواضح جونستون أن أقصى ما يمكن تحصيله كحصة للأردن هو ما ورد في تقرير بيكر- هارزا (760م.م3) من المياه([2]).

وفي اجتماعات القاهرة بين خلوصي الخيري الذي شارك في اجتماعات لجنة الخبراء العرب في القاهرة ، أن الوفود لم تتوصل إلى حل نهائي ، وأنها بانتظار موافقة الحكومات العربية المعنية بالأمر على المقترحات التي أحيلت إليّنا ، كما وصرّح ممثّل لبنان إبراهيم عبد العال أنّ المباحثات قد فشلت تماماً ، بعد أن قدم جونستون مشروعاً جديداً يختلف عن مشروعه السابق ، وقال :" أنّ المشروع الجديد يفيد إسرائيل على حساب الدول العربية. وقال الأمين العام لوزارة الخارجية السورية إبراهيم الاسطواني ، الذي مثل سورية:" أن اللجنة قد أنهت اجتماعاتها مع البعثة الأمريكية ، واتفقت مع جونستون على أسس الأبحاث فقط ، التي تتعلق بأمور فنية واقتصادية وسياسية ، وأن وجهات النظر عند بدء المباحثات كانت متباعدة ثم تقاربت جزئياً ، كما وبيّن وكيل وزارة الاقتصاد الأردني، حمد الفرحان ، أن المباحثات مع

---

([1])- كانت فكرة الاقتسام الجزئي من اقتراح صبحي مظلوم من سورية ، وبموجبه يخصّص لكل من سورية ولبنان (132م.م3) و(35م.م3) على التوالي ، ويخصّص للأردن وإسرائيل(375م.م3) و(350م.م3) على التوالي. ويبقى في النهر(200م.م3) من المياه يمكن اقتسامها بين الأردن وإسرائيل بعد حلّ بعض المسائل العالقة.أنظر : حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص141-142.

([2])- **المرجع نفسه** ، ص141-142.

جونستون قد فشلت ، وأن وجهة نظر الجانب الأمريكي- في هذه المرة- ليست اقرب إلى المطالب العربية من مشروع جونستون الموحّد عام1953م ، ورفضته الدول العربية ، وفي بعض النقاط الأساسية تعتبر المقترحات الجديدة وجوب تخزين المياه العربية في أرضٍ عربية ، ولذلك فمياه اليرموك يجب أن تخزن في أرض الأردن ، ويصعب علينا تصور خزان مياه الأردن خارج الأراضي الأردنية([1]).

توجهت بعثة جونستون بعد القاهرة إلى عمان ووصلتها بتاريخ1955/2/10م ، وقد قامت البعثة بزيارة نهر اليرموك ومواقع السدود المقترحة ، برفقة وزير الاقتصاد الأردني ، خلوصي الخيري ووزير المالية انسطاس حنانيا ، وقد أشارا بأنها مفيدة جداً ، حيث ازداد تفهم الوزيرين للمشروع لدرجة أنهما وافقا على إعطاء بعض الدعم له في مجلس الوزراء ، حيث ذهب جونستون لمقابلة الملك حسين ورئيس الوزراء ومسؤولين آخرين ، وشرح لهم فوائد المشروع للأردن كما يلي:

1- أن الخطة المقترحة ستوفر للأردن كافة احتياجاته المائية المقدّرة من قبل أفضل المهندسين.

2- سيؤدي المشروع إلى مضاعفة الإنتاج الزراعي ويحقق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي.

3- ستعمل الخطة ، فيما لو قبلها الجانب الإسرائيلي ، على وضع سقف لما ستسحبه من مياه النهر. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فلن يكون ممكناً منع إسرائيل على المدى البعيد من السحب من نهر الأردن ما يوائم مزاجها.

4- سيوفر المشروع قاعدة أساسية للتنمية الصناعية ، وسيكون بالإمكان زراعة المحاصيل الصناعية وتصنيعها في الأردن ، وستنتعش الصناعة والخدمات وتوفر الوظائف بالآلاف.

5- سيصبح اللاجئون مفيدون وأعضاء منتجين في الاقتصاد الأردني من خلال الفرص الصناعية والزراعية التي يوفرها المشروع([2]).

كما وقدّم جونستون للملك حسين وللرسمين نتيجة مفاده:" أن إسرائيل تستعمل أكثر من (60%) من مجموع موارد مياه حوض نهر الأردن. وهي تواصل جهودها بتسارع للحصول

---

([1])- **جريدة الدفاع** ، ع (5775) ، 1955/2/10م ، ص1 ، 4 ؛ ع (5776) ، 1955/2/11م ، ص1 ؛ الشرعة ، **المشاريع الإسرائيلية** ، ص104-105.

([2])- حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص144-145 نقلاً عن:" المباحثات في عمان10-1955/2/13م" ، سجلات وزارة الخارجية الأمريكية ، الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية ، واشنطن.

على نسبة أعلى من مجموع الموارد المائية. إلاّ أنها ستحصل على (36%) والأردن على (52%) في حين أن سورية ولبنان سيحصلان على الباقي (22%). وفي غياب أيّ اتفاق فأن الأردن لا يستطيع إرواء ثلثي أراضيه الصالحة للريّ في وادي الأردن ، لأن المياه من طبرية ضرورية للغاية إذ لا يكفي التصريف من اليرموك بمفرده لتلبية الاحتياجات المائية الأردنية على المدى البعيد([1]).

وأشار جونستون إلى فكرة "تخزين الأمان" على نهر اليرموك ، فقد هزأ جونستون بهذه الفكرة التي يرددها المفاوضون العرب. وقال معلقاً عليها:" لا يمكن لأيّ سدّ على نهر اليرموك مهما كان ارتفاعه أن يوفر مياهاً من النهر تكفي لريّ الأراضي الأردنية لسنة زراعية واحدة فيما لو قطع السحب من طبرية. ولا بّد للأردن من التخزين في طبريّة من أجل ريّ كامل أراضيه في الوادي ، ولا توجد أي إمكانية لبناء سدّ على نهر اليرموك ليغيّر من هذه الحقيقة([2]).

بيد أن أعضاء الوفد الأردني المشارك في المفاوضات قد اقتنع بما طرحه جونستون" التخزين في بحيرة طبريّة" ، ويؤيد ذلك ما أشار إليه النقيب السابق للمهندسين الأردنيين ، توفيق مرار ، إلى القول:" أنه خلال اجتماعات اتحاد المهندسين العرب على شاطئ البحر الميت بالقرب من أريحا بالضفة الغربية في ربيع عام 1955م ، رد خلوصي الخيري على انتقاد أحد المهندسين لتخزين فيضان اليرموك في بحيرة طبرية ، قائلاً: لماذا تحسدونا على هذا التخزين؟ إذ أن خلوصي كان مقتنعاً بأنّ هذا التخزين ضروري لصالح الأردن"([3]). ومع ذلك لم يمانع جونستون من بناء سدّ عالٍ على نهر اليرموك ؛ إلاّ أن التمويل الأمريكي المقترح لمثل هذا السدّ تحدد بمبلغ لا يتجاوز (21,6) مليون دولار. وفي محاولة لبلورة موقف أردني مكتوب يمكن على أساسه إجراء المفاوضات مع الأطراف الأخرى ، حيث اقترح جونستون موافقة الحكومة الأردنية على المقترحات التي تقدم بها جونستون. وفي اليوم ذاته قامت الحكومة اللبنانية بإرسال برقية إلى الحكومات العربية ، تطالب فيها ألاّ يتخذ قرار نهائي

---

([1])- حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص144-145.

([2])- **المرجع نفسه** ، ص145-146 نقلاً عن:" المباحثات في عمان10-1955/2/13م" ، سجلات وزارة الخارجية الأمريكية ، الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية ، واشنطن.

([3])- توفيق مرار النقيب عند : **المرجع نفسه** ، ص144.

حيال مقترحات جونستون قبل التشاور بين الدول المعنية بالأمر ، وتدعو الحكومات العربية إلى اجتماع في بيروت([1]).

استجابت الحكومة الأردنية على الاقتراح اللبناني. ولم تستجب لطلب جونستون بإعطائه الموافقة على مشروعه ، وبرّرت له بأن وضعها سيصبح في غاية الصعوبة فيما لو لم تستجب على ذلك الاقتراح اللبناني ، لاسيما أنه تمّ نقد الحكومة العراقية بقسوة لانضمامها الانفرادي إلى حلف بغداد عام1955([2]).

ارتحل جونستون من عمان إلى دمشق ، فقد أبدت اللجنة السورية المؤلفة من:الجزار ومظلوم والخطيب وجهات نظر فنية فقط ، وطالبوا بنصيب لمزرعة البطيحة (22م.م3) من مياه نهر الأردن مباشرة وبتدفق كفيل لتوليد طاقة قدّرها (50) كيلو وات ساعة. وكّرر السوريون مطالبهم بكمية (20م.م3) من ينابيع بانياس لريّ الأراضي في تلك المنطقة. أما موقفهم حيال التخزين فقد آثروا التخزين الأقصى في سدّ على نهر اليرموك ، لإنتاجه طاقة كهربائية تقدّر بنحو (55) ألف كيلو وات ؛ تلبي مضاعفة الطلب على الكهرباء في دمشق خلال السنوات القادمة([3]).

وتطرق الاجتماع إلى مواضيع اقتسام المياه لأغراض الريّ. وقد قبلت سورية ولبنان بالحصة المقررة لهم ، فإن ما تبقى من هذه المسألة فهو أمر يخضع لقرار الأردن ولا يمس سورية ولبنان بشيء ، بل يخص الأردن وحده. كما واتفق الجانبان على تخزين الفائض في بحيرة طبريّة والحاجة إلى سحب المياه منها ، وقد طالبوا بتأجيل مسالة حجم التخزين إلى وقت لاحق([4]).

---

([1])- **جريدة الدفاع** ، ع (5783) ، 1955/2/21م ، ص1 ، 6 ؛ حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص146 ؛ Telegram from Ambassador Eric Johnston to the Department of State , Beirut , No , 837, 20 Feb-1955 , USD , **Foreign Relations (1955-1957)** ,Vol , XIV, p 67-68.

([2])- حدادين ، **المرجع السابق** ، ص146-147.

([3])- **المرجع نفسه** ، ص147-148.

([4])- **المرجع نفسه** ، ص148. نقلاً عن:" المباحثات في دمشق-1955/2/17م" ، سجلات وزارة الخارجية الأمريكية ، الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية ، واشنطن ؛ Telegram from Ambassador Eric Johnston to the Department of State , Beirut , No , 837 , 20 Feb -1955 , USD , **Op ,Cit.,** p 67-68.

**ب- مباحثات جونستون في بيروت (شباط1955م):**

انتقل جونستون وأفراد بعثته إلى بيروت لحضور الاجتماع مع الجانب العربي الذي التـأم شمل وزرائه المختصين في اجتماع عالي المستوى في بيروت اسـتجابة لـدعوة الحكومـة اللبنانية ، حيث عقد الاجتماع بتاريخ1955/2/19م ونوقشت فيه مختلـف النـواحي الفنيـة المتعلقة بالمشروع ، لا سيما موضوعات ملوحة بحيرة طبريّة وأهمية التخزين الكلي في وادي اليرموك وتحديدّ حصّص المياه والأضرار التي تنشأ عن تحويل نهـر الأردن فـي منطقـة البطيحة السورية. وقد أسفرت هذه المباحثات عن اتفاق مبدئي بين الجانبين قدم فيه الجانـب الأمريكي مذكرة تتلخص فيما يلي([1]):

**1- توزيع المياه:**

وافق الجانب العربي على تحديد حصّة لبنان من مياه الحاصباني بـ(35م.م3) من الماء ، بالإضافة إلى الينابيع التي تتفجر في هذا الحوض. ووافق كذلك على أن تكون حصّة سـورية (132م.م3) من الماء، منها (20م.م3) من بانياس و (22م.م3) من نهر اليرمـوك و (90م.م3) من نهر الأردن ، على أن تعّوض منطقة البطيحة عما يلحق بها من أضرار من جـراء تعديل شبكة الريّ أو عدم الانتفاع من الطواحين.

وقد طلب الجانب العربي أن تكون حصّة الأردن الكلية (960م.م3) من المـاء بموجـب المشروع العربي.

**2- التخزين:**

أصّر الجانب العربي على تخزين كامل مياه نهر اليرموك على وادي اليرمـوك لغايـات الريّ والكهرباء ، بإنشاء سدّ سعته التخزينية (300م.م3) من الماء على إلاّ يسال إلى بحيـرة طبريّة إلا مياه الفيضانات التي تزيد على سعة التخزين.

وصرّح الجانب الأمريكي أنه ليس من الضروري إسالة مياه نهر اليرمـوك إلـى بحيـرة طبرية بقصد تعديل الملوحة فيها ، ولذلك فهو لا يشترط تحويل الــ (90م.م3) من الماء التي كانت من اقتراحه السابق.

**3- الإشراف الدولي:**

وافق الجانب العربي على فكرة الإشراف الدولي على توزيع المياه إلاّ أنـه رأى إرجـاء البحث في هذا الموضوع إلى اجتماع مقبل. بالإضافة إلى ذلك أضاف الجانب الأمريكـي أن

---

([1])- علـي ، **نهـر الأردن** ، ص98-99 ؛ مـصر ، **مـشاريع الميـاه** ، ص117 ؛ USD , **Foreign Relations (1955 -1957)** ,Vol , XIV p 67- 68.

الحكومة الأمريكية على استعداد لتمويل المشروع عن طريق وكالة الإغاثة أو بصورة مباشرة إذا اقتضى الأمر. ويتناول هذا التمويل([1]):

أ- التخزين على اليرموك والسدّ التحويلي في العدسية.

ب- قناة التحويل إلى بحيرة طبريّة وقناة التغذية منها.

ج- قناتي الغور الشرقية والغربية وشبكة توزيع المياه في الأراضي الأردنية.

د- القناة التحويلية الجديدة في البطيحة ومركز توليد الكهرباء ضمن حدود (50) كيلو وات عوضاً عن الطواحين الملغاة.

أما توليد الطاقة الكهربائية على نهر اليرموك فقد أرجئ النظر فيه إلى مباحثات مقبلة. وقد صرّح جونستون أنّ الاتفاق المبدئي المشار إليه لن يعتبر نهائياً إلاّ بعد موافقة الحكومات ذات العلاقة عليه ، وأنّه سوف يعود لمتابعة البحث فيه بغية الوصول إلى اتفاق نهائي.

**ج- مباحثات جونستون الأخيرة في القاهرة (تشرين الأول عام1955م):**

يمكن أن يلخص الموقف الأخير الذي انبثق من مباحثات جونستون في القاهرة في النقاط الأساسية الهامة في المشروع كالآتي:

**أ- التخزين:**

- بناء سدّ الحاصباني في أراضي لبنانية للتمكن من استغلال (35م.م3) من المياه لغايات الريّ ، وقد تم الاتفاق عليه من الطرفين.

- بناء سدّ المقارن لخزن مياه نهر اليرموك ، ويرى الجانب العربي أن يكون ارتفاع السدّ (147م) بسعة تخزينية (460م.م3) من الماء ؛ بينما يرى جونستون أن يكون الارتفاع (126م) بسعة تخزينية (300م.م3) من الماء مع الموافقة على حق الأردن وسورية في رفعه على نفقتهم الخاصة للمستوى الذي يريدونه.

- يرى جونستون تخزين الفائض عن سدّ اليرموك في بحيرة طبريّة ، ويوافق على إرجاء البت في ذلك إلى خمس سنوات لدراسة إمكانيات التخزين في أرضٍ عربية ، بينما يرى الجانب العربي عدم التقيد النهائي بمبدأ تخزين الفائض من مياه نهر اليرموك ببحيرة طبريّة.

- بناء سدّ تحويلي عند العدسية لتحويل مياه نهر اليرموك إلى قناة الغور الشرقية أو إلى بحيرة طبريّة في حال استعمالها للتخزين. والجانبان متفقان على هذا السدّ ؛ بينما يرى الجانب

---

([1])- علي ، **نهر الأردن** ، ص99-100 ؛ مصر ؛ **مشاريع المياه** ، ص118.

العربي ضرورة استعماله كسدّ تحويلي لقناة الغور الشرقية دون التقيد بالتحويل إلــى بحيــرة طبريّة([1]).

**ب- حصص المياه:**

- أن يكون لسوريا (132م.م3) من الماء ، وأن يكون للبنان (35م.م3) من الماء ، وقد اتفق عليه من الطرفان

-أن يكون للأردن (720م.م3) من الماء في رأي جونستون ، منها (15م.م3) مــن اليـنــابيع المالحة المحيطة ببحيرة طبرية و (960م.م3) من الماء في رأى الجانب العربي مستنداً إلــى التقرير النهائي لشركتي بيكر - هارزا ، ولا يقبل كجزء من هذه الحصّة أيّــة كميــات مــن الينابيع المحيطة بطبريّة.

- أن يكون لإسرائيل (565م.م3) من الماء في رأي جونــستون ، و (525م.م3) فــي رأي الجانب العربي.

**ج- الإشراف الدولي:**

يرى جونستون أن تنفيذ مقترحاته حول الإشراف الدولي على أساس شمول الرقابة الدولية لنهر الأردن وروافده ، في حين يرى الجانب العربي أن تقتصر الرقابة الدولية على مطالــب كل طرف من الطرف الآخر بالصورة المفصلة الواردة في المواد التالية.

**د- استعمال المياه اللازمة للدول العربية:**

على أساس إمكانيات استعمالها داخل الحوض. وذكر الجانب الأمريكي أن كميــات ميــاه الأراضي المحتلة مقدرة على أساس استعمالها داخل الحوض أيضاً. غير أنّه صــرّح بعــدم إمكانية حمل الجانب الآخر على حصر استعمال حصته من المياه داخل الحوض نفسه.

**هـــ- التمويل:**

شمل التمويل منشآت الريّ دون الكهرباء ، ما عدا منطقة البطيحة التي شمل التمويل فيهــا محطات توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لضخّ المياه لريّ أراضي الغور الأردنــي والواقعــة على منسوب أعلى من منسوب قناة الغور. غير أن الجانب الأمريكي حددّ أن أيّ اتفاق علــى تمويل هذا المشروع خاضع لعقد اتفاقيات مرضية بشأن الترتيبات الماليــة. ويــرى الجانــب العربي ضرورة شمول التمويل للمنشآت الكهربائية كجزء من المشروع ، وضــرورة جــلاء المقصود بعبارة الاتفاقيات المالية المشار إليه والتي يقصد بها إسكان اللاجئين قبل الموافقــة على أسس المشروع.

---

([1])- علي ، **نهر الأردن** ، ص100 ؛ فرج ، **قضية نهر** ، ص41-42 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص119.

**و- مراحل تنفيذ المشروع:**

كانت مراحل تنفيذ المشروع الذي قدمه الجانب الأمريكي موضوعة على أساس تحقيق منفعة مباشرة للأراضي المحتلة ؛ بينما كانت الأعمال المقترحة من الجانب العربي واردة في المراحل التالية أيّ أن يكون النفع متأخراً ، وأخيراً يرى الجانب العربي أن يشرع فوراً في أعمال المشروع الرئيسية الواقعة في البلاد العربية([1]). وأخيراً رأى الجانب العربي أن يوضع مشروع آخر على أساس ألا تهمل فيه الحدود السياسية بحيث يكفل لكل دولة الانتفاع بريّ الأراضي الواقعة ضمن منطقة الحوض دون مساومة مع توليد القوى الكهربائية اللازمة من هذه الاستفادة. وعلى أثر ذلك فقد قرر مجلس النواب اللبناني بتاريخ1955/7/26م رفض مشروع جونستون وعدم السماح بتسرب قطرة ماء من مياه لبنان لتستغلها الدولة اليهودية في فلسطين. وجاء في قرار مجلس النواب اللبناني بصدد مشروع جونستون:" ... أنه غير مستعد بأي وجهة من الوجوه للتنازل عن أيّة نقطة من مياه لبنان أو الدخول في مفاوضات ترمي إلى توزيع هذه المياه المشهورة باسم مياه الحاصباني أو أيّة مياه أخرى ، ويقرر دعوة الحكومة تكراراً باتخاذ التدابير الكفيلة للانتفاع الكامل بهذه المياه وتخزينها لمصلحة اللبنانيين دون غيرهم ، ورصد الاعتمادات اللازمة لتأمين هذه الغاية مهما بلغت قيمتها وإبلاغ هذه الرغبة التي يبديها المجلس إلى جونستون"([2]). وتوالت بعد ذلك قرارات الدول العربية برفض المشروع وطويت صفحته.

---

([1])- علي ، **نهر الأردن** ، ص100-101 ؛ مصر ، **مشاريع المياه** ، ص119-120 ؛ فرج ، **قضية نهر** ، ص41-42 ؛ **الموسوعة الفلسطينية** ، م1 ، ق2 ، دراسات جغرافية ، ص251.

([2])- قرار المجلس اللبناني عند : الهيئة العربية ، **مشروع جونستون** ، ص49.

**الفصل السادس-المشاريع المائية على نهر الأردن (1955-1965م):**

**المبحث الأول- مشروع بيكر- هارزا عام1955:**

أعُدّ هذا المشروع بناءً على طلب الحكومة الأردنية وبرنامج النقطة الرابعة الأمريكية من شركتي بيكر- هارزا ، الهندسيتين ، بتاريخ1/6/1955م ، وبعد الدراسة التي أجرتها هاتان الشركتان لمصادر المياه في حوض نهر الأردن ، قدمتا تقريراً بهذه الدراسة إلى الحكومة الأردنية بتاريخ15/7/1955م ، يحتوي على ثماني مجلدات وملحقاتها ، وفيه تصميمات مفصلة لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده لريّ الأراضي الواقعة على ضفتي النهر([1]).

يقترح المشروع تصميمات لريّ ما يقارب (520) ألف دونم من الأراضي الأردنية الصالحة للزراعة في الضفتين الشرقية والغربية ، وتوليد طاقة كهربائية تقدّر بنحو (55) مليون كيلو وات. وتبلغ نفقات المشروع كاملة بنحو (170,073,000) دولاراً منها (116,874,000) دولاراً للريّ و (53,199,000) دولاراً لتوليد الطاقة الكهربائية ، كما يحتاج بناء المنشآت لمدة أثنا عشر عاماً([2]).

ويهدف المشروع إلى تخزين أكبر قدر ممكن من مياه نهر اليرموك في المقارن ، وذلك ببناء سدّ ارتفاعه التمهيدي (60م) ، مع اتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لمواجهة احتمال رفعه إلى (147م) ؛ بحيث يستوعب بعد إتمامه (460م.م3) من المياه ، وهذا السدّ المرتفع على هذا النحو ضروري لتوليد الطاقة الكهربائية إلى أقصى حد ممكن ، في حين أن مشروع جونستون المعدّل اقترح بأن لا يتجاوز ارتفاع السدّ في المراحل الأولى عن (58م) ، وارتكب خطأ عندما أشار إلى أن ارتفاع السدّ في المرحلة الأخيرة (95م) يشكل أقصى حد لتوليد الطاقة الكهربائية([3]).

وبهذه النقطة يتفق مشروع بيكر - هارزا مع مشروع بنجر والمشروع العربي ، غير أنّه لما كان موقع المقارن لا يؤمّن تخزين مياه اليرموك كلها ، فقد اقترح المشروع تخزين الفائض في بحيرة طبريّة بدلاً من تخزينه في خزان ثان ، وادي خالد ، كما في المشروع

---

(1)-**Yarmouk Jordan Valley** , Vol ,1 , p1.

(2)- **Ibid.,** p 5 , 9 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص 129 ؛ بن خضراء ، **إسرائيل** ، ص97

(3)- **Ibid., p27, 40** ؛ علي ، **المصدر السابق** ، ص 130 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص72 ؛ خليل ، **أزمة المياه** ، ص271.

العربي المعدل([1]). وتبلغ كميات المياه التي يخصّصها المشروع لريّ أراضي ضفتي النهر بنحو (760م.م3) من مياه نهر الأردن ، في حين قدّرها مشروع بنجر بنحو (527م.م3) ، منها (605م.م3) تؤخذ من نهر اليرموك وروافده ، أمّا الباقي ومقداره (155م.م3) فيؤخذ من المياه المخزنة في بحيرة طبريّة والتي تنساب عبر نهر الأردن([2]).

وتقدر شركتي بيكر – هارزا بأنّ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والتي يمكن ريّها في وادي الأردن تبلغ (514) ألف دونم في مقابل (435) ألف دونم كانت ستروى بموجب مشروع بنجر و (490) ألف دونم كانت ستروى بموجب مشروع جونستون والمشروع العربي([3]).

أما مظاهر الريّ الأخرى فلا تختلف عن مشروع بنجر ، سوى تحويل الفائض من مياه اليرموك إلى بحيرة طبريّة لتخزينه فيها ؛ إلاّ أنّه يختلف عن مشروعي بنجر وجونستون بأنّه يقترح إنشاء ست محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بدلاً من اثنتين يبلغ مجموع إنتاجهما(55) مليون كيلو وات. وصمم المشروع بحيث يمكن تنفيذ نواحي الريّ فيه دون نواحي الكهرباء([4]).

وصنفت أراضي وادي الأردن تبعاً لصلاحيتها الزراعية إلى خمسة أصناف شكلت الأصناف الثلاثة الأولى منها (وهي الأفضل للزراعة) ما نسبته (37%) من أراضي الوادي ، في حين شكل الصنفان الآخران ما نسبته (63%).كما مبيّن في الجدول التالي:

---

(1)-**Yarmouk Jordan Valley** ,Vol , 1 , p27, 30 ؛ **أزمة** ، خليل ؛ 130 ص ، **نهر الأردن** ، علي **المياه** ، ص271 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص72.

(2)-**Yarmouk Jordan Valley** ,Vol , 5, P6 , p27 , 30 ؛ 130 ص ، **المصدر السابق** ، علي خليل ؛ **المرجع السابق** ، ص271 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص72.

(3)-**Yarmouk Jordan Valley** ,Vol ,1 , p5, p30 ، شريف ؛ 130 ص ، **المصدر السابق** ، علي **المصدر السابق** ، ص72 ؛ صعب ، " **تطور مشروع**، ص108– 109.

(4)– علي ، **المصدر السابق** ، ص 130 ؛ خليل ، **المرجع السابق** ، ص271–272 ؛ صعب ، **المصدر السابق** ، ص108– 109.

الجدول رقم(19)

جدول يبيّن تصنيفات الأراضي الزراعة وفقاً لتقسيمات شركتي بيكر– هارزا عام1955م:

| نوعية الأرض | مساحتها بالدونم | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الصنف الأول | 143,090 | 15,2 |
| الصنف الثاني | 138,474 | 14,7 |
| الصنف الثالث | 65,972 | 7,0 |
| الصنف الرابع | 172,310 | 18,03 |
| الصنف الخامس | 422,997 | 44,8 |
| المجموع | 942,843 | %100 |
| Source: **Yarmouk Jordan Valley** , Vol ,1 , p11 ,14 , 47. | | |

وقد راعى مشروع بيكر – هارزا بالإضافة إلى هذا ، أراضي سهل المزيريب والبالغة (54000) دونم في القطر السوري. وقدّرت كلفة مشاريع الريّ بنحو (108,719,500) ملايين دولار ، موزعة على النحو الآتي:

الجدول رقم(20)

جدول يبيّن كلفة مشاريع الريّ التي قامت بها شركتي بيكر – هارزا عام1955م

| المشروع | الكلفة بالدولار |
|---|---|
| قناة الغور الشرقية الشمالية | 29,372,800 |
| قناة الغور الشرقية الجنوبية | 39,065,900 |
| قناة الغور الغربية | 40,280,800 |
| المجموع | 108,719,500 |
| Source : **Yarmouk Jordan Valley** , Vol , 3 , p 69 , 71 , 76. | |

ويقدر المشروع كلفة ريّ الدونم من الأراضي في الغور الأردني ، كما هو مبيّن في الجدول التالي:

جدول رقم(21)

جدول يبيّن كلفة ريّ الدونم الواحد من الأراضي في الغور الأردني حسب تقديرات شـــركتي بيكر – هارزا عام1955م.

| المنطقة | المساحة بالدونم | كلفة ريّ الدونم |
|---|---|---|
| قناة الغور الشمالية الشرقية | 16950 | 69,70 |
| قناة الغور الشرقية الجنوبية | 18360 | 82,0 |
| قناة الغور الغربية | 15110 | 98,0 |
| المجموع | 50420 | 249,70 |
| Source: **Yarmouk Jordan Valley**,Vol , 2 , p 47. | | |

وتشير تقديرات المشروع بأنّ الدخل الناتج عن المشروع سوف يزيد عن الكلفـــة بنـــسبة 1:2,58. وقد قُسّمت شركتي بيكر– هارزا الأراضي الزراعية فـــي الأردن إلـــى وحـــدات زراعية ، تتراوح الوحدة الواحدة ما بين (15–32) دونم ، وقدرت إجمالي الوحدات الزراعية بنحو (30,70) ألف وحدة زراعية ، يمكن أن تستوعب (160) ألف نسمة بشكل رئيسي فـــي المزارع ، بالإضافة إلى (64) ألف نسمة يمكن استيعابهم في الأعمال الزراعيـــة. وبالتـــالي يصبح المشروع الزراعي قادر على استيعاب (224) ألف نسمة ، أيّ بزيـــادة (143) ألـــف نسمة عن الذين كانوا يعتاشون من الزراعة بوادي الأردن في عام1953م. وأنّ هذه الزيـــادة السكانية في الوحدات الزراعية سينجم عنها زيادة في الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح ما بـــين (140%–300%)([1]). إلاّ أنّ التكاليف التي يتطلبها إنجاز مشروع بيكر – هارزا كبيرة إلـــى درجة أنّ الأردن والبلاد العربية تعجز عن الاضطلاع بها وحدها دون مساعدات خارجيـــة. ولهذا اتجه تفكير المسؤولين الأردنيين إلى مشروع بسيط قليل التكاليف تستطيع تنفيـــذه ، ألا وهو مشروع اليرموك (قناة الغور الشرقية) – الذي سنشير إليه لاحقاً–([2]).

**المبحث الثاني– خطة لحود لحوض نهر الأردن عام1956م:**

نتيجة للأجواء السياسية المشحونة التي سادت المنطقة العربية ، ومحاولة إسرائيل لاستغلال مرحلة ما بعد جونستون بجر العرب للاعتراف بها وبتصفية قضية اللاجئـــين الفلـــسطينيين

---

(1)- **Yarmouk Jordan Valley** , Vol , 2 , p25 - 26 ,Vol , 3 , p60 ؛ علـــي ، **نهـــر الأردن** ، ص130 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص130.

(2)- علي ، **المصدر السابق** ، ص131 ؛ شريف ، **المصدر السابق** ، ص130.

مؤشراً لها بالعودة لاستئناف العمل بتحويل مجرى نهر الأردن ، والذي سبق أن أوقفته تحت ضغط مجلس الأمن الدولي ، فعاودت الكرة عام1956م بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية لإتمام ما سبق أن بدأت به بعد إجراء التعديلات اللازمة لمشروع التحويل([1]) ، الأمر الذي دفع بوزير الخارجية اللبناني ، سليم لحود ، بأن يعرض اقتراحاً بتاريخ1956/4/28م ، على السفير الأمريكي في بيروت ، هيث (Heath) ، عبّر فيه عن رغبة الدول العربية المجاورة لحوض نهر الأردن ، بما فيها لبنان ، في تجنب الأزمة التي من شأنها أن تؤدي إلى وقوع الحرب مع إسرائيل ؛ لأنّ وقف إطلاق النار عبر خطوط الهدنة السورية – الإسرائيلية مرتهن بمشروع إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن. كما وطلب لحود من السفير الأمريكي بممارسة الضغط على إسرائيل ، بغية الحصول على التزام تتعهد فيه الأخيرة بعدم تحويل مياه نهر الأردن إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق مشترك بين الأطراف المتنازعة لاستخدام مياه الحوض. وقد ألحّ لحود على السكرتير العام للأمم المتحدة لدى زيارته الأخيرة إلى لبنان والمنطقة العربية ، أن يمارس الضغط على إسرائيل من أجل الحصول على التزام كهذا([2]).

وفي أثناء النقاش الذي جرى في بيروت مع الجانب الأمريكي ، أقرّ لحود أنّ التزاماً إسرائيلياً عاماً بعدم تحويل مياه نهر الأردن ، سيُعّطي العرب حقاً للنقض لا نهاية زمنية له ، حيث اقترح أنّه بالإمكان التوصل إلى ترتيب مشترك بين الأطراف المتنازعة على مياه حوض نهر الأردن خلال فترة زمنية قصيرة. كما أقرّ بالارتباط غير القابل للفصل بين أعمال الإنشاءات الكبيرة المدرجة في مشروع جونستون الموحّد والتفاهم بخصوص التخزين في بحيرة طبريّة. معبراً عن أمله بإمكانية تقديم المساعدة المتواضعة لمشاريع مياه محدودة مع تأجيل المساعدات الرئيسية التي تتطلب ترتيباً بين العرب وإسرائيل إلى وقت لاحق ، مقدماً أمثلة على بعض المشاريع العربية البسيطة: كبناء سدّ العدسية التحويلي على نهر اليرموك في الجانب الأردني ، وتوسيع مزارع البطيحة في سورية والدراسات الميدانية التي تجرى لنهري بانياس والحاصباني ؛ وذلك رداً على استعدادات إسرائيل للبدء بأعمال الحفر في مشروع التحويل ، وقد عبّر لحود عن أمله في أن يبدأ العرب بتنفيذ مشروعاتهم قبل أن تبدأ إسرائيل

---

([1])- كحالة ، **المشكلة المائية** ، ص26.

([2])-Telegram from the Embassy in Lebanon to the Department of State , N.o , 156 , Beirut , march , 3 , 1956 ,USD , **Foreign Relations (1955 - 1957)** ,Vol , XV, p286 – 287. See : Supplement No , (6) , 273-274.

بتنفيذ مشروعاتها على نهر الأردن. كما وطلب أن يقوم جونستون وخبراؤه الفنيون بإعداد خطة تعكس هذه الأفكار ليقوم هو بتقديمها إلى أصدقائه العرب([1]). واشتملت خطة لحود ، كما وضعها فريق جونستون ، المقترحات والآراء التالية:

1- قدرة العرب على التخطيط وتقرير المصير وصنع مستقبلهم بأيدهم ، وينطبق هذا على قراراتهم في ما يتعلق بمواردهم المائية وعلى القرارات الأخرى المتعلقة بهم.

2- كمرحلة أولى في التطوير العربي لحوض نهر الأردن ، يجب بناء سدّ تحويلي عند العدسية وإنشاء قناة في الغور الشرقي ، وعلى لبنان وسورية الإسراع في استغلال نهري الحاصباني وبانياس قبل تدفقهما داخل الأراضي الإسرائيلية.

3- أما المرحلة الثانية فتتطلب بناء سدّ عالٍ (المقارن) على نهر اليرموك ، بهدف تخزين فائض المياه ضمن الأراضي العربية ، وسيزوّد هذا السدّ كلٌّ من: سورية والأردن بالطاقة الكهربائية اللازمة للصناعة. وعند بناء هذا السدّ سيكون بالإمكان إتمام شبكة القنوات المائية لإرواء الغور الأردني حتى البحر الميت. على ألاّ تسقط الحقوق العربية لتخزين المياه في بحيرة طبرية ، بل يأتي دورها إذا ما كان ذلك ضرورياً ، وإذا ما نفُذ بشروط ملائمة للعرب تماماً. إلاّ أنّه قبل النظر في أيّ تخزين في طبريّة ، فإننا نصرّ على أن التخزين الرئيسي يجب أن يتوافر أولاً على الأراضي العربية.

4- سيتم تمويل الخطة من قبل سلطة تطوير وادي الأردن ، يديرها العرب لمصلحتهم ، وستحصل هذه السلطة على الأموال والقروض من الدول العربية بدون فوائد ، وترحّب السلطة بالقروض الخارجية على أسس مماثلة شرط الحفاظ على مبدأ التحكم العربي في جميع الأوقات. وستدّر السلطة دخلاً من بيع الماء والطاقة الكهربائية والتي ستعمل مع مرور الزمن على استرداد المبالغ التي أنفقت على المشروع([2]).

**المبحث الثالث- مشروع قناة الغور الشرقية (1958م-1963م):**

يرجع تنفيذ مشروع قناة الغور الشرقية في الأردن إلى المفهوم الذي اقترحه وزير الخارجية اللبناني ، سليم لحود ، الذي يقترح فيه بتنفيذ خطة لوادي الأردن تكون منفصلة وجزئية مع احتمال تكاملها في وقت لاحق عندما تسمح بذلك الظروف السياسية . وعلى أثرها

---

([1])- Lebanese Foreign Minister , Salim Lahoud , to the U.S.Ambassador, Heath , No , 386 ,USD , **Foreign Relations (1955-1957)** ,Vol , XV, p710 – 714 , see : Supplement No , (7) , p 275 - 279.

(2)- **Ibid.,** p710 - 714.

طالبت وزارة الاقتصاد الوطني الأردنية بتاريخ 1956/6/18م ، في فترة حكومة سعيد المفتي الرابعة ، من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة بالنظر في مقترح يتم بموجبة تنفيذ مشروع ريادي لتطوير وادي الأردن تمهيداً لتنفيذ خطة وادي الأردن بإكمالها ، حيث قام بدراسة هذا المقترح الخبير الأمريكي ، سيمانسكي (S.N.Szymanski) الذي كان يعمل في المنظمة المذكورة ، وخرج بخطة تهدف إلى سحب جزء من تصريف نهر اليرموك الاعتيادي([1]) ، وخرج الخبير المذكور بثلاثة مقترحات:

المقترح الأول: قناة ريادية قصيرة بطول(22كم) تروي(30)ألف دونم.

المقترح الثاني: قناة ريادية رئيسية بطول(60كم) تروي(30) ألف دونم في المرحلة الأولى و(60) ألف دونم في المرحلة الثانية.

المقترح الثالث: قناة ريادية رئيسية بطول(105كم) تروى حوالي(100) ألف دونم من أراضي الدولة وأراضٍ أخرى في أكثر المناطق جفافاً في وادي الأردن([2]).

واستنتج الخبير الأمريكي ، سيمانسكي ، أنّ المقترح الأول والثاني مجديان وأوصى بتوظيف شركة هندسية استشارية مختصة لإجراء التصاميم وتحضير وثائق العطاءات والإشراف لتنفيذ هذا المشروع. واشتملت دراسته على تحليل تفصيلي للكلفة والعوائد لكل مقترح من المقترحات المذكورة أعلاه ، كما اشتملت على وصف أعمال المستشارين الموصى بتوظيفهم([3]).

وقدم سيمانسكي تقريره في1956/7/12م ، في عهد حكومة إبراهيم هاشم الثالثة وحصلت وكالة التعاون الدولي الأمريكية في عمان على نسخة من تقرير سيمانسكي بطريقة غير رسمية من أحد الفنيين فيها([4]).

---

(1)- الأحمد ، نجيب ، **فلسطين ، تاريخاً ونضالاً** ، ط1 ، دار الجليل للنشر: عمان ، 1985م ، ص624. وسيشار إليه فيما بعد: الأحمد ، **فلسطين** ؛ حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص200.

(2)- أنظر: حداد ،" **مياه الأردن** " ، ص17 ؛ المديرية العامة للمطبوعات ، " **مشروع قناة الغور الشرقي**" ، ع (17) ، مجلة رسالة الأردن ، عمان ، تشرين الثاني عام1960م ، ص1-2. وسيشار إليه فيما بعد: المديرية العامة ، "**مشروع قناة**" ؛ حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص200-201

(3)- حدادين ، **المرجع السابق** ، ص201.

(4)- الأحمد ، **المصدر السابق** ، ص624 ؛ حدادين ، **المرجع السابق** ، ص201.

وعلى أثر هذا التقرير اتصلت الحكومة الأردنية بالحكومة الأمريكية تطلب المساعدة لتمويل تحويل انفرادي لنهر اليرموك وفقاً للمقترح الثاني لتقرير سيمانسكي. ففي كانون الثاني عام1958م ، أصدر مجلس الأمن القومي الأمريكي قراره رقم (5001) ، فقرة (40) ، أمراً يخول تنفيذ خطة جونستون تنفيذاً تدريجياً ، حيث اقترح الجانب الأردني على الولايات المتحدة الأمريكية في شباط عام1958م ، بناء سدّ تحويلي على نهر اليرموك ، على أن يمتد من الشاطئ الأردني إلى منتصف مجرى النهر وهو خط وقف إطلاق النار في المنطقة المنزوعة السلاح على ضفة النهر الشمالية ، وسيعمل سدّ كهذا على تحويل (70%) من تصريف النهر لريّ وادي الأردن([1]).

وعلى هذا الأساس تم تبني المقترح الثاني أعلاه بين عامي (1958-1959م) بدعم وتمويل من وكالة التعاون الدولي الأمريكية لدراسة وإعداد التصاميم اللازمة له ، ويُعدّ هذا المقترح كجزء من الخطة الرئيسية (Master plan) التي أعدها ائتلاف شركتي بيكر- هارزا لوادي الأردن عام1955م والمشار إليها سابقاً. إلاّ أنّ دراسة سيمانسكي حدّدت ذلك الجزء منها والذي يمكن تطويره باستعمال التصريف الأساسي لنهر اليرموك قبل تنظيم تدفقاته بواسطة سدّ المقارن أو بالتخزين في بحيرة طبريّة([2]).

وبعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية بالموافقة على المشروع وتقديم الدعم المالي اللازم له ، سارعت الحكومة الأردنية إلى تشكيل لجنة فنية لمشروع القناة مهمتها تخطيط المشروع وتنفيذه تحت إشراف مجلس الإعمار الأردني ، حيث بوشر بتنفيذ المخططات والمواصفات للمشروع ، من قبل ائتلاف شركتي بيكر - هارزا ، وذلك بموجب الاتفاقية التي عقدت بين مجلس الأعمار الأردني والشركة المذكورة في تشرين الثاني عام1957م([3]). وتقرر أن يتم تنفيذ المشروع خلال مدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات ، موزعة على ثلاث مراحل ، على النحو الآتي:

---

([1])- أنظر: حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص207-208 ؛ الأردن - دائرة المطبوعات ، **الكتاب السنوي الأردني** ، المديرية العامة للمطبوعات والنشر: عمان ، 1964م ، ص147. وسيشار إليه فيما بعد: الأردن ، **الكتاب السنوي**.

([2])- حدادين ، **المرجع السابق** ، ص201.

([3])- علي ، **نهر الأردن** ، ص132 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص131-132 ؛ الأردن ، **الكتاب السنوي** ، ص2.

**1- مراحل تنفيذ المشروع:**

- **المرحلة الأولى (1958- 1961م):** تُعدّ المرحلة الأولى من أهم مراحل المشروع وأشـقها على الإطلاق ؛ لأنها تشمل شق نفق في باطن الأرض يبلغ طوله كيلومتر واحـد ، فـالتلال المنحدرة من جانبي الأردن تكاد تلامس مجرى نهر اليرموك ، لذلك تحتم شق النفق عبر تل العدسية ؛ كي تتدفق المياه منه بطريقة الراحة – الانسياب – وبقوة انحدار كافية مع امتـداد القناة([1]).

بدأ العمل الفعلي بمشروع قناة الغور الشرقي ، الذي طالما حلم الأردنيون بتحقيقه في اليوم السابع من شهر آب عام1958م ، بحضور رئيس الوزراء ، هزاع المجالي ، وقد جرى العمل في حفريات القناة بواسطة الأيدي العاملة والتي بلغت (851) عاملاً أردنياً جاؤوا من (114) قرية في المملكة ، ولمست الحكومة الأردنية نتائج باهرة في المشروع ، إذ تم حفر ما يقارب نصف مليون متر مكعب من الأتربة على طول (23كم)([2]).

ولاستكمال مجريات العمل فقد تعاقدت الحكومة الأردنية بتاريخ1959/7/16م مع شركتي بيكر- هارزا لتقديم الخدمات الاستشارية لتنفيذ المشروع. وفي أواخر شهر أيلول من العـام نفسه تم شق النفق بعد عمل متواصل استغرق عدّة شهور وهو على شكل حذوه حصان ويبلغ قطرة ثلاثة أمتار. ومنه إلى قناة تمتد جنوباً في منطقة الغور الشرقي من وادي الأردن لدمجها مع مياه الأودية الجانبية لسقاية كافة الأراضي الواقعة ما بين نهر اليرموك شمالاً حتى وادي زقلاب جنوباً([3]). وقد صممت القناة بحيث تستوعب (10م3/ث) من الماء في الثانية الواحدة ، مع إمكانية زيادة هذه الكمية فيما بعد وقت إنشاء السد والخزان المقترح بناؤهما علـى نهـر اليرموك ، لاستيعاب مياه الفيضانات ، وذلك بإقامة جدران استنادية من الاسمنت على حافتي القناة ، بحيث يصبح تصريفها المائي (20م3/ث)([4]).

---

([1])- المديرية العامة ، " **مشروع قناة** " ، ص2 ؛ الأردن ، **الكتاب السنوي** ، ص147.

([2])- المديرية العامة ، **المصدر السابق** ، ص2 ؛ الأردن ، **المصدر السابق** ، ص148 ، 150 ؛ حـدادين ، **الديبلوماسية** ، ص214.

([3])- أنظر: المديرية العامة ، **المصدر السابق** ، ص2 ؛ الأردن ، **المصدر السابق** ، ص147 ؛ علي ، **نهـر الأردن** ، ص131 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص130.

([4])- المديرية العامة ، **المصدر السابق** ، ص 2 ؛ الأردن ، **المصدر السابق** ، ص147 ؛ صعب ، " **تطـور مشروع**" ، ص111-112.

وبناءً على توصيات اللجان الفنية المختصة لهذا الغرض قررت سلطة قناة الغور الشرقية بعد تأسيسها بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرخ في1959/7/15م على سير الأعمال وتنفيذها([1]). فقد تم إحالة عطاء مشروع قناة الغور الشرقية على شركة إمبريسيت فيينتي (Empresit Viente) الإنشائية الايطالية بتاريخ1959/10/31م ؛ لكونها صاحبة أفضل العروض المقدمة ، وذات الخبرة الواسعة في تنفيذ مشاريع الريّ وشقّ الإنفاق المماثلة([2]).

وأشرفت سلطة قناة الغور الشرقية على سير الأعمال وتنفيذها. حيث نص قانون قناة الغور الشرقية على تحديد الوحدات الزراعية في الأراضي التي ستروى بموجب هذه القناة بصورة عادلة لمنع استغلالها من قبل كبار الملاكين ، وبحيث يتاح العمل في هذه الوحدات الصغيرة لأكبر عدد ممكن من العائلات التي يشترط أن يعمل أفرادها في الزراعة بصورة مباشرة. ولهذه الغاية بدأ العمل بمسح الأرض وإعادة تقسيمها وتوزيعها بالتعاون بين السلطة المذكورة ودائرة الأراضي والمساحة تمهيداً لتسليمها للمزارعين بحلول عام1960م([3]).

وبعد إجراء عملية المسح للأراضي الصالحة للزراعة ، وتمشياً مع الهدف الرئيسي للمشروع ، قسّمت سلطة قناة الغور الشرقية أراضي المرحلة الأولى من المشروع إلى تسع مناطق زراعية ، وذلك للاستفادة أولاً من المناطق الخصبة والغنية بتربتها نظراً لوقوعها تحت منسوب القناة ، وخصوصاً فيما يتعلق بخطة العمل لشبكة التوزيع المذكورة ، فقد جعلت الحد الأعلى لمساحة الوحدة الزراعية (300) دونم من الأراضي المروية ، والحد الأدنى لمساحة الوحدة الزراعية(30) دونم تحت الريّ من الصنف الأول أو الثاني و (50) دونم من الصنف الثالث([4]). وقد أنيط بسلطة قناة الغور الشرقية منذ تأسيسها مسؤولية القيام بالإنشاءات

---

([1])- تألفت سلطة قناة الغور الشرقية من مدير عام السلطة ، محمد إسماعيل (مدير دائرة المساحة والأراضي سابقا) ، ونجم الدين الدجاني ، عضواً ، سويلم حداد ، عضواً.أنظر: **ملحق الجريدة الرسمية** ، ع (1432) 1959/7/25م ، ص576 ؛ ع (1414) ، 1959/3/1م ، ص232-233.

([2])- المديرية العامة ، " **مشروع قناة** " ، ص2 ؛ الأردن ، **الكتاب السنوي** ، ص150.

([3])- أنظر: المواد(2+7+8) من مواد قانون قناة الغور الشرقية ، **ملحق الجريدة الرسمية** ، ع (1414) ، 1959/3/1م ، ص231-233 ؛ المديرية العامة ، **المصدر السابق** ، ص3.

(4)- أنظر: المادة(8) من مواد قانون قناة الغور الشرقية ، **ملحق الجريدة الرسمية** ، ع (1414) ، 1959/3/1م ، ص234 ؛ المديرية العامة ، **المصدر السابق** ، ص3.

المطلوبة ، وإعادة تقسيم الأراضي واستصلاحها وتوزيعها حسب الأسس الجديدة ، وكذلك تنظيم شبكة القنوات والريّ في تلك الأراضي المشمولة بالمشروع([1]).

وخلال تشرين الثاني عام1960م بدأ العمل لإنشاء شبكتي الريّ والصرف في ثلاثة مناطق تقدر مساحتها بنحو (12) ألف دونم ، وأحيل عطاء العمل في هذه المناطق على شركة شاهين للهندسة والتعهدات العامة والتي أنهت عملها في شهر تموز عام1961م([2]).

وبعد الانتهاء من العمل في المرحلة الأولى بتاريخ1961/9/9م ، استطاع المشروع أن يؤمّن كميات المياه اللازمة لريّ المساحة المخصصة له في المرحلة الأولى والمقدرة بنحو (30) ألف دونم. وقد جرى توزيع ما يقارب (94,5%) من الوحدات الزراعية على المزارعين. وبلغت تكاليف هذه المرحلة بنحو (1,526.000) ديناراً أردنياً([3]).

-**المرحلة الثانية (1961- 1963م):** يستثمر فيها (30) ألف دونم أخرى وتمتد القناة في هذه المرحلة لمسافة (24كم) حتى نهر الزرقاء. حيث ابتدأ العمل في إنشاءات القناة الرئيسية بتاريخ1961/3/4م وانتهى في شباط عام1963م ، وابتدأ العمل في إنشاءات شبكة الريّ والصرف في آذار1962م وانتهى في آذار1963م. وتم توزيع (95%) من الوحدات الزراعية فيها. وقد بلغت تكاليف هذه المرحلة بنحو (1,121,145) ديناراً أردنياً([4]).

-**المرحلة الثالثة(1962-1963م):** وهي المرحلة الأخيرة من مشروع السنوات الخمس ، يستثمر فيها ما يقارب (60) ألف دونم أخرى وتمتد القناة الرئيسية في هذه المرحلة لمسافة(22كم) تنتهي عند مثلث طريق العارضة( السلط). حيث ابتدأ العمل في إنشاءات القناة الرئيسية في شباط 1962م ، وانتهى في حزيران1963م. أما شبكات الريّ والصرف في هذه المرحلة فقد ابتدأ العمل فيها في ايلول1963م وتم الانتهاء منه في نهاية عام1964م ، ووزع

---

(1)- أنظر: المواد(6+7) من مواد قانون قناة الغور الشرقية ، **ملحق الجريدة الرسمية** ، ع (1414) ، 1959/3/1م ، ص233 ؛ المديرية العامة ، "**مشروع قناة** " ، ص3-4 ؛ **الأردن** ، **الكتاب السنوي** ، ص150-151.

(2)- **المصادر نفسها** ، والصفحات نفسها.

(3)- أنظر: علي ، **نهر الأردن** ، ص131 ؛ المديرية العامة ، **المصدر السابق** ، ص2 ؛ **الأردن** ، **المصدر السابق** ، ص148.

(4)- أنظر: **المصادر نفسها** ، والصفحات نفسها.

ما يقارب من (356) وحدة زراعية ، وقدرت تكاليف هذه المرحلة بنحو (1,600,000) ديناراً أردنياً([1]).

وبتاريخ1963/6/21م تسلمت سلطة قناة الغور الشرقية المشروع بشكل رسمي من شركة الإنشاءات الايطالية. حيث جرى هذا التسليم بحضور كلٌ من: أحمد الطراونة ، مدير سلطة قناة الغور الشرقية ، والمستر روبرت ، مدير الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي ، وحمد عودة القرعان ، المدير العام لمؤسسة الإقراض الزراعي ، ونجم الدين الدجاني ، الأمين العام لمجلس الإعمار الأردني ، وغيرهم من المهندسين والمستشارين في افتتاح شبه رسمي للمشروع ، وذلك من خلال إسالة المياه في هذا الجزء الأخير من المشروع (نهر الزرقاء – العارضة) ، وتكريماً لهؤلاء العاملون في المشروع ، فقد منحت سلطة قناة الغور الشرقية إجازات مفتوحة لحوالي (800) موظف وعامل ، لحين بدء العمل في المرحلة الأخيرة من مشروع اليرموك الكبير([2]).

**2- فوائد المشروع:**

يعتبر مشروع قناة الغور الشرقية من أهم المشاريع التنموية الأردنية الكبرى التي نفذت في ذلك الوقت استجابة للضرورات التي تمليها الاعتبارات الاقتصادية والقومية للأسباب التالية:

1- يعطي المشروع الأردن حقاً مكتسباً في مياه نهر اليرموك التي كانت تضيع سدى بانسيابها إلى البحر الميت. وبواسطة قناة الغور الشرقية تم استغلال مياهه بكمية تقدّر بنحو(200م.م3) سنوياً لريّ ما مساحته (120) ألف دونم من أراضي الضفة الشرقية لنهر الأردن والممتدة ما بين العدسية شمالاً ونهر الزرقاء جنوباً.

2- يعتبر مشروع قناة الغور الشرقية ، المرحلة الأولى من مراحل مشروع اليرموك الكبير (المشروع العربي المشترك) ، الأمر الذي يتيح الاستفادة من إدخال أحدث أساليب الريّ والزراعة في اقصر مدّة ممكنة وبأقل النفقات.

3- يهدف المشروع إلى إعادة توزيع الملكية الزراعية بشكل يتلاءم مع نمط الزراعة المروية المكثفة وما تستلزمه من نفقات باهظة ، ووضع حد أعلى للملكية (300) دونم ، لمنع تجمعها بأيدي قليلة ، كما تضع حداً أدنى للملكية (30) دونم سعياً وراء درء تشتيت الملكية عن طريق الوراثة.

---

([1])- الأردن ، **الكتاب السنوي1964** ، ص149.

([2])- **جريدة فلسطين** ، ع (7-12) ، 1963/6/22م ، ص1 ، 3 ؛ 1963/6/28 ، ص1.

4- استثمار الأراضي المروية بزراعة كثيفة لإنتاج أصناف متعددة من الخضار والفواكه والأشجار المثمرة وخلق إمكانيات صناعية من شأنها أن تساهم في تطور الاقتصاد الأردني ، بغية سدّ احتياجات الأردن من السلع المستوردة والتي تؤلف ثلث العجز في ميزان المدفوعات البالغ (36) مليون دينار. إذ يعطي المشروع دخلاً سنوياً وفق النمط الزراعي المقترح ما مقداره (2,5) مليون دينار أردني ، وعائدات مالية مباشرة تقدر بنحو (400) ألف دينار.

5- إنقاذ الفلاح من تقلبات الطبيعة وتحكمها في إنتاجه ومعيشته ، الأمر الذي يبعث على الاستقرار والاطمئنان في بلد زادت فيه سني المحل عن سني الغلال ، حيث يجد فيه من ضاقت بهم المناطق القاحلة مستقراً ومرتزقاً لهم. إذ يوفر المشروع فرص العمل المنتج لحوالي (1300) عامل يمارسون الزراعة بالطريقة التقليدية مما يؤدي إلى تخفيف أزمة البطالة الموسمية والمقنعة.

6- عدم تعارض هذا المشروع مع أيّ مشروع ريّ عام يهدف إلى استثمار أراضي الغور الأردني واعتباره خطوة عملية في سبيل إنجاح أيّ مشروع يليه. كما وأنّه لا يثير أيّة مشاكل قضائية من ناحية حقوق المياه في نهر اليرموك ، إذ تقع جميع إنشاءات المشروع ضمن الأراضي الأردنية ، أيّ أنه لا يقع ضمن المنطقة المنزوعة من السلاح. وقد أورد سيفيت ، الخبير القضائي في هيئة الأمم المتحدة ، في تقريره المعنون بـ(الأوجه القضائية لمشروع استثمار مياه وادي الأردن):" أنّه يحق للأردن تحويل ما مقداره (200م.م3) من المياه سنوياً في قناة الغور الشرقية ، وأنّ مثل هذا العمل لا يثير أيّة مشاكل قضائية"([1]). كما وأعلن مجلس الإعمار الأردني بأنّ استعمال هذه الكمية من مياه نهر اليرموك سوف لا يتأثر منها أحد ، كما أنها لا تغبن حقوق الآخرين في مياه اليرموك([2]).

إلاّ أنّ الجانب السلبي للمشروع يعني فيما يعنيه البدء في عملية توطين اللاجئين الفلسطينيين ، وهو الدافع وراء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية فيه ، والتي خصصت مبلغ قوامه (2) مليون دولار للمشروع كجزء من تغطية نفقات المرحلة الأولى للمشروع ، ثم زادت المخصصات المالية الأمريكية للمشروع لتصل إلى (7,374,000) دولار ، عن طريق

---

([1])- سيفيت عند: المديرية العامة للمطبوعات والنشر ، **المصادر المائية ومشاريعها** ، وزارة الأعلام : عمان ، 1966م ، ص17.

([2])- أنظر: حداد ، " **مياه الأردن**" ، ص17 ؛ الأردن ، **الكتاب السنوي** ، ص148 ، 151 ؛ المديرية العامة ، " **مشروع قناة** " ، ص4 ؛ **جريدة فلسطين** ، ع (7-12) ، 1963/3/26م ، ص3.

اتفاقيات وقعت مع الجانب الأردني ووكالة الإنماء الدولي ما بين (1959-1963م)([1]). على الرغم من سعي الحكومات الأردنية الدؤوب للوصول إلى معرفة الاهتمام الأمريكي بهذا المشروع ؛ لأنها كانت الأحوج لمثل هذه المشاريع التنموية التي تساعد على حل مشكلة الفقر والبطالة لشريحة كبيرة من الأهالي وتساهم في دمج اللاجئين الفلسطينيين في المجتمع الأردني.

**المبحث الرابع- المشروع العربي المضاد للمشروع الإسرائيلي (1960-1965م):**

حرصت إسرائيل طيلة فترة انهماكها في تنفيذ مشروعها الرامي بتحويل مياه نهر الأردن ، على إسدال ستار كثيف من الكتمان على كل ما كانت تنجزه من أعمال التحويل ، وظل هذا الكتمان قائماً حتى تشرين الأول ، عندما نشرت صحيفة الجيروساليم بوست (Jerusalem Post) اللندنية بعض التفاصيل عن المشروع وما تم إنجازه([2]). وعلى أثر ذلك سعت الحكومات الأردنية إلى إخراج مشكلة التحويل من إطارها الإقليمي الضيق إلى الإطار الدولي الأرحب ، حيث أخبر رئيس الوزراء الأردني ، هزاع المجالي آنذاك السفير البريطاني المقيم في عمان ، ليقوم بدوره بإبلاغ دولته بخصوص الإجراءات الإسرائيلية الرامية بتحويل مياه نهر الأردن والتي دفعت المنطقة مرة أخرى إلى طريق استفزازي يهدد المصالح العربية بمياه النهر، كما واخبره بأن الأردن ليس لدية خيار آخر سوى السير مع بقية الدول العربية في طريق التخطيط والتنسيق لمواجهة التحرك الإسرائيلي الهادف إلى استغلال مياه النهر وروافده([3]). كما طلبت الحكومة الأردنية من سفارتها في الدول الغربية الكبرى اطلاع المسؤولين فيها على خطورة المحاولات الصهيونية التحويلية للمياه العربية ، وما يترتب عليها من تهديد لأمن واستقرار منطقة الشرق العربي([4]). وعلى أثرها أجرى الملك الراحل الحسين بن طلال محادثات مع كبار المسؤولين في بعض الدول الأوروبية ، وبصورة خاصة في

---

([1])- أنظر: علي ، **نهر الأردن** ، ص132 ؛ المديرية العامة ، " **مشروع قناة** " ، ص4 ؛ الأحمد ، **فلسطين** ، ص624-625 ؛ الأردن ، **الكتاب السنوي** ، ص142 ؛ USD , **Foreign Relations (1958-1960)** Vol , X111 , p21 , 35.

([2])- أنظر: علي ، **نهر الأردن** ، ص159 ؛ كحالة ، **المشكلة المائية** ، ص27.

([3])- العكور ، **هزاع المجالي** ، ص221.

([4])- **جريدة الدفاع** ، ع (7261) ، 1959/12/10م ، ص1 ؛ ع (7263) ، 1959/12/13م ، ص1 ، 4 ؛ العكور ، **المصدر السابق** ، ص221.

بريطانيا حول أثار ذلك على المنطقة العربية([1]). وفي سبيل توحيد الجهود العربية لمواجهة خطر الأطماع الصهيونية في مياه النهر وروافده ، تشكلت لجنة ثلاثية في القاهرة في الفترة الممتدة ما بين (19-1959/12/24م) ضمت ممثلين عرب عن الجمهورية العربية المتحدة ولبنان والأردن([2]) ، لدراسة مشروع التحويل الإسرائيلي لمياه نهر الأردن من جميع نواحيه ووضع التوصيات اللازمة بشأنه لإبلاغها إلى الدول العربية المعنية([3]). وأصدرت اللجنة الثلاثية بياناً توصي فيه حكومات البلدان العربية الثلاث ، باتخاذ الإجراءات التالية:

1- القيام بحملة إعلامية لتعبئة الرأي العام العربي وتنويره حيال نوايا إسرائيل الرامية لتحويل مياه نهر الأردن.

2- المطالبة بعقد اجتماع عاجل لمجلس الجامعة العربية من أجل النظر في قضية تحويل مياه نهر الأردن مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج واتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات.

3- تقدّم كل حكومة من حكومات الدول المعنية بالأمر ما لديها من دراسة فنية وقانونية وسياسية للمجلس ليستفيد منها الأعضاء أثناء مناقشاتهم([4]).

وبالاستناد إلى التوصية الثالثة أعلاه ، وجّه الأمين العام لجامعة الدول العربية ، سيد نوفل ، بتاريخ1960/1/23م الدعوة للدول الأعضاء بأن يبعثوا بمندوبيهم بحيث يكونوا من ذوات الخبرة في السدود والخزانات وفي شؤون اتفاقيات الهدنة([5]) لمناقشة تحويل مياه نهر الأردن

---

([1])- **جريدة الدفاع** ، ع (7266) ، 1959/12/16م ، ص1 ؛ العكور ، **هزاع المجالي** ، ص221.

([2])- ضمت اللجنة الثلاثية الأشخاص التالية أسماؤهم: السفير محمد الشريقي (الأردن) ، السفير نجيب صدقة (لبنان) ، السفير أحمد عبد المجيد (الجمهورية العربية المتحدة). أنظر: **جريدة الدفاع** ، ع (7261) ، 1959/12/10م ، ص1 ؛ حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص244 ؛ العكور ، **المصدر السابق** ، ص221.

([3])- **جريدة الدفاع** ، ع (7263) ، 1959/12/13م ، ص1، 4 ؛ العكور ، **المصدر السابق** ، ص221.

([4])- أنظر: **محاضر مجلس الجامعة العربية** ، الدورة الثالثة والثلاثين ، 1960/2/29م ، ص63 ؛ وزارة الدفاع الوطني – الجيش اللبناني – الأركان العامة ، **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني** – سلسلة دراسات رقم (34) ، ط1 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت ، 1973م ، ص291. وسيشار إليه فيما بعد : وزارة الدفاع الوطني ، **القضية الفلسطينية** ؛ حدادين ، **المرجع السابق** ، ص244.

([5])- وقعت أربع اتفاقيات هدنة بين العرب وإسرائيل في إعقاب حرب1948م ، وهي:( اتفاقية رودس بتاريخ1949/2/24م) بين مصر وإسرائيل ، ( اتفاقية رأس الناقورة بتاريخ 1949/3/23م) بين لبنان وإسرائيل، ( اتفاقية رودس بتاريخ1949/4/3م) بين الأردن وإسرائيل ، ( اتفاقية على التل رقم232 عند ماهانايم بتاريخ1949/7/20م) بين سورية وإسرائيل. أنظر: حدادين ، **المرجع السابق** ، ص244.

وتقديم توصياتهم إلى مجلس الجامعة العربية. وعلى أثر ذلك أثير الموضوع من جديد في اجتماعات الدورة العادية لمجلس الجامعة العربية في مؤتمر شتورة بتاريخ1960/8/28م وأصدر المجلس قراره رقم (1696) القاضي بدعوة اللجنة الفنية للاجتماع مع اللجنة العسكرية الدائمة ، على أن ينظم للجنة العسكرية الدائمة ممثلون عن الدول الأعضاء التي ليست عضواً في معاهدة الدفاع العربي المشترك لعام1951م ، وخوّلت اللجنة العسكرية الدائمة بإعداد خطة شاملة لمواجهة أعمال إسرائيل التحويلية لنهر الأردن وأخذ كل الاحتمالات في الاعتبار([1]).

وبعد مرور عدّة أشهر أجتمع مجلس الجامعة العربية وأصدر قراره رقم (1640) بتاريخ1960/8/29م ، والقاضي بوجوب استثمار مياه حوض نهر الأردن ، الحقّ الطبيعي ، لصالح البلاد العربية بما فيها فلسطين ، ودعوة البلاد العربية مجتمعة أو منفردة للإسراع في تنفيذ الأعمال اللازمة لذلك ، وأوصى المجلس بأن تتعاون الدول العربية بتشكيل لجنة فنية مهمتها التنسيق والمتابعة.كما واستنكر القرار أعمال إسرائيل التحويلية لمياه نهر الأردن وعده عملاً عدوانياً ضد العرب([2]). إلا أن هذه القرارات لم تخرج عن إطار التوصيات ، إذ لم يتبعها أيّ إجراء لمنع إسرائيل من الاستمرار في تنفيذ مشروعها ، واقتصر الدور العربي على إطلاق التصريحات التهديدية([3]). حيث أجرى الأمين العام لجامعة الدول العربية اتصالاته مع الدول العربية المعنية بالأمر ، لإبداء المشورة في تشكيل اللجنة الفنية رسمياً ، وأصدر قراره رقم (124) بتاريخ1960/9/14م ، بتشكيل اللجنة الفنية لمياه نهر الأردن من

---

([1])- أنظر: القرار رقم (1696/ د غ ع) ، **محاضر مجلس الجامعة العربية** ، الدورة الاستثنائية الثالثة والثلاثين ، 1960/8/28م ، ص39 ؛ حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص245 ؛ عبد المنعم ، فارس أحمد ، **جامعة الدول العربية (1945-1985م)** ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية - سلسلة الثقافة القومية (4): بيروت ، 1986م ، ص53. وسيشار إليه فيما بعد: عبد المنعم ، **جامعة الدول العربية** ؛ حسين ، **المياه وأوراق** ، ص177.

([2])- أنظر: **محاضر مجلس الجامعة العربية** ، الدورة الثانية والثلاثين ، 1960/2/29م ، ص63 ؛ حدادين ، **المرجع السابق** ، ص244 ؛ العكور ، **هزاع المجالي** ، ص222 ؛ حسين ، **المرجع السابق** ، ص177.

([3])- أنظر: تصريح وزير الخارجية الأردني ، موسى ناصر في **جريدة فلسطين** ، ( بدون عدد) ، 1960/3/6م ، ص1 ، 4 ؛ كحالة ، **المشكلة المائية** ، ص28.

ممثلين عن الجمهورية العربية المتحدة والأردن ولبنان([1]). ودعاها إلى الاجتماع وبدأ العمل رسمياً. وفي الفترة الممتدة ما بين (5-1960/11/10م) اجتمعت اللجنة الفنية وناقشت الموضوع وتقدّمت بتقريرها استناداً على قراري مجلس الجامعة العربية رقم (1640) بتاريخ1960/2/2م ، والقرار رقم (1696) بتاريخ1960/8/28 الذي اقتضى وجوب استثمار مياه حوض نهر الأردن لصالح الدول المعنية وعرب فلسطين([2]).

وبعد التقدير العام للموقف ، أعدت اللجنة العسكرية الدائمة الخطة المطلوبة بتاريخ1960/11/10م وقدمتها إلى مجلس الجامعة العربية وأهم ما جاء فيها من توصيات([3]):

1- أن منع إسرائيل من مشروعها التحويلي لمياه نهر الأردن ، قد يتطور الأمر من عمليات عسكرية محدودة النطاق قرب الحدود إلى حرب تستخدم فيها جميع القوات العربية العسكرية.

2- وفي هذه الحالة يقتضي الأمر بأن تكون جيوش الدول العربية على درجة عالية من الاستعداد لمواجهة مثل هذا الاحتمال.

3- التوصية بإجماع الهيئة الاستشارية العسكرية للنظر في أمر تشكيل جهاز مشترك متفرغ ذو فاعلية للقيام بهذا الواجب ، مكونه من نحو (100) ضابط ، بدلاً من اللجنة العسكرية التي كانت تتألف من عدة ضباط أكثرهم من الملحقين العسكريين بالسفارات العربية في القاهرة.

وعلى أثر عزم إسرائيل بتنفيذ مشروعها دون أيّ اعتبار لحقوق الدول العربية المجاورة لحوضه ، تقدمت اللجنة الفنية لمجلس جامعة الدول العربية بتاريخ1960/11/10م بالاقتراحات الآتية التي شكّلت جوهر المشروع العربي:(أنظر: الشكل28).

**أ- في الجمهورية اللبنانية:**

تحويل مياه نهر الحاصباني الذي يبلغ تصريفه (157م.م3) من الماء سنوياً ، ويمكن استغلال مياهه كما يلي:

أ- إنشاء ثلاثة سدود تخزينية على مجرى النهر ، وهي:

---

([1])- مثّل اللجنة الفنية لاستثمار مياه نهر الأردن كلٌ من الأشخاص التالية أسماؤهم: محمد أحمد سليم (مصر) عن الجمهورية العربية المتحدة وصبحي مظلوم عن (سورية) وسويلم حداد عن (الأردن) ومحمد الغزوي وجوزيف أماسيان عن ( لبنان). أنظر: حدادين ، **الدبيلوماسية** ، ص245.

([2])- أنظر: المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص276 ؛ حدادين ، **المرجع السابق ة** ، ص245-246 ؛ عبد المنعم ، **جامعة الدول** ، ص53 ؛ حسين ، **المياه وأوراق** ، ص178.

([3])- أنظر: وزارة الدفاع الوطني ، **القضية الفلسطينية** ، ص291 ؛ شريف ، **نهر الأردن** ، ص41 ؛ المطري ، **المصدر السابق** ، ص276 ؛ حدادين ، **المرجع السابق**، ص245-248.

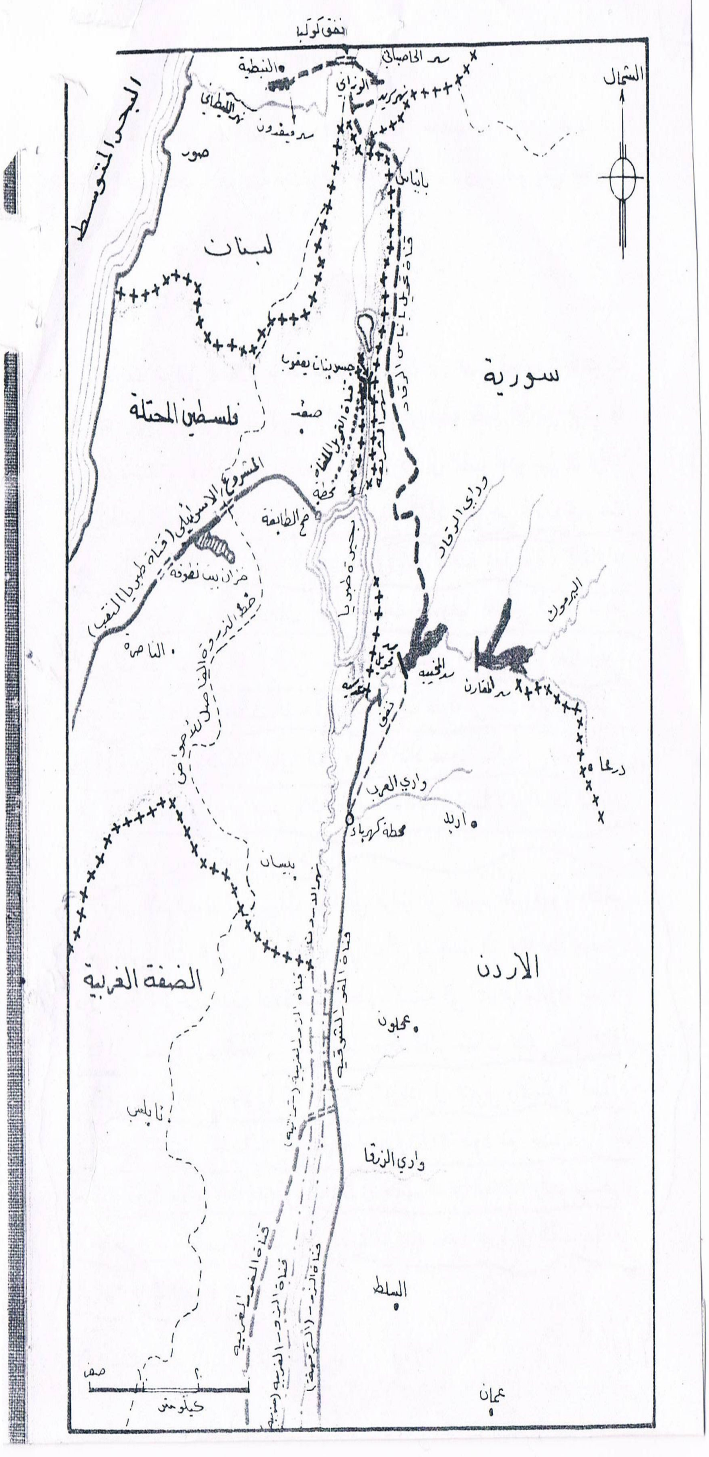


الشكل رقم(28) : خريطة تبيّن المشروع العربي عام1960– 1964م : ( المصدر: كحالة ، **المشكلة المائية** ، ص29 ؛ البرغوثي ، **المطامع اليهودية** ، ص195 ؛ حدادين ؛ **الديبلوماسية** ، ص251).

– سدّ اليابسة بالقرب من راشيا بارتفاع (40م) بسعة تخزينية مقدّارها (20م.م3) من الماء سنوياً.

– سدّ حوش دانية بارتفاع (50م) بطاقة تخزينية (25م.م3) من الماء سنوياً.

– سدّ الخان بارتفاع (70م) بطاقة تخزينية (60م.م3) من الماء سنوياً.

وقد قدّرت تكاليف هذه السدود بنحو ستة ملايين ليرة لبنانية ، وبفترة زمنية لازمة للتنفيذ تستغرق (18–24) شهراً.

ب– شقّ نفق بطول (4,750كم) لسحب مياه نهر الحاصباني إلى نهر الليطاني في الأراضي اللبنانية ، بطاقة تحويلية تقدّر بنحو (75م.م3) وتوليد طاقة كهربائية تبلغ (15) ألف كيلو وات ساعة سنوياً.

ج– إنشاء محطة ضخّ على نبع الوزاني ، لرفع مياهه إلى السهول المرتفعة لريّ (12) ألف دونم من الأراضي اللبنانية ، بنفقات تقدّر بنحو ثلاثة ملايين ليرة لبنانية ، وبمدة زمنية لازمة للتنفيذ تستغرق عامين([1]).

**ب– في الإقليم الشمالي (سورية) للجمهورية العربية المتحدة:**

تحويل مياه نهر بانياس إلى الأراضي المجاورة له ، عن طريق قناتين ، قناة غربية لريّ ما يقارب (6) آلاف دونم من الأراضي السورية المطلة على الضفة الغربية للنهر ، والفائض من مياهه يتدفق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ويمكن إرواء الضفة الشمالية لنهر الوزاني بموافقة الحكومة اللبنانية ، وأخرى جنوبية بواسطة قناة تمتد بمحاذاة خط الهدنة لمسافة حوالي (40كم) إلى منطقة الحصبة المطلة على سهل البطيحة ، ويجب تمديد القناة جنوباً لنقل المياه الفائضة إلى وادي الرقاد. وإذا ما استغل الوزاني لريّ الأراضي اللبنانية فقط ، فإن جزءاً من مياه نهر بانياس يمكن نقله لريّ الأراضي السورية التي تقع بين الحدود اللبنانية وخط الهدنة ، وستكون طاقة قناة التحويل بمقدّر (5م3/ث) لنقل تصريف ينابيع بانياس والوزاني والأودية الأخرى التي تعترض مسار القناة إلى مجرى نهر اليرموك. وقدّرت نفقات المشروع بحوالي (8) مليون ليرة لبنانية و (12) مليون ليرة سورية([2]).

---

([1])– أنظر: أسود ، **الموسوعة الفلسطينية** ، ص242 ؛ المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص276 ؛ حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص245–246 ؛ رزق ، **نهر الأردن** ، ص41.

([2])– **المصادر نفسها** ، والصفحات نفسها.

**ج- في المملكة الأردنية الهاشمية:**

سرعة إنجاز قناة الغور الشرقية لتحويل مياه نهر اليرموك وقطعها عن محطات الضخّ القائمة في المنطقة المحتلة سواء أكانت في مثلث اليرموك أم في الجانب الغربي من نهر الأردن ، وكذلك التعجيل بتخزين المياه على نهر اليرموك. وقدّرت اللجنة الفنية العربية أن تنفيذ هذه المشروعات من جانب الدول العربية المعنية بالأمر سوف يحرم إسرائيل من مياه نهر الحاصباني بمقدار (110م.م3) ومثلها من نهر بانياس و (30م.م3) سنوياً من نبع الوزاني([1]).

وأشارت اللجنة الفنية في تقريرها السابق إلى أهداف المشروع العربي ، بما يلي: تهدف المشاريع العربية بشكل عام إلى استثمار الروافد العربية لنهر الأردن ضمن الأراضي العربية لمنع استغلالها في الجز المحتل من فلسطين. وبما أن هذه المشاريع بعيدة المدى ومكلفة وتحتاج إلى دراسات وأبحاث قد تستغرق وقتاً ، وذلك خلافاً للوضع الحالي الذي يتطلب جواباً فورياً على أعمال إسرائيل التحويلية لنهر الأردن ، فإن اللجنة توصي بتنفيذ الإجراءات الفورية التالية([2]):

**أ- في الجمهورية اللبنانية:**

1- إنشاء سدّ تحويلي على مجرى نهر الحاصباني بالقرب من منبعه في موقع سوق الخان ، ثم تسيل المياه في قناة مكشوفة لمسافة (3كم) في أسفل السفح الشرقي للجبل ، ثم فتح نفق عند قرية كوكبه بين هذه القناة ومجرى نهر الليطاني لجر مياه نهر الحاصباني إلى نهر الليطاني لاستعمالها في الأراضي اللبنانية للريّ والكهرباء ، وتبلغ نفقات هذا المشروع بنحو (750) ألف جنية إسترليني. ومدة انجازه تتطلب ثمانية عشر شهراً.

2- إنشاء مركز ضخّ على نبع الوزاني الواقع في القسم الأسفل من مجرى نهر الحاصباني والذي تغذية ينابيع سريد لرفع مياهه إلى السهول المرتفعة المجاورة وريّ ما مساحته (15000) دونم من الأراضي داخل الحدود اللبنانية و (800) دونم من الأراضي السورية في منطقة الفجر وإسالة الفائض من المياه وخصوصاً في فصل الشتاء إلى قناة الوزاني- بانياس

---

([1])- أنظر:أسود ، **الموسوعة الفلسطينية** ، ص242 ؛ المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص276 ؛ حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص246 ؛ رزق ، **نهر الأردن** ، ص41 .

([2])- حدادين ، **المرجع السابق** ، ص247.

بطول (11كم). وتقدّر النفقات الإجمالية لهذا المشروع بنحو مليون جنية إسترليني ، لمدة تنفيذية تستغرق ثمانية عشر شهراً([1]).

**ب- في الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة:**

تحول مياه نهر بانياس إلى الأراضي القابلة للانتفاع بمياه النهر ، وذلك بإنشاء قناة بانياس – اليرموك بطول (80كم) وبسعة كلية قدرها (12م3/ث) وعلى منسوب (350م) فوق مستوى سطح البحر لاستيعاب المياه الفائضة من نهر بانياس بالراحة ومن نبع الوزاني المرفوعة بالضخ. وسيؤدي هذا المشروع إلى ريّ ما مساحته (12) ألف دونم جديدة على الضفة الجنوبية لنهر بانياس في الأراضي السورية ، أما الفائض من المياه الشتّوية فتنساب إلى نهر اليرموك عن طريق وادي الرقاد لاستكمال ريّ بعض الأراضي في الغور الأردني ، وفي فصل الشتاء عندما يزداد الماء عن حاجة الريّ الموسمية. تقرر إنشاء سدّ خالد بن الوليد كمشروع فوري لحجز هذه المياه كي لا تنتفع بها إسرائيل في ريّ أراضيها في مثلث اليرموك. ومن الممكن إدخال تحسينات على هذا المشروع بزيادة سعة القناة بحيث تستوعب جميع المياه الممكن تجميعها ، وكذلك يمكن توليد طاقة كهربائية في فصل الشتاء عن طريق الاستفادة من عامل منسوب القناة الذي يتراوح مابين (310-0م) عند وادي الرقاد. وقدّرت تكاليف قناة بانياس- اليرموك المقترحة بنحو (2,5) مليون جنية إسترليني، ويستغرق تنفيذها مدّة عامين([2]).

**ج- في المملكة الأردنية الهاشمية:**

يتكون المشروع الفوري الواقع ضمن الأراضي الأردنية برفع جوانب قناة الغور الشرقية لزيادة سعتها الحالية من (10م3/ث) إلى (20م3/ث) ، مع العلم بأن النفق الحالي الذي ينقل المياه من مجرى نهر اليرموك إلى القناة تبلغ سعته القصوى (20م3/ث) ثم بناء شبكة من الأقنية لريّ الأراضي الواقعة على ضفتي النهر عندما تتوفر لها المياه وعمل سيفونين لنقل المياه من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية عبر نهر الأردن. والجزء المهم من المشروع

---

([1])- أنظر: المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص 45-46 ؛ المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص277-278 ؛ حدادين ، **المرجع السابق** ، ص247-248.

([2])- أنظر: المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص 46-47 ؛ المطري ، **المصدر السابق** ، ص278 ؛ المديرية العامة للمطبوعات ، **مصادر المياه واستعمالاتها في الأردن: مؤتمر الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الإستراتيجية** ، وزارة المياه والري : عمان ، 1989م ، ص20-22. وسيشار إليه فيما بعد : المدير العامة ، **مصادر المياه.**

الفوري في الأردن هو إنشاء سدّ خالد بن الوليد بارتفاع (100م) في موقع المخيبة لحجز ما مقداره (200م.م3) من المياه سنوياً ثم سحبها عبر نفق يبلغ طوله (11كم) من المخيبة إلى الشونة الشمالية وبسعة (36م/ث3) ، وإقامة محطة توليد كهربائية تقدّر قوتها بنحو (30) ألف كيلو وات قرب الشونة الشمالية. وتبلغ تكاليف أقنية الأراضي ورفع جوانب قناة الغور الشرقية بنحو مليون دينار وتبلغ تكاليف سدّ المخيبة بنحو (10,25) مليون دينار ومليون دينار للطوارئ. ويستغرق إنجاز هذه الأعمال مدّة ثلاثين شهراً([1]).

فقد رأت اللجنة الفنية العربية أن الأعمال المشار إليها آنفاً ستؤدي إلى ضمان استثمار العرب لكميات مياه تقدّر بنحو (72%) مما تنوي إسرائيل سحبه بالضخّ من مياه نهر الأردن إلى النقب كمرحلة أولى حسب ما أذيع عن التطورات الأخيرة لمشروعها ، الأمر الذي سيؤدي إلى أضعاف الإمكانيات الإسرائيلية الرامية إلى تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب حتماً ، إلا إذا عمدت إسرائيل إلى الاستغناء عن ريّ الأراضي المحتلة داخل حوض النهر([2]).

وأوصت اللجنة الفنية أن تقوم الحكومات العربية المعنية بالأمر باتخاذ الإجراءات التالية:

1- تنفيذ المشاريع الفورية الموصى بها ردّاً على الاعتداء الإسرائيلي على تحويل مياه نهر الأردن ونقلها إلى خارج حوضه.

2- استئناف الدراسات والأبحاث اللازمة لاستغلال مياه حوض نهر الأردن داخل الأراضي العربية.

3- تحديد مدى قدرة كل بلد لاستغلال مياهه داخل أراضيه مع إعطاء الاعتبار لاحتياجات الأردن نتيجة الأضرار الناجمة عن الاعتداء الإسرائيلي على مياه النهر.

4- تزويد اللجنة الفنية بنتائج الدراسات والأبحاث المشار إليها في الفقرة (2) أعلاه حتى يتسنّى لها التنسيق بين المشاريع المختلفة وتقديم التوصيات بشأنها([3]).

أبدى المندوب الأردني تحفُّظه حيال التوصيات ، لأن مثل هذه المشاريع الانفرادية لم تؤكّد على تعويض الأردن عن المياه التي ستفقدها في حال قيام إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن. وقدم المندوب الأردني اقتراح يشمل بتنفيذ مشروع عربي موحّد لاستثمار مياه الحاصباني

---

([1])- أنظر: المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص 46-47 ؛ المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص278 ؛ المديرية العامة ، **مصادر المياه** ، ص20-22.

([2])- المطري ، **المصدر السابق** ، ص278-279.

([3])- وزارة الدفاع الوطني ، **القضية الفلسطينية** ، ص 291 ؛ حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص248.

وبانياس واليرموك لصالح البلاد العربية المعنية بالأمر. حيث اشتمل الاقتراح الأردني "لمشروع عربي موحّد" على الإجراءات الموصى بها في لبنان والإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة كما ورد سابقاً ، إلا أنه يقترح بإنشاء سدّ على نهر الحاصباني بهدف تحويل المياه الفائضة منه بواسطة قناة إلى نهر بانياس ، بدلاً من تحويلها إلى نهر الليطاني في لبنان. ويحوّل الفائض من مياه نهر بانياس بعد تنظيمها بسدّ تحويلي يقام عليه على ارتفاع (300م) فوق سطح البحر، ثم تنقل المياه المحولة عبر قناة إلى وادي الرقاد ومنه تتدفق إلى نهر اليرموك.أما نهر اليرموك نفسه فيجري تنظيمه بواسطة سدّين أحداهما بارتفاع (118م) عند موقع المقارن والآخر بارتفاع (93م) عند وادي خالد. ويجري بناء سدّ تحويلي عبر النهر عند العدسية لتحويل المياه إلى قناة الغور الشرقية لريّ وادي الأردن([1]).

وبهذا الاقتراح الأردني يلّغي الحاجة إلى تخزين فيضانات اليرموك في بحيرة طبريّة لحساب الأردن ، كما ويلغي الحاجة إلى المراقبة الدولية المقترحة في خطة جونستون الموحدّة ، ولن يكون هناك أيّ جزء من المشروع العربي الموحّد خارج الأراضي العربية ، وبذلك يتم تحاشي التعقيدات السياسية الناجمة خلافاً لذلك. كما أنّ هذا الاقتراح يجلب للأردن نصيباً من المياه يساوي ما خصّصه له مشروع جونستون إن لم يزد عنه قليلاً. وقدّر أنّ ما يمكن تحويله للأردن من نهري الحاصباني وبانياس هو بحدود (140م.م3) من المياه سنوياً ، وبالتالي يجهض الاقتراح الأردني المشروع الإسرائيلي ، حتى لو تم تنفيذه ، فإنه لن يؤثر على المقترح الأردني كون هذا المشروع يقع في الحبس الأعلى من الحوض بكاملة قبل نقطة التحويل الإسرائيلية([2]).

ووافق مجلس الجامعة العربية في جلسته المنعقدة في بغداد ما بين (12/30-1960/2/4م على تقارير اللجنة الفنية واللجنة العسكرية الدائمة ، وطلبت إلى اللجنة الاستشارية لمجلس الدفاع العربي المشترك أن تجتمع وتتداول في الموقف والإجراء العسكري الممكن اتخاذه لمنع إسرائيل من مشروع التحويل. واجتمعت اللجنة الاستشارية في رواق الجامعة العربية بالقاهرة بتاريخ1961/4/22م ، لمناقشة الأمر وإعداد توصيات لعرضها على مجلس الدفاع العربي المشترك. واجتمع هذا المجلس بتاريخ1961/7/10م ، وقرر تنفيذ مشاريع استغلال نهر الأردن لصالح الدول العربية المعنية بالأمر ، وخوّل مجلس الدفاع المشترك اللجنة العسكرية

---

([1])- المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص 45 ؛ حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص249.

([2])- حدادين ، **المرجع السابق** ، ص249-250.

الدائمة بتنفيذ قراراته. وأعلم الأمين العام لجامعة الدول العربية الحكومة الأردنية أن الحكومة اللبنانية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة عبّرتا عن استعدادهما لتنفيذ خطة تحويل بانياس والحاصباني عبر وادي الرقاد إلى نهر اليرموك ، وأن الاستعدادات الفنية قد أكملت ، وتنتظر الحكومتان الدعم المادي([1]).

بيد أن الدول العربية أهملت هذه التوصيات وقرارات الجامعة العربية في هذا الشأن. واستقلت الأردن بتنفيذ مشروع قناة الغور الشرقية ، بمساعدة النقطة الرابعة الأمريكية ، كما قامت إسرائيل بتنفيذ مشروعها الخاص بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية([2]).

وبتاريخ1961/2/4م أصدر مجلس الجامعة قراره بدعوة الهيئة الاستشارية العسكرية لمجلس الدفاع للاجتماع في اقرب وقت ، حيث درس وزراء الخارجية العرب في اجتماع عقدوه في بغداد خطة اللجنة العسكرية الدائمة ، إضافة إلى تقرير فني عن المشروع الذي تنفذه إسرائيل ، وقرروا البحث في العمل العسكري المضاد الذي يبنى عليه التخطيط الشامل للحيلولة دون تنفيذ المشروع الإسرائيلي بتحويل مياه نهر الأردن. وفي 1961/4/22م اجتمعت الهيئة الاستشارية العسكرية ، وتوصلت إلى نتائج أهمها:" أن انتهاء إسرائيل من تحويل مجرى نهر الأردن إلى صحراء النقب والذي ينتظر أن يكون في نهاية عام1963م سوف يخلق موقفاً يفرض على الدول العربية القيام بعمل دفاعي واحد يجب الإعداد له قبل نهاية1962م ، وهذا الإعداد يتطلب وجود قيادة مشتركة ذات فعالية"([3]). وبالفعل فقد اجتمعت الهيئة الاستشارية بتاريخ1961/4/22م وخلصت إلى عدد من النتائج أهمها: ينتظر أن تنهي إسرائيل مشروع تحويل مياه نهر الأردن في نهاية العام1963م ، وسيخلق هذا الوضع موقفاً أمام الدول العربية يقتضيها القيام بعمل دفاعي موحد. ويتطلب هذا العمل إعداداً مبكراً يجب إنجازه قبل العام1963م. ويتطلب الإعداد للعمل الموحّد جهازاً مشتركاً ذا فاعلية. وتوصي الهيئة بدعوة مجلس الدفاع للتصديق على هذه التوصيات. وعلى أثر ذلك عقد مجلس الدفاع المشترك دورته الثالثة في1961/6/10م وبعد دراسة توصيات رؤساء الأركان العرب تشكل قوة عامة مشتركة لقوات الدول العربية حسب التنظيم المقترح للجنة العسكرية ، على أن يكون لها هيئة أركان تتألف من ضباط ذوي كفاءة ، وأن تظم القيادة عند استكمالها عدد من الضباط

---

([1])- **الكتاب السنوي الأردني1964م** ، ص153 ؛ حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص250.

([2])- أسود ، **الموسوعة الفلسطينية** ، ص242 ؛ المطري ، **حوض نهر الأردن** ، ص276.

([3])- عبد المنعم ، **جامعة الدول العربية** ، ص53-54 ؛ حسين ، **المياه وأوراق** ، ص178.

، وتتولى القيادة إنجاز الخطة في شكلها العام خلال أربعة أشهر من تشكلها. وقد صادق المجلس على التنظيم الذي اقترحته اللجنة العسكرية ، وطلبت من الدول إرسال ضباط للعمل في القيادة ، كما دعا المجلس الدول العربية إلى إعداد قواتها للدفاع([1]).

وفيما كانت الجامعة العربية تعمل لتنفيذ هذه القرارات ، جرت أحداث شغلت الحكومات العربية وجامعتها عن العدوان الإسرائيلي على مياه نهر الأردن ، وكان في مقدمتها الخلاف العراقي- الكويتي في حزيران1961م ، وتشكيل قوات أمن عربية " قوات أمن الجامعة العربية" وتلا ذلك انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة في1961/9/29م([2]).

وبعد انقضاء أكثر من عامين على قرارات مجلس الدفاع ، وبعد أن تقدمت أعمال التحويل الإسرائيلي لمياه نهر الأردن نحو انجاز المرحلة الأخيرة من المشروع الإسرائيلي ، رأى مجلس الجامعة في اجتماع عقده بتاريخ1963/3/19م دعوة مجلس الدفاع المشترك إلى الانعقاد من جديد بأسرع ما يمكن لمواجهة المرحلة الخطيرة الحالية (1963م)([3]). وتمهيداً لانعقاد مجلس الدفاع ، اجتمعت الهيئة الاستشارية" رؤساء الأركان" بتاريخ1963/12/8م كانون واتخذت عدة توصيات أهمها: تشكيل القيادة المشتركة السابق إقرارها ، والتصديق على تنظيمها من مجلس الدفاع المشترك ، وتشكيل هيئة الأركان الخاصة بها ، أو ، على الأقل ، نواتها(60) ضابطاً. ومبادرة الدول بإرسال الضباط الذين تختارهم لملء الشواغر في تلك النواة حسب التوزيع الذي تم الاتفاق علية من قبل([4]).

### 1- مؤتمر القمة العربي الأول (13-1964/1/16م):

غير أن هذه التوصيات لم تحظ آنذاك بالنصيب الكافي من الاهتمام بسبب المشاكل الداخلية العربية التي تلت الانفصال بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة ولأسباب عديدة أخرى حالت دون البدء بتنفيذ المشروع العربي ، وفي ظل هذا الوضع المشحون التي تميزت به العلاقات العربية ، مع اقتراب موعد بدء إسرائيل بضخّ مياه نهر الأردن لريّ أراضي النقب ،

---

([1])- عبد المنعم ، **جامعة الدول العربية** ، ص53-54 ؛ حسين ، **المياه وأوراق** ، ص178.

([2])- الشناق ، عبد المجيد زيد ، **تاريخ الأردن وحضارته** ، ط4 ، مطبعة الجامعة الأردنية : عمان ، 2012م ، ص327. وسيشار إليه فيما بعد: الشناق ، **تاريخ الأردن** ؛ عبد المنعم ، **المرجع السابق** ، ص54.

([3])- حسين ، **المرجع السابق** ، ص179.

([4])- **الوقائع والوثائق العربية1964** ، إعداد غالب أبو مفلح ، وآخرون ، بإشراف وليد الخالدي ، يوسف أبيش ، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة ، الجامعة الأمريكية : بيروت ، 1965م ، ص21. وسيشار إليه فيما بعد : **الوقائع العربية** ؛ حسين ، **المرجع السابق** ، ص179.

دعا الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في خطاب ألقاه بمدينة بور سعيد بتاريخ 1963/12/13م إلى عقد اجتماع يضم ملوك ورؤساء العرب في أسرع وقت ممكن بصرف النظر عن الخلافات العربية السائدة آنذاك ، لمواجهة المرحلة الخطيرة للتوسع الصهيوني المتمثل في تحويل مياه النهر ، حيث عد معركة نهر الأردن جزءاً من معركة فلسطين ، وقد عزا عبد الناصر سبب الفشل الذي منيت به مؤتمرات رؤساء أركان الجيوش العربية ومجلس الدفاع المشترك في تنفيذ المشاريع العربية إلى غياب القرار السياسي([1]). وبناءً على ذلك وبعد التشاور مع الحكومات العربية قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتوجيه الدعوة لعقد المؤتمر ، حيث لبى ملوك ورؤساء الدول العربية دعوة الرئيس جمال عبد الناصر لعقد مؤتمر قمة عربي تبحث فيه أعمال التحويل الإسرائيلية لنهر الأردن. وصدر بيان مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في القاهرة في الفترة الممتدة ما بين (13-1964/1/16م) معلناً الموقف العربي التالي: بعد أن تدارس المؤتمرون تهديدات إسرائيل وعدوانها المستمر منذ أخراجها الشعب الفلسطيني من أرضه ، كما بحث عدوانها الجديد المتمثل بتحويل المياه العربية من نهر الأردن بقصد تحقيق مطامعها التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان ، وإقامة مراكز تهديد أخرى للأمن العربي ، وقياماً بواجب الكفاح المشروع...أن التضامن العربي هو السبيل الوحيد إلى درء المطامع الاستعمارية وتحقيق المصالح العربية العادلة المشتركة ، فقد اتخذ المؤتمرون القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني ، أو في ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره([2]).

واختص المؤتمرون في بيانهم الدول الآسيوية والأفريقية المرتبطة بمبادئ باندونغ وميثاق أديس أبابا بالأمل في تقديم صادق تأييدها وعونها للعرب ، كما وتميز البيان بإجماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات وتصفية الجو العربي من جميع الشوائب وإيقاف جميع

---

([1])- فضة ، محمد ، " **العلاقات الدولية العربية: مؤتمرات القمة العربية**" ، ع (1-2) ، م4 ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، كانون اول1977م ، ص139-140. وسيشار إليه فيما بعد: فضة ، " **العلاقات الدولية العربية**" ؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1964م** ، إعداد منذر عنبتاوي وآخرون ، بإشراف برهان دجاني ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت ، 1964م ، ص 3-4. وسيشار إليه فيما بعد : **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية**1964 ؛ علي ، **نهر الأردن** ، ص7- 9.

([2])- **الوثائق العربية1964** ، ص14 ؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** ، ص4-5 ؛ وزارة الدفاع الوطني ، **القضية الفلسطينية** ، ص 292 ؛ الشناق ، **تاريخ الأردن** ، ص332.

حملات أجهزة الإعلام ، ضماناً للتعاون البناء الجماعي ودرءاً للمطامع الإسرائيلية التوسعية التي تهدد العرب جميعاً على السواء([1]). وأهم ما جاء في المؤتمر من قرارات تتعلق بتنفيذ المشروع العربي لنهر الأردن وروافده ، ما يلي:

1- الناحية العسكرية: تشكيل قيادة موحّدة لجيوش الدول العربية ، برئاسة الفريق أول علي علي عامر، والفريق عبد المنعم رياض رئيساً للأركان ، بهدف حماية أعمال المشروع العربي المزمع تنفيذه من أيّ عدوان إسرائيلي محتمل ، وتساهم الدول العربية بمبلغ (32) مليون دولار لإنشاء القيادة الموحّدة وتقوية جيوش الأردن وسورية ولبنان.

2- الناحية الفنية: تشكيل هيئة عرفت باسم:"الهيئة الفنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده" تتولى مهمة وضع التصاميم والإشراف على تنفيذ سلسلة من العمليات الهندسية في لبنان وسورية والأردن تولى رئاستها صبحي كحالة. هدفها تأمين استثمار مياه هذه الروافد في الأرض العربية ولصالح الاقتصاد العربي.

3-الناحية المالية: تم تخصّيص اعتمادات مالية للتعزيزات العسكرية اللازمة للقوات العربية الموحّدة المكلفة بحماية المشروع العربي ، واعتمادات مالية أخرى لتنفيذ مشاريع استثمار المياه العربية العاجلة والآجلة والبالغة(16,5) مليون دولار لذلك([2]).

وقد أشاد بهجت التلهوني ، رئيس الديوان الملكي الأردني ، بمقررات مؤتمر القمة العربي الأول بتاريخ1964/1/16م ، قائلاً:" اليوم هو أروع أيام العرب ، فقد افتتحت أمامنا صفحة جديدة من العلاقات الأخوية والعمل الجدي ، من أجل قضايا العرب وفي مقدمتها قضية فلسطين"([3]). كما ووصف الملك حسين مقررات المؤتمر في خطاب وجهه إلى الشعب الأردني بتاريخ1964/2/20م بقوله:" أن قرارات مؤتمر القمة العربي الأول تقدم الخير العميم

---

([1])- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** ، ص5 ؛ عبد الرحمن ، أسعد ، " **الدول العربية والجامعة العربية والقضية الفلسطينية 1956-1967م**" ، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ، ق1 ، ج2 ، اتحاد الجامعات العربية – الأمانة العامة ، مؤسسة عبد الحميد شومان : عمان ، 1989م ، ص341. وسيشار إليه فيما بعد : عبد الرحمن ، "**الدول العربية**" ؛ الشناق ، **تاريخ الأردن** ، ص 332-333.

([2])- **الوثائق العربية1964** ، ص20 ؛ كحالة ، **المشكلة المائية** ، ص28 ؛ عبد المنعم ، **جامعة الدول العربية** ؛ بن خضراء ، **إسرائيل** ، ص112 ؛ نهار ، عبد الناصر ، **أزمة المياه في الوطن العربي والحلول الممكنة** ، **ط1** ، **دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع: الكويت** ، **1997م** ، ص103 ؛ حسين ، **المياه وأوراق** ، ص180-181 ؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية1964م** ، ص5 ؛ الشناق ، **المرجع السابق** ، ص333.

([3])- **الوقائع والوثائق العربية1964** ، ص4.

للأمة العربية"([1]). كما وأعلن بهجت التلهوني بتاريخ1964/2/12م بأن الأردن حول جميع التزاماته المالية المترتبة عليه والبالغة (205,764) دينار إلى بنك الإسكندرية في القاهرة([2]). إلا أن مقررات مؤتمر القمة العربي الأول لم تعجب سورية على ما يبدو ، وشكّكت في تأثير تطبيقها على المشروع الصهيوني الذي يهدد وجود العرب كافة وطالبت سورية بديلاً هو الحرب المصيرية مع إسرائيل ، ودعت الحكومات العربية للتحرك فوراً لإفشال مؤامرة تحويل المياه العربية وهي الوسيلة الكفيلة بتحرير الوطن المغتصب من الاحتلال الصهيوني الاستعماري واحتفظت سورية لنفسها بحرية العمل([3]). ويؤيد ذلك ما أشار إليه اللواء محمد أمين الحافظ ، رئيس مجلس الوزراء السوري بتاريخ1964/3/8م إلى مؤتمر القمة العربي الأول ، بقوله:"... التزام سورية وإصرارها على تنفيذ مقررات المؤتمر الخاصة بالتحويل مع اعتبار هذه المقررات بداية لعمل يجب أن يكون أكثر جدية في مجال القضية الفلسطينية ، لأن مسألة التحويل ليست سوى فرع من أصل القضية الفلسطينية. وأن منع التحويل بالقوة أو بتحويل مضاد لا يعني انتهاء مسؤولية الأمة العربية تجاه القضية الفلسطينية ، ذلك أن مجابهة التحويل بكافة الأساليب يعني فقط محاصرة السرطان الإسرائيلي فوق الجزء المحتل من فلسطين ومنعه من الانتشار ، ريثما تتوفر العزيمة العربية لاقتلاعه نهائياً. لذلك كان الإعداد لمعركة التحرير الحاسمة هو أصل اهتمامنا ؛ بينما مجابهة التحويل ليست إلا مظهراً من مظاهر هذا الاهتمام"([4]). إلاّ أنّ هذا الإصرار السوري الهادف إلى المجابهة العسكرية مع إسرائيل ، في الوقت الذي لم تستكمل فيه جاهزية الجيوش العربية لتحقيق المطلب السوري ، الأمر الذي دفع على ما يبدو بالرئيس عبد الناصر إلى ألقاء خطاب بمناسبة تخريج دفعة جديدة من الطيارين بتاريخ1964/7/1م ، تحدث فيه عن إنشاء القيادة العربية الموحّدة وزيادة القوات المسلحة في لبنان والأردن وسورية ، حيث أوضح في خطابه بالتزام الدول العربية بدفع نفقات الأسلحة المطلوبة للقوات الجديدة وأنه لم يبق سوى وضع هذه الأمور موضع التنفيذ ، مشيراً بذلك إلى حتمية الحرب مع إسرائيل. ثم أضاف ، قائلاً:...علينا أن نحول روافد نهر

---

([1])- **الوقائع العربية** ، ص4.

([2])- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية1964م** ، ص7.

([3])- **الوقائع العربية1964** ، ص43 ؛ حدادين ، **الديبلوماسية** ، ص259-260.

([4])- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** ، ص10 نقلاً عن: نشرة الأنباء الداخلية - السورية ،1964/3/8م ؛ **الوقائع العربية1964** ، ص43.

الأردن ونحمي عملية التحويل بقواتنا المسلحة...، كما وأعرب عن أمله في سير القيادة العربية الموحّدة في طريقها المرسوم([1]).

وبتاريخ1964/7/8م أجاب اللواء محمد أمين الحافظ عن سؤال صحفي في دمشق حول السبب في عدم بدء عملية تحويل روافد نهر الأردن ، وعما إذا كانت النية متجهة إلى مباشرتها قبل مؤتمر القمة الثاني ، فقال: بأن موعد التنفيذ يتوقف على انجاز مراحله الفنية التي تقوم بها الأجهزة المختصة المنبثقة عن بعض الأقطار العربية([2]).

ويتضح من خلال البيانات الرسمية السابق ذكرها إلى وجود اختلاف عربي في النظرة إلى مؤتمر القمة العربي الأول ، كأسباب ونتائج ، الأمر الذي انعكس في الصحافة العربية على شكل حملات متبادلة فقد كان من الطبيعي أن يجري التساؤل عما إذا كان بإمكان مؤتمر القمة الثاني أن يتخذ القرارات المناسبة فيما سيعرض عليه من جدول أعمال ، إذا استمرت العلاقات العربية محاطة ببعض الأجواء الغائمة. وعلى مثل هذا السؤال أجاب وزير الأعلام السوري بتاريخ1964/7/14م، بقوله:" أن بعض الصعوبات تحيط بمؤتمر القمة ليست صعوبات رئيسية قادرة على تعطيل أهدافه وجدواه. وأعرب عن أمله في أن تتمكن الدول العربية لا سيما خلال الاجتماعات التمهيدية التي ستسبق مؤتمر القمة الثاني من تهيئة الشروط اللازمة لجعل مؤتمر القمة الثاني قادراً على القيام بأعبائه كاملة ولجعل مقررات المؤتمر الأول قادرة على الانطلاق نحو التنفيذ الجدي السريع"([3]).

ومع اقتراب موعد مؤتمر القمة الثاني في مطلع ايلول1964م تميزت البيانات العربية بروح المهادنة والتفاؤل ، بشأن الخلافات العربية. ففي1964/7/29م ذكر بهجت التهلوني ، رئيس الحكومة الأردنية ، في بيانه الوزاري أن مؤتمر القمة هو بداية مرحلة تاريخية للأمة العربية ، وأنّه من واجب حكومته حماية هذه المرحلة وحراستها ، ومضاعفة ما تحقق للأمة العربية فيها من مكاسب([4]).

---

([1])- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1964م** ، ص12.

([2])- **المصدر نفسه** ، والصفحة نفسه.

([3])- **المصدر نفسه** ، ص12-13.

([4])- **المصدر نفسه** ، ص13.

**2- مؤتمر القمة العربي الثاني (5-11/9/1964م):**

عُقدّ مؤتمر القمة الثاني في مدينة الإسكندرية في الفترة الممتدة ما بين (5-11/9/1964م) ، حيث عرض الأمين العام لجامعة الدول العربية خطابات رسمية سرية جرت بينه وبين القائد العام للقوات العربية الموحّدة حول موقف الحكومة اللبنانية من المشروعات الواقعة داخل أراضيها ضمن المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن والظروف الدفاعية المتصلة بها. وفي ختام حديثه قدم ستة عشر اقتراحاً طلب الرأي فيها والتوجيه من أعلى سلطة في الوطن العربي وكان أخطر ما طلبه:" أذناً صريحاً وقاطعاً من الملوك والرؤساء العرب ببدء العمل في تنفيذ المشروعات الجاهزة من المشروع العربي للاستفادة من مياه نهر الأردن ابتداءً من شهر أيلول عام1964م ، وذلك حتى لا يضيع على العمل العربي موسم شتاء كامل([1]). وفي ثاني أيام المؤتمر، أشار الرئيس اللبناني ، شارل الحلو ، بأن لبنان نفذ مقررات المؤتمر الأول بخطوات جدية ، حيث أنجز لبنان جميع الالتزامات المالية المطلوبة منه ، سواء ما تعلق منها بمشروع استغلال مياه نهر الأردن وروافده ، أو ما يتصل بنفقات القيادة الموحّدة والتعزيزات العسكرية والبالغة ولم يبق في ذمته أيّ التزام مالي. فقد عني لبنان بمشروع والحاصباني والوزاني فأتم الدراسات الرئيسية الخاصة بهما ، ثم أضاف قائلاً:" نحن على أبواب مرحلة التنفيذ وهو منوط بالاستعدادات العسكرية على ما اقرّه مجلس الدفاع المشترك. وذلك وفقاً للخطط التي يوافق المجلس عليها بحيث يطمئن المسؤولون في الدول العربية جميعاً إلى أن المباشرة بالتنفيذ لن تعرض سلامتها للخطر ، بل تحقق بأمان الهدف المنشود([2]). وفي اليوم الثالث للمؤتمر استأنف مجلس الدفاع الأعلى اجتماعه وركز على نقطتان رئيسيتان ، هما: تعزيز الاستعداد العسكري بالنسبة لسورية ولبنان والأردن وفق ما قرره المؤتمر الأول ، كما وطلب القائد العام حق تحريك القوات الموحّدة من بلد إلى آخر ، لكي يضمن توحيد الجبهات العربية كلها في جبهة واحدة وليستطيع أن يستخدم قواته في الوقت والمكان الذي يناسب خطته([3]). فقد بحث المؤتمرون موضوع إدامة القوات الجديدة التي تقرر إنشاؤها في كلٍّ من:

---

([1])- **جريدة الجهاد** ( القدس) ، ع (30426) ، 1964/9/13م ، ص1 ، 6 ؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1964م** ، ص14 ؛ الشناق ، **تاريخ الأردن** ، ص333- 336.

([2])- **الوقائع العربية** ، ص333-334 ، 428-429 ؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1964م** ، ص15 ؛ **جريدة الحياة** ( بيروت) ، ع (5648) ، 1964/9/8م ، ص2.

([3])- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1964م** ، ص17- 18 ؛ فضة ، " **العلاقات الدولية العربية**" ، ص141 ؛ الشناق ، **المرجع السابق** ، ص333- 336.

سورية ولبنان والأردن طبقاً لقرارات القيادة العربية الموحدة ، حيث تبيّن أن الاعتماد – أيّ النفقات المتكررة سنوياً غير مصاريف الإنشاء – تحتاج إلى نفقات إضافية. ونتيجة لهذا البحث فقد تشكلت لجنة فرعية من ممثلي الدول العربية (مصر ، ليبيا ، الكويت ، السعودية ، المغرب واليمن) التي أعربت عن رغبتها في المساهمة باعتمادات الإدامة. حيث استقر رأي اللجنة على أن تضع مجتمعة وطبقاً للحصّص التي اتفقت عليها فيما بينها مبلغ خمسة ملايين جنية إسترليني ولمدة خمس سنوات ، بتصرف القائد العام للقوات العربية الموحّدة يضيفها إلى الاعتمادات تحت آمرته وتصرفه وفقاً لخططه في الأردن وسورية ولبنان([1]).

وفي خامس أيام المؤتمر ، قرر الملوك والرؤساء إصدار الأوامر بالبدء بتنفيذ المشروعات العربية ، ونقلت الأهرام على لسان الرئيس عبد الناصر قوله في هذا الصدد:" أنّه إذا عرف العدو أنّ الجبهات العربية سترد عدوانه بفاعلية وقوة وكفاءة جبهة قتال واحدة ، فأن موقفه سوف يختلف"([2]).

وعقد الملك حسين مؤتمراً صحفياً في الإسكندرية بعيد انتهاء الجلسة الأخيرة من جلسات المؤتمر في1964/9/11م أعرب فيه عن ثقته بأن مؤتمر القمة الثاني سوف يكون في انجازاته ومقرراته تطويراً أساسياً وجذرياً للمرحلة التي سبقت والتي بدأت بالمؤتمر الأول ، كما أكّد فيه أن مرحلة جديدة وهامة قد بدأت الآن وهي مرحلة العمل الجاد الموحّد والتصميم على بلوغ الأهداف المحددة الواضحة. وأضاف بأنه يؤمن بالجيوش العربية وبمقدرتها على الدفاع عن الوطن العربي إزاء أيّ هجوم إسرائيلي عندما يبدأ التحويل([3]).

ويُعدّ مؤتمر القمة العربي الثاني امتداد للمؤتمر الأول ، حيث رسم الطريق للمرحلة الثانية من النضال وصدرت عنها قرارات عديدة مهمة تتعلق بالمشروع العربي لنهر الأردن وروافده ، منها:

1- بدء العمل في مشروع التحويل العربي بحلول نهاية أيلول ، وإصدار أمر المباشرة للمقاولين للبدء بالمشروعات الجاهزة للتنفيذ.

---

([1])- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1964م** ، ص19.

([2])- **المصدر نفسه** ، ص19-20.

([3])- **جريدة الجهاد** ، ع (30426) ، 1964/9/13م ، ص1 ، 5 ؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1964م** ، ص462 ؛ فضة ، " **العلاقات الدولية العربية**" ، ص141.

2- بموجب خطة التحويل سيبنى سدّ على نهر اليرموك عند المخيبة على الحدود الأردنية – السورية ، ويربط السدّ بوادي العرب في الأردن عن طريق نفق من وادي العرب تحوّل المياه إلى قناة الغور الشرقية ويحلّ هذا النفق محلّ السدّ التحويلي عند العدسية الذي اشتملت عليه خطة قناة الغور الشرقية وتبلغ الطاقة التخزينية لسدّ المخيبة بنحو (200م.م3) لحجز مياه نهر اليرموك وكذلك تحول إليه مياه نهري الحاصباني وبانياس من خلال قناة طولها (70كم).

3- أن الاعتداء على أيّ بلد عربي هو اعتداء على الدول العربية أجمع ، لذلك اتفق القادة العرب على وضع قواتهم المسلحة في حالة تأهب فور البدء بأعمال التحويل وذلك لصد أيّ هجوم إسرائيلي محتمل([1]). إلا أنّه وبالرغم من تأكيدات الإجماع بين الدول الأعضاء ، فأن خلافات حقيقية قد برزت في الإسكندرية ، إذ أن الاستعدادات العسكرية والعمل الجماعي كانا موضع خلاف بين مصر وسورية ، فمثلاً لم تتعهد مصر بالدفاع عن سورية في حال تعرض الأخيرة لغارات إسرائيلية محدودة لا ينجم عنها احتلال أراضٍ سورية ، وكذلك بين مصر من جهة وبين الأردن ولبنان وسورية من جهة أخرى. إذ أن الدول الثلاث رفضت رفضاً قاطعاً وضع قوات بقيادة مصرية على أراضيها لحماية منشآت المشروع دون موافقة هذه الدول حتى في حالة الحرب. خوفاً من تحقيق رغبة عبد الناصر للتدخل في شؤونهم الداخلية ، لذلك تأخر البدء في تنفيذ مشروع التحويل العربي إلى أن تتلقى الدول المعنية ضمانات عسكرية ؛ والسبب الرئيسي للخلافات هو عزم سورية المعلن على محاربة إسرائيل ، وكانت قيادة حزب البعث الحاكم تطالب بوضع موعد محدّد للعمل الجدّي لاستعادة الوطن المحتل([2]).

**3- مؤتمر القمة العربي الثالث (13- 1965/9/17م):**

عُقدّ هذا المؤتمر في الدار البيضاء بتاريخ1965/9/13م ، وحضر الاجتماع جميع الملوك والرؤساء العرب باستثناء تونس. فقد أرسل الحبيب بورقيبة بياناً انتقد فيه عبد الناصر بشدّة وقال فيه:" أن العرب لم يكونوا منشقين على أنفسهم ومتنازعين أكثر من الآن ، وذلك بسبب تزعم مصر حركة توحيد العالم العربي. كما أعلن بورقيبة أن تونس ستقاطع الجامعة العربية

---

([1])- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1964م** ، ص28 ؛ **الوقائع العربية1964م** ، ص338 ، 479 ؛ حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص262-263 ؛ أسود ، **الموسوعة الفلسطينية** ، م1 ، ق2 ، ص242 ؛ المؤتمر الهندسي ، **المشروع العربي** ، ص48.

([2])- خوري ، يوسف ، **المشاريع الوحدوية – العربية (1973-1987م)** ، **دراسة توثيقية** ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ، 1988م ، ص212. وسيشار إليه فيما بعد: خوري ، **المشاريع الوحدوية** ؛ فضة ، " **العلاقات الدولية العربية** ، ص139-140 ؛ حدادين ، **المرجع السابق** ، ص263-264.

لأنها كانت أداة للسياسة المصرية على العالم العربي. غير أن هذه المسألة لم توضع بين أيدي القادة العرب ، لأنها كانت موجهة ضد مصر والقضية الفلسطينية([1]). وتقرر في هذا المؤتمر فيما يتعلق بسير العمل في المشروع العربي الموحّد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده ، بما يلي:

1- أن تستمر الدول المعنية في أعمال المشروع العربي الموحّد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وفقاً للخطة المرسومة وطبقاً لما تقرر بشأن الحماية العسكرية المطلوبة.

2- تفويض مجلس إدارة هيئة المشروع بنقل بعض الاعتمادات المرصودة من قسم إلى آخر طبقاً للبرنامج الزمني الجديد الذي يضعه على أساس سير العمل وفي ضوء ما يتوفر من الحماية للمشروع في أقسامه المختلفة.

3- أرجاء النظر في المبالغ الإضافية المطلوبة للأردن ولبنان إلى الدورة المقبلة وذلك حتى يتم صرف المبالغ المتوفرة لدى الهيئة في المرحلة الحالية.

4- أن يبحث مجلس إدارة الهيئة مع السلطات اللبنانية المختصة توزيع القرض المطلوب لمشروع سدّ النبطية وما يمكن أن تساهم به الهيئة في هذا الغرض من المبالغ المخصصة للبنان([2]).

ظهر في هذا المؤتمر الخلافات العربية ، حيث رأت بعض الدول العربية أن الاستمرار في المشروع العربي ليس عملياً ، نظراً لعدم قدرة العرب على حمايته ، خاصة عندما رفضت الأردن ولبنان والسعودية والكويت بتقديم قوات للفريق علي عامر ، كما ورفضت لبنان والأردن السماح للقيادة الموحّدة بالتواجد في أراضيها ، خشية من ردة الفعل العسكري الإسرائيلي التي كانت تنظر إلى تواجد القوات العربية تحرشاً قد يؤدي إلى الحرب. كما تبيّن في هذا المؤتمر بأن سورية كانت من أكثر الدول العربية حماساً للمشروع. إلا أن الخلافات العربية لعبت دورها في هذا المؤتمر، فقد صرحت سورية بأن علي عامر قد حلف يمين الولاء لعبد الناصر وحده لا للقادة العرب كلهم ، وهكذا فأنه لا يمكن أن يكون وكيلاً للوحدة العربية ، بل سيكون وكيلاً لعبد الناصر ، في الوقت الذي حاولت فيه كلٌّ من الدول العربية المعنية بالأمر بتنفيذ جزء من المشروع لتحقيق مصلحتها الخاصة ، فكان هذا الشعور كافياً لقتل الفكرة"([3]). اعتبر الكيان الصهيوني قيام العرب بتحويل نهر الأردن واستثمار مياهه

---

([1])- فضة ، "**العلاقات الدولية**" ، ص142-143.

([2])- **الوقائع العربية1965م** ، ص626 ؛ خوري ، **المشاريع الوحدوية** ، ص213.

([3])- فضة ، " **العلاقات الدولية العربية**" ، ص143-144 ؛ مخيمر ، **أزمة المياه** ، ص132.

لصالح البلاد العربية ، ضربة قاضية موجهة إلى مشاريعه المائية ، مما دفع بموشية ديان (Moshe Dayan) بضرورة إيقاف العرب عن الاستمرار بالعمل ، وأيّده في ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول (Levi Eshkol) باعتبار مياه نهر الأردن هامة بالنسبة للكيان الإسرائيلي أهمية الدماء في الشرايين. ووجه ليفي اشكول تحذيراً للبلاد العربية ضد تحويل الروافد العليا لنهر الأردن ، ومضى يقول:" أن أيّ محاولة لحرمان إسرائيل من المياه التي اكتسبت فيها حقاً قانونياً بمقتضى مشروع جونستون ، تُعّد عملاً عدوانياً([1]). وجاء التنفيذ الإسرائيلي على شكل مناورات وغارات وقصف عسكري على امتداد الحدود السورية – الفلسطينية في ربيع وصيف عام1965م من خلال ثلاثة اعتداءات إسرائيلية على مواقع العمل في قناة بانياس – الرقاد وعلى العمال والآليات العاملة فيها ، واستمر التوتر حول تحويل مياه نهر الأردن إلى عدّة أشهر من تبادل إطلاق النار بين القوات السورية والإسرائيلية بالدبابات والمدفعية ورد السوريون بأن أطلقوا نيران مدفعيتهم على المعدات الإسرائيلية في جبل الدّان واتسعت الاشتباكات المسلحة بين البلدين ، وقصف الإسرائيليون معدات تحويل النفق السوري ، مما اضطر السوريين إلى إنشاء نفق آخر يبعد عن الأول بنحو (10كم) ، ولكن سلاح الجو الإسرائيلي ضرب المعدات في مواقع العمل السورية على بعد (12كم) من طبرية بتاريخ1966/7/14م([2]). حيث تبين أن ما عرف بقيادة عربية موحّدة لحماية أعمال المشروع العربي لم تكن فعالة على الأرض والميدان ، ففقد المشروع العربي أهم أركانه وأسس نجاحه ، بالإضافة إلى عدم تغطية نفقات المشروع وتكاليفه ، إذ تقاعست كثير من الدول العربية في تغطية نفقات المشروع المالية ، بالإضافة إلى الأزمات والاختناقات المتتالية التي ألقيت بظلالها على العلاقات العربية في الفترة الممتدة مابين المؤتمر الثاني وحتى عام1967م ، فلم يكتب للمشروع العربي الخاص باستثمار مياه نهر الأردن وروافده وللخطة العسكرية المكلفة بحمايته النجاح ؛ فكانت نهايته المأساوية يوم نكبة حزيران عام1967م عندما احتل الإسرائيليون كافة مواقع المشروع في سورية ، واستولوا على كافة آلياته ، وأضحت كل مياه نهر الأردن وروافده – منذ ذاك اليوم – تحت سيطرة الكيان الإسرائيلي([3]).

---

([1])– ليفي اشكول عند : حسين ، **المياه وأوراق** ، ص 182–183 ؛ بن خضراء ، **إسرائيل** ، ص112–113 ؛ حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص271.

([2])– البرغوثي ، **المطامع اليهودية** ، ص198 ؛ جوت ، **المياه** ، ص21–22.

([3])– كحالة ، **المشكلة المائية** ، ص31 ؛ بن خضراء ، **إسرائيل** ، ص113 ؛ حسين ، **المياه وأوراق** ، ص183 ؛ حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص272–273.

**الخاتمة:**

بعد الانتهاء من عـرض التفصيلات التي اشتملت عليها فصول الرسالة الـستة ، يمكـن تثبيت الحقائق والاستنتاجات الآتية:-

**1**- أن تنفيذ فكرة مشروع قناة البحار (المتوسط – الميت – الأحمـر) الـذي راود مخيلـة المستعمر البريطاني ، ما جاء إلا لمنافسة الاستعمار الفرنسي للسيطرة على أقـصر الطـرق وأكثرها اقتصادية نحو المستعمرات الهندية ، كما ووجد المستعمر البريطاني في إنشاء قنـاة كهذه مانعاً أمنيا وعائقاً طبيعياً ، تجاه أيّ غزو روسي محتمل قادماً من الشرق عـن طريـق العراق فالأردن وصولاً إلى قناة السويس. أما الحركة الصهيونية التي تبنت هذا المـشروع – في الوقت الذي لم يعد له مبرراً من وجهة النظر البريطانية وخصوصاً بعد احتلالها لمـصر عام1882م – كانت تهدف من وراءه إلى تطوير أرض فلسطين " أرض الوعـد " وتهيئتهـا لاستيعاب معظم يهود العالم الراغبين بالعودة إليها ، وتحقيقاً لرغبة الحركة الـصهيونية فقـد عمدت بريطانيا المنتدبة على فلسطين بتوسيع حدودها شمالاً وشرقاً وجنوبـاً ، للـسيطرة أو المشاركة في مياه نهر الليطاني ومنابع نهر الأردن الأعلى.

**2**- ساعد مشروع روتنبرغ على استصلاح أراضي ضفتي نهر الأردن في الفترة الممتدة مـا بين (1928–1948م) إلى إيجاد عشرات الآلاف من الدونمات الصالحة للزراعة ، مما ساعد على تمركز المستعمرات اليهودية الجديدة حول مصادر مياه نهر الأردن وروافده.

**3**- تبنت الحركة الصهيونية مشاريع لودر ملك ، – هايز – سافاج ؛ لأنها توفر الماء اللازم من نهر الأردن الأعلى لريّ الأراضي الزراعية في شمال فلسطين ووسطها ، مع احتماليـة جر المياه إلى النقب تمهيداً لأعماره بالزراعة والصناعة. حيث عُدّت هذه المـشاريع بمثابـة الدستور المائي للكيان الإسرائيلي منذ قيامها وحتى عام1982م.

**4**- تهدف المشاريع الأمريكية ( بنجر– كلاب– جونستون) من الناحية السياسية إلى إيجاد نوع من أنواع التقارب بين الدول العربية المجاورة لحوض نهر الأردن يكون أساسه الماء ، ممـا يؤدي في النهائية إلى دخول تلك الدول العربية في إجراء مفاوضات مباشرة أو غير مباشـرة مع إسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية على حساب تصفية القضية الفلـسطينية بمواصفات اقتصادية وتوطينهم في الأردن وسورية ولبنان.

**5**- تنبهت كلٌ من: الأردن وسورية ولبنان لتلك الأطماع اليهودية في مياه حوض نهر الأردن قبل قيام الكيان الصهيوني وبعده ، حيث تبنت العديد من المـشاريع الجماعيـة كالمـشروع

السوري – اللبناني والمشروع السوري – الأردني والمشروع العربي الموحّد ، بهدف استغلال المياه العربية ضمن الأراضي العربية وحرمان الكيان الصهيوني من الاستفادة منها.

**6**– فشل المشاريع العربية أحادية الجانب لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده ، باستثناء المشاريع العربية الفردية البسيطة التي نفذّت في لبنان وسورية ، وكذلك مشروع قناة الغور الشرقية(مشروع اليرموك) ، نظراً للخلافات العربية السائدة آنذاك ، بالإضافة إلى الموقف الإسرائيلي المناهض لها ، حيث دمر كافة منشآت المشروع العربي الموحّد في حرب حزيران عام1967م.

**قائمة المصادر والمراجع:**

**أولاً – المصادر والمراجع العربية:**

**1- المصادر العربية:**

- أبو الفداء ، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر(ت1331م) ، **تقويم البلدان** ، تصحيح وطبع جوزيف توسن رينود ، وماك كوكين ديسلان ، دار الطباعة السلطانية : باريس ، 1840هـ.

- الجادر ، عادل حامد ، **أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين** ، مطبعة اسعد : بغداد ، د.ت.

- الجمعية العربية ، **مؤامرات حول مياه نهر الأردن** ، مطابع دار الوحدة الوطنية : دمشق ، 1960م.

- حمّادة ، سعيد ، **النظام الاقتصادي في فلسطين** ، الجامعة الأمريكية : بيروت ، 1939م.

- دائرة المطبوعات (1964م) ، **الكتاب السنوي الأردني** ، المديرة العامة للمطبوعات والنشر : عمان ، الأردن.

- رزوق ، أسعد ، **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني** ، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية : بيروت ، 1968م.

- سلطة المياه المركزية ، (1963) ، **ملفات سلطة المياه المركزية** ، النشرة الفنية رقم(33) لعام1963م ، عمان: الأردن.

- شريف ، إبراهيم ، **نهر الأردن ومشاريع الري** ، مطبعة العاني : بغداد ، 1962م.

- شيخ الربوة ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي طالب الأنصاري الدمشقي(ت1327م) ، **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر** ، ط1 ، دار أحياء التراث العربي : بيروت ، 1988م.

- صايغ ، أنيس ، **فلسطينيات** ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث : بيروت ، 1965م.

- صدقة ، نجيب ، **قضية فلسطين** ، دار الكتاب : بيروت ، 1964م.

- علي ، محمد علي ، **نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية** ، الدار القومية للطباعة والنشر : القاهرة ، د.ت.

- العمري ، شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله (ت749هـ) ، **مسالك الإبصار في ممالك الأمصار** ، ج1 ، تحقيق أحمد زكي باشا ، مطبعة دار الكتب المصرية : القاهرة ، 1924م.

- **عنبتاوي ، منذر ، وآخرون ، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م** ، عنبتاوي ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت ، 1964م.

غالب أبو مفلح وآخرون ، **الوقائع والوثائق العربية 1964- 1965** ، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة : بيروت ، 1965م.

- فرج ، عز الدين أحمد ، **قضية نهر الأردن** ، الدار القومية : القاهرة ، - 19م.

- القلقشندي ، أبو العباس ، أحمد بن علي (ت1418م) ، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** ، ج4 ، تح محمد حسين شمس الدين ، ط1 ، دار الكتب العلمية : بيروت ، 1987م.

- **الكتاب المقدس** (العهد القديم والجديد).

- الكردي ، عبد الرحمن علي ، **وادي الأردن وامتيازاته ومشروعاته : دراسة اقتصادية إنشائية** ، مطبعة التوكيل : مصر ، 1949م.

- المحامي ، محمد فريد بك ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، ط1 ، مطبعة محمد أفندي مصطفى : مصر ، 1893م.

- محمد ، عبد الحفيظ ، **النهر الذي وحده العرب: نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل ، دراسة شاملة لجميع مشاريع التحويل** ، دار أخبار الأسبوع : القدس ، 1964م.

- المديرية العامة للمطبوعات والنشر ، ( 1966م) ، **المصادر المائية ومشاريعها** ، وزارة الأعلام : عمان.

- المسعودي ، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي (ت 346هـ) ، **مروج الذهب ومعادن الجوهر** ، ج1-2 ، ط5 ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر : بيروت ، (1973م).

- مصر( القوات المسلحة - قيادة الجيش الأول) ، **مشاريع المياه في وادي الأردن وإسرائيل** ، القوات المسلحة : القاهرة ، 1960م.

- المغربي ، علي بن موسى بن سعيد (ت685هـ) ، **كتاب بسط الأرض في الطول والعرض (الجغرافية)** ، تح خوان قرنيط خينيس ، معهد مولاي الحسن : تطوان ، 1958م.

- المقدسي ، محمد بن أحمد المعروف بالبشاري (ت411 هـ) ، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** ، ط3 ، مكتبة مدبولي : القاهرة ، 1991م.

- المؤتمر الهندسي العربي ، **المشروع العربي الموحّد لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده** ، اتحاد المهندسين العرب : عمان ، 22-28/8/ 1966م.

- الهيئة العربية العليا لفلسطين ، **المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية ، مشروع جونستون** ، دار الكتاب العربي : القاهرة ، 1955م.

- ــــــــــــــــ ، **كارثة اغتصاب المياه العربية** ، د.م : د.ن ، 1964م.

**2- المراجع العربية:**

- أبو رجيلي ، (1973م) ، **المياه في فلسطين المحتلة ، سلسلة حقائق وأرقام رقم (43)** ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية : بيروت.

- البحيري ، صلاح الدين ، (1994م) ، **الأردن : دراسة جغرافية** ، ط2 ، منشورات لجنة تاريخ الأردن : عمان.

ــــــــــــــــ ، (2001م) ، **جغرافية الأردن** ، ط2 ، مكتبة الجامع الحسيني : عمان.

- البرغوثي ، بشير شريف ، (1986م) ، **المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة** ، ط1 ، دار الجليل للنشر : عمان.

- التل ، عبد الله ، (1990م) ، **كارثة فلسطين ، مذكرات عبد الله التل ، قائد معركة القدس** ، دار الهدى : د.ن.

- الأحمد ، نجيب ، (1985م) **فلسطين ، تاريخاً ونضالاً** ، ط1 ، دار الجليل للنشر : عمان.

- بن خضراء ، ظافر ، (2000م) ، **إسرائيل وحرب المياه القادمة** ، ط2 ، دار كنعان للدراسات والنشر : دمشق.

- بن علي ، حسن علي ، ( د.ت ) ، **الأمن المائي العربي حقائق وأرقام: دراسة إستراتيجية لطبيعة مشاكل المياه في الوطن العربي** ، دار البراق : دمشق.

- التميمي ، عبد المالك خلف ، (1999م) ، **المياه العربية التحدي والاستجابة** ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت.

- الجالودي ، عليان عبد الفتاح ، (1999م) ، **قضاء عجلون (1864- 1918م)** ، ط1 ، منشورات لجنة تاريخ الأردن : عمان.

- جبور ، سمير ، وآخرون ، (1981م) ، **قناة البحرين المتوسط والميت ، المشروع الإسرائيلي وأخطاره** ، ط1 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت.

- حدادين ، منذر ، (2004م) ، **الديبلوماسية على نهر الأردن ، تطور النـــزاع ومحـــاولات التسوية** ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع : بيروت.

- حسين ، فتحي علي ، ( 1997م) ، **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوســط** ، مكتبة مدبولي : القاهرة.

- حمدان ، حمدان ، (-19م ) ، **إسرائيل وتحويل الأردن** ، دار دمشق : دمشق.

- حمدان ، محاسن يوسف ، (1985م ) ، **مشروع قناة البحرين: المتوسط والميت** ، ط1 ، دار الفرقان للنشر والتوزيع : عمان.

- حمد ، سعيد ، (1991م) ، **حرب المياه في الشرق الأوسط** ، دار كنعان للدراسات والنشر : دمشق.

- خلف ، تيسر وآخرون ، (2007م) ، **المرجع في الجولان** ، مركز الــشرق للدراســات : دمشق.

- خلة ، كامل محمود ، (1974م) ، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922- 1939م** ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطيني : بيروت.

- خليل ، محمود محمد محمود ، (1998م) ، **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري** ، ط1 ، المكتبة الأكاديمية : القاهرة.

- الخيرو ، عز الدين علي ، ( 1977م) ، **الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطــاني** ، معهد البحوث والدراسات العربية : بغداد.

- خوري ، يوسف ، (1988م) ، **المشاريع الوحدوية - العربية (1973-1987م) ، دراسة توثيقية** ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت.

- دائرة الإحصاءات العامة ، (2009م) ، **الأردن بالأرقام** ، ع (11) ، عمان ، الأردن.

- الدباغ ، مصطفى مــراد ، (1973م) ، **بلادنــا فلــسطين** ، ق1+2 ، ج1+6 ، ط1 ، دار الطليعة : بيروت.

- دمشقية ، غسان ، (1994م) ، **أزمة المياه والصراع فــي المنطقــة العربيــة** ، الأهــالي للطباعة والنشر : دمشق.

- الربيعي ، صاحب ، (2000م) ، **الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حــوض نهر الأردن** ، ط1 ، دار الحصاد : دمشق.

- الزعبي ، الأرقم ، (1992م) ، **الغزو اليهودي للمياه العربية ، حلم توراتي قديم وعمل لتحقيقه مستديم** ، دار النفائس : بيروت.

- زعيتر ، أكرم ، (1979م) ، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939م : من أوراق أكرم زعيتر** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت.

- الزغلول ، ساطع ، (1993م ) ، **إشكالية المياه العربية** ، مطبعة الفجر : عمان.

- سخنيني ، عصام ، (1985م) ، **فلسطين الدولة : جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني** ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطيني : بيروت.

- السفري ، عيسى (1973م) ، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية** ، مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة : يافا.

- سلامة ، رمزي ، (2001م) ، **مشكلة المياه في الوطن العربي ، احتمالات الصراع والتسوية** ، دار منشأة المعارف : د.ن.

- السمان ، نبيل ، (-199) ، **حرب المياه من الفرات إلى النيل** : د.م: عمان.

- سمحة ، موسى ، (-199) ، **قصة مدينة طبريّة** ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دائرة الثقافة العامة بمنظمة التحرير الفلسطينية : غزة.

- السيد ، أحمد رفعت ، ( 1993م) ، **الصراع المائي (الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب وإسرائيل) ، الواقع والمستقبل** ، ط1 ، دار الهدى للنشر والتوزيع : القاهرة.

- الشخاترة ، محمد ، (1983م) ، **حماية وإدارة حوض نهر الزرقاء** ، ط1 ، د.ن: دمشق.

- شديد ، عمر ، (1999م ) ، **المياه والأمن الفلسطيني** ، ط1 ، دار مجدلاوي للنشر : عمان.

- الشناق ، عبد المجيد زيد ، (2012 م) ، **تاريخ الأردن وحضارته** ، ط4 ، مطبعة الجامعة الأردنية : عمان.

- الشهابي ، إبراهيم يحيى ، (2001م) ، طبريّة ، **تراث وذكريات** ، ط2 ، دار الشجرة للنشر والتوزيع : د.م.

- طنطيش ، محمد رجب ، (1982م) ، **المياه في فلسطين ، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية** ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان : طرابلس.

- عائب ، حبيب ، (1996م) ، **المياه في الشرق الأوسط : الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات** ، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام : القاهرة.

- عابد ، عبد القادر محمد ، (2000م) ، **جيولوجية الأردن وبيئته ومياهه** ، منشورات نقابة الجيولوجيين الأردنيين : عمان.

- عبد المنعم ، فارس أحمد ، (1986م) ، **جامعة الدول العربية (1945-1985م)** ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية – سلسلة الثقافة القومية(4) : بيروت.

- عزالدين ، عزالدين طوقان ، (1990م) ، **حرب المياه في الشرق الأوسط** ، ط1 ، مركز الفارس للتصميم والطباعة: عمان.

- العقالي ، عبد الله مرسى ، (1996م) ، **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية** ، ط1 ، مركز الحضارة العربية : الجيزة.

- كحالة ، صبحي ، (1980م) ، **المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي- الإسرائيلي** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت.

- المجذوب ، طارق ، (1998م) ، **لا أحد يشرب : مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل** ، ط1 ، شركة رياض الريس للكتب والنشر : بيروت.

- مجموعة من الباحثين ، (1985م) ، **القضية الفلسطينية والصراع العربي الفلسطيني** ، ق1 ، ج2 ، اتحاد الجامعات العربية – الأمانة العامة ، مؤسسة عبد الحميد شومان : عمان.

ـــــــــــــــ ، (1989م) ، **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني** ، ق1 ، ج2 ، اتحاد الجامعات العربية – الأمانة العامة ، مؤسسة عبد الحميد شومان : عمان.

- مجموعة من الباحثين ( 1994م) ، **بحوث ندوة المياه في الوطن العربي** ، م1 ، مطابع الجمعية الجغرافية المصرية : القاهرة .

- محافظة ، علي ، (1999م ) ، **الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة (1916-1946م)** ، مركز الكتب الأردني : عمان.

- محافظة ، محمد عبد الكريم ، (2001م ) ، **الأردن تاريخ وحضارة** ، ط 1 ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والتوزيع والنشر: اربد.

- مخلوف ، لويس ، (1983م) ، **الأردن تاريخ وحضارة ، آثار** ، ط1 ، المطبعة الاقتصادية : عمان.

- مخيمر ، سامر ، (1996م ) ؛ حجازي ، خالد ، **أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل الممكنة** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب : الكويت.

- المديرية العامة للمطبوعات والنشر ، (1989م) ، **مصادر المياه واستعمالاتها في الأردن : مؤتمر الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الإستراتيجية** ، وزارة المياه والري : عمان ، الأردن.

- المركز الجغرافي الملكي الأردني ، (2005م) ، **الأردن صور وخرائط** ، ط2 ، مطابع المركز الجغرافي الملكي: عمان ، الأردن.

- مركز الشرق الأوسط للدراسات الدولية ، (2007م) ، **المرجع في الجولان** ، دار الرضا للنشر والتوزيع : د.م.

- مركز المعلومات القومي ، (د.ت) ، **نبع الوزاني ، الحق اللبناني والأطماع الإسرائيلية** ، إدارة الأبحاث : د.م.

- مصطفى ، خليل ، (1980م) ، **سقوط الجولان** ، ط2 ، دار النهضة : القاهرة.

- معروف ، عبد ، (1997م) ، **التسوية وحرب المياه** ، دار الحضارة للطباعة والنشر : بيروت.

- المومني ، محمد أحمد عقلة ، (1986م) ، **السياسة المائية للكيان الصهيوني ، دراسة في الجغرافية السياسية** ، دار عمار للنشر والتوزيع : عمان.

- النحّال ، محمد سلامة ، ( 1982م) ، **قناة البحرين المتوسط والميت : مشروع نهر الطاقة الإسرائيلي** ، ط 1 ، منشورات فلسطين المحتلة : بيروت.

- نهار ، عبد الناصر ، (1997م) ، **أزمة المياه في الوطن العربي والحلول الممكنة** ، ط1 ، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع: الكويت.

- وزارة الدفاع الوطني – الجيش اللبناني – الأركان العامة ، (1973م) ، **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني** – سلسلة دراسات رقم (34) ، ط1 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت.

- ياغي ، إسماعيل أحمد ، (1983م) ، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية ، دار المريخ للنشر : الرياض.

**3- الرسائل الجامعية:**

- الزعبي ، أمجد أحمد سليمان ، (2002م) ، **هربرت صموئيل وتأسيس إمارة شرقي الأردن (1920-1925م)** ، رسالة ماجستير منشورة ، وزارة الثقافة : عمان.

- عكور ، إيمان ناصر موسى ، (2000م) ، **هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية 1948 – 1960م** ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة اليرموك: إربد.

- قولي ، رياض حمدي ، (1965م) ، **وادي الأردن والبحر الميت : دراسة إقليمية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق : دمشق.

- المطري ، خالد ، (1970م) ، **حوض نهر الأردن ، دراسة طبيعية – اقتصادية – سياسية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية : د.م.

**4- المعاجم:**

- جبر ، يحيى عبد الرؤوف ، (1988م) ، **معجم البلدان الأردنية والفلسطينية حتى نهاية القرن الهجري السابع** ، دار اللوتس للنشر والتوزيع : منظمة التحرير الفلسطينية.

- الحموي ، شهاب الدين بن عبد الله بن ياقوت (ت1229م) ، (2002م) ، **معجم البلدان** ، ج1 ، تحقيق عبد الله بن يحيى السريحي ، المجمع الثقافي : أبو ظبي.

- شرّاب ، محمد ، (1987م) ، **معجم بلدان فلسطين** ، ط1 ، دار المأمون للتراث : دمشق.

- **المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري** ، (1990م) ، ق ع ، م1 ، ط1 ، مركز الدراسات العسكرية: دمشق.

- هنري عبودي ، (1991م) ، **معجم الحضارات السامية** ، ط2 ، جروس برس : طرابلس.

**5- الموسوعات:**

- أبو حجر ، آمنة إبراهيم ، (2003م) ، **موسوعة المدن والقرى الفلسطينية** ، ج1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع : عمان.

- أسود ، عبد الرزاق محمد ، (1978م) ، **الموسوعة الفلسطينية** ، ق2 ، م1 ، ط1 ، الدار العربية للموسوعات : بيروت.

- حمودة ، أحمد عبد الرحمن ، (1990م) ، **موسوعة المدن الفلسطينية** ، ط1 ، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع : دمشق.

- خمّار ، قسطنطين ، (1969م) ، **موسوعة فلسطين الجغرافية** ، مركز الأبحاث : بيروت.

- العابد ، يوسف سليمان ، (2004م) ، **موسوعة المناطق الأثرية والسياحية والعلاجية في الأردن** ، د.م : عمان.

- عبد السلام ، عادل ، (1990م) ، **الموسوعة الفلسطينية** ، ق2 ، م1 ، دراسات ، هيئة الموسوعة الفلسطينية : دمشق.

- عيسى ، آيلين زغيب ، (1998م) ، **موسوعة لبنان ، تاريخ سياسة وحضارة ، بين الأمس واليوم** ، ج1 ، ( Edito Creps International) : بيروت.

- قسطندي ، نقولا ، وآخرون ، (1975م) ، **كشاف المواقع الجغرافية** ، منشورات وزارة التربية والتعليم : المملكة الأردنية الهاشمية.

- الكيالي ، عبد الوهاب ، (1983م) ، **الموسوعة السياسية** ، ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر : بيروت.

- المسيري ، عبد الوهاب ، (1999م) ، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** ، ج6 ، دار الشروق : القاهرة.

- **الموسوعة العربية الميسرة** ، (1988م) ، م1 ، الدار نهضة لبنان للطبع والنشر : بيروت.

- **الموسوعة الفلسطينية** ، (1984م) ، ق ع ، م1-4 ، ط 1 ، هيئة الموسوعة الفلسطينية : دمشق.

**6- الكتب الأجنبية المترجمة:**

- باغ ، أديب سليمان ، (1983م) ، **الجولان : دراسة في الجغرافيا الإقليمية** ، ترجمة يوسف خوري وآخرون ، منشورات اتحاد الكتاب العرب : الإسكندرية.

- برافر ، موشيه ، (1990م) ، **حدود أرض إسرائيل في الماضي والحاضر والمستقبل (الجوانب السياسية والجغرافية) وجهة نظر إسرائيلية** ، ترجمة بدر العقيلي ، ط1 ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية : عمان.

- رزق ، إدوارد ، (1966م) ، **نهر الأردن وروافده** ، ترجمة وزارة الإعلام ، منشورات وزارة الإعلام : عمان.

- صايغ ، أنيس ، (1973م) ، **يوميات هرتزل** ، ط2 ، ترجمة هيلدا شعبان صايغ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر : بيروت.

- كيلي ، جوت ، (1989م) ، **المياه في فلسطين ، بؤرة الصراع الدائم** ، ترجمة محمود برهوم ، محمد خروب ، دار الكرمل للنشر : عمان.

**7- الصحف:**

- **جريدة الأردن** (عمان) ، السنوات:1953م.

- **جريدة الجامعة العربية** (القدس) ، السنوات: 1932م.

- **جريدة الدفاع** (يافا) ، السنوات:1955، 1959م.

- **جريدة الجهاد**(القدس) ، السنوات:1964م.

- **جريدة الحياة**(بيروت ) ، السنوات ، 1964م.

- **الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن** (عمان) ، السنوات: 1932م ، 1953م ، 1959م ،1963م ،1965م.

- **جريدة الشرق العربي** (عمان) ، الجريدة الرسمية لمنطقة الشرق العربي ، السنوات: 1928م.

- **جريدة فلسطين**(يافا) ، السنوات: 1927م ، 1932م ،1955 ، 1960م ، 1963م.

- **جريدة الكرمل**(حيفا) ، السنوات: 1927م ، 1929م.

- **جريدة المقتبس**(دمشق) ، السنوات:1910م.

**8- الدراسات والبحوث العربية:**

- أبو رجيلي ، خليل ، "المطامع الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية" ، ع (14) ، **مجلة شؤون فلسطينية** ، بيروت ، تشرين أول 1972م.

________ ، " المياه في إسرائيل ، الوضع الراهن والتوقعات" ، **مجلة شؤون فلسطينية** ، ع (23) ، بيروت ، تموز 1973م.

- الجادر ، عادل حامد ، " من مساهمات بريطانيا في خلق دولة إسرائيل : سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة في فلسطين أيام الانتداب" ، ع (55) ، **مجلة شؤون فلسطينية** ، بيروت ، آذار 1976م.

- حداد ، سويلم ، " مياه الأردن وتنمية مصادرها" ، **مجلة رسالة الأردن** ، ع (13) ، عمان ، تموز1963م.

- السيد ، يونس "المشاريع المائية على نهر الأردن" ، ع (88) ، **فصلية الصامد الاقتصادي** ، السنة(14) ، نيسان – حزيران1992.

- الشرعة ، إبراهيم ؛ أبا الزمات ، خالد حمد ، " المشاريع الإسرائيلية لاستغلال مياه نهر الأردن(1948–1967م)" ، ع (2) ، م36 ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، الكويت ، 2008م.

- صعب ، طعان ، " تطور مشروع نهر الأردن" ، ع (35) ، **شؤون فلسطينية** ، تموز1974م.

– غنايم ، إبراهيم ، "المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن" ، **مجلة شؤون فلسطينية** ، ع (106) ، بيروت ، 1980م.

– كحالة ، صبحي ، " المياه العربية وصراع الوجود" ؛ **مجلة العربي** ، ع (318) الكويت ، أيار1985م.

– الكردي ، عبد الرحمن علي ، " ضوء على مشروعات كلاب " ، ع (14) ، م10 ، **مجلة الأردن الجديد** ، عمان ، 1950/5/17م.

– كركوتي ، مصطفى ، " سياسة إسرائيل في السيطرة على موارد المياه العربية" ، **مجلة شؤون فلسطينية** ، ع (118) ، بيروت ، أيلول1981م.

– فضة ، محمد ، " العلاقات الدولية العربية : مؤتمرات القمة العربية" ، ع (1–2) ، م4 ، **مجلة دراسات** ، الجامعة الأردنية ، كانون اول1977م.

– قاسمية ، خيرية ، " فلسطين في شرك اتفاقية سايكس بيكو1916 وتصريح بلفور1917" ، جامعة دمشق : دمشق ، د.ت ، ص8. **مجلة أبو ظبي (مجلة الكترونية).**

مجهول ، "ضوء على شركة روتنبرج" ، **مجلة رسالة الأردن** ، عمان ، 1950/4/21م.

المديرية العامة للمطبوعات ، " مشروع قناة الغور الشرقي" ، ع (17) ، **مجلة رسالة الأردن** ، عمان ، تشرين الثاني1960م.

– ملحم ، ماجد ، "مشروع قناة البحرين بين الحلم و التنفيذ" ، **فصلية الصامد الاقتصادي** ، ع (88) ، السنة (15) ، بيروت ، نيسان – حزيران 1993م.

– نيلسن ، يان " تعيين الحدود الشمالية لفلسطين في الأعوام 1918– 1920م" ، **مجلة شؤون فلسطينية** ، ع (52) ، بيروت ، كانون أول 1975م.

**ثانياً– المصادر والمراجع الأجنبية:**

**1– الوثائق الأجنبية:**

**أ– الوثائق غير منشورة:**

- **Foreign Office (F.O) :** 733/110 XC , No , 182728 , Report Weizmann , President of the Zionist Organization on 22/1/1925.

-**Colonial Office(C.O):**733/6,No,171314 , Telegram High Commissioner , Samuel , to Colonial Secretary , Winston Churchill on 14/10/1921.

- **C.O :** 733/25 , No , 176468 , letter owners eastern shore of the Jordan River to the Government adviser Trans – Jordan , Ali Reza Rikabi , against the Project Rutenberg on 29/6/1922.

- **C.O:**733/25 , No , 1330/297 , Telegram Government adviser Trans – Jordan , Ali Reza Rikabi , High Commissioner , Samuel , a protest in Jerusalem about nomadic tribes and farmers on the Project to Rutenberg on 4/7/1922.

- **C.O:**733/25 , No , 1237 , Telegram John phillby , representative of the British government in Trans – Jordan , to Samuel , the British High Commissioner in Palestine on the Project Rutenberg on 4/7/1922.

**ب- الوثائق المنشورة:**

- Hurewitz , Jacob Coleman , (Edit.,) , (1958) , ( **Diplomacy in the Near - and Middle East : A documentary Record 1914 -1956** ,Vol , 2 , Princeton:D.VanNostrand.

- land , Jane Priest , (Edit.,) (1996) , **Record Of Jordan (1919-1965)** ,Vol , 3 , (1927-1932) , Archive Editions : Oxford.

- Glennon , John , and others (Edit.,) , (1986) , **Foreign Relations of the United State , (1952-1954) , the Near and Middle East** ( in tow part) , Vol , IX , U.S Government Printing Office : Washington.

- ——— , ( 1989) , **Foreign Relations of the United State , (1955 -1957) , Arab - Israel Dispute** , U.S Government Printing Office : Washington.

- United State Department of State , (1934) , **Papers Relating to the Foreign Relations of The Untied State1921** , Vol , 1 , United states Government Printing Office : Washington.

**2- المصادر الأجنبية:**

- Abel , LE.P.F.M., (1967) , **Géographie De La Palestine** , Librairie Lecoffre : Paris.

- Allen ,William , R.N , (1855) , **The Dead Sea , Anew Route to India (with other fragments and gleanings in the East)** ,Vol , 1 , Green and Long Mans : London.

- Botham , Herbert Side , (1918) , **England and Palestine essays towards the restoration of the Jewish State** , Constable and Company LTD : London.

- Chas.T.Main.Inc., (1953) , **The Unified Development of the water resources of the Jordan Valley Region** ; **Prepared at the request of the UN , under Direction ,(Tennessee Valley Authority)** , Boston , Mass ,Charlotte M . C.

- Cumming , Henry Harford , (1938) , **Franco - British Rivalry in the Post - War Near East , The Decline of French influence , 1914 – 1923** , Oxford University press : London.

- Edger , Barton Worthington , (1946) , **Middle East Science : survey of Subjects other than Agriculture** , H.M Stationery off : London.

- Farnie , Douglas Antony , (1969) , **East and West Suez , the Suez Canal and its History (1854 -1956)** , Glarendon Press : Oxford.

- Frischwasser, H. F, Ra,anan , (1955) , **Frontiers of Nations** , Batch worth press : London.

- George , David Lloyd , (1938) , **The truth about the Peace Treaties** , Vol , 2 , V.Gollancz : London.

- Glueck , Nelson **,** (1946) , the **River Jordan , being an Illustrated Account of Earth's Most Storied River ,** Lutter worth Press : London.

- Graves , Philip Perceval , (1923) , **Palestine , the Land of the Faiths** , J.Cape : N.pub.

- Gurion , David ; Zvi , Yitzhak , (1918) , **Land of Israel in the Past and Present** , Poale - Zion Palestine Committee : New York.

- Halpern , Ben , (1969) , **the Idea of the Jewish State** , Harvard University Press : Cambridge.

- Herzl , Theodor , (1946) , The **Jewish State (1896)** , Translated from the German by Sylvie D'Avigdor , the American Zionist Emergency Council : American.

——— , (1960) , **Old - New Land** , Edited by Jonathan.D.Sarana Herzl press: New York.

- Ionides , M.G.; Blake , G.S , (1939) , **Report on the Water Resources of Trans Jordan and their Development** , Crown Agents for the Colonies : London.

- Isaacs , Samuel Hillel , (1917) , **The True Boundaries of the Holy Land** , Edit., Jeanette Isaacs Davis , N.pub., : Chicago.

- Libby , William , Hoskins , Frankline , (1905) , **The Jordan Valley and Petra** ,Vol ,1, Putnam's son's : New York.

- Lowder Milk , Walter Clay , (1944) , **Palestine , Land of Promise** , Harper & Bors London.

- Mannin , Ethel , (1965) , **The lovely Land : the Hashemite Kingdom of Jordan ,** Hutchinson : London.

- Meinertzhagen , Richard , (1959) , **Middle East Diary, 1917 - 1956** , Cresset Press : London.

- Michael Baker., Jr., inc , Harza Engineering company , (1955) , **Yarmouk - Jordan valley Project , Master Plan Report** ,Vol , 2 , Part , 5, Illinois : Chicago.

- Newton, Frances Emily , (1948) , **Fifty Years in Palestine** Coldharbour Press : London.

- Pataiand , Raphael (Edit.,) , (1960) **The Complete diaries of Theodor Herzl ,** translated by Harry Zohn ,Vol , 2 , Herzl press and Thomas Yoseloff : New York.

- Sacher , Harry , (Edit.,) , (1916) , **Zionism and the Jewish Future** , the Macmillan Company : New York.

- MacDonald & Partners , (1951) , **Report on the Proposed Extension of Irrigation in the Jordan Valley** , Printed on behalf the Hashemite Kingdom of Jordan , by Cook , Hammond & Kell , Ltd : London.

- Warriner , Doreen , (1948) , **Land and Poverty in the Middle East** , Royal Institute of International Affairs : London.

- Weizmann , Chaim , (1949) , **Trail and Error : the autobiography of Chaim Weizmann** , Vol , 2 , Jewish Publication Society of America : N.pub.

**3- المراجع الأجنبية:**

- Alatout , Samer , (2011) , **Hydro-Imaginaries and the Political Geography of the Jordan River** , in : Environmental Imaginaries of the Middle East and North Africa , (Edit.,) , Diana K. Davis and Edmond Burke , Ohio University.

- André , Neher , (1990) , **the made their Souls Anew** , translated by David Maisel , state university of new York : Albany.

- Biger , Gideon , (2004) , **The Boundaries of the modern Palestine (1840-1947)** , Hebrew Ben Gurion university press : Beersheva .

- Burdan , D. J. , (1959) , **Hand Book of the Geology of Jordan** , **Government of the Hashemite Kingdom of Jordan** , N.pub., : Amman.

- Eshel , David , (2000– 2001) ," **The Israel - Lebanon border enigma"**, in IBRU Boundary and Security Bulletin : Winter.

- Hof , Frederic Charles , (1985) , **Galilee divided : The Israel - Lebanon frontier , 1916 – 1984** , West View Press : London.

- Isaac., and Others , (N.D) , **The impact of Israel's Unilateral actions on the Palestine Environment** , Applied Research Institute : Jerusalem.

- Khouri , Rami George , (1988) , **The Antiquities of the Jordan Rift Valley** , Al Kutba Publishers : Amman.

- Mackenzie , Wallace Donald , (1883) , **Egypt and the Egyptian question** , Macmillan & Co : London.

- Mossek , Moshe , (1978) , **Palestine immigration policy under Sir Herbert Samuel : British , Zionist and Arab attitudes** , frank Cass and company Limited : London.
- Naff , Thomas , and Ruth C.Maston , (Editors.,) , (1984) , **Water in the Middle East - Conflict or Cooperation** , west view press : London.
- Plinius , Gaius Secundus (Pliny The Elder) , (1991) , **Natural History A Selection** , Translated by John , Healy , Penguin Group : England.
- Schattner , Isaac , (1962) , **The Lower Jordan Valley , A studying the fluviomorpholgy of an Arid Region** , the Magnes press : the Hebrew University Jerusalem.
- Sykes , Christopher , (1967) , **Cross Roads to Israel** , the New English Library : London.

**5- الدراسات والبحوث الأجنبية:**

- James , Baster , "the Economic problems of Jordan" **International Affairs** ,Vol , 31 , No ,1 , January, 1955.
- Marcus , Mackenzie ,"Trans Jordan", **Journal the Royal Central Asian Society** , Vol , 33 , issue 3 - 4 , July - October , 1946.

**6- الانترنت:**

-(www.marefa.org).
- (en.wikipedia.org).
- (www.bbc.co.uk).
- (hansard .Milbank systeme.com).
- (www.Sutherland collection.org).
- (www.attarikh-alarabi.ma/Html/adad5partie3.htm).
- (www.answers.com).
(.www.mideastweb.org/zionistborders.htm)
- (www.Jewish Virtual Labrary.org).

## ملحق رقم(1)

**رسالة أبراهام بوركارت إلى القس جون ويلكنسن بخصوص بعثة بوركارت إلى فلسطين:**

عزيزي القس السيد:

بعد أن قرأت كتابك الشيّق الحصيف" إسرائيل مجدي" أيقنت أنك الأقدر من سواك على إعطائي النصيحة التي أريد وعلى مساعدتي ، لأنك على علم بما في الكتب ، وباليهود ، ولأنك تؤمن بإعادة قيام إسرائيل كأمّة في أرضها ، وبالنبوءات كافة التي يتوجب أن يؤخذ بعضها حرفياً حيث إن الشتات تحقق حرفياً ، وإن إلهنا سيحققها حرفياً.

وقد وصلت بعد سبعة أشهر من إقامتي في فلسطين العام الماضي إلى واحدة من مستعمراتنا وهي ريشون ليزيون بالقرب من يافا ، ووجدت في سجل الزائرين الذي طلب منا أن ندوّن فيه كلماتنا ما يلي:

" إنني مسرور جداً لما رأيته من تطوّر للمستعمرة ، وأرجو أن يقترب اليوم الذي ستساعد فيه كل من إنجلترا وأميركا في تحويل كل البلاد إلى حديقة كهذه. التوقيع ك. كليرجمان (K.Klargoman)". وقد نقلت الكلمات بالتقريب الشديد. وقد قادتني دراساتي في فلسطين إلى الاكتشاف التالي:

1- يمكننا بواسطة المياه منتظمة الجريان أن ننتج طاقة لجميع أنواع الصناعات وللكهرباء لإنارة أنحاء البلاد كافة ، وطاقة لتدير مضخات طاردة مركزية تستعمل لأغراض الريّ.

2- وبريّ منتظم كما في مصر أو الهند سنستطيع بسهولة تحويل البلاد إلى جنّات عدن.

وقد جعلني سفر حزقيال ، الذي يفهم عادة من منظور روحاني ، أن أفكر في رفع منسوب البحر الميت بارتفاع(300) قدم حتى يصل إلى أريحا ، وجعله بحيرة حية ملأى بالأسماك ، ومغطاة بالقوارب ، تعجّ شواطئها بالفنادق والحدائق. وهذا ما قادني إلى البحث عن موارد مياه عذبة ووجدتها فعلاً في نهر الليطاني تجري وتصب دون فائدة في البحر المتوسط ، ولا يوجد في مقربته قرية أو مدينة.

ومضيت لذلك أقيس ارتفاعات الليطاني والحاصباني( الذي يشكل3/1 نهر الأردن) للعثور على مكان لشقّ نفق يصل النهرين. ووجدت ضالتي بالقرب في البريج/ في الشمال وتكون نهاية النفق الثانية إلى الجنوب من حجام بالقرب من الحاصباني على التل ، وهناك سيكون لنا أول شلال.

ولن يتعدّى طول النفق(7) أميال ، والصخور كلسية طرية ، وتقدّر كلفة شقّ النفق بحوالي(250,000) جنية أو أقل. وقبل موسم الأمطار مباشرة كان في نهر الليطاني(20م3)

نستطيع تحويله بكامله في النفق أثناء الموسم غير الماطر ونحصد فوائده في أرجاء وادي الأردن كافة. وهكذا فإن الشلال عند حجام يعطينا

تدفق(20م3) × سقوط (50م3)(150) قدماً← (10,000) حصان.

ومع الحاصباني قبل وصوله الدّان وبانياس

تدفق(35م3) × سقوط (200م) ← (70,000)حصان.

وبين بحيرة الحولة(ميروم) وطبرية بخط مستقيم

طوله(15كم) هناك شلال بسقوط(210م)

بتدفق يضاف إليه الليطاني

مجموع(50)+(20)=(70م3)× (210)←(147,000).حصان.

جنوب بحيرة طبرية عند البادجة سيكون هناك

شق نفق قصير طوله(30م) وسقوط (12م3)× (770م3) ←(8,400) حصان

المجموع طوال العام لا يقلُّ عن←(235,400) حصان.

منها في الربيع والصيف قد يصل إلى(400,000) حصان.

وبإمكاني إضافة قوى مائية متعددة ، ففي الليطاني نفسه بين زحلة والبريج( النفق) ؛ واللدّان وبانياس ؛ واليرموك المتدفق من منسوب(+200) قدم إلى(−660) قدم=(2660) قدماً فرق مناسيب ؛ والأردن جنوب الباجة( طبرية)؛ ونهر العوجا القوي بالقرب من يافا ، وبها جميعاً أكثر من←(200,000) حصان.

المجموع الأدنى←(435,000) حصان.

وهكذا ترى أن هناك الكثير مما يمكن عمله في فلسطين ، وما من أرض مثلها على وجه الأرض ، وكان الله يعرف ما يفعله عندما شكلها: جبال عالية وبحر ميت يقع عند منسوب(1200) قدم تحت سطح البحر.

كان المؤتمر الصهيوني مندهشاً بقدر ما كان مسروراً حين أريتهم كنوز بلادهم ، ولديهم الآن ما يحركون به الشعور الوطني لدى أولئك الذين يظنون أن لا أمل في بلادهم الجرداء.

وباستعمال(200,000) إلى(400,000) حصان ، يكون لدينا طاقة تزيد على حاجات الريّ ليس لوادي الأردن فحسب ، بل باستعمال المضخّات الطاردة المركزية التي ترفع المياه حتى(500) قدم نستطيع أن نروي سهل فلسطين كافة من بيسان حتى حيفا ، وهو سهل ذو تربة جيدة ، وكذلك المزيد( من الأراضي). وسيكون لدينا طاقة تكفي للضخّ من الأردن أو من

نافورة إليشا أو من نهر الفارعة جداول كاملة من المياه العذبة إلى القدس أو نابلس أو أماكن أخرى ، ومنها تنساب المياه بانحدار ثانية لتروي حدائق عديدة. وسيكون لسهل يافا- غزة مضخات تشغّلها محركات صغيرة بدلاً من البغال لإرواء بياراته. وهكذا فإن ما توصلت إليه هو:

1- ألا يكون لدى إنجلترا كل الرغبة في شراء الأراضي المقدسة من أيادي السلطان بثمن زهيد وجرداء كما هي.

2- والسماح لليهود بالعودة إلى فلسطين ، وحمايتهم هناك ، وبيعهم الأراضي بأسعار أعلى ولكن معقولة.

3- واسترداد بعض الأموال بهذه الطريقة تعويضاً عن تلك التي أنفقت خسارة في حرب الترنسفال.

4- واستحقاق مباركة جديدة من الله.

5- والإسراع في تخفيف معاناة اليهود ومجيء السيد.

ويمكن أن أضيف أن كل وادي الأردن مغطى بطبقة سمكها(3-5) أقدام من التربة الكثيفة البنية اللون ، إذا ما تم ريهّا بعقلانية تعطي(3) محاصيل ، ويمكنك أن ترى في أريحا دوالي العنب بقطر يبلغ قدماً واحداً وأكثر. ويمكن زراعة القطن والبن والكاكاو والبرتقال وشجر النخيل وأمثالها وستنبت إنباتاً ممتازاً.وستكون الثروة هناك مدعاة للإعجاب بمجرّد عودة آلاف اليهود إلى بلادهم دون الخوف من الأتراك! وهل لي الآن أن أطلب إليك إبقاء هذا الأمر سرّاً ، لأن الصهاينة يقولون إن السلطان يجب إلا يعرف شيئاً عن هذه المشاريع ، وأن تطلع جلالة ملك إنجلترا على الموضوع ، وسيأخذ بيدك الرب الذي يعلم أن الوقت قد حان. وإذا لم توافق على فكرتي ورغبتي أرجو أن تخبرني اعتراضك ، ولكني آمل إلا يكون لديك أي اعتراض. وأرجو منك أن تعذر سوء لغتي الإنجليزية ، وإن تصدقني([1]).

مع جزيل الاحترام
أبراهام.م. بوركارت
باريس 1901/2/18م

([1])- حدادين ، **الدبلوماسية** ، ص305-309.

ملحق رقم(2)

رسالة المندوب السامي البريطاني في فلسطين إلى وزير المستعمرات البريطاني ، ونستون تشرشل ، بتاريخ1921/10/14م:

PALESTINE CO733/6 171314

GOVERNMENT HOUSE
JERUSALEM. 624

DESPATCH NO 349.1

REFERENCE NO 2191/Pol:

14th October 1921.

52928
OCT

Sir,

I have the honour to transmit herewith copy of the report dated the 13th October, 1921, by General Grant, Director of Public Works Department, and Mr. P. Eutenberg, in connection with the delimitation of the boundaries between Palestine and Syria.

With regard to the three proposals on page four of the report; (a) It could probably be arranged with the French that the more northern boundary would be accepted, if a road were made not at their expense. I have informed Mr. Rutenberg that the cost of this road must be defrayed as part of the capital expenses of his scheme and not from the funds of the Government of Palestine. To this he has not dissented. (b) I understand that the French are not likely to agree to give up the town of Banias on account of the several roads that meet there, and for strategic reasons. (c) If we revert to the line now indicated to the east of the Huleh plain, the French

will receive nothing in return for the valuable concessions they are willing to make of the eastern part of the Sea of Galilee and with respect to the coast lands to the south and south east of it. In this connection the transfer of the southern Druze villages might be considered, the line passing only along the edge of cultivation and not making a curve to the south in the neighbourhood of Azrak as previously suggested by Colonel Newcombe. These villages can undoubtedly be administered far more conveniently from the French zone than from ours.

I should be glad to be informed, if possible by telegraph, whether you approve these proposals.

Arrangements are being made for a meeting in the near future between General Grant and Mr. Rutenberg and the French water experts.

I have the honour to be

Sir,

Your most obedient, humble servant,

Herbert Samuel

HIGH COMMISSIONER.

## ملحق رقم(3)

## رسالة مالكي الشاطئ الشرقي لنهر الأردن إلى مستشار حكومة شرقي الأردن ، علي رضا الركابي ، ضد مشروع روتنبرغ بتاريخ29/6/1922م:

CO 733/25 17668

wopy.

Trahslation.

His Excellency,
The Chief Adviser,
Trans-Jordan Govt.,
Amman.

---

It has been brought to our notice that the Palestine Government has recently given a concessibn to a Jewish man, Mr. Rutenberg, having the full right to utilise the waters of the Jordan River and other tributaries which pour its waters to the above between Palestine and Trans-Jordan Territories which have been divided naturally and legally for the benefit of the two territories and as the utilising of these waters which have been specialised to one side of its shores bring a bad effect to the other deprived shore and bring a deadfull effect which terminates its life we submitted this our claim hoping to ascertain the reality of this concession from the Palestine Government and asking what is the degree of relation in using the other half of the water which we are independent in its use without anybody to interfere in our rights, and if it appears that this concession will have to invade our rights, we beg you to communicate with the Palestine Government in order to keep our rights and especially our lives and with no doubt we have to submit to Your Excellency that we do not permit any power in the world to play in our rights and it is impossible to permit in such work awaiting the clear reply in this matter offering in conclusion our best regards.

(Sgd)

Tribes and owhers of the Eastern shore
of the Jordan River.

Amman.
29.6.22.

ملحق رقم(4)

رسالة مستشار حكومة شرقي الأردن ، علي رضا الركابي ، إلى المندوب السامي في القدس بتاريخ4/7/1922م حول احتجاج القبائل البدوية والمزارعين في الغور حول مشروع روتنبرغ:

Public Record Office London

Translation.

Copy.

No.1330/297

C.B.R.
Amman.

A claim has been submitted to us by the Tribes and owners of the Eastern shore of the Jordan River stating that they have been informed that the Palestine Government has already given Mr. Rutenberg a concession for utilising the waters of the Jordan River and other streams which pour its waters to it between Palestine and Trans-Jordan Territories. As the two territories have the right naturally and legally, the people want to know the reality from the Palestine Government itself.

Your Excellency will see a copy of the claim referred to attached herewith for your perusal.

As we know, according to what the newspapers say, that if this enterprise is of a good benefit to Mr. Rutenberg and his corporation, it is not of any benefit for the owners of the lands which get its waters from the Jordan River and other tributaries. There I beg yo_u to take the applicants claim into carefxul consideration for enquiries to be made and informing us of the result.

(Signed) Al Rikabi,
Chief Adviser.
T.J. Govt.

Amman.
4.7.22.

# ملحق رقم (5)

## رسالة من ممثل الحكومة البريطانية ، جون فلبي ، في شرق الأردن إلى المندوب السامي البريطاني في القدس حول مشروع روتنبرغ بتاريخ 1922/7/4م.

CO733/25

Copy.

Ref. No. 1237.

C.B.R's Office,
A M M A N.

His Excellency the High Commissioner,
Government House,
Jerusalem.

Sir,

I have the honour to invite Your Excellency's attention to a letter from Sir W. Joynson-Hicks on the subject of the Rutenberg concession published in the issue of the "Times" dated the 15th June 1922 and particularly to the items therein numbered (10), (11) and (12).

Statements such as those referred to are likely to have a disturbing effect unless authoritatively contradicted and I was informed only recently by the Chief Adviser, that certain elements of the Ghor cultivators (probably acting under the influence of the Arab party in Palestine) are organising a protest against the Rutenberg concession on the ground that it will restrict their free right to the use of the waters of the Jordan.

In these circumstances it would seem essential either that a public pronouncement should be made or that I should be officially authorised to assure objecting parties on this side on the following lines, namely:-

(1) That the Rutenberg concession in no way affects Trans-Jordan.

(2) That it does not affect the existing rights of cultivators and others on this side to the free use of the waters of the Jordan within the limits of Trans-Jordan for any purpose.

(3) That it does not in any way affect the use of waters and streams situated in Trans-Jordan territory whether they flow into the Jordan or Dead Sea or not.

Some sort of assurance on these lines would clearly seem to be required and I trust Your Excellency will be able to accept this view.

I have the honour to be, etc.

(Signed) H. St. J. Philby.

C.B.R.

4.7.22.

## الملحق رقم(6)



own good time, in accordance with decision last October, at regularly scheduled meeting of Council.

3. Final approval of JVP at Council meeting neither necessary nor practicable, since Arab League would not be party to agreement. Jordan, Lebanon and Syria as countries directly involved sought advice of League re JVP in conformity their obligations to coordinate policy with fellow Arab states. Logical next step is for Arab League to note findings of Arab Technical Committee, accept technical validity and economic soundness of plan, find it politically compatible with Arab policy and urge states directly concerned to approve it in accordance with their constitutional procedures. Remaining details could then be worked out with states concerned—if desired, by Johnston's return to area.

FYI Present thinking is that Johnston's return to area would not be warranted unless Arab League Council finds, at minimum, that JVP is not inconsistent with Arab policy. End FYI.

---

### 156. Telegram From the Embassy in Lebanon to the Department of State [1]

*Beirut, March 3, 1956—4 p.m.*

1029. In conversation this morning, Foreign Minister Lahoud said "speaking personally" that while Eric Johnston would always be welcome, there was no possibility at present of any useful discussion for decision on "Johnston Plan," if unmodified (Embtel 932). [2] I informed the Foreign Minister that Secretary General Ammoun had said that Lebanon would be willing to take part in new discussions on Jordan Valley plan if Syria were willing (Embtel 1013). [3] Lahoud again said he was speaking personally and not as Foreign Minister, but that it was his opinion no government of any of Arab states involved could accept "Johnston Plan" in its present form at present time and remain in office. If GOL approved plan in present heated state of opinion, Lebanese Parliament would reject it and toss government out of office. As an engineer he agreed that really sound

---

[1] Source: Department of State, Central Files, 684A.85322/3–356. Confidential. Received at 9:50 a.m., March 4. Repeated to Amman, Cairo, Damascus, Tel Aviv, London, Paris, Ankara, Baghdad, Jidda, and Jerusalem.

[2] In telegram 932 from Beirut, February 14, Emmerson had reported that Lebanese Foreign Minister Lahoud, in the course of a conversation the previous day, had "stated categorically his opinion no Arab Government could now support JVP and remain in office." (*Ibid.*, 684A.85322/2–1456)

[3] Not printed. (*Ibid.*, 684A.85322/3–156)

plan was Johnston Plan utilizing Lake Tiberias for necessary storage, but that latter element would mean cooperating, dealing, with Israel, and public opinion Lebanon and other states was not only not ready, but entirely hostile to such relationship at present. Personally, he urged consideration be given to "Arab Plan," which called for separate development of Yarmuk without Jordan storage. This would cost somewhat more money and would irrigate a million dunims less land but this extra cost would be offset by fact that this plan could be agreed upon promptly and irrigation Jordanian land could begin at reasonably early date. It would also, he argued, prevent possibility of war because if interested Arab states made this separate development they could raise no objection to Israel's draining off her part of Jordan waters. Later, Lahoud argued, when political tension dissipated, separate plans could be modified and combined into latest Johnston Plan using Tiberias for storage. This would involve greater expense but in his opinion it would be worth it.

**Heath**

## 157. Telegram From the Embassy in Egypt to the Department of State [1]

*Cairo, March 4, 1956—1 p.m.*

1748. Re Embtel 1744. [2] British Ambassador left town immediately following Lloyd's departure and not returning until Monday. [3] However, following represents our best understanding of substance Nasser–Lloyd talks as obtained Egyptian sources close to Nasser . . . and from British and Iraqi Embassies.

1. Area Policy

British Minister [4] (who did not participate directly in talks) Iraqi Embassy officer said independently that Nasser proposed to Lloyd present membership of the Baghdad Pact be frozen and Arab collective security pact be revived with Iraq serving as link between two

[1] Source: Department of State, Central Files, 680.86/3–456. Secret; Priority. Received at 5 p.m. Repeated priority to London, Karachi, Paris, Amman, Beirut, Baghdad, Damascus, Jidda, Ankara, Tehran, Tel Aviv, Tripoli, Alexandria, Benghazi, Jerusalem, Khartoum, and Port Said.

[2] Telegram 1744 from Cairo, March 3, reported on a press conference Lloyd held before his departure. (*Ibid.*, 680.86/3–356)

[3] March 5.

[4] Francis Ralph Hay Murray.

# الملحق رقم(7)



ment of Interior has well advanced projects based on solar evaporation. An ionic membrane process, which might be linked to atomic energy, has been brought to an advanced state of development by a number of firms. The Department of Interior's program, however, is in danger of being greatly slowed down by the denial of funds in Congressional appropriations. There is patent litigation between American and Dutch firms with respect to the ionic membrane process. If a member of the White House staff were charged with responsibility, he might be able to have alternative funds, which would not have to be large, made available to the Department of Interior by the President. He might also be able to bring the parties to the dispute over the ionic membrane patents to an agreement permitting the use of the process for the purpose suggested herein. It would then be possible for the Secretary or the President to make an announcement at an appropriate time that we would give financial support to utilization of these processes in the Middle East and possibly also assist further in conventional river development, notably in Syria. Such an announcement would help to counter-balance for other Arab countries the recent concentration on the Aswan Dam.

*Recommendation:*

That, if it is decided that a new approach to the problem of a Palestine settlement should be sought, staff work, including solicitation of views from the field, be undertaken preparatory to:

1. Instructing Ambassador Lodge to inform Hammarskjold in accordance with paragraph 1 above.
2. Arranging for the Secretary to discuss with Ambassador Makins the possibility of proceeding in accordance with paragraph 2 above.
3. Responding to Foreign Minister Lahoud's proposals in accordance with Tab A.
4. Suggesting to Henry Labouisse that he prepare specific proposals in accordance with paragraph 4 above.
5. Discussions by the Secretary with the White House on steps to carry out the proposals in paragraph 5 above.

**[Tab A]**

## AN ALTERNATIVE TO THE JORDAN VALLEY PLAN[8]

Foreign Minister Lahoud of Lebanon is in secret touch with Ambassador Heath in an effort to find some means of resolving the

[8] Secret. Drafted by Troxel on June 5.

Jordan River impasse. Beirut's telegram 1405 of May 5[9] reports that Lahoud has asked "Ambassador Johnston and his experts" to come up with a plan which he might present to his fellow Arabs. The following is a proposed "Lahoud Plan", to be put forward as his own brainchild, to which we would agree if he secured sufficient Arab support. Each component of the plan is set forth in the terms Lahoud would probably find advantageous, followed by a brief explanatory comment. While the basic plan contains no new elements, some new ideas are brought to bear which should increase the prospects of success.

1. "The Arab states are capable of planning and working out their own destiny, and they are determined to guide their future with their own hands. This applies to decisions respecting the development of their water resources, as well as to the other decisions facing the Arab world."

One of the major obstacles to the acceptance of the Jordan Valley Plan has been its sponsorship by the United States, with the consequent fear that it has some hidden pro-Israel motivation. It is doubtful that United Nations sponsorship would produce any better results; the history of the partition of Palestine and the controversies surrounding the Truce Supervision Organization do not augur well. Sponsorship by the U.K. or another nation would be still less effective. Arab sponsorship, taking advantage of growing nationalist sentiment, is, therefore, the most likely solution.

2. "As a first stage in the Arab development of the Jordan River basin, a diversion dam should be constructed at Adasiya, a canal should be built down the West Chor in Jordan, and Lebanon and Syria should speed up the exploitation of the Hasbani and Banyas Rivers, before they flow into Israel."

The "exploitation of the Hasbani and Banyas Rivers" is window dressing, with little meaning. It is provided for in the Jordan Valley Plan. The division dam at Adasiya is the key to the solution of the Banat Ya'qub question, since both diversion points lie in demilitarized zones. General Burns has made it clear that permission to work on the Adasiya diversion would leave him no alternative but to grant similar permission to the Israelis. For that reason, Syria has in the past refused to cooperate with abortive Jordanian efforts to secure agreement on construction at Adasiya. This cooperation is essential since Syria controls both banks of the Yarmuk at that point, and it is not considered likely that Lahoud's sponsorship

[9] Not printed. (Department of State, Central Files, 684A.86/5-556)

would in itself overcome Syria's reluctance to provide Israel with a tool for use at Banat Ya'qub. The following techniques are therefore proposed to overcome Syrian opposition:

(a) An arrangement should be worked out with Israel whereby the Israelis would apparently abandon, at least for the present, the proposed diversion at Banat Ya'qub in favor of a diversion north of Lake Huleh, where there is no demilitarized zone and where Israel controls both banks of the Jordan. A diversion at such a point would be difficult from an engineering point of view and would involve costs which would probably make the diversion uneconomic. Nevertheless, with some effort and with the cooperation of Israel (on both counts, the problems are considerable and would justify a separate memorandum, but they are amendable to solution), a convincing showing can be made that Israel is not dependent upon work in the demilitarized zone to carry its own plans through to fruition. Such a showing, properly timed, would take the spotlight off Banat Ya'qub and would greatly ease Lahoud's task. It would not be necessary to carry the alternative diversion through to completion.

(b) We should make arrangements with Israel and General Burns so that permission for the Israelis to resume work at Banat Ya'qub will not be effective or used until construction is well under way at Adasiya, and the Arabs have tangible evidence of their water development.

(c) Lahoud should be placed in the position of holding out the hope of United States financing for a storage dam on the Yarmuk, suitable for power for Syria, to be built at a later stage. This hope is provided by the remaining elements of the plan, as described below.

3. "The next stage would be the construction of a high dam on the Yarmuk at Maqarin. This dam would store the waters of the Yarmuk on Arab soil, and would provide power for industrial use in Syria and Jordan. When this dam has been built, it will be possible to complete the canal network in the Ghor and irrigate the Jordan Valley clear to the Dead Sea. We would not, however, abandon Arab rights to store water in Lake Tiberias at some later date if it is advantageous to us and is carried out under conditions that are completely suitable to us. But before we will consider any Tiberias storage, we insist that primary storage be constructed first on Arab land."

This part of the plan involves the U.S. in some financial risk. If we get into a position where we must assist in paying for a "high dam on the Yarmuk" (a 300 MCM reservoir is meant here), but with inadequate assurances that the dam will be tied into an overall program which has a very high cost per acre and on which there will be little refugee resettlement. The political benefits might warrant our proceeding, however, if the following steps are taken to minimize the risk:

(a) In the detailed plan, the assertion of "Arab rights to store water in Lake Tiberias" would be so phrased as to imply a commitment to store water there if the advantages are clearly demonstrated on engineering grounds. The Israelis have already agreed, in effect, to hold storage space available for the Arabs for several years.

(b) In considering the extent of our commitment (see below), we would exclude any help in financing the expensive costs of land preparation, construction of laterals, drainage, etc., except in connection with specific refugee projects.

(c) Most important of all, we must make the decision to insist during the forthcoming meeting of the General Assembly on instituting a progressive transfer of the responsibility for the administration of refugee relief to the individual countries concerned. This transfer will be strongly resisted by the Arab countries and will be very difficult to accomplish. Nevertheless, it is the only way we can protect ourselves from the prospect of an ultimate refusal by the Arabs to use the water conserved by "Lahoud Plan" facilities in resettlement of refugees. The Jordanians, in particular, argue with some logic that the refugees cannot have a prior claim on the best potential farm land in Jordan, and that the refugees are no more in need than many other impoverished Jordanians. A case can be made that the refugee problem can be solved only by general economic development, through which refugees and non-refugees alike would participate in the new opportunities offered. But if UNRWA is not to resettle the refugees in its charge, removing the refugees from its ration rolls one by one as they reach the point of self-support, we must be in a position to make reductions in total relief expenditures in each country which are proportionate to the contribution toward its general development, leaving to each country the adjustment of rations within its borders.

4. "The plan would be financed by a Jordan Valley Development Authority, run by and for the Arabs. This Authority would obtain its funds through capital lent on a no-interest basis by the Arab states, and it would welcome loans from other countries on a similar basis, except that the principle of Arab control would at all times be maintained. Many nations speak much of Arab friendship; the reaction from the world to the financial needs of the Authority would show which countries really have Arab interests and objectives at heart. The Authority would receive income from the sale of electric power and from water fees, which in time would restore the funds expended."

Contributions from most Arab countries would be nominal, although Iraq, Kuwait and Saudi Arabia might provide significant help. There is a possibility that the Soviet Union or one of the satellites might contribute, though this seems unlikely. If there is no Soviet contribution, of course, we would gain an important public relations advantage. Most of the funds would of necessity come

from the U.S., although some help could probably be secured from the U.K. and several of the Commonwealth nations. France is unlikely to make more than a gesture of assistance.

It would not be expected that the Authority would in fact be able to repay the loans which constitute its basic capitalization, but it would be wise to make it as nearly self-liquidating as possible for two reasons: (1) To the extent that it produces an income which can be re-invested within the Valley, it will reduce the pressure for additional aid, and (2) the theory of a self-liquidating operation makes loan assistance, as opposed to grant assistance, more plausible. This is not only preferred by our Congress, but would probably make it technically easier to attach conditions which will keep in our hands a measure of control over the Authority's dollar funds, despite the Arab control over the Authority as a whole.

*Conclusion:*

This proposal has a fair, though not better than that, chance of success. The major question is whether we would find it worth the cost and effort, assuming it were to succeed. Certainly, it has a better chance than the Jordan Valley Plan as it now stands.

---

## 387. Memorandum for the Record, by the Counselor of the Department of State (MacArthur) [1]

*Washington, June 5, 1956.*

SUBJECT

Operation Stockpile

1. General Wilton B. Persons of the White House telephoned Mr. Hoover yesterday saying he would like to be brought up to date regarding "Operation Stockpile" which the President had mentioned to him. Pursuant to Mr. Hoover's request, I called on General Persons at the White House today and explained the nature and scope of "Operation Stockpile" stressing that it was a contingent planning exercise. Whether or not it would ever be implemented would depend on the evolution of events and the decision of the

[1] Source: Department of State, S/S-NEA Files: Lot 61 D 417, Omega #6. Top Secret; Omega. Sent to Macomber with copies to Hoover, Murphy, Russell, and Rountree.

# ARAB WATER PROJECTS ON JORDAN RIVER (1928 -1965) HISTOTRICAL STUDY

**BY**

**Nimer Mohammad Khalil Al - Sleihat**

**Supervisor**

**Dr.Abdul – Majeed Zaid Al - Shunnag , Prof**

## ABSTRACT

This study looks into the Arab Water Projects on Jordan River in the period extending from 1928 - 1965.

The study consists of four chapters and a conclusion. The first chapter casts a light on the geography of the Basin of Jordan River in term of naming , location , general description of Jordan River , and mentioning of its tributaries.

The second chapter discusses the concept of the British water Projects on the River Jordan (1850 - 1923) , such as William Allen and Charles Gordon's Project , and the Zionist Projects , such as Theodore Herzl's Project and Max Burcarte's Project. This chapter also tackles the Zionist greed Pertinent to the water of the Basin of Jordan Valley in the Period from 1906 to 1923.

The third chapter deals with Jordan River exploitation Projects during the British Mandate Period (1922 - 1948) as the Projects of Rutenberg , Ionides , Lowder Milk , and Hays - Savage.

The fourth chapter sheds light on the Arab and foreign water Projects on River Jordan between 1951 and 1953 , such as Macdonald , Bunger

,Clapp , the Syrian - Lebanese project , and the Jordanian - Syrian Agreement to exploit the water of River Jordan and its tributaries.

The fifth chapter focuses on Johnston Project and the Arab counter - Project in the Period between 1953 and 1955.

The sixth chapter discusses the water Projects on Jordan River between 1955 and 1965 , including the Joint Venture of Baker - Harza (1955) , Saleem Lahhoud Plan for Jordan River basin (1956) , East Ghor Canal (1958 - 1963) , and the Arab Project counter to the Israel Project (1960 - 1965).

The thesis ends with a conclusion that contains the most important points the searcher reached in his study and a number of annexes he attached to it.